كتاب

الأول

مايو ٢٠٢٥

أبو بكر السقاف

المقالات - التعريفات

الأيام

اسبوعية.. سياسية.. عامة

توثيق كتاباته وإسهاماته خلال فترة إصدار الصحيفة الورقية (٢٠٠٤ - ٢٠١١)

أسم الكتاب:
أبو بكر السقاف (المقالات - التعريفات)
أسم المؤلف: أبو بكر السقاف

الناشر: صحيفة النداء

معلومات الاتصال:
موقعنا على الانترنت: www.alndaa.net
البريد الالكتروني: info@alndaa.net

إعداد وإخراج:
طارق السامعي

شارك في الإعداد:
مروى سمير
فاطمة الأغبري

النشر الالكتروني:
رياض الأحمدي

تدقيق لغوي:
فائز عبده

الطبعة الأولى (مايو ٢٠٢٥)
رقم الإيداع في دار الكتب اليمنية ( )

تقديم

سامي غالب

فاجأني صديقي طارق السامعي، مخرج صحفة «النداء»، قبل يومين بهدية نفيسة مشفوعة بطلب لا يمكن رده!

أرسل لي مشروع كتاب «أبو بكر السقاف»، وهو عبارة عن كل ما كتبه بالصحيفة بدءاً من عددها الثالث الصادر في ٣٠ مارس ٢٠٠٥. وسيكون أول كتاب في سلسلة «كتاب النداء» التي تأمل أسرة «النداء» أن تصدر تباعاً خلال العام ٢٠٢٥.

كان مشروع الكتاب المنجز هو الهدية. ومع الهدية طلب مني كتابة تقديم للقراء ليتم إطلاق الكتاب، كتدشين لمشروع «كتاب النداء».

ها أنا أفعل.

****

في مارس ٢٠٠٥ تمكنت «النداء»، بحكم قضائي، من العودة للصدور بعد مصادرة عددها الأول قبل ٦ شهور (١٣ أكتوبر ٢٠٠٤). تفاجأت بأن أبو بكر السقاف أرسل لي مقاله الأول لينشر في العدد الثالث، رغم وجود صحف أهلية وحزبية تتسابق على مقالاته. وقد خطر لي أنه أراد توجيه إشارة دعم لأسرة «النداء» التي صمدت في وجه آلة القمع التي استهدفتها.

عددت ذلك التفاتة كريمة إذ قرر أن يخص أفقر الصحف وأضعفها «عصبية»، بمقال من قبل أن تتأكد استقلاليتها ومهنيتها. كذلك صار السقاف نفسه «عصبية» «النداء». نحتمي باسمه ونأنس لحضوره مع تتالي الأعداد وتعاقب وصول المقالات!

اعتاد أن يرسل مقالاته عبر ثلاثة أشخاص، هم الدكتور أحمد الصعدي، زميله في كلية الآداب بجامعة صنعاء، أو شقيقه الذي كان غالباً يحملها إلى مقر «النداء»، والأستاذ القدير عبدالعزيز الزارقة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي. وأحياناً تسلم لي باليد من قبل الأستاذ أحمد كلز، القيادي في حزب التجمع الوحدوي اليمني، أو الأستاذ عبدالباري طاهر، نقيب الصحفيين الأسبق.

مقالاته مكتوبة بخط يده، وخطه شديد الحدة صعب القراءة لمن لم يألفه. ولما كانت

مقالاته تصل، غالباً، مساء الثلاثاء (وعادة بعد الثامنة مساء)، أي قبل ساعات من إرسال العدد إلى المطبعة، بما يرتب ضغطاً على الطاقم الفني والمدقق اللغوي المناوب. وهذا الأخير يجد نفسه أحياناً عاجزاً عن قراءة كلمة ما، فيضطر إلى الاجتهاد في انعدام أية وسيلة للتواصل معه ليلاً.

في مساء أحد الأيام اتصل بي الأستاذ عبدالعزيز الزارقة، يدعوني لمقيل في منزله في اليوم التالي، لأن الدكتور السقاف يريد أن يناقشك في موضوع يشغله. ذهبت بعد الغداء إلى منزل الزارقة في المدينة السكنية بحدة. كانا وحدهما ينتظرانني. دار حديث في شؤون يمنية وعربية، وعرجنا على مسألة حقوق الإنسان في اليمن والمنطقة قبل أن يسلمني السقاف ملفاً يضم كل ما يخص قضية طالبة الثانوية بسمة الزغير، المتهمة ظلماً بقتل أبويها.

كان محمد سالم الزغير رجل أعمال معروفاً، وهو مالك مطابع الجيل، حيث تطبع صحف معارضة وأهلية. اعتقلت بسمة فور مصرع أبيها وأمها. ثم إن اهتمام الرأي العام بالقضية تلاشى بعد أسابيع. قال لي إنه يقدر الدور الذي تؤديه «النداء» دفاعاً عن ضحايا القمع والفئات الضعيفة في اليمن. ثم بادرني بسؤال ظريف: «سامي، هل هناك قطيعة بين المدقق اللغوي للنداء وخفة الدم؟».

أوضح لي أنه يسخر من الحكام إذ يضيف إلى «اليمن السعيد» كلمة «بحكامه»، فيصير التعبير التهكمي هكذا: «اليمن السعيد بحكامه»، وهو تعبير كرره في مقالات لاحقة.

عمل طارق السامعي بدأب على إنجاز هذا الكتاب وإخراجه في شكله النهائي في أبريل ٢٠٢٥. ولسوف يدهش القارئ وهو يقرأ مقالات كتبت قبل ٢٠ عاماً تناقش قضايا، محلية وإنسانية، يعيشها الآن، بعمق ولكن أيضاً بخفة الكتابة الصحفية للناس عامة، في مواءمة مذهلة بين رصانة المفكر ورشاقة الكاتب الصحفي.

بقي أن أشير إلى أننا حرصنا على احترام ما تجنب السقاف إلصاقه باسمه من أوصاف وصفات من شاكلة الدكتور والمثقف والمفكر والفيلسوف. والحق أن كل هذه المفردات لا تضيف إلى اسمه ما يزيد على رسمه.

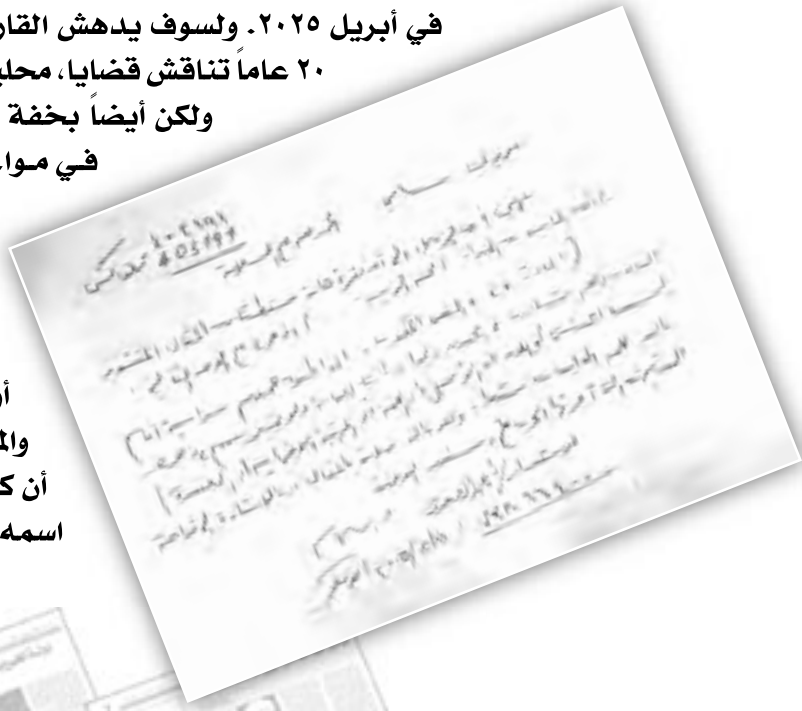

الجـزء الأول

المقــالات

في ذكرى الشهيد محمد محمود الزبيري.. لماذا لا ننظم محاكمة للقتلة؟

أبو بكر السقاف

ظُلم الزبيري مرتين: عندما نصبته جمعية المنتفعين بدمه قديسًا، وعندما قذفت به في عالم النسيان بكلبية صارخة، وكأن الرجل لم يكن له وجود في يوم من الأيام، وبين هذا الإفراط المشبوه والتفريط الجاحد، لا بد أن يجد الرجل فرصة للإنصاف والتقدير.

وأطرح هذا اليوم اقتراحاً أوردته في مقال لي بصحيفة "التصحيح"، قبل نحو ربع قرن، مفاده تنظيم محاكمة لقتلة الزبيري، وقد كررت في ذلك الاقتراح ما قام به عدد من الفلاسفة والمفكرين في أوروبا وأمريكا عندما شكلوا محكمة لمحاكمة ستالين ودولته، بعد موجة الإعدامات التي جاءت بعد محاكمات صورية في موسكو لما يسمون الجواسيس التروتسكيين، وقد صور الكاتب آرثر كوستلر في كتابه "ظلام في الظهيرة"، تلك الأحداث.

تفرد بعض صحفنا صفحات لمناقشة ما حدث بين علي ومعاوية، وكأن صفين والجمل بين معارك جرت قبل أسبوع، ويتعالى صوت الاحتساب بوساطة النيابة العامة في وجه الكاتب أسامة أنور عكاشة، لأنه أساء إلى عمرو بن العاص، بينما لم يطالب أحد في مصر، حتى اليوم، بالكشف عما حدث في الهزيمة الطامة في حزيران ١٩٦٧، ونحن في اليمن نتجنب حتى الحديث العابر عن اغتيال فيصل عبداللطيف الشعبي، ومحمد

أحمد نعمان، وإبراهيم الحمدي. نسيان هذا التاريخ القريب، والولع المذهل بأحداث موغلة في القدم، يعني أننا في تناقض مخيف "بين كوننا شكلاً في العالم الحديث، وكوننا جوهرًا من خارجه، فنضطر إلى معاناة مجتمع قديم في عالم حديث، ومعاناة قضايا عالم حديث في مجتمع قديم" (يوسف الخال)، فنبدو موجودين في اللامكان، لا في منزلة بين المنزلتين.

نقول في سياق التباهي بأن ثقافتنا العربية أسهمت في بلورة مفهومات حقوق الإنسان، بإلحاحها على العدل وحق التقاضي، وبمبادئ ومقاصد الشريعة، والمصالح المرسلة... إلخ، ولكننا في الواقع نفكر داخل صمت العبودية، والتسليم، ونجعل الإسلام، بقصد أو دون قصد، قانون عقوبات في يد السلطان.

● الزبيري

كشف التحقيق الدولي وحده جانبًا من مأساة اغتيال الشهيد الحريري، ويبدو أن جرائم الأنظمة العربية لا يمكن كشفها إلّا على الشاكلة نفسها، إذ يصعب تصور ازدهار العدالة وسط الطغيان الاقتصادي وإرهاب الدولة اليومية ضد المواطن، وقيام البنيان المجتمعي كله على احتقار الإنسان -المواطن، وجعل التعذيب ممارسة يومية في أقسام الشرطة والسجون والمعسكرات.

أعرف أن تنظيم محاكمة كالتي أقترحها لتبيان حقيقة ما جرى مع شهدائنا في أي بلد عربي، أمر يستحيل تحقيقه، ولكن إذا صدق العزم يمكن تكرار تجربة العام ١٩٨٣ الناجحة، عندما عقد أول مؤتمر للديمقراطية وحقوق الإنسان في قبرص، ويمكن أن نتعلم في هذا الشأن من تجربة جنوب إفريقيا، حيث رأس القس دزموند توتو (نوبل للسلام) لجنة تحقيق وطنية في كل ما حدث من تجاوزات وجرائم في جنوب إفريقيا، في سنوات المقاومة الوطنية. وكان ذلك بداية المصالحة الوطنية، التي أرست قواعد العيش المشترك بين القوميات والثقافات المكونة لشعب جنوب إفريقيا.

● «النداء»، العدد ٣، الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠٠٥

ملحوظات في سقوط بغداد

أبو بكر السقاف

مادامت هزيمة حزيران الطامة لم تحدث الأثر المناسب والمطلوب في الوعي السياسي، قطرياً وقومياً، فإن أي حدث تاريخي آخر لن يحدث هذا التأثير المطلوب، أي التحدي لن يجد استجابة مطابقة، لو استخدمنا مصطلح المؤرخ البريطاني توينبى. وهذا التقدير يبدو صحيحًا اليوم بعد سقوط بغداد واحتلال العراق، وهو مثال كلاسيكي على قدرة الاستعمار الداخلي الفائقة على جلب الاستعمار الخارجي.

إن توالي الهزائم أصاب العرب بلون من البلادة، وثخنت جلودنا حتى أصبحت غير قابلة للاختراق والسماح بمرور الإحساسات والمشاعر إلى أعماق الذات. إذ يبدو أن قرنين من الهزائم والخيبات ليسا كافيين لخلق قوة استجابة حامية تنتشلنا من رقدة العدم (أحمد شوقي).

إن مقتلنا في النظام السياسي، الذي يتلخص في الحكام العابرين للقرون، ورؤساء الأحزاب العابرين للعقود، وأولئك لا تمر في أيامهم يد الزمان، وهم جميعًا يؤكدون كل يوم أنهم من أرومة واحدة اسمها الاستبداد العربي، ولا بد هنا من إضافة ديناصورات أخرى إلى هذين النوعين، هم الكتاب والشعراء والصحافيون العابرون للأجيال. هم الذين يدورون مثل عباد الشمس، مع شمس السلطة، وقد وصفهم ماركيز في "خريف البطريق"، بأنهم "سياسيون متعلمون ومتملقون بلا حياء، كانوا ينادون به قائدًا أعلى للزلازل الأرضية، وللكسوف والخسوف والسنوات الكبيسة".

سأورد نموذجًا من كتابات أحد الباحثين العرب، الذي أقلقه مصير الأنظمة بعد سقوط بغداد، ويكاد

ما كتبه أن يكون نمطًا فاشيًا في "النظام المعرفي" العربي، يغني عن ذكر اسمه.. لا جدال في أن بعض القيادات العربية -على اختلاف مواقعها ومناهجها- مخلصة في مسألة الإصلاح، وعازمة عليه، ومدركة أنه ضرورة لسلامة أوطانها وأنظمتها ذاتها قبل كل شيء.. فما أكثر الأنظمة الحاكمة التي أسقطتها حركة التاريخ في الشرق والغرب، لأنها تعامت عن ضرورة الإصلاح، وتمسكت بغريزتها العمياء القائلة: إما كل شيء أو لا شيء.. ورفعتها بطانة السوء إلى الهاوية فانتهت حركة التاريخ إلى ما هو أسوأ من اللاشيء.. والعياذ بالله.

وأمامنا، كمثال أخير فحسب، مخلفات تماثيل دكتاتور العراق ونفايات صوره، وما جلبه من عبء الاحتلال وقلق المصير والمستقبل بعد عذاب القهر والترويع والقتل. وهو واحد من المصابين بـ"فتنة الدال" و"المفكر" و"ألف دال" و"الكبير"... إلخ الألقاب الإقطاعية الجديدة.

هذا التمركز في الحاكم السلطان ونطاقه جوهر الوعي السياسي، الذي يخلص "اللاشعور السياسي"، بصورة مذهلة، فهو لم يعرف حتى زحزحة نظرية، تميزه عن عصور الانحطاط، بله "قطيعة معرفية" هي شرط التحديث والحداث.

يقول دارسو اللغة الصينية إن كلمة أزمة تعني أيضًا فرصة للحل، أي لتجاوز الواقع نحو ألق جديد، بينما تكون الأزمة عندنا غالبًا دافعًا قويًا للعودة إلى الوراء والوفاء للأصل القديم وحماية الواقع القائم، باعتباره استمرارًا للأصل القديم. وهنا دائرة سحرية لا علاقة لها لا بالحل ولا بالمستقبل.

تمكن الصينيون، بوساطة زاد ثقافي عصري متأثر بالغرب الغازي، من التفكير في مصيرهم السياسي، فأخضعوا ثقافتهم، وثقافة الغرب معًا لـ"نقد مزدوج" (عبدالكريم الخطيبي)، فكانت الحصيلة وعيًا نقديًا وفكرًا قادرًا على الممارسة النظرية والعملية، ورغم أنهم راوحوا في أماكنهم، وعانوا مخاضًا فكريًا طويلًا دام نحو قرن وربع، إلاَّ أنهم تمكنوا أخيرًا من أن يكونوا قوة فاعلة، تقرر مصيرها بحرية واقتدار. تحرروا من عواقب الغزو الغربي المسلح، وما عانوه من إذلال وقهر، لعل حرب الأفيون المشهورة كانت أبشع صورها.

انتقل الصينيون واليابانيون من معاداة الأجانب إلى الأخذ بأسباب القوة التي يملكها الأجنبي الغازي، وهذه العداوة طبيعة عامة لديهم، فالأجنبي يعتبر متوحشًا، وكان الصينيون يعتبرون الصين كيانًا معادلًا للعالم، ثم تضامن هذا الغزو شيئًا فشيئًا، وسلموا بأنهم جزء من العالم. جعل اليابانيون الاستغراب، أي دراسة الغرب، وإنتاج معرفة لصيقة به، همهم الأول. وكانت ناجازاكي مركز دراسة الغرب (هولندا)، ثم كانت ثورة الإصلاح الكبرى: ميجي في العام ١٨٦٨، لتكون فجر النهضة.

سلك الصينيون طريق الثورة القومية، ثم الثورة الاجتماعية، لإنجاز ثورات عديدة سياسية واجتماعية وثقافية وعلمية، فالاختيار في حالي اليابان والصين كان استجابة وثورة تشمل مستويات كثيرة، فلم يكتفوا بالتلفيق والانتقاء، والترقيع، كما نفعل منذ قرنين. وهنا أحد أسرار نجاحهم، فقد أرادوا بالثورة بلوغ أهداف مشروع قومي إنساني، يدرجهم في العصر، ويحميهم من العدوان، هكذا نظروا إلى الرأسمالية وإلى الاشتراكية في البلدين، مشروع تحرير وتمرير ونهضة، فخرجوا من دائرة التخبط في شباك التبعية المدمرة.

إن تفويت اللحظة التاريخية كثيرًا ما تكون له نتائج قاتلة، وهذا ما أشارت إليه باحثة غربية: جوستين مكارثي، في دراستها عن العثمانيين (١٩٩٧)، فقد استغرق العثمانيون وقتًا طويلًا ليدركوا الأخطار المحيطة بدولتهم، لم توقظهم هزيمة خسران هنجاريا في العام ١٦٩٩ والمعاهدة المذلة. إنهم في تقديري كانوا يظنون أن المدى أمامهم لايزال قابلًا للاسترداد، فبدت لهم الهزيمة القاصمة اندحارًا مؤقتًا. فالاستيهام يصاحب كل تصور أيديولوجي، يرى الواقع في ضوء تصوراته وأوهامه، أكثر مما يفحص تصوراته في ضوء الواقع وصلابة الوقائع. بيد أن الأمر ليس ضلالًا فرديًا، فهو في أساسه قصور الطبقة السياسية عن رؤية حقائق الواقع. فالإصلاح الجذري في هذا الحال يواجه ممانعة باطنية قوية، بذرائع شتى، وليس لنصيبها من العقلانية أية قيمة، بل إن لاعقلانيتها هي المؤثرة بقوة في وعي الطبقة السياسية الحاكمة، فالتغيير أو الإصلاح الجذري، الذي كانت الإمبراطورية العثمانية في أمس الحاجة إليه، يمس مصالح أصحاب النفوذ، ولذا فبدلًا من المخاطرة بتغيير النظام السياسي، سعى الحكام إلى إيجاد تفسيرات وتبريرات للمشاكل والصعوبات التي تواجههم.

انتظر الإصلاح المطلوب مائة عام. وعندما جاءت التنظيمات بإصلاحها الأول (خط كلخانة) (١٨٣٩)، قاوم سدنة السلطة، الإصلاحات التي سموها غربية في كل العهود، منذ بداية القرن السابع عشر في عهد سليم الثالث، ثم محمود الثاني، وظلوا على هذا الموقف حتى إلغاء السلطة ثم الخلافة.

كان الإصلاح الأول نتيجة لتأثير الحرب العثمانية- المصرية، ولكن التوقيت جاء متأخرًا، فقد أصبحت الإصلاحات تجري في إطار التأثير والقوة السياسية والعسكرية للدول الغربية، ووظفت لخلق "الرجل المريض" في أوروبا.

إن أمثال كاتبنا كُثر، وقد دبجوا منذ سقوط بغداد مطولات بلغة جوفاء لا تقول شيئًا، وتدور في العالم السحري القديم: لا جدال.. مخلصة في مسألة الإصلاح.. وبطانة السوء.

إنه كلام ميت يهب علينا من عالم الموتى، وليست له أية علاقة بإحساساتنا ومشاعرنا وأحلامنا.. إن الأزمة/ الحل.. عند كتابنا، لا تغادر بلاط السلطان، ولذا فهي ليست بالتعريف أزمة ولا حلًا. إنها تزييف اللحظة التاريخية الفاجعة، وبحث ذليل عن وسائل إنقاذ الحكام (وأنظمتهم ذاتها قبل كل شيء) هؤلاء الحكام وأنظمتهم أسوأ من سلاطين بني عثمان، فهم صورة كاملة للعجز الجامع المانع الذي لا يأتيه الإصلاح من بين يديه ولا من خلفه. إن خلو المسرح منهم شرط لازم وضروري للإصلاح والتجديد والتحديث، فهم -أفرادًا ونظامًا وسلوكًا وثقافة- ضد على الشعب، قوة معادية بضراوة للحق والحقيقة. بقاؤهم أساس الهزائم والتخلف. اختفاؤهم شرط ظهور الجديد، وحضورهم غياب وتغييب لكل ما هو حي وجديد وكريم. إنهم يعادون كل فرد بصورة شخصية، حسيًا ومجازًا. معهم نخرج كل يوم من التاريخ، وبدونهم وبغيابهم يمكن أن نعيش تاريخاً، وأن ندخل التاريخ من جديد. كل واحد منهم بؤرة تشع ظلامًا وفسادًا وموتًا وانحطاطًا خلقيًا.

ولا يوجد شيء أشد قماءة من التواطؤ القائم بينهم وبين كتابهم وصحافييهم وشعرائهم، فهؤلاء لا يستطيعون التفكير في أي أمر أو شيء، ربما في ذلك ذواتهم، إلاّ عبر جسد وروح السلطان، مراكز ذواتهم ليست فيهم، بل في أصنامهم الحية. إنهم وثنيون من نوع شديد الانحطاط، ولذا سماهم

نابليون بونابرت ساخرًا أيديولوجيين مموهين، رغم أنهم كانوا أرقى مستوى من "وعاظ السلاطين" عندنا، الذين لا يرون العراق ويعبدون صدام.

يتعذر ظهور أية بادرة أو خيط أمل يدرجنا في العصر، ويحمينا من العدوان مع استمرار الحكام العابرين للعصور، رؤساء الأحزاب العابرين للأجيال والملحقين بهم من الشعراء والكتاب. إنهم معًا يكونون صورة عجزنا الكاملة في السياسة والاقتصاد، والثقافة، والعلم، والفن، ولذا لا يوجد لدينا إلّا أشباه هذه الأمور، أو محاكاة خارقية لها.. ولذا دولنا شبه دول، ووجودنا واهٍ كالعجز أو العدم.

نيسان ٢٠٠٣

(*) وجه زكي مبارك في كتابه "الأخلاق عند الغزالي"(١٩٢٤)، نقدًا شديدًا قاسيًا إلى موقف الرجل السياسي والاجتماعي، في عهد الدولة السلجوقية، ويتصل بموضوعنا ما كتبه عند حديثه عن الحروب الصليبية: "... بينما كان بطرس الناسك يقضي ليله ونهاره، في إعداد الخطب وتحبير الرسائل، لحث أهل أوروبا على امتلاك أقطار المسلمين، كان الغزالي (حجة الإسلام) غارقًا في خلوته، منكبًا على أوراقه، لا يعرف ما يجب عليه من الدعوة والجهاد!

ويكفي أن نذكر أن الإفرنج قبضوا على القاسم الرملي الحافظ يوم فتح بيت المقدس، ونادوا عليه ليفتدى، فلم يفتده أحد، ثم قتلوه، وقتلوا معه من العلماء، عددًا لا يحصيه إلاّ الله، كما ذكر السبكي في طبقاته (ص٢١، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، فرع مصر، ط/ ١٩٦٨م).

ودون الخوض في تصوف الغزالي، ومكانه في فكره المغالي في المحافظة والتزمت، فإنه يمكن القول بأن موقفه في جانب كونه يصدر عن يقين يعتد بقوة دار الإسلام، وهو يقين حجب خطر الحروب الصليبية عن أعين كثيرين، كما أنه وراء عدم إدراك عواقب هزيمة ١٦٩٩، بل يمكن أن نؤكد أن المسلمين لم يستيقظوا إلا على دوي مدافع بونابرت، وبعد دخول الخيول الغازية إلى صحن الأزهر. إن ذلك اليقين –الوهم الذي يقود الدول إلى نهايتها، بينما هي مستمرة في الظن بأن كل شيء قابل للاسترداد، وأن الهزيمة ليست نهائية.

● «النداء»، العدد ٤، الأربعاء ٦ أبريل ٢٠٠٥

دولـــة الحـــروب الأهـلـيـة

أبـو بكـر السقـاف

"تظل الحرب الفشل الإنساني الحاسم" كما قال العالم الاقتصادي المشهور جالبرايت، فأول شروطها تشجيع ثقافة الموت، ولا شيء مثلها يؤذي إنسانية الإنسان، ويدمر الروابط بين البشر، ولا سيما تلك التي تسمى الحروب الأهلية، أو الحروب الأهلية -الدينية، لأنها تجري تحت قصف نفسي وإعلامي كثيف، يزيف الوقائع، ويحترف الكذب، ويؤبلس الخصم، مرسخًا بهذه الأفعال ألغام الأعماق التي تدوم طويلًا.

ونحن في اليمن السعيد بمكان صنعنا دولة الحروب الأهلية بامتياز، يكفي أن نتذكر محطات: ١٩٦٨ و١٩٧٢ و١٩٧٩ و١٩٩٤، وما بين هذه المحطات من حروب صغيرة وبؤر اقتتال لا تخمد إلاّ لتشتعل. إننا إما نودع حربًا أهلية أو نستقبل حربًا جديدة. مجتمع الاقتتال الدائم والنزف المستمر للدماء والأحلام والجهود يغذي شجرة الزقوم: دولة الحروب الأهلية. تبدو هذه الشروط الفاجعة شرط وجود الدولة اليمنية قديمًا وحديثًا، والسلطة، والسلطان. وهي دائمًا كيان مفصول عن عمادها التآلف الاجتماعي والتضامن والسلام والبناء والارتقاء بالمتحد البشري.

منذ نحو تسعة أشهر والدولة بكل أجهزتها تشن حربًا في جبال صعدة على جماعة تصفها بالمتمردة، وألصقت بها تهمًا متناقضة تمتد من الكفر الصريح إلى العمالة لإسرائيل، وهو ما يصعب على إبليس نفسه أن يوفق في الجمع بينها، ولكن رعونة الكلام الإعلامي إنما هو الوجه الآخر

للسهولة التي يُقتل بها المئات، في حرب يكاد يتفق الجميع على غموض سيرها ومقدماتها ودوافعها. ولم يكن واضحًا فيها إلا رفض الدولة لأية وساطة تحقن الدماء، فقد كانت بشهادة الوسطاء تحول بينهم وبين الوصول إلى الطرق الآخر، بوسائل منها القصف الجوي، وحيل بين مجلس النواب والقيام بأي دور، فلم يجدِ حتى تدخل رئيسه في هذه المرة، ومن الواضح أن ذلك أثار غضب السلطة، فقد شتم قيادي في الإصلاح وجرد من الوطنية لأنه وصف الحرب بالغموض. وهذه الخفة في التجريم والتخوين أصبحت من سمات اللغة الرسمية دائمًا، ولكن شططها ازداد بصورة ملحوظة في الأشهر الأخيرة، وهو إحدى صور عجزها المتفاقم، ودليل على عزلتها عن المجتمع، وانشغالها بالصراع الداخلي ومتطلباته.

خشي أحد الكتاب العرب أن تتحول حرب صعدة إلى دارفور أخرى، ورغم الفارق في الجوانب الكمية من المسألة، فإن بعض أوجه الشبه ماثلة، فصعدة مثل دارفور منطقة مهمشة، رغم أنها على الحدود، وهي مثل دارفور منطقة نفوذ ديني تاريخي للزيدية فيها، وللأنصار والختمية هناك، وفي الحالين نرى شرخًا داخل متحد ديني وثقافي واحد، ولكن تحولًا خطيرًا طرأ في الجانب اليمني، إذ إن السلطة جعلت من الزيدية السياسية خصمًا ألد، ترى فيه تهديدًا لجمهوريتها القحطانية، فاستعانت بوهابية رسمية تروم فرضها مذهبًا أوحد على البلاد والعباد، وهذا الوجه من سياستها يدخل في إطار الحرب الدينية، أي إنكار حرية العقيدة والضمير، بتحريم كل المذاهب لصالح مذهب رسمي

مهيمن ومسيطر في المدرسة والجامعة والمسجد والشارع.

وكانت أسقطت المادة التي تؤكد هذا الحق ضمن ما أسقطت من المواد في تعديل الدستور الذي قامت به بعد الحرب، فكان انقلابًا دستوريًا غيّر أسس الدولة وكل ملامح العقد الاجتماعي بوضعها في يد رئيس الدولة، فأصبح إمامًا يحكم بالمشيئة، متحررًا من شروط الإمامة والدولة الدستورية الحديثة في وقت واحد، لكن إسقاط تلك المادة لا يخرجها من دائرة المساءلة، فهذا ممكن وفقًا للمواثيق والعهود الدولية الملزمة التي وقعتها بدءًا من ميثاق الأمم المتحدة، فمن المعروف أن الأولوية لها في حال تعارض القوانين المحلية (الوطنية) معها.

أكد رئيس الجمهورية في اجتماع للقيادات العسكرية والأمنية، أن "ليس هناك استهدافًا لأية فئة أو شريحة أو أسرة أو سلالة، كما يروج بعض من في قلوبهم مرض، وأبناء الوطن متساوون في الحقوق والواجبات التي كفلها الدستور، تجمعهم المحبة والتآخي والتكامل والوحدة والسلام" ("الأيام"،١٧/ ٢٠٠٥/٤). لم تكن هذه البلاد بعيدة عن كل هذه الكلمات الجميلة السامية كما هي اليوم.

كل ما تنشره الصحف يؤكد أن ممثلي الإسلام السياسي الزيدي، عدنانيين وقحطانيين، هم الذين يسجنون بالمئات منذ أشهر دون محاكمة، والذين قدموا للمحاكمة حرموا من أبسط مقومات المحاكمة العادلة: تصوير ملف القضية كاملًا، كما حدث مع الأخوين مفتاح والديلمي، أما محمد عزان فلايزال في دهاليز الأمن السياسي منذ اعتقاله، واعتقل النعمي وقشاشة بتهمة التضامن معهم، وهذا أقصى مدى يصل إليه إنكار حرية الضمير، والحكم على النوايا والعواطف، وهو غير مسبوق إلاَّ في عهد صاحب ديوان الزنادقة في الدولة العباسية وفي محاكم التفتيش الكاثوليكية.

إن الحرب على أبناء الطائفة الزيدية تجاوز مجال السياسة إلى الرمزية العقيدية، فقد استدعي في ٢٠٠٥/١/٢٢ الإخوة: اللاحجي والسياني والديلمي والغيثي، للتحقيق وأخذ تعهد منهم يلزمهم بعدم الاحتفال بيوم الغدير. بل إن محافظ صعدة والعميد علي محسن الأحمر رأسا في ٢٠٠٥/١/٢٧ اجتماعًا لمشايخ صعدة ومديري المديريات، لتنظيم التشديد على منع الاحتفال بيوم الغدير، باعتباره بدعة، وتكرر هذا النشاط في المحابشة. كان عنوان هذه الحملة حظر بيع "نهج البلاغة" واعتقال مكتبة محمد مفتاح. لا أشك في أن العالم العربي والإسلامي سوف يسخر من حظر بيع "نهج البلاغة"، إذ لا توجد شخصية في التاريخ الإسلامي تنال الحب العميق والإعجاب مثل الإمام علي، وقد اقترن اسمه بهذا الكتاب، ولا يهم من المؤلف، لأن الإمام هو الذي يتكلم. إن الإساءة إلى قيمة رمزية أشد وقعًا وألمًا من الإساءة المادية، ومحاربة الأفكار بالتعذيب والقتل والتكفير والسباب لا يزيدها إلا قوة وحياة، فلا شيء يقوي الذاكرة مثل العقوبة. وصلت العقوبة إلى ما بعد الموت، إلى التمثيل والازدراء، واجتراح الشجاعة بحرق الموتى، وسحلهم في شوارع صعدة، وسط هتافات تحيي الجمهورية والرئيس، وتلعن الإمامة، في تلك اللحظات تحول هول الحرب الدينية ضدًا على طائفة، إلى جرائم حرب، وجرائم ضدًا على الإنسانية. تحدث الوسطاء من رجال الدين، والشيوخ، والمشتغلين بالسياسة، عن إمكان حقيقي وواقعي لتجنب الحرب، ولكن يبدو "أن الأمر أبرم بليل".

لم توقع اليمن على معاهدة محكمة الجزاء الدولية، لأنها لم تنسَ حرب العام ١٩٩٤، ولأن الرأي

العـام اليمني لم يحسـن محاكمة الذين شـنوا تلك الحـرب، محليًا، وعربيًا، ودوليًا، ظنت السـلطة أن المشاركة في الحرب على الإرهاب مع أمريكا: راعية السلام على الأرض، تجنبها أية مساءلة.

من حسـن حظ البشـرية في الأعوام الأخيرة وجود محكمة ستراسبورج الدولية التي تقبل شكاوى وقضايـا مـن الأفراد والجماعات والدول. وقد حكمت غير مرة لصالح أفراد وجماعات، وما على الذين يرفضون المشاركة في أية جريمة ولو بالصمت، إلاّ التوجه إليها. يمكن أن يتحرك أبناء الجنوب، الذين دمرتهـم الحـرب، وأبناء صعـدة... وغيرهم. أما لو وحد الجميع جهودهم، وودعـوا ثقافة العزلة التي تحكمهم، كأنهم جزر يمنية متناثرة يتفرجون على مصائب بعضهم بعضًا، فإن النتيجة ستكون رائعة. إن التخلص من ثقافة العزلة هو البديل الوحيد والمنفذ من دولة الحرب الأهلية.

٢٠٠٥/٤/١٧

● «النداء»، العدد ٦، الأربعاء ٢٠ أبريل ٢٠٠٥

تحية تضامن وإعجاب بالأحرار الدستوريين

أبـو بكـر السقـاف

تحية تضامن وإعجاب بالأحرار الدستوريين

أصـدرت المحكمة الكبرى في العاصمة السـعودية الرياض، في ١٥/٥/٢٠٠٥م، أحكامًـا بالسـجن علـى الدكتـور متـروك الفالح والأديـب عبدالله الحامد والشـاعر علي الدميني، تراوحت بين ست وتسـع سـنوات، لإدانتهم بإثـارة الفتنـة والخروج عن طاعـة ولي الأمـر، وإصدار بيانات للرأي العـام في الداخل والخارج.

وكانت السلطات السعودية أوقفت ١٢ ناشطًا في ١٦ آذار/ مـارس ٢٠٠٤م، أفرج لاحقًا عن تسـعة منهم بعد أن تعهدوا بوقف نشاطهم وتوجيه مطالبهم إلى ولي الأمـر في شـكل مباشـر، فيما رفض كل مـن الفالح والحامد والدميني مثل هذا التعهد، فأحيلوا على هيئـة الادعاء العام ثم المحكمة التي عقدت أولى جلساتها في التاسع من آب/ أغسطس ٢٠٠٤م، فـي أول محكمـة علنيـة مـن نوعهـا تشـهدها المملكة.

وقضت المحكمة بالسـجن تسـع سـنوات على الدميني، وبالسجن سبع سنوات على الحامد، وست سنوات على الفالح.

وجـاء فـي حيثيات الحكـم التي تلاها القاضي ابن خنـين، أن المتهمين الثلاثة "تجاوزوا إلى وسائل الإعلام الخارجية والتأثير في الشعب، وتعمدوا تهييج الدهماء وإعطاء الفرصة لأعداء الأمة للنيل منها"، مشيرًا إلى أن "الحامد تجرأ على منزلة ولي الأمر، وأطلق العنان للسانه في السـب والتشـهير ببعض المسؤولين، واعتبر أنهم يروجون لتخلفنا السياسـي بقولهم إن "ولي الأمر أدرى بالمصلحـة"، وشـاركه الفالح في ادعاءات مماثلة، وادعاءاته بـأن الأعمال الإرهابية هي من ناتج

التعليم والتربية وأحادية المدرسة الوهابية في افتراء على دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب وجعل البلاد عرضة للمتربصين".

وأضاف ابن خنين: "أما علي الدميني فقوله إن أحادية التعليم أدت إلى المجتمع الواحد المغلق المتفرد في مذهب واحد وقمع ما عداه من خطاب ديني واحتكار الإفتاء على الوهابية واحتكار الحقيقة، مدعيًا عدم تمكن المذاهب الأخرى التي هي ثروة الأمة من ذلك، ونظرًا للإساءة إلى الأمة وقوله إن الإرهابيين تزودوا بالولاء والبراء وأحادية المنهج لتكون معولًا لهم، فقد وجدنا في هذه الأمور مخالفات شرعية".

ومنعت المحكمة الصحافيين من البقاء في ساحة المحكمة، وأبعدوا عنها عشرات الأمتار، ومنع حتى أعضاء "الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان" الرسمية من حضور الجلسة، وقد أعرب العضوان فيها د. مفالح القحطان ود. صالح خثلان، عن أملهما في ألا يتكرر هذا الإجراء، لأن المادة ١٨٢ من نظام الإجراءات الجزائية نصمت على أن النطق بالحكم يتلى في جلسة علنية ولو كانت نظرت في جلسات سرية، وذلك بحضور أطراف الدعوى ("الحياة"، ٢٠٠٥/٥/١٦).

ومن المعروف أن الجلسات كانت سرية، وهذا ما لم تشر إليه "الحياة" اللندنية السعودية، مكتفية بأن الجلسة الأولى كانت علنية، بل في أول محكمة علنية من نوعها تشهدها المملكة في التاسع من آب ٢٠٠٤، وعلامات الاستفهام أو التعجب عاجزة عن الإفصاح عن مكنونات هذا الحدث التاريخي الذي جاء بعد غزوة مانهاتن وواشنطن، ٢٠٠١/٩/١١م.

وكان نظام الإجراءات الجزائية والمحاماة صدر في٢٠٠٠، بعد ممانعة ترى أن وظيفة المحامي أمر غير ذي موضوع، فهو خروج عن مبادئ القضاء الإسلامي، ذلك أن القاضي كان ولايزال تابعًا لولي الأمر، فالولي بداية القضاء ونهايته. وكثير من حيثيات الحكم التي تلاها القاضي تذكرنا بحال اليمن السعيد بحكامه، بما في ذلك الولاء والبراء الذي يعض عليه شيوخ الإصلاح بالنواجذ حتى اليوم، دون أن يعني هذا أن هذه الوهابية الضارية لا تقود إعلام الدولة، وخطب الرئيس، لا سيما كلما كانت أحداث صعدة الدامية موضوع الحديث الصحفي أو الخطبة، والأمر ليس في الالتزام الفقهي الحرفي، بل في تبني العنف اللفظي ضدًا على المذاهب الأخرى باسم مذهب الدولة "الرسمي"، بل إن الحديث عن مذهبين اثنين فقط في اليمن نوع من الحرب على حرية التدين، وحرية العقيدة والضمير. إن ملامح البؤس المذهبي، والفقر العقلي جلية في كل الأنظمة العربية، إنها تشبه بعضها البعض، كما أنها تكمل بعضها بعضًا. وحتى عندما تجرى المحاكمة وفقًا للقوانين ومرجعية الدستور، كما في مصر، فإن رئيس الجمهورية هو العلة التي تدور مع الموضوع وجودًا وعدمًا، وكذلك الأمر في اليمن السعيد جدًا بحاكمه وبحكامه.

إن مبدأ السيادة العليا، لم ينتقل إلى الشعب، كما حدث في بلدان كثيرة. ليس الشعب مصدر السلطات، بل الجيش والأمن، ولذا نرى مشهدًا عجيبًا، فبدلًا من أن يقيم الشعب- الرأي العام ديمقراطية، تتحدث الدولة دون كلل أنها تبني الديمقراطية، إن المسار مقلوب، وهو أشبه ما يكون بهرم مقلوب قاعدته في القمة، إن المجتمع لا يصنع الدولة، بل الدولة هي التي تبتلع المجتمع، فتنفي

● من اليمين: علي الدميني ومتروك الفالح وعبدالله الحامد

كل ما خلاها المجتمع المدني، والسياسة بما هي نقيضة للاستبداد، فلا يبقى إلاّ الاستبداد الذي لا يصلح أبدًا أن يكون سياسة بالتعريف، كما لاحظ أرسطو طاليس وهو يدرس دساتير بلاد اليونان قبل نحو ٢٤ قرنًا من الزمان.

أما إمارة الاستيلاء، وهي بداية نشوء السعودية وتدرجها في مدارج السلطنة، حتى الملكية، فقد كانت ولاتزال قائمة على ذلك التحالف بين الفقيه المتزمت وزعيم العشيرة الطموح، أصبح فيها الحكم وراثيًا منذ العام ١٧٧٨، فقد تمكنت سلطة آل سعود، بعد أن تعززت، من الإقدام على خطوة هامة. فضمنت لسعود حق ولاية العهد، والإمام عبدالعزيز لايزال على قيد الحياة[١].

استوى نصاب السلطنة. ولعل هذا ما يوضحه ابن الجوزي في كتابه "المصباح المضيء في خلافة المستفيء"، فالسلطة ليست عقدًا اجتماعيًا، بل ولا حتى بيعة من قبل أهل الحل والعقد والشوكة، كما يحلم ممثلو الإسلام السياسي الزيدي، لها كل ملامح المجتمع القبيلي العربي قبل الإسلام وبعده، إنها في جوهرها علاقة بين مستويين او مقامين: مقام ملك ومقام مملوك. تصل بينهما الطاعة (بغداد، ١٩٧٦، ج١). لذا نرى كل اجتهادات فقهاء السنة ومفكريها ترد فيها الآراء والأفكار في سياق "الأحكام السلطانية". وحيثيات الحكم صريحة في رسم هذه العلاقة، والمفردات ترد من كهف عميق الغور، ومركزها ولي الأمر.

إن الفرق بين الحكام العرب، باستثناء ملك المغرب[٢]، ليس في الكيف، ولكن في الكم، في كل ما يتعلق بالسلطة/ السيادة، ويتوزع الكم داخل أنماط متعددة يقررها مدى تلقح البلد العربي بالمبادئ الحديثة، ولا شك أن السعودية في طليعة الدول المتخلفة في هذا المضمار، بعد سقوط دولة طالبان. يكفي أن نتذكر أن مصر لم تعرف منذ العام ١٩٥٢ انتخابات ديمقراطية قائمة على التنافس الحر، بما في ذلك انتخابات رئيس الجمهورية. وجاء الإصلاح الدستوري قبل أيام لغمًا سياسيًا.

ليس قطار العدالة هو الذي لا يصل في حال السعودية، بل قطار النظام السياسي، إذ يصعب أن تطلق صفة نظام على حكم أسرة ممتدة، أصبحت عشيرة، إلاّ على سبيل المجاز. والانفجارات بدلالاتها المادية والمعنوية فيها قد وصلت إلى علاقة تناقض أقصى بين السلطة والشعب. الحجازيون مضطهدون، والشيعة محرومون حتى من حق التدين دون قيود، والاسماعيلية كذلك. وهذا ما شرحته العرائض المقدمة إلى ولي العهد في الأعوام الأربعة المنصرمة. وكانت آخرها تلك التي ذكرها خبر "الحياة" في حديثها عن اعتقال ١٢ ناشطًا في ٢٠٠٤/٣/١٦م، وقد تحاشت الصحيفة والمحكمة ذكر فحوى العريضة المحورية، وهي المطالبة بملكية دستورية. وليس مفارقة أن أبناء الأنظمة الجمهورية يوافقون على قيام ملكية دستورية في بلادهم (إياد السراج في فلسطين)، لأن الإمارات الجمهورية (الراحل محمود المسعري) لها كل ملامح وقسمات نظام ولي الأمر، واختلاف المسوح والسدنة لا يكاد يغير من جوهر القضية، بل إن فتنة التوريث التي انطلقت من الجمهورية السورية، وحدت الأنظمة كافة، فاختلفت الفروق بين الفروع داخل سمات النوع المميزة، حتى أصبح في الإمكان أن نردد مع الشاعر القديم: "فيا لك أمة ذهبت هباء يزيد أميرها وأبو يزيد".

كان من أفضل ما قدمه الفالح، وهو أستاذ علم السياسة المقارن بجامعة الرياض، صورة المجتمع السعودي التي تفتقر حتى اليوم إلى أبجديات الاندماج الوطني، فرغم ربط صناعة النفط أجزاء المجتمع في المكان وبوسائل حديثة، والتجمعات السكانية الكبيرة، فإنه لن يتحمس أحد لهذا المحتد فينهض للدفاع عنه، فالبلاد مكونة من جزر، وكل مصادر القوة تملكها أقلية صغيرة مغلقة، وهو قابل للتشظي والانقسام.

إن الحكم القائم لا يقود إلاّ إلى انفجار المجتمع. والإصلاحيون يهدفون إلى تجنب هذه الخاتمة. وقديمًا قال الفلاسفة الرواقيون: إن الذي يعرف الضرورة تقوده، ومن ينكرها تسحبه وراءها. إن أزمة هذا الحكم هي نفسها أزمة الأنظمة الأخرى، ولا سيما الحكم في اليمن السعيد، وكلمة آية الله النائيني في المشروطية (الدستور) في مطلع القرن العشرين، لاتزال حلمًا في البلدان العربية، يقصر عن بلوغه، لا الحكام وحدهم، بل عدد كبير من الأحزاب القومية، والقومية/ الإسلامية، والإسلامية السياسية، بل إن نظام الجمهورية الإسلامية في إيران اليوم، يرفضها جملة وتفصيلاً، برفضه ولاية الفقيه، فوق الدستور، والأمة معًا، وهو ما يكمن خلف دراما الرئيس المنتخب محمد خاتمي.

قال النائيني: "سلوك الحاكم محدود بحدود الولاية، ومشروط بعدم تجاوزها، وأفراد الشعب شركاء معه في جميع مقدرات البلد التي تنتسب للجميع بشكل متساو، وليس المتصدرون للأمور إلاّ أمناء للشعب، لا مالكين أو مخدومين. وهم كسائر الأمناء مسؤولون عن كل فرد من أفراد الشعب

حق السؤال والاعتراض في جو يسوده الأمن والحرية، وبدون التقيد بإرادة السلطان وميوله". وقد أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية هذه الكلمات وغيرها من أقوال رواد التنوير السياسي العربي والمسلمين. لنرى الفرق بين النهضة والنكوص.

الثورة الإسلامية في إيران نكوص عصف بهذه الملكية الدستورية، التي ناضل علماء إيران لإرسائها. والنص مدهش بإيجازه ودقته وتعريفاته، وهو مستلهم من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن والدستورين الأمريكي والفرنسي. وكلمات الولاية، والإمامة، إن كانت من قاموس فكري وسياسي إسلامي، إلاّ أنها أُكسبت وضُمنت معاني جديدة، وأجمل ما فيها رفض إرادة السلطان وميوله. فهو بعد تجريده من الملك أصبح خادمًا وبكلمة أخرى موظفاً عاماً[٣]. ويصح أن نقول إن صاحب ولاية الفقيه يعتبر الرئيس المنتخب تابعًا له، وتبدو في هذا السياق الديكورات الحديثة: البرلمان، والدستور، والانتخابات العامة، والصحافة، خادمة لإرادة المجموعة الصغيرة غير المنتخبة، التي على رأسها الفقيه. إنه ولي أمر شيعي وفقًا لمبدأ ولاية الفقيه الذي أصر الخميني على إدخاله في السياسة، ليكون ترسيخًا لتقليد مرجع التقليد، فاستبدلت إيران بمطلق الشاه مطلق الفقيه.

صرح أحد أعضاء مجلس الشورى السعودي لـ"بي بي سي" أنه لايزال أمام الثلاثة "فرصة للاستئناف أمام محكمة التمييز، ثم إلى ديوان المظالم"، والثاني المحطة الأخيرة لقطار العدل، لأن "الأمر فيه لولي الأم"، وتنتهي إليه وبه.

تحدثت "الحياة" عن الصدمة التي هزت أقرباء سجناء الرأي الثلاثة، ومن الواضح أن الأحكام ترويع يدل على أن العقوبة عرض علني للقوة، يهدف إلى فرض صمت العبودية، وهذه مهمة يتعذر تحقيقها في وسط بدأت صحوته تعلن عن نفسها غير مرة وبقوة وحكمة. قد يكتفي ولي الأمر بالصدمة التي تحققت، ويعلن العفو، إذا ما استطاع إقناع الجناح المتشدد في الأسرة، الذي قدم المناضلين الثلاثة إلى القضاء، بعد مقابلة معروفة جرت بين وزير الداخلية الأمير نايف وبينهم.

أما واجب كل من يهتم بالشؤون العامة محليًا وعربيًا ودوليًا، فهو إعلان تضامنهم مع سجناء الرأي، وهم من خيرة مثقفي نجد والحجاز، والصمت هو ما يفضله النظام هناك، وهو تحقيق كتمان للشهادة، وتخاذل لا يليق بمن دافع عن قضية الحرية وهي لا تتجزأ. كانت ملفات وتحقيقات منظمة العفو الدولية تصف الأحوال في السعودية منذ سنوات بأنها "حالة تعذيب سرية"، ويبدو أن الحجاب قد رفع في السنوات الأخيرة.

ونحن في اليمن علينا مسؤولية أخلاقية خاصة يفرضها غير شرط، وفي المقدمة الجوار والتاريخ والمصير أيضًا. وللأحرار الدستوريين الثلاثة الإعجاب والمحبة وكل التضامن. أيها الزملاء قضيتكم عادلة وستنتصر.

٢٠٠٥/٥/٢٢

الهوامش:

(١) تحدث سليمان؛ شقيق محمد بن عبدالوهاب، مناوئًا للحركة الوهابية، أن التعصب سمة مميزة للوهابية، وقد كتب المؤرخ الحجازي ابن زيني دحلان: "وقال له أخوه سليمان يومًا كم أركان الإسلام يا محمد بن عبدالوهاب؟ فقال خمسة، فقال بل أنت جعلتها ستة، السادس من لم يتبعك فليس بمسلم، هذا ركن سادس عندك للإسلام" ("خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام"، المطبعة الخيرية، القاهرة، ١٨٨٨، ص٢٣٢، عن فاسيليف، "تاريخ العربية السعودية"، موسكو،١٩٨٦، الفصل الثاني، ص٩٣).

(٢) اعترف النظام في المغرب بالانتهاكات الخطيرة التي حدثت في الماضي، وعوض ضحاياها ماديًا وأدبيًا، وجاء الثاني في صورة جلسات المصالحة والاعترافات التي عقدت للتطهر الروحي واستخلاص العبر من ماضٍ آثم، وكل هذا يجري في إطار ديمقراطية التراضي، ولا شك أن وجود مجتمع مدني: نقابات لها تاريخ، ومنظمات مجتمعٍ مدني نشيطة، وحركة تحرير المرأة الفاعلة، هو الأساس المتين لهذا الاصلاح، وتعتبر هيئات عربية ودولية أن المدونة الجديدة للأسرة الإنجاز الأكبر في مجال تمكين المرأة (التنمية الانسانية العربية، ٢٠٠٤).

(٣) عندما وصلف أحد أعضاء البرلمان الكويتي عمرو موسى بأنه موظف، وذلك في سياق مناوشات كلامية قبل الغزو الإمبريالي الأمريكي على العراق، أراد المتحدث الغض من مكانة الأمين العامة للجامعة، وبالفعل غضب الأمين غضبةً "مضرية". ويشترك الطرفان في ازدراء الوظيفة العامة التي لا تليق بأمير نفطي أو وزير سابق (قد الدنيا) وعضو حزب سري في نظام حكم علني في عهد عبدالناصر، عندما كان التنظيم الطليعي حزبًا سريًا؟! لم يتذكر أحدهما أن المعري حكيم العرب الحقيقي قد قال:

"ظلموا الرعية واستباحوا كيدها/ وعدوا مصالحها وهم أجراؤها"

ولكن من يضمن لكونه منتميًا إلى دولة المقر أن يكون أمينًا عامًا لها قد يجد صعوبة في تصور نفسه مركزًا ومصيرًا متوقفًا على إرادة غير رضا رئيسها عنه.

● «النداء»، العدد ١١، الأربعاء ٢٥ مايو ٢٠٠٥

النقل المكاني للتعذيب

أبو بكر السقاف

عندما بدأت الدول الصناعية الكبرى في الستينيات من القرن الماضي، في نقل ما تسمى التكنولوجيا القذرة من بلدانها إلى دول العالم الثالث، مثل البرازيل، كان هذا النقل ترسيخًا لنوع من النظام الطبقي بين الأمم يتحدد مكان كل واحدة منها بدرجة التطور الاقتصادي، ولانزال نعيش في هذه المرحلة التي يحكمها تفاوت فاجع في درجة التطور، ولكن لم يكن يخطر ببال أحد أن الأمور ستمضي إلى مدى أبعد من ذلك، لتصل إلى نوع من التراتب الأخلاقي بين الأمم، لا سيما وأن عددًا من المفكرين كان يطمح إلى أن يحقق أبناء العالم الثالث، وهم يقاومون الامبريالية، إلى أن يكونوا فائقين أخلاقيًا ليبرهنوا على استحقاقهم الحرية والتحرر، وكان الأمل إدوارد سعيد من الذين ينادون بإلحاح أن يكون النضال الفلسطيني فائقًا أخلاقيًا بالتزام نضال مدني سلمي، يهتدي بتجارب في مقدمتها نضال شعب جنوب إفريقيا بقيادة الإنسان الفذ نيلسون مانديلا، فيكون المجتمع كله هو الذي يقاوم لا مجموعة أو جماعات منه.

ولكن الأخبار منذ نحو ثلاثة أشهر تحاصر القارئ والمستمع والمشاهد بخبر شديد القبح والقتامة والكلبية، وجاء التنويه به قبل أيام في إحدى نشرات العربية -الفضائية السعودية- وكأنه خبر يتعلق بالطقس أو السياحة، عندما اندست كلمات السجون الأمريكية في البلدان العربية، في سياق خبر عن الموضوع المحبب إلى الجميع: الإرهاب.

كانت المرة الأولى التي انفجر فيها الخبر/ الفضيحة، عندما نشرت صحيفة "نيويوركر" الأمريكية

في ٢٠٠٥/٢/١٤م، خبرًا عن سرب الطائرات الأمريكية المستأجرة "شارتر" الذي ينقل المشتبه بهم إلى السعودية، والمغرب، ومصر، والأردن. ووصف هذا النقل بأنه التغيير المكاني للتعذيب، وتأكد الخبر عندما نشرته صحيفة "ليبراسيون" الفرنسية اليسارية، و"الهيرالد تيربيون"، وهي صحيفة أمريكا الدولية.

تقوم الأنظمة التي تقول أمريكا إنها تريد منها المبادرة بالإصلاح السياسي، بدور المعذب والجلاد، وبطلب رسمي من راعية الإصلاح في العالم. فمن المجرم؟ بداهة، كلا الطرفين. ولأمريكا هدف واضح، هو تقليل درجة السخط عليها بعد جرائم جوانتانامو وأبي غريب. إنه التكاذب والنفاق والابتزاز في أساس العلاقة بين الطرفين.

وكل من قرأ في السنوات الأخيرة دراسات ومتابعات منظمة العفو الدولية، يعرف أن السعودية كانت ولاتزال مملكة تعذيب سرية، وأهوال سجون المغرب يجري إعلانها منذ سنوات على الناس، ونظام الأردن منذ تأسيسه قام عن دولة بوليسية وجيش البادية الذي أنشأه الجنرال "جلوب"، وفي مصر نشر المجلس القومي لحقوق الإنسان -مجلس رسمي استشاري- في ٢٠٠٥/٣/١١، تقريرًا عن اتساع شبكة التعذيب في مصر، وهو ما أكدته منظمة العفو الدولية وبالكلمات نفسها تقريبًا، وتشكو حتى الصحافة المصرية الرسمية من قلة تداول هذا التقرير (صحيفة "الجمهورية" الأسبوعية).

إن علاقة التابع والمتبوع، لا يمكن البتة أن تنشأ على أساسها أية علاقة صحية، إنسانية، أو تعاون يهدف إلى بناء أواصر أخوة وعدالة وتضامن إنسانية. إن الاثنين في علاقة استغلال تدمر مجتمعات الطرفين اقتصاديًا وأخلاقيًا، وكذلك من حيث علاقتهما بالبيئة. وإن كان التدمير في الطرف التابع أشمل وأعمق، لأنه يزدهر في بنية أنظمة شديدة التخلف في جميع المستويات.

النقل المكاني للتعذيب يمعن في إلغاء إنسانية السجين، ويوجه الإهانة إليه بما هو متهم، وبما هو فرد ينتمي إلى ثقافة محددة، ومجتمع معين، فيصبح مزدرًا مهانًا بما هو فرد وابن ثقافة ومجتمع محددين. ويبدو الأمر أحيانًا كأننا، أفرادًا وجماعات وأفكارًا، نستحق هذا الازدراء، لأننا لم نفلح في جعل نضالنا موجهًا إلى جميع الجلادين المحليين والوافدين، إلى الاستعمارين الداخلي والخارجي معًا، والنضال ضدًا على أحدها، لا بد أن يكون شرطًا لمقاومة الآخر، لأن وهم التحرر على يد الطاغية المنقذ دمرنا ولايزال يدمرنا وسيدمرنا ما بقيت شروطه الذهنية والنفسية هي التي تصوغ وعينا السياسي، وموقفنا من القيم الكونية. عندما نجعل استعبادنا سواءً تم باسم الدين أم القومية، أم الطبقة، وسيلة تحررنا، بله تحريرنا، فإننا ندلج سادرين في مسيرة تيه قاتلة. كيف يمكن أن ننشد عدالة ما، مهما تواضعت، من أنظمة تعذب بالإنابة، وبالوكالة، وكأنها تمارس عملًا من أعمال الخير والتعاون الكريم بين الأمم والثقافات.

لا أعرف نبأ آخر جمع كل قبح هذا الكوكب، وقماءة الحكام والأنظمة. إنه نقيض السمو الأخلاقي، والكرامة الإنسانية، في صورته القصوى. كتب سارتر في مقدمته لكتاب فانون: "معذبو الأرض"، وهو يستنكر التعذيب الذي مارسته السلطات الفرنسية في الجزائر، إن التعذيب ليس فرنسيًا ولا... نعم،

إنـه إحـدى العلامات الفارقة لما يسـمى الإنسـان× العاقل "الهوموسـابينس". ولكنـه يزدهر في جميع أنظمة الاستغلال والظلم.

٢٠٠٥/٣/١٩

هامش:

* تذكـرت إحدى قصـص الكاتب الأمريكي ري رد بيري، وهو من كتاب ما يسـمى "أدب الخيال العلمي"، ويتحدث فيها عن حيوانـات عثر عليها في أحد الكواكب المتقدمة علميًا، واحتـار علماؤه في أصلها، وعندما لاحظ أحدهم أن هذه الكائنات عندما توضع في قفص واحد تقوم بتعذيب بعضها بعضًا، تذكر أن التعذيب كان من المميزات الدالة على سـكان ما كان يومًا يسمى كوكب الأرض.

يذكر إبراهيم أبو الهيجاء في كتابه "المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني" (مركز الإعلام العربي، القاهرة، ٢٠٠٤)، في الفصل الخامس من الكتاب، التجارب التي يجريها العلماء الإسـرائيليون مع المعتقلين الفلسـطينيين، بجعلهم حقولاً لاختبار أدوية إسرائيلية تحت التصنيع، وما ينتج عن هذا من مضاعفات، أدت إلى وفاة بعضهم، فلحقوا بقافلة الشهداء، وبقي بعضهم يعاني من تشـنجات عصبية خطيرة، أو عاهات مسـتديمة. إن ضحايا المحرقة (الهولوكوسـت) أصبحوا جلادين، وهذا ما يسـميه س. فرويد التوحد بالمعتدي، في التحليل النفسـي. فهم يقومون اليوم بدور المعذبين النازيين في معسكرات الاعتقال، بما في ذلك تجريب العقاقير على المعتقلين اليهود والسلافيين والغجر. وبكلمات الكاتب اليهودي آشر زيفي جنزبورج: "حين يصبح العبد سيدًا يميل إلى الاستبداد"... وجد اليهودي نفسه حرًا بدون حدود، بعد أن كان عبدًا في التيه. وكان اسمه المستعار الذي يمهر به كتاباته آحاد حا عام: واحد من الناس.

يتجلى الغباء عند ممثلي الإسـلام السياسي، والقومي، في إنكار أو التقليل من المحرقة، كما فعل جارودي بعد إعلان إسـلامه، والحال أنها حقيقته، وما علينا رفضه هو اسـتغلالها والادعاء أن عذاب اليهـود مطلق، ويمنحهم لذلك عصمة ترفعهم فوق البشـر جميعًا، ولذا لا يحق لأحد أن يعلمهم درسًـا في الأخلاق، مهما اقترفوا من جرائم، وعندما دمغتهم صحيفة "لوموند" الفرنسية بقتل الأطفال، قالوا إنهم اضطروا للقتل لأن الفلسطينيين دفعوهم إليه، بينما يشهد تاريخ غزو كنعان (فلسـطين) بنصوص التوراة، ثم الاسـتعمار الاستيطاني منذ نهاية القرن التاسـع عشر، أنهم "جماعة وظيفية" لا تتورع عن ارتكاب كل الجرائم في سبيل تحقيق هدف سياسي عدواني. إنهم جزء من تاريخ الامبريالية الأوروبية.

● «النداء»، العدد ١٢، الأربعاء ١ يونيو ٢٠٠٥

تعذيب الأطفال في اليمن

أبو بكر السقاف

٢٦ حزيران اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

لأن الدولة وحش مفترس رفضها الفوضويون، وكانوا اشتهروا بالشجاعة والقسوة، ومن أقوالهم تسلل بين الناس كالداء أو انفجر بينهم كالقنبلة.

ورغم ذلك فقد رفض أحدهم أن يقذف قنبلة على ألكساندر الأول قيصر روسيا، لأن أطفاله كانوا بجانبه في العربة. وقد رفض أحد أبطال دوستويفسكي الانسجام الكوني إذا كان في أساسه دمعة طفل، مشيرًا إلى مشكلة الشر في الفلسفة.

وأسوأ الدول تلك التي تعذب الأطفال، وإن تعددت وسائل التعذيب بدلالته الحرفية، أو باحتجازهم معتقلين ورهائن، أو بدفعهم إلى سوق الرقيق الجديدة. وفي يمننا السعيد بحكامه، نجد كل هذه الأشكال سافرة دون قناع.

القائمة التي نشرتها "النداء" نقلًا عن منتدى الشقائق، تبين حالات مروعة: "زيد أحسن زيد الهاشمي" مصاب، و"حسين عبدالله حسين الدولة" سجن لمرافقته محمد عبدالله الهاشمي، وبسبب الاسم، أي بالتعريف والهوية، وإبراهيم علي السياني، يعاني من بتر في اليد اليمنى وكسر في الساق اليمني وشلل نصفي وتقيحات في الدماغ لوجود أجسام غريبة (انظر القائمة إن شئت).

وحددت الأمينة العامة للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة تقية الجائفي ٦١ طفلًا مسجونًا في

مراكز الاحتجاز والبحث الجنائي وأقسام الشرطة والبلدية والأشغال العامة في صنعاء ("الشورى"، ٢٠٠٥/٦/٢٢).

نظام الرهائن ليس عودة إلى عهود الإمامة، إذ لم يحدث انقطاع، وكان في تلك الأيام يمارس أساسًا في المجال السياسي. والحالات في العاصمة تدل على تعدد الجهات التي لها حق الاحتجاز والاعتقال، وسجنهم مع الكبار، تترتب عليها نتائج لاأخلاقية مدمرة، وتدمغ نظرة السلطة إليهم بالهمجية.

وتشير "الشورى" إلى آخر الرهائن الطالب عبدالرحمن النعمي بدلًا عن شقيقه محمود النعمي، وهو طالب جامعي. وقد نشرت الأسماء التالية، وهم أطفال مسجونون في الإصلاحية بمحافظة صعدة: ١- عارف موسى القيسي ٩ سنوات، مجروح ٢- يحيى عبدالله الغالبي ١١ سنة، مجروح في رأسه برصاص رشاش ٣- محمد أحمد المختار ١٠ سنوات، مجروح ٤- أحمد عبدالرحمن العصري ١١ سنة، مجروح بعدة طلقات ٥- بدر الدين علي مصلح العمر ١٢ سنة، مصاب بالصرع، وعلى جلده تشوهات إثر إصابته بغاز الكلور المحظور، في منطقة مران ٦- عادل محمد الصيفي ١٢ سنة ٧- عز الدين عبدالكريم الحوثي ١٢ سنة ٨- حسين محمد محمد المؤيدي يضرب، وأصيب من جراء ذلك بورم في الساقين. أما الشابان: عبدالرحمن القاسمي ٢٥ عامًا، فمصاب بجروح خطرة، بينما بترت رجل عابد الفيضي ("الشورى"، ٢٠٠٥/٦/٢٢م).

من الواضح في قائمتي "النداء" و"الشورى" أن الأطفال المسجونين تربطهم علاقات قرابة، وأحيانًا يكفي الاشتراك في الاسم ليدخل الطفل السجن. كما أن جميع الأطفال قد حرموا من حق الدفاع عن أنفسهم. وهناك سابقتان للاضطهاد الجماعي للأطفال في التاريخ: على يد النازيين، وعلى يد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

أما الأطفال سلعة في عالم تجارة الرقيق الجديدة، فإن ما نشر محليًا وعربيًا ودوليًا يدل على حجم المشكلة وخطورتها، وعلى علاقتها بالكرامة الوطنية. ولنعرف كيف يتناول الإخوة في السعودية المشكلة، أورد مقالًا كاملًا نشره أحمد الشعلان في "الحياة" السعودية، ٢٣ آذار ٢٠٠٥م.

ريال سعودي لطفل يمني

بقدر ما يؤرق السلطات السعودية عمليات تهريب الممنوعات، فإن تهريب البشر يقلقنا بالدرجة نفسها، وآلاف الأطفال اليمنيين يعبرون سنويًا الحدود تهريبًا، وبعضهم لا يزيد على السابعة من العمر، بطرق سرية بعد أن يسلمهم أهاليهم إلى مهربين.

ريالات التسول عند إشارات المرور وأمام الجوامع والمساجد تدفع بالكثير من فقراء اليمن ومعدميها للاسترزاق في السعودية بهذه الطريقة غير الشرعية من الألف إلى الياء. وعلى رغم المحاولات التي تبذلها الجهات الرسمية السعودية التي أعادت أكثر من ١٥٠ ألف متسلل يمني إلى بلادهم في أربعة أشهر فقط من العام الماضي، فإن أعداد الأطفال الذين تم ترحيلهم يصل إلى عشرة آلاف طفل يمني، والله وحده يعلم متى تنتهي هذه الظاهرة.

قائمة بأسماء بعض المعتقلين من الأطفال

	الاسم	العمر	تاريخ الإعتقال	مكان الاعتقال	السماح بترافع محامي	
١	احمد موسى القيسي	١٤	٢٠٠٢/١١/١٥	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٢	عادل حسين قبله	١٢	٢٠٠٢/١١/١٥	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٣	احمد محمد لطحم	١٥	٢٠٠٢/١١/٢٠	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٤	محمد عبدالله يحيى الحمران	١٥	٢٠٠٤/١/١٥	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٥	مظهر عبدالعظيم الحجري	١٥	٢٠٠٤/١/١٥	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٦	عبدالرحيم محمد الأمير	١٥	٢٠٠٤/٢/٢٠	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٧	عبدالله محسن يحيى ضايع	٩١٦	٢٠٠٤/٢/٢٠	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٨	محمد احمد يحيى ضايع	١٤	٢٠٠٤/٣/٢٤	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
٩	عبدالرحمن الأمير	١٥	٢٠٠٤/٤/١٦	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
١٠	احمد عبدالمجيد قاسم حمران	١٥	٢٠٠٤/٥/١٠	الجامع الكبير- صنعاء	لايوجد	
١١	حسين زيد علي مصلح	١٤	٢٠٠٤/٩/١٠	مران	لايوجد	
١٢	عادل محمد الاشول	١٥	٢٠٠٤/٨/٣٠	آل الصيفي	لايوجد	
١٣	عبدالسلام بدر الدين الحوثي	١٧	٢٠٠٤/٦/٢٥	ساقين	لايوجد	
١٤	عبدالله حسين بدر الدين الحوثي	١٧	٢٠٠٤/٩/١٠	مران	لايوجد	
١٥	بدر الدين عبدالله علي مصلح	١٤	٢٠٠٤/٩/١٠	مران	لايوجد	
١٦	يحيى عبدالله عيله	١٤		همدان	لايوجد	
١٧	احمد عبدالرحمن يحيى الحمران	١٥			لايوجد	
١٨	هاني يحيى الكحلاني	١٧		صنعاء	لايوجد	
١٩	احمد علي احمد الحشوش	١٤	٢٠٠٤/٤/٦	صعدة- سنتقي المدام	لايوجد	اعتقل اثناء زيارة مريض
٢٠	زيد لحسن زيد الباشمي	١٣	٢٠٠٥/٤/١١	الزراعات	لايوجد	معتقل في الامن السياسي في صعدة
٢١	عبدالله احمد عبدالرزاق الحشوش	١٣	٢٠٠٥/٤/١٥	صعدة-الأمن السياسي	لايوجد	
٢٢	حسين عبدالله حسين الدولة	١٥	٢٠٠٥/٤/١٢	صعدة	لايوجد	بسبب وظيفة لمعتقل الباشمي وحسين الحدائق
٢٣	ابراهيم علي السباني	١٥	٢٠٠٥/٤/٨	صنعاء	لايوجد	يقاسي مرارة الم الجوع والعطش في الزنزانة الضيقة ويتقاسم الطعام القليل الذي يقدم له مع المعتقلين الكبار

● منتدى الشقائق

اطلعت على تقرير مفزع يتناول ظاهرة تهريب الأطفال اليمنيين إلى السعودية، خصوصًا من مناطق فقيرة في شمال اليمن كمحافظة حجة المحاذية للحدود. والظاهرة التي تقلق الجميع اضطرت "اليونيسف" إلى دراستها لتكتشف أن بعض الأسر اليمنية بلغ بها الأمر أن تدفع المال للمهربين لنقل أبنائها إلى السعودية.

القضاء على الظاهرة لن يتم من دون اعتراف تام بالمشكلة من الجانب اليمني الذي يتردد في

ذلك. ووفقًا للتقرير فإن هذا الموضوع محاط بالتكتم خوفًا من الإضرار بالصورة العامة لليمن، لكن الإنكار في ما يتعلق بقضية إنسانية قبل أن تكون أمنية، سيتسبب في استفحال الظاهرة ووصولها إلى حافة الخطر، خصوصًا أن رئيس الوزراء اليمني السيد باجمال يعتبر تلك الآلاف المؤلفة مجرد "حالات". كما أن السلطات اليمنية تفضل دائمًا تفادي كلمة "تهريب".

وإلى أن يسهم الجانب اليمني فعليًا في القيام بالتزامه كما يجب، ينبغي الحزم داخليًا على الأقل في ما يتعلق بحركة المتسللين، خصوصًا الأطفال منهم، هؤلاء الذين يرسلون ما بين ثمانمائة إلى ألف وخمسمائة ريال شهريًا إلى ذويهم من عوائد التسول، وهو مبلغ يعد مهمًا في اليمن، كنا نتمنى أن يصل إلى المحتاجين منهم فعلًا من دون أن تكون وسيلته التهريب.

علاقة المسؤولين في بلادنا كبارًا وصغارًا ومتوسطي الحجم، تتسم دائمًا بسوء استخدام الكلمات واستعصار مطابقتها للوقائع والأحداث، ولن نقول مراعاة مقتضى الحال، كما قال الجاحظ عن البلاغة، فبينهم وبينها مسافات ضوئية، فأسلوبهم المائز إنما هو تسمية الأشياء بغير أسمائها، وحجب المشاكل وراء ستار من الكلمات الملتبسة، والكلمات الجوفاء التي تخلو من أية إشارة إلى المشاكل، والتخلي المدهش عن المسؤولية، في الأمور الصغيرة والكبيرة، لأن من الواجب ألا يدخل في تصورهم لمفهومهم في الحكم، وهو على هذه الشاكلة في كل استبداد.

حلت حزيران الذكرى السادسة لوفاة العزيز عبدالعزيز السقاف، الذي كان يصر -قبل وفاته في حادث مرور، لايزال يثير التساؤلات- على ضرورة عقد مؤتمر لمناهضة التعذيب، يتزامن مع ندوة الديمقراطية الناشئة الرسمية، لأن لجنة مناهضة التعذيب التي تشكلت قبل ذلك الوقت، ولدت ميتة، بعد أن تسابقت الأحزاب والهيئات على الاشتراك فيها، ولم تقم لها قائمة حتى اليوم. إن تعذيب الأطفال أمر أكثر من مقلق، إنه مزلزل، ومناهضته تعادل النضال من أجل حق الحياة، والدفاع عن أعمق وأنبل ما في النفس الإنسانية من معانٍ ومبادئ وأخلاق تأكيد الحياة والكرامة على الأرض. والتقاعس في هذا المجال ينزع المشروعية عن حقنا في الحديث عن أي حق بإطلاق. فهل سننتقل من الرفض الشفهي إلى الرفض العملي لهذا الظلم الفاجع، وبالوسائل السلمية، وبإحياء لجنة مناهضة التعذيب؟

٢٠٠٥/٦/٢٦

● «النداء»، العدد ١٦، الأربعاء ٢٩ يونيو ٢٠٠٥

من المراجعة إلى النضال السياسي المدني

أبـو بكـر السقـاف

من المراجعة إلى النضال السياسي المدني

الانتخابات المصرية وبأس الجماهير العربية

نبيل سبيع والعمليات غير الحكومية؟

يُعرِّف أحد الزملاء اليمني بأنه حيوان مراجع، وهو قول يذهب بنا إلى أبعد من السخرية؛ لأنه يصدق لا على الأحوال الخاصة، بل وعلى القضايا العامة. ومن هنا وقع النشـاط السياسي في قبضة هذا الطبع الأصيل، وحيل بينه والارتقاء إلى مستوى الاسـتجابة السياسـية الحقة، وبأدوات السياسـة المدنية، بحكمة، وعزم، واقتدار.

قبـل أيـام صـدر الحكم في قضية الشـهيد جـار الله عمـر، وعلم به أولياء الـدم، والحزب الذي ينتمي إليه، بالمصادفـة. وهـذا -فـي تقديـري- خاتمـة طبيعيـة للمنطق الذي سارت عليه المحاكمة. وقد توصلتُ إلى هذا الاقتناع بعد حضور بعض جلسات المحاكمة، ومتابعـة وقـراءة مـا نشـره الزمـلاء المحامون الذيـن قدمـوا دفاعـاً وتعقيباً وتحليـلاً مهنياً جيـداً، أظهروا فيه -بكفايـة- قدرتهم وصدقهم وفناءهم في الدفاع عن الحق والحقيقة.

كان موقف الادعاء، منذ الجلسـة الأولى، إصراراً على أن الجريمة فردية، متسـقاً بهذا القول مع أضلولـة الجهادالفردي، الذي تحدث عنه الجاني، مع أن كل القرائن والأدلة، والسـياق السياسـي لجريمة هي سياسـية بامتيـاز، يؤكـد أن "الجهاد" كان جماعياً، ومنظمـاً، وأنه اتخذ درباً نأى بـه عن أفق الجهاد الحـق، والـذي أفضلـه كلمة حق في وجه سـلطان جائـر، واكبره جهـاد النفس، موئـل الخلق القويم والفضيلـة، وأصغـره الجهاد بالسـيف. ولكن كل شـيء مقلوب في مرآة الاسـلام السياسـي، في حقل الاعوجاج الكبير الذي اسمه السياسة في اليمن.

لا يكفي ان يكون الرد على هذا الحكم، الذي اخرج القضية من سياقها السياسي الكبير والشديد الاتساع إلى ضيق الجريمة الجنائية الفردية، بياناً أو اجتماعاً، بل لا بد من ان نخرج بها من القاعات وصوت البيانات الذي يتبدد سريعاً، إلى ضجيج الشارع، وإلى منصة الرفض والغضب والاحتجاج حتى المقاومة السلمية. بذلك فقط تتساوى الاستجابة مع التحدي. ولعلنا بذلك نقدر على أن نجنب آخرين لا تزال أسماؤهم مثبتة في قائمة الموت المعلنة، والمستورة في غير دائرة من دوائر السياسة، التي ترى في القتل الممارسة الوحيدة الممكنة والفاعلة. وشدة تشابك هذه الدوائر، وتداخل مستوياتها بين ما هو أهلي ورسمي وأمني وعسكري، يفرض علينا النظر إلى هذه القضية في هذا الاطار وحده، فهل نحن قادرون؟ وإلا كررنا أخطاءالماضي القريب. والشقي حقاً، هو من لا يتعظ حتى بنفسه؛ لأبد من رسم الخط الفاصل بين المراجعة، والنضال السياسي المدني السلمي والقانوني حتى ستراسبورج.

إن ضرب المصور الصحافي صويلح، وتهشيم ضلوعه، وإحداث نزف داخلي خطير شخصه الأطباء، عمل قامت به السلطة نفسها، وفي وضح النهار، ولولا تدخل عمال مصنع النسيج لمات الشاب ضرباً ودعساً.

وبالأمس اعتدت مجموعة على الصحفي الشاب نبيل سبيع، ولم تكتف بالضرب، بل طُعن نبيل، وأسعف.

في الحالين اكدت السلطة أنها بدأت تشك في فاعلية وجدوى وسائل إعلامها المرئية والمسموعة والمقروءة، وأن الخوف من الصورة والكلمة يقلقها. ولما لم تنفع شتائم الصحف الرسمية التي استباحت أعراض الصحفيين الشبان والشابات؛ لأنها لا تعرف الحوار إلا شتماً وقذفاً مقذعاً، لجأت إلى البلطجة، وهي ملمح مائز، وفي غير قطر عربي، يوحِّد أنظمة الاستبداد العربي، التي تغالب علامات الأفول التي لا تخطئها العين، وتعيش حائرة كالأرانب المذعورة.

إن الجموح الذي أبداه الصحفيون والصحفيات، وإن بدا -أحياناً- فائضاً عن الحاجة، إلا أنه في دلالته الأعمق، جموح نبيل؛ لأنه يصدر عن عقول ونفوس ترى في الامتثال والتماثل، وفي لغة وثقافة الشكوى والتضرع، والإهابة بمكارم الأخلاق، في واقع تلفُّه اللا اخلاقية من جميع الجهات وفي جميع المستويات، رضوخاً. ولا ينقذنا من الوقوع في "العبودية المختارة" (بوسيه) إلا جموح واعد بأن الأجيال القادمة تمثل جديداً، لا تستطيع يد الاستبداد وأده؛ لأنه روح هذا العصر من حولنا وفينا، والعصر القادم في هذه الديار، وبقية بلاد العرب.

لماذا كل هذا السعار الرسمي، الذي ينفجر في وجه الشباب؟ لأنهم المستقبل. وليس مصادفة البتة -في تقديري- أن معظم الذين تلفق لهم المحاكمات هم من الشباب، والذين يعتدى عليهم، وعليهن، من الشابات، والحالات معروفة. بل أن هذا الخوف الوبائي الذي يسكن ذهن السلطة، امتد إلى الاطفال عندما سجن وعذب عدد منهم بتهمة الارتباط بأحداث صعدة الدامية، وقد نشرت "النداء" موضوعين عنهم. اليد التي سحلت الجرحى في صعدة هي نفسها التي امتدت إلى الأطفال، وحاكمتهم بقوانين الطاغوت: حيث الدم والنسب جريمتان.

عندما يقال إن الاستبداد عدو الحياة، وأنه يصنع المنفى في الوطن، فهذا ليس قولاً مرسلاً على

عواهن المجاز، بل حقائق كتيمة، وظالمة " تسد مسارب ليل" اليمن.

مرة اخرى، هل يكفي أن نقوم بردود الفعل نفسها؟ لا، لا يكفي، بل سيكون عجزاً قاتلاً. إن انتصار الخوف، انتصار للجريمة، وإذا لم يقف المواطن والمواطنة بحزم وشجاعة في وجه من يريدون أن يجعلوا الشابات والشبان يمارسون الرقابة الذاتية، ثم يدجنون بعد ذلك، فإنهم يحكمون بالموت على مستقبل الكلمة في هذه البلاد، أقصد المستقبل القريب فقط؛ لأن قول الحق والدفاع عن الحرية والحقيقة مهمة لا تنتهي إلا بالانتصار الكامل للعبودية، وهذا مالم يقم -حتى اليوم- شاهد واحد عليه؛ لأن فرض الصمت على صوت الحياة مهمة مستحيلة.

فليكن الانتصار لصويلح ونبيل، انتصاراً لقضية تمسنا جميعاً، وكل واحد منا. أقصد المصير، الذي يجب أن ننقذه من خرافات وأضاليل وترهات الكلام الرسمي، لنتحرر من ضلال الكلمات الكبيرة، التي تحاول ستر قبح النفوس الصغيرة، وحماية الفساد الذي أصبح نظاماً في هذه البلاد منذ انتصار القبيلة على الوطن المنشود في العام ١٩٩٤م.

أكرر هنا اقتراحاً سبق أن طرحته غير مرة، ألا وهو تشكيل لجنة طوارئ، تضم ممثلين عن المنظمات المدنية، للتصرف دون انتظار اجتماع الهيئات، والمبادرة بحشد الناس والاتصال بالمنظمات العربية والأجنبية التي تعنى بحقوق الانسان.

ولنردد مع جوته، شاعر المانيا العظيم: "لا يستحق الحرية والحياة، إلا من ينتصر لهما كل يوم"، وعندئذ يحق لنا أن نقول مع بطله فاوست: "تجاهد الطفولة، والشباب، والكهولة طوال سنوات دائبة. في مثل هذا الزحام أتوق إلى رؤية شعب حر يقف على تربة حرة".

العزيزان نبيل وصويلح! أشد على أيديكما، لقد اجتزتما الامتحان بالنار، واكتسبتما مناعة معنوية وأخلاقية جديدة ومضاعفة.

١٣ /١١ /٢٠٠٥م

● «النداء»، العدد ٣٢، الأربعاء ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥

محنة الزيدية في دولة القبيلة

أبو بكر السقاف

محنة الزيدية في دولة القبيلة

مبادرة المشترك وحملة الباخر

■ «عندماتشرع الدولة في قتل المواطنين تسمي نفسها و طناً»

(دونمات)

■ «لقد أثبت الزيود، سواء أكانوا هادويين أم يكونوا، أنهم يستطيعون أن يتكيفوا مع غياب الامام، دون أن يساوموا بالضرورة على مبادئهم»

(جبرييل بوم روك، أن يكون المرء زيدياً في غياب الإمام)،

(اليمن المعاصر، بالفرنسية والانجليزية، مطبوعات كارثالا باريس ١٩٩٩)

هذا الاستنتاج المتفائل مرتبط بالظروف التي كانت سائدة في منتصف التسعينات من القرن الماضي، إذ لم تكن اجراءات السلطة ضد أعلى نشاط الاسلام السياسي الزيدي قد اتخذت طابعاً شديد العنف، واقتصرت على التوقيف والسجن وإغلاق المدارس بين آونة وأخرى.

وماكان للباحث المستشرق أو لغيره أن يتوقع تصعيداً يصل إلى الحرب الدموية، بعد ا ندلاع الحرب في صيف العام ٢٠٠٤، رغم أن هذه الحرب وغيرها من الحروب الأهلية بمختلف أحجامها

● الديلمي

● مفتاح

مكون أساسي من مكونات النظام، الذي يغذي هذه الحروب ويتغذى منها، فهو بحكم النشأة، والقاعدة الاجتماعية المسلحة، ممثلة في تواشج الجيش والقبيلة، لا يستطيع أن يشتغل بالسياسة المدنية، التي تتطلب شروطاً اخرى تتناقص وطبيعة هذه القاعدة، ومع ذهنيتها السياسية، التي ترتكز على مبدأ القوة والغلبة، فيكون لهذه السمة المائزةبعيداً عن السياسة المدنية، التي تشترط السياسة بالتعريف، وهي نقيض الاستبداد (أرسطو). ولذا لم يكتمل لا نصاب السياسة ولا الدولة الحديثة، التي يتكرر الكلام عنها برتابة وبلادة منذ قيام الجمهورية القبلية، كما وصفها هاليدي منذ مطلع السبعينات، وهذه الجمهورية اسم آخر للسلطة، التي ورثت أمامة عدنانية، وقد تحكم هذا الفهم – الأعوج للنظام السياسي في عمل الدولة، وكان ولايزال أسير نظرة غير عصرية إلى التاريخ السياسي، ويناسب كل المناسبة المجتمعات السابقة على العصر الحديث، التي تتسم بأنها انقسامية على مستوى التكوين المجتمعي وفقاً لسلاسل الانساب وصراع الجهات، والاختلاف الديني أو المذهبي. وبدلاً من أن يلغي التغيير بالاصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي في البنى القديمة، أصبح الشكل الجديد حارساً للروح القديم، وممثلاً للأقلية وضداً على الاكثرية العظمى، مرسخاً في الواقع اليومي للناس الماضي بدلاً من ارتياد المستقبل. ومن هنا عقم استبداده، فهو عدو الأغلبية، فما بالك بالأقلية، أو الأقليات، وهذه الدولة لا يمكن أن تكون رافعة للتغيير بلْه التطور والتقدم، بل إنها كما كانت الإمامة تقوم بتفكيك البنيان المجتمعي، وتعيد انتاج الانقسام بأجهزة الدولة.. و كل يوم، فهي لا تحرص إلاّ على وحدة أداة القمع ومصدر الشرعية والسلطات: الجيش والأمن، وتعتبر في جميع المناسبات أنهما الشعب، وأنهما وحدهما يمثلان الوطن، وزاد الاعلام الرسمي على هذه الأوصاف دمغ كل ما خلاهما من أحزاب وهيئات ومنظمات بالخيانة، بصراحة فجة وفظاظة نادرة، وذلك في انتاجات متوالية للثورة الصنعانية الرسمية في أيلول ٢٠٠٤م.

ولعل السبب في هذا الشطط اتساع الخرق على الراقع في حرب صعدة، التي بدا احياناً أنها تكاد تخرج عن السيطرة، واعترف غير مسؤول عن مشاركة ما أميركية في انهائها، كمحاولة لسد ثغرة فغرت فاها في جدار " العصبية الجامعة" (ابن خلدون) وهي الجامعة الوحيدة التي يتخرج فيها الناس في المتحدات القبيلية، التي يعتمد عليها النظام. ولم يستشر الرئيس والاعلام الرسمي أحداً إلا حزب الاصلاح، حليفه الاستراتيجي في الحروب الأهلية المستدامة.

حملة الخريف الاعلامية تلك تذكر بكلمات الكاتب السويسري المشهور دونمات، التي جاءت في مسرحية "رومولوس العظيم" عندماتشرع الدولة في قتل المواطنين تسمي نفسها وطناً".

إصرار الدعاية الرسمية على أن المقاتلين في صعدة من الإثنا عشرية، محاولة أخرى لسد الثغرة نفسها، كما أنه يتسق وحملة أمريكا على إيران، ولكنه في الأساس يستبطن وعياً قاراً في ذهن الطبقة السياسية مفاده أن أبناء هذه الفرق يستحقون التعريف بالقتل، ولا يبالي هذا الوعي الأرعن بأن نحو ١٥ في المائة من المسلمين ينتمون إلى هذه الفرقة،، وهو يريد فقط أن يقول أن ابناء المناطق الشمالية الزيود لا يمكن أن يرفعوا السلاح في وجه دولتهم الخاصة وتصريح الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام يصب في هذا السياق، وذلك عندما حدد للبلاد والعباد مذهبية الشافعي والزيدي، ويلقي الاعلام الرسمي ضوءاً كاشفاً عندما يفصح بأن الزيود في صعدة يريدون إحياء الإمامة فيجب أن يهب الشوافع لنجدة السلطة القائمة.

إن الشوافع كانوا ولايزالون النقيض الحقيقي للإمامة، وهم كانوا مستبعدين منها، وليسوا ضمن وارثيها، ولا يريدون وراثتها بل إلغاءها من الجذور، والسلطة القائمة وإن اسقطت الإمامة العدنانية فإنها زيدية جغرافية – جهوية.

وهذا ما عبرت عنه بعمق "النكتة" التي راجت في الأيام الاولى لقيام جمهورية القبائل: "الشوافع مجمهرين كلع". ووضع الشهيد محمد احمد نعمان في "أزمة المثقف اليمني"١٩٦٤ الأمر في سياقه التاريخي عندما جعل عنوان فقرة من كُتيِّبه "الاستقلال الاحتلال".

إن الضيق بالتعددية بما هي مبدأ أساسي ومحوري في النظم الحديثة هو سبب الحماس للثنائية المانوية في المجالين السياسي والديني، فإذا كان أمن المؤتمر يتحدث في القرن، فالقاضي عبدالرحمن تحدث بعد الوحدة عن الحاجة إلى حزبين فقط. والرأيان لا يريدان الاقرار بأن التعدد السياسي والديني تعبير عن تعدد اجتماعي في المقام الأول، وإن كان استمرار قناع الدين يخفي عهارة الجذر الاجتماعي للقضية. وتأجيج السعار المذهبي أو الديني لخدمة السياسة يقصد منه جعل الدين والسياسة معاً يدوران مع الحاكم كلما دار، كما تفعل زهرة عباد الشمس. وفي تاريخنا العربي الإسلامي بدأ ذلك بإرساء الدولة في عهد الخليفة الثالث، وتوطيدها في الدولة الأموية، حيث لم يعد الحاكم يعرف له مرجعاً إلا شهواته ونزواته، فغدا سلطاناً اسماً ومصدراً للسلطة المستبدة. ومهما تبدلت الاسماء والألقاب ظل هذا التجويف الأخلاقي للدولة –السلطانية– قائماً حتى اليوم، بيد أنها في إهابها المعاصر أشد بطشاً واشمل طغياناً وعنفاً وتحكماً؛ لأنها تستخدم أدوات الحضارة الصناعية، التي تمدها بها دولة المتروبول التي تتبعها: أمريكا أو فرنسا أو بريطانيا أو روسيا.

ولذا فإن نصيبنا من خيرات الحضارة قليل قليل، ولكن من شرورها غزير وافر، وهو حصيلة لقاء غير سعيد بين إمبريالية كونية ومتحدات اجتماعية مكانها المناسب متاحف التاريخ.

هذه العلاقة بالخارج تحمي أنظمة الاستبداد، ولو إلى حين، كلما خرقت العهود الدولية التي وقعتها، وصادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ١٩٨٧/٢/٩م، وتنص المادة (١٨) منه على:

١ - لكل إنسان الحق في حرية الاعتقاد والوجدان والدين. ويشمل ذلك حرية أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، أو حريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعاليم، بمفرده أو مع جماعة وامام الملأ أو على حدة.

٢ - لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدينٍ ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.

والدولة القائمة عندما لا تعبأ بهذه المواد، فإنها ترفض بذلك أيضاً جعل القرآن الكريم الإيمان والكفر قضية شخصية، وأنه ينص في غير آية على عدم وجود حد في الدنيا على الردة في: الآية ١٠٨ و٢١٧ من البقرة، والآية ٩٠ من آل عمران، و١٣٧ من النساء، و٢٥ من محمد، و٥٤ من المائدة، و٧٤ من التوبة.

نشرت اللجنة الوطنية العليا لحقوق الانسان الرسمية جداً، في كراسها الخامس، صنعاء٢٠٠٠، بتمويل من البرنامج الكندي لتنمية الجهود الذاتية المحلية، ولم يشر الذين أعدوا التعاريف الواردة في مقدمته إلا إلى جزء من المادة (١٨) هو "حرية الفكر والرأي..." ص٩.

كما أن الدستور الذي جاءت به الحرب فكان انقلاباً غير دستوري على دستور الوحدة يخلو من أية إشارة إلى حرية العقيدة أو الضمير، وهو ما يسميه العهد الدولي بالوجدان. وكانت المادة (٢٧) من دستور دولة الوحدة تنص على أن: "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات".

تعوُّدت أنظمة الاستبداد العربي على عدم احترام العهود الدولية التي توقع عليها، رغم علمها بأن لها الأسبقية على قوانينها المحلية، وتعوُّد الرأي العام العربي المشاهد أن يراها تذعن للإرادة الدولية، وتبدو دائماً أسداً عليه وفي الحروب نعامة. ولعله بدأ أخيراً في إدراك الثمن القاتل للتحرر من الاستعمار الداخلي على يد الاستعمار الخارجي، وأن التحرير الذاتي قضية تتعلق بكرامة الانسان.

إن السلطة القائمة تقوم بحملة هوجاء دامية على الزيدية والزيود، وجهاها: الحرب ولو باستخدام الأسلحة المحظورة دولياً، كما أشارت غير وكالة، وحظر تدريس المذهب، ومصادرة الكتب. وهذه الأخيرة من علامات الهمجية في كل عصر وثقافة منذ إحراق المسيحيين المتطرفين لمكتبة الاسكندرية، وتدمير بغداد على يد المغول، وإحراق كتب إبن رشد والغزالي في المغرب والأندلس، وإحراق حكومة هتلر الكتب المعارضة للفكر النازي. وتتضاعف بشاعة ما تقوم به السلطة منذ أشهر في أنها تصادر "نهج البلاغة"،وهو من الكتب التي تشكل تراثاً مشتركاً بين الفرق الاسلامية كلها مثل: الرسالة للشافعي، والموافقات للإمام الشاطبي والاحياء للامام الغزالي.. ومصادرة هذه الكتب رفض صريح للفكر بما هو

فكر، وانتصار للجهل والتقليد وإيمان العجائز والعبيد. وكان الشيخ الإمام المجدد محمد عبده، الذي حلت ذكرى وفاته المائة هذا العام، يحتفل بنهج البلاغة وبالموافقات فسعى لإعادة نشرهما.

الحرب على الزيدية شاملة، فقد امتدت إلى الوظائف العامة، وعصفت بالأطفال؛ لأنهم بالتعريف ابناء المارقين، وسطت على مراكز تدريب النساء. ويلخص البيان الصادر عن بعض علماء الدين عن " الانتهاكات التي يتعرض لها علماء وأبناء المذهب الزيدي"، واول الموقعين الخمسة السيد محمد المنصور.

المطلوب من رئيس الجمهورية:

١ - إطلاق سراح جميع المعتقلين.

٢ - اعادة الممتلكات الخاصة بالمعتقلين التي تم اخذها دون مسوغ قانوني.

٣ - تمكين الجميع من ممارسة حقوقهم المشروعة قانونياً في حرية الاعتقاد والفكر والتعبير عن الرأي، التي ضمنها الدستور والقانون.

دخل الزيود دائرة العذاب التي سبقهم إليها أبناء الجنوب منذ يوم ١٩٩٤/٧/٧. كما أن الاعتراف الشفهي بأن المذهب الشافعي أحد مذهبيْ اليمن المعتمديْن رسمياً لن يقنع أحداً لا بحرية الاعتقاد ولا بالمساواة بين المواطنين. وما يلاقيه اخواننا من الطائفة الاسماعيلية يستحق حديثاً قائماً بذاته؛ لأن العداء الذي يعانون منه رسميٌ وشعبي.

إن الزيود المتمسكين بمذهبهم والذين ظن جبرييل أنهم تكيفوا مع غياب الامام وأنهم غير مضطرين إلى المساومة على مبادئهم، يعيشون محنة دموية. وهذا الربط الخانق بين الدين -المذهب، والدولة- السياسة، كفيل بمضاعفة شرور السياسة في هذه البلاد المرهقة بتاريخ طويل من الظلم والقسوة والاستبداد والتناحر. ولا يخرج من هذه الدائرة الجهنمية إلا بالفصل بين الدين والسياسة، في صيغة مختلفة لتلك التي قامت بها دولة الملك العضوض في تاريخ الاسلام السياسي، أي باعادة الاعتبار إلى الدين وذلك باستلهام مبادئه السامية، وجعل السياسة مدنية من جميع الوجوه، كما يفعل الأوروبيون منذ نحو قرنين، حتىعندما يكون الحزب الحاكم ديمقراطياً مسيحياً، وهو ما يشير نحو تركيا اليوم، فالحزب الحاكم هناك ديمقراطي اسلامي، لا يعادي العلمانية الدنيوية، ويرعى حرية التدين لا سيما بعد مفاوضاته مع أوروبا، ويستلهم مبادئ العدل والاحسان ومكارم الأخلاق التي جاء بها رسول الاسلام. وهم بذلك مسلمون بامتياز،وعصريون بامتياز، وسياسيون بامتياز. والاسلام ليس ديناً ودولة كما في شعار الإخوان المسلمين الذي رفعه البنا (١٩٢٨) تحت الهلع الذي رافق إلغاء الخلافة في العام ١٩٢٤ في تركيا، و خوفاً وجزعاً من العلمنة التي عرفها المجتمع المصري منذ عهد محمد علي. الاسلام دين وأمة، دين ودنيا- حضارة، ولعل نشره في أندونيسيا وبقية جنوب شرق آسيا على يد الحضارمة دليل حديث على هذه الحقيقة. إن حصره في دولة الفقيه المسلح، الذي يقدم العقوبات على كل شيء ويرى في كل من لا يتفق معه خصماً للاسلام، بل مسلماً مفتئتاً على حق الله في الحكم، أي عملياً على حقه، فالذي يحكم هو الانسان الفرد دائماً.

إن استمرار الاضطهاد الديني سيدخل البلاد في مزيد من حقول الالغام في الأيام القادمة، وإن بدا اليوم أن النظام لايزال يتمتع بدعم أمريكا الذي بدأ قبل الوحدة واستمر بعدها، وأسفر بعدها صريحاً قوياً في حرب ١٩٩٤، واتخذ وجهاً جديداً بعد احداث ٢٠٠١/٩/١١، حتى غدا حضور أمريكا في الجيش والأمن والحياة العامة يزداد إتساعاً وعمقاً، إلا أن هذا لا يعني أن الود الأمريكي سوف يدوم طويلاً، فمتغيرات السياسة الاقليمية والدولية شديدة التعقيد، ومصير سوهارتو جدير بالتأمل، فقد كان بطلاً أمريكياً شن حرب ابادة على الشيوعيين الأندونيسيين، فأصبح حاكماً فاسداً تستولي اسرته على نصف الدخل القومي، وسفاحاً في تيمور الشرقية، يجب إسقاطه.

الفلسفة الوحيدة التي ابدعتها امريكا داخل الفلسفة الغربية هي البراجماتية، التي لا تعترف إلابالفاعلية والنجاعة وتلحق بها الصواب والحكمة والاخلاق والدين. ومن هنا تبدو السياسة الأمريكية أشد عدوانية وكلبية من سياسة اسلافها الامبرياليين: البرتغاليين والأسبان والبريطانيين والفرنسيين، وهي لا تدخر وسعاً في تطريز حواشي سياستها برسالة مهدوية وانقاذية وسماوية، وهذه كلها سمات وعلامات تجارية لاستثنائيتها، التي تؤلف فيها الكتب والأناشيد.

صدر في نهاية أيلول الماضي قرار رئاسي بالعفو عن المشاركين في أحداث صعدة. ورغم أن المعنيين يشككون في تطبيقه، وقد مر نحو شهرين دون ظهور بوادر تدل على أنه قابل للتنفيذ، إلا أن أشد جوانبه تناقضاً أنه لم يشمل الديلمي ومفتاح، مع أنهما الحقا بالحرب بمحاكمة لم تستكمل أبجديات التقاضي، وكرر القضاء المستقل فيها ما قام به في محاكمة المتهمين بتفجير الناقلة الفرنسية "ليومبرج" عندما رفض السماح للمحامين بتصوير ملف القضية، فانسحب المحامون، وهو مافعله أيضاً محامو الديلمي ومفتاح، وأعلنوا عنه مسبباً، في بيان لهم (٢٠٠٥/١/٣١). ففي الحالين غاب "حق الدفاع محور المشروعية، وبغيره يستحيل الحديث عن محاكمة فيها أي قدر من العدالة أو النزاهة"، بيان هيئة الدفاع عن العلامة الديلمي والعلامة محمد مفتاح.

هل يعني عدم العفو عن الديلمي ومفتاح أن رئيس الجمهورية ينتظر الحكم النهائي؟ أم أن النظام يخشى فقهاء المذهب الزيدي أكثر من خشيته المقاتلين، وأنه لا يزال يرى في الزيدية خصماً عقيدياً يمكن أن يثير المتاعب والمصاعب ويهدد مصير الطبقة السياسية الحاكمة؟ يبدو أن النظام يقتحم شبح الإمامة لأنه لم يعد واثقاً من قوة ومناعة جمهوريته، التي تفاقمت غلواء قبليتها وقحطانيتها، وأحاط بها الفشل والفساد وسوء السمعة من جميع الجهات. إنها علامات الشيخوخة لنظام أقلية حاكمة معزولة ومغلقة، داخل أقلية جهوية بدأت عصبيتها الجامعة تهتز بقوة. إن واجب كل من يدافع عن الحرية جعل قضية الزيود والزيدية وحقهم في التمتع بالحرية الدينية والسياسية في جدول أعمال كل يوم، ووضع ضرورة إطلاق الديلمي ومفتاح في مقدمته. وفي هذه الحال أيضاً يجب الخروج بالموقف السياسي من سجن العرائض والمراجعة إلى ميدان النضال السياسي السلمي.

١٥ /١٠ /٢٠٠٥

● «النداء»، العدد ٣٤، الأربعاء ٧ ديسمبر ٢٠٠٥

فلنعُد الى القانون

أبو بكر السقاف

فلنعد الى القانون

١ - أُعدم الشهيد محمود محمد طه بتهمة الردة عن الإسلام في ١٩٨٥/١/١٨، وكان ذلك من أعمال «الإمام» جعفر النميري، الذي قال عنه الترابي مجدد هذه المائة[١]، في إشارة الى حديث شريف يعتبره بعض المدققين موضوعاً، إذ يرد فيه أن الله يقيض للأمة من يجدد دينها كل مائة عام. وسقط نظام «الإمام» الذي بايعه الترابي بعد ٧٦ يوماً من إعدام الشهيد الذي كان في السبعين من عمره.

وبعد ذلك بسنوات قال الترابي إن حد الردة يجب أن لا يُعمل به لأنه ليس من صحيح الإسلام، وثارت ثائرة رفاق دربه، ورأوا في ذلك خروجاً عن الإسلام.

إن ما اعتبر جريمة في أقوال الشهيد، في كتابه «الرسالة الثانية من الإسلام» وتدور على فهم يحاول تطوير التشريع الإسلامي بالتوفيق بينه والعصر. وقد بدا من الحقيقة المعروفة أن آيات القرآن، وكذلك الحديث والسنة قسمان: أحدهما مكي والثاني مدني. ورأى الشهيد أن إمعان النظر في المرحلتين تقود الى جعل الأصل في المرحلة المكية، فهي التي تقرر وتؤكد الكرامة الأصلية للبشر كافة، دون أي تمييز أو اعتبار للعرق أو الجنس (النوع) والدين، وكذلك المساواة بين الرجال والنساء، والحرية المطلقة لاعتناق أية عقيدة دينية. وكان رفض الاكراه في الدين واضحاً في هذه المرحلة، كما أن الدعوة اليه ترتكز على الكلمة والموعظة، أي على الاقناع بالحجة المنطقية والاحتكام الى العقل.

يرى الشهيد أن هذا المستوى السامي من الرسالة لم يستطع المشركون من قريش الارتفاع اليه،

فعلَّق: «وجاءت المرحلة المدنية التي كانت أكثر واقعية وطبقت أحكامها. بيد أن ذلك لا يعني أن نصوص ومضمون المرحلة المكية ألغيت، وإنما تأجل تنفيذها».

وقدم الشهيد حجته المحورية عندما ناقش فهم الفقهاء المؤسسين لفكرة النسخ، فرأى أن التوفيق لم يحالفهم في هذا الفهم، إذ فهموا أن النسخ في المرحلة المدنية يلغي نصوص الفترة المكية كافة، ويرى أنه لا يمكن أن تكون هذه النصوص الاقدم غير مطبقة الى يوم الدين وأبد الآبدين، ولو كان هذا صحيحاً لما كان هناك أي معنى للاتيان بها. والنسخ على الطريقة التي فهم بها يحرم المسلمين من أسمى وأفضل المبادئ في دينهم، ويرى أنه أولى بالمسلمين اليوم أن يعودوا الى الفترة المكية، وكأن التأويل هنا عنده يسير في إتجاه معاكس للرأي السائد أو يرى أن هذا سيقود المسلمين الى إصلاح قوانينهم، «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها» (البقرة:١٠٦)، وقرر أن معنى «أو ننسها» أن نرفعها ونؤجل حكمها، وهذا ما نجده في تفسيرالطبري: «وقرأ ذلك آخرون «أو ننسأها» بفتح النون وهمزة بعد السين بمعنى نؤخرها من قولك: نسأت هذا الأمر أنسؤه نسأً ونساءً، إذا أخرته. وممن قرأ ذلك جماعة من الصحابة والتابعين وقرأه جماعة من قراء الكوفة والبصريين. فتأويل من قرأ ذلك كذلك: ما نبدل من آية أنزلناها إليك يا محمد فنبطل حكمها ونثبت خطها أو نؤخرها فنرجئها ونقرها فلا نغيرها ولا نبطل حكمها نأت بخير منها أو مثلها».

٢ – في نيسان المنصرم تحدث الترابي مرة عبر «العربية»، وأخرى في جامعة الخرطوم أكد فيها على مساواة المرأة بالرجل في ما يخص الزواج من الكتابيين وفي الميراث والشهادة والإمامة، وندد بالأفكارالتي لا تمت الى الإسلام بصلة، وكذلك بالترهيب مثل القول بعذاب القبر والحديث عن علامات الساعة مثل ظهور المسيخ الدجال ودابة الأرض، لأن القرآن لم ترد فيه آية تدل على قيام الساعة، بل إن ما ورد فيه يؤكد أنها تأتي بغتة. وقد وصف تحريم زواج المسلمة من كتابي بأنه «مجرد أقاويل وتخرصات وأوهام وتضليل الهدف منها جر المرأة الى الوراء»، وكرر القول نفسه في مسألة شهادة المرأة، فهي عنده تعادل شهادة الرجل. كما أن المقصود بالحجاب كما ورد في القرآن هو تغطية الصدر وليس الرأس. ودافع عن إمامة المرأة[٢] للرجال وتقدمها الصفوف للصلاة إذا كانت هي الأكثر علماً، مستنداً الى أنموذج السيدة عائشة بنت أبي بكر التي عرف عنها أنها أغزر علماً، وقتها، من العديد من الرجال.

وتدور منذ نحو عامين رحى حرب الفتاوى وكان نصيب مسألة زواج المسلمة من كتابي[٣] هو الأوفر، فأدلى مفتي السعودية بأن الأصل تحريم الزواج من غير المسلمين إلاّ في حال الاستثناء كما في الآية: «والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم». أما القرضاوي فقد وجد ضالته في ضعف المرأة الذي قد يؤدي الى تأثرها بزوجها وخروج أبنائها من ملة الإسلام. أما عبدالمعطي بيومي فاعتبر أن زواج المسلمة من غير مسلم مناقض للقرآن والسنة والاجماع. أما عبدالصبور شاهين، رأس المحتسبين على الزميل نصر أبوزيد، فقد أصر على أن «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» تعني أن الحجاب[٤] يمتد من الشعر الى الصدر. ولم يلتفت الترابي ولا محاوره إلى أن مسألة تغطية الشعر هي في الأصل نص في التلمود يقرر أن شعر المرأة العاري مثل جسدها

العاري.

آقام الشيخ محمد عبدالكريم، عضو هيئة علماء السودان، دعوى قضائية بناءً على المادة ١٢٥ من القانون الجنائي السوداني ضداً على الترابي لإقامة حد الردة عليه، وأصدرت الرابطة الشرعية للعلماء والدعاة في السودان بياناً في كتيب بعنوان «الموقف الشرعي من أباطيل الترابي» اتهمته فيه بامتطاء ظهر التيه المؤدي الى الزندقة. وطالبوا باستتابته حتى يعود الى الإسلام.

أما الأحداث التي ارتفعت للدفاع عن الاجتهاد والتجديد فقد جاء معظمها من الدنيويين العلمانيين والليبراليين مثل الفلسطيني خالد الحروب والأردني الزميل صالح قلاب، فرأوا في أقوال الترابي إصلاحاً يحتاجه المجتمع الإسلامي. كما أن أحد شيوخ الحركة الإسلامية في السودان رأى أن الترابي «يتصدى لعلماء النصوص التقليدية، العلماء الذين دخلوا نفق النصوص الفقهية ولم يخرجوا منها أبداً رغم تطور وحركة الحياة والظروف».

إن الموقف السائد بين دعاة ووعاظ الإسلام السياسي هو رفض التجديد، وسبب ذلك انما هو سياسي بامتياز، فمنذ الاختلاف على ما بدا أنه من القضايا الميتافيزيقية بين أصحاب الفرق الكلامية كان في جوهره دنيوياً سياسياً حتى في مسألة الصفات، لأن ترجيح هذا الرأي أو ذاك يتبعه تقرير حكم سياسي يتصل رأساً بقضية الخلاف الأولى التي سلت عليها السيوف، كما قال الشهرستاني في «الملل والنحل»، ألا وهي الإمامة أي السياسة. وممثلو الإسلام السياسي جعلوا الدين في عصرنا ايديولوجياً، أي رأياً سياسياً، ولذا فإن الهدف الأول في ما يبحث ويفسر أو ما يخضع للتأويل ليس المعرفة التي تثمر فهماً ثم عملاً صالحاً، بل الحكم والسيطرة، ويصدق هذا على كل الايديولوجيات. وهذا الموقف أو المنهج المعرفي مقتل الفكر السياسي وكذلك الفلسفي، فهو وراء البحث المحموم عن ما ينفع في فكر الماضي والحاجة للاستفادة منه في دعم الرأي -الموقف السياسي. فنحن لم نبدأ بالحقيقة المحررة، التي يقول عنها ماركس إنها ثورية دائماً، بل أخضعنا تراثنا وموروثنا وكذلك تراث الغرب لمانظن أنه المفيد، فانتجنا براجماتية أشد قصوراً من البراجماتية الأمريكية، لأن الثانية مؤسسة على نظر فلسفي عميق في الفكر الفلسفي الغربي عند بيرس وجيمس وديوي، بينما تقميش الباحثين منا يبدأ من البحث عن المفيد هنا وهناك ويضرب عرض الحائط وطوله بالتاريخية وشروط إنتاج المعرفة.

٣ - رفض الشيخ عبدالعزيز جاريش في كتابه «الإسلام دين الفطرة» أن يكون حد الردة من الإسلام، وذلك في أربعينات القرن الماضي، ثم تردد هذا الرأي غير مرة في السبعينات كان آخرها تخوين وتسفيه جمال البنا، المجتهد الشجاع، فلقي ردوداً غاضبة غضباً جامحاً لأن الفكر عامة والسياسي خاصة كان قد دخل مرحلة جديدة اتسمت بالنكوص فانكرت معظم، إن لم يكن، كل ما جاءت به حركة الاحياء ثم الاصلاح أو التجديد الديني، الذي لم يكتمل حتى الآن، وأصبح التكفير على يد المحتسبين من ممثلي الإسلام السياسي أيسر من التنفس فعانى كثيرون قتلاً ونفياً وحصاراً وطرداً من الوظائف وتطليقاً، وبلغنا نهاية المسخرة في نيسان المنصرم عندما قال مفتي مصر، د.جمعة، بتحريم نحت التماثيل ونصبها وتناقش الصحف والمجلات هذه القضية علماً بأنها مسألة قد حسمها للمرة الأولى

أبو سليمان، المعروف بأبي علي الفارسي، النحوي المتوفي في بغداد ٣٧٧هـ ٩٨٧م. وإن رفضها بعد ذلك بعض الفقهاء، ولا سيما الحنابلة منهم وتؤكد الممارسات الفنية لمئات السنين من الاندلس حتى فارس والهند على أن التحريم إنما كان منصباً على نحت التماثيل للعبادة.

إن قضية القضايا هي أننا لم نعرف نهضة، ثم إصلاحاً دينياً ثم تنويراً، وهو السباق الذي حدث في الغرب، ذلك لأن الغرب عندما عانى وخاض كل تلك الافاق الفكرية والعلمية وارتاد عوالمها باحثاً ومغامراً، بلغ التسامح الديني، واعتماد العقل وحده في معرفة الانسان والكون والمجتمع، وبعد أن سالت دماء غزيرة على امتداد قرون، تصالح مع نفسه وتاريخه.

كان الأفغاني، ومعه محمد عبده، يطمح إلى تحقيق ثورة بروتسنتية في الاسلام، وهو الطموح الذي صرح به الشهيد علي شريعتي داخل الاسلام الشيعي. ولم يحدث هذا حتى اليوم في الاسلامين السني والشيعي، ولم تتصالح حتى اليوم سنة وشيعة، كما لم نتصالح مع العالم من حولنا، ويخوض بعضنا اجتهاداً مدمراً للنفس ورفضاً وقتلاً للآخر مسلما أو غير مسلم.. وذروة هذه القطيعة مع العالم ومع اللحظة الكلاسيكية الرائعة في تاريخنا شعار «حياتي سلاحي».

٤ - صدر في تركيا في العام ١٩٥٨ القانون الجنائي، فألغى الردة بما هي جريمة، فأسس بذلك مبدأ الحرية، وحطم قيد القيود عليها، ذلك لأن لـيَّ عنق الوقائع والأقوال وتقرير تحقق الردة فيها كان ولا يزال هو السيف المصلت على الفكر في الفروع قبل الاصول، ولذا فإن الجهود يجب ان تنصب على المطالبة بإحياء هذا القانون الذي سنته دولة الخلافة، التي قامت لإحيائها كل حركات الاسلام السياسي منذ ظهور حركة الاخوان المسلمين في العام ١٩٢٨، التي أحيا مرشدها العام في نيسان الماضي الدعوة إلى إقامة الخلافة في حديث نشرته روز اليوسف، وأبدى استعداده فيه للقبول بخليفة ماليزي الجنسية. الخلافة هي الهدف النهائي لكل فرق الاسلام السياسي: التبشيرية، والسياسية، والجهادية.

عاش المسلمون منذ العام ١٩٥٨ في أصقاع الدولة العثمانية المترامية الاطراف في ظل هذا القانون، وهو بلا شك من مقدمات الدولة العلمانية بعد إلغاء الخلافة العام ١٩٢٤ على يد أتاتورك، مصطفى كمال، الذي غلَّب القومية على الدين لانقاذ وطنه، بعلمانية عسكرية شرسة، لم تفكر لحظة في ان تكون ديمقراطية أو ليبرالية فهبطت من أعلى على غرار إصلاح بطرس الأكبر في روسيا.

لم تختف المسيحية بعد الاصلاح الديني والعلمنة في أوروبا وأمريكا واستراليا وأمريكا اللاتينية. وعدوالمسلمين في تزايد مستمر، ولذا فإن الخوف من إحياء هذا القانون في الدول العربية والاسلامية، ليس إلا دليلاً آخر على أننا لم نعد واثقين في النزعة الكونية التي اتسمت بها المسيحية والإسلام. أي ذلك الاعتداد: «المهيمن والواثق من نفسه». خوف الاجتهاد والتجديد عجز عن التفكير يستغني عن العقل ويعلن استقالته، متمسكاً بغريزة الدفاع عن النفس بالانكفاء عليها. وكفى.

المجلة العدلية العثمانية وهي مرآة لحركة الفكر الاسلامي في الدولة العثمانية كانت بين المراجع التي حمس الشيخ محمد عبده لتدريسها في منفاه، بيروت، إلى جانب كتاب الشاطبي «الموافقات» لانهما اقرب إلى روح العصر وضروراته.

إن اهمال التشريعات العثمانية والاكتفاء بابتكار بداية جديدة إستناداً إلى مادة الدستور التي تجعل الاسلام مصدراً أو المصدر الرئيس للتشريع، يدل على أنّا لا نعترف بضرورة تراكم المعارف والخبرات التاريخية لا سيما في عالم القوانين الخطير، لأنه سجلّ لتاريخ الجماعات والأمم والأقوام.

تحرك مجمع البحوث الاسلامية بالأزهر، ولا سيما لجنة العقيدة والفلسفة فيه بعد رقدة طويلة وقتل الشهيد فودة وطعن نجيب محفوظ، واجبار الزميل نصر على الهجرة... الخ، فقررت في جلساتها المنعقدة بتاريخ ١٤٢٢/٦/٢٦هـ ٢٠٠١/٩/٤ «أن المرتد لا يقتل وإنما يستتاب» وهو قرار لا يرقى إلى سماء القانون العثماني، لأن الاستتابة كثيراً ما تكون مدخلاً لتطبيق حد الردة. وجاء في خبر لصحيفة «القاهرة» قبل شهر مفاده أن اللجنة نفسها قررت أن تكون الاستتابة طول العمر، ولكن لم تورد نصاً، وهو إن صح أمر مهم، ولكن رغم ذلك فإن العودة إلى القانون العثماني أفضل ويحقق الاستمرار في قضية محورية، يتعذر أن تغدو مجتمعاتنا قادرة على انتاج المعرفة قبل الحسم فيها، لا سيما في كل ما يتصل باصلاح الفكر الديني وإحداث ثورة فيه لفتح أفق العقل على الجهات الأربع.

إن الآية المؤسسة في قضية الدين «لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي...»(البقرة:٢٥٦). أما الآيات التي تتحدث عن الردة، فإنها تقرر ان أمرها يعود إلى الله: «أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سُئل موسى من قبل، ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل»(البقرة:١٠٨) «... ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت اعمالهم في الدنيا والآخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون»(البقرة:٢١٧) «إن الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم واولئك هم الضالون»(آل عمران:٩٠) «إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً»(النساء:١٣٧) «إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى، الشيطان سوَّل لهم وأملى عليهم»(محمد:٢٥) «يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم»(المائدة:٥٤) «يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد إسلامهم وهموا بما لم ينالوا وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فإن يتوبوا يكُ خيراً لهم وان يتولوا يعذبهم الله عذاباً أليماً في الدنيا والآخرة وما لهم في الأرض من ولي ولا نصير»(المائدة:٧٤).

قد لا يحاكم الترابي، لأسباب ومخاوف سياسية، أي لأسباب تتعلق لا بالدين بل بالدنيا السياسية حصراً. لكن السيدة إلهام مانع، المدرسة بجامعة زيورخ تلقت تهديدات بالقتل لأنها قالت بآراء قريبة ومتطابقة أحياناً مع أقوال الترابي ولن تجد مؤسسة سياسية تحميها، وهي في نظر المتطرفين إمرأة أولاً وأخيراً ولا قيمة للقبها العلمي أو رأيها في ميزان العقل، ولذا فإن إحياء القانون العثماني سيكون في المقام الأول حماية للمفكرين والمفكرات الذين يستندون إلى العقل وحده، ولا يغضب لهم ولهن حزب أو عشيرة. لقد زادت الزميلة إلهام جواز صلاة الحائض، وكانت رائعة وشجاعة وصادقة في مناظرتها على شاشة «الحرة» (٢٠٠٠/٦/١٠) مع د.عبدالفتاح ادريس (الامارات، الازهر)، الذي لم يجد ملجأ وملاذاً إلا في مطالبتها بالتوبة، دون أن يقيم الحجة على خروجها عن العقيدة، التي قالت

بوضـوح انهـا تفكر في إطارها وتنصح بالصلاة والصوم... الخ، وأنهـا لو كانت ملحدة لأعلنت ذلك. أعجبني قولها: «أنا انسـان»، بعربية فصحى تقرر وحدة الرجل والمرأة في الانسـانية، كما قال محيي الدين بن عربي، لأن «إنسانة» رطانة عامية. الرجل إنسان والمرأة إنسان، فالأصل الانسانية وهي أرومة المساواة.

سـيدتي إلهـام لـكِ كل التقديـر والمحبة مـن كل الذين لا يعترفـون إلا بإمامة العقل كمـا قال المعرّي العظيم.

إن حـرب الفتـاوى رغم أنها تشـير إلـى واقع راكد، إلا أنها في جانب منهـا علامة على أن العقل لم يستقل بصورة كاملة وما كان له.

٢٠٠٦/٦/١١

الهوامش:

(١) أورده الزميل حيدر ابراهيم حيدر في كتابه «أزمة الاسـلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية في السودان نموذجاً»، القاهرة، ١٩٩١، ص٩٨، ويرى حيدر أن آراء الترابي في كتابه «تجديد الفكر الاسـلامي»، الدار السـعودية، جدة، ١٩٨٧، فيها الكثير مما قاله الشهيد محمود محمد طه رئيس «الإخوان الجمهوريين».

(٢) بعد قراءة بيان مجمع البحوث الاسلامية في السعودية بشأن إمامة المرأة تبين أنه لا يورد حجة واحدة تستند إلى القرآن أو صحيح الحديث.

(٣) أما الراحل محمود شـلتوت فيرى حظر زواج المسـلم من الكتابية إذا ما كان ذلك خطراً على عقيدة المسلم (!؟) إجتهاد! (محمود شتلوت، الفتاوى، الطبعة الثانية، القاهرة).

(٤) فصلت الباحثة وعالمة الاجتماع المغربية فاطمة المرنيسي في كتابها «الحريم السياسي، الرسول والنساء»، ١٩٨٧، فأوردت في قسـمه الثاني (المدينة المنورة) أن الحجاب انما هو السـاتر بين العام والخاص وليس ذلك الذي يغطي وجه المرأة، في سياق دراسة الآية ٥٣ من الاحزاب.

● «النداء»، العدد ٥٩، الأربعاء ١٤ يونيو ٢٠٠٦

في ذكرى الاستقلال الذي ضاع غير مرة

أبو بكر السقاف

6
في ذكرى الاستقلال الذي ضاع غير مرة

«أتأمل في تلك الأشياء، كيف يناضل الناس ويخسرون، ثم يأتي ما ناضلوا من أجله رغم هزيمتهم، ولكن بحلوله يتبين لهم أنه ليس ما حاربوا من أجله، ثم يواصل آخرون النضال من أجل ما عنى الأوائل تحت أسماء أخرى».

وليم موريس. حلم جون بيل

١ - أزمة وجود

ليس أدل على أننا نمر بأزمة وجود من هذا الملمح الثابت الذي يتكرر كل بضعة أعوام: الأزمة التي سبقت توقيع وثيقة العهد والاتفاق التي نسيت رغم كل إيجابياتها، لأن ما جاء فيها لا يزال في جدول أعمال السياسة، والاهمال لن يرفعه منه. وهذا برنامج المشترك الذي صدر قبل ثلاثة أيام يطالب بما يذكِّر بالوثيقة، فهو يشمل كل جوانب السياسة والادارة، بل ونظام الحكم، أي أنه يكاد يقترح نظاماً جديداً، ذلك لأن الاسماء لا تنطبق على المسميات في حياتنا السياسية: الثورة ليست ثورة، والجمهورية ليست جمهورية، والوحدة ليست وحدة. لا تتطابق الاشياء والكلمات، إنها في حال قطيعة تكاد تكون دائمة. ولأننا لم نقم ببناء أية مؤسسة سياسية راسخة منذ حركة ١٩٦٢/٩/٢٦ والثورة الوطنية ضداً على الاحتلال البريطاني، نتحدث -مع كل أزمة-

عن بناء الدولة الحديثة، ودولة المؤسسات والقانون. فنحن على مستوى البنى لم نقم بأية ثورة، وإن كان حظ الجنوب أوفر من الشمال بسبب جهاز الدولة الذي ورثه عن الاستعمار وساهم أبناؤه في صنعه عبر مثاقفة جدلية ترفض الاستعمار وتقبل حداثته، ولكن الوحدة الفورية الاندماجية أطاحت بكل البنيان فعدنا إلى المربع الأول، لأننا نعادي التراكم في المجالين الثقافي والسياسي ومغرمون بأن نرتجل كل مرة بداية جديدة.

إن الدولة تنتج التشرذم وتقوم يومياً بتفكيك المجتمع، المفكك أصلاً. ولذا لا نجد إذا ما استثنينا قاعدة السلطة الاجتماعية وهي جزء صغير في المجتمع، والقوات المسلحة والأمن، من لا يقع تحت نيرانها على الحقيقة والمجاز في الجنوب والشمال والوسط. ما حدث في صعدة وما يحدث في الجنوب يطرح ببلاغة قاتلة أسئلة: الشرعية والوطن والمواطنة والحرية الدينية. واقتصاد الفساد عنف يومي يحيل حياة المواطن اليومية حالة حصار.

٢ - الفساد نظاماً

يكلل الفساد كل الواقع وهو أساس أزمة الوجود في أخطر جوانبها: حياة كل يوم. فنحن محرومون من ما يسميه أحد المفكرين في الغرب (تايلور) «نعمة الحياة العادية»، فاتساع شبكة الفساد واضح القسمات إلى درجة يمكن أن تكون حالنا أنموذجاً مثالياً لدراسة الاقتصاد السياسي للفساد. فقد أصبح مضمون الدولة: السلطنة المالكة. فهو ليس نسبياً كما في كل مجتمع قريب من الحال الطبيعية، يمكن حسابه، أو جزئياً يمكن أن يحاصر ويقاوم. إنه في علاقة هُوية مع النظام، ويتعذر تصور أحدهما بمعزل عن الآخر، ولذا فإن الظن بأنه يمكن إصلاحه مع استمرار النظام يبدو جرياً وراء سراب، فهما لا يكونان إلا معاً ولا يرتفعان إلا معاً.

إن منطقه الداخلي الذي جعله مكتفياً بذاته تنظمه ميكانيزماته الخاصة، وقد أكسبته كلية تستعصي على الترميم، بلْه الإصلاح. إنه علّة وجود الطبقة السياسية الحاكمة، كل اطراف التحالف الداخلة في شركة الدولة المالكة التضامنية التي أنجزت خصخصة الدولة بوتائر متسارعة منذ نهاية الحرب في العام ١٩٩٤.

إحدى الملامح المائزة للفساد في هذه البلاد أنه نشأ مع تسلم المؤسسة القبيلية العسكرية السلطة، التي ضمت إليها الطبقة التجارية فاكتملت هيئتها الاجتماعية، فأصبحا يصدران من منبع واحد. فهو ليس طارئاً طرأ في مسار صيرورة، بل مكوناً أساسياً من مكونات الدولة. لقد ولدا معاً، في سياق تطور مقلوب، كما هو الشأن في المجتمعات التي تغلب عليها خصائص ما قبل الرأسمالية والحداثة، فالسلطة تجلب المال، وليس المال هو الطريق إلى السلطة. ويزيد من خطورة هذه الخصائص أن المجتمع اليمني لم يحقق اندماجاً وطنياً، بل هو فسيفساء وجزر متناثرة، ولذا فإن احتكار السلطة يعزز نفسه باحتكار الثروة، وهذا لا ينهك المجتمع وحده بل والدولة بما هي كيان جامع، ويحرمها من أهم مقومات الاستمرار والبقاء وأولها تمثيل الشعب كله. إن أزمة الوجود في بلاد الصومال -

وما في حكمها- بدأت بالتنافس ثم بالاقتتال في ميدان احتكار السلطة والثروة. فالفساد يقوض، لا الاخلاقيات الضرورية للاقتصاد السليم، بل وتلك اللازمة لبناء الاوطان.

إن محاربة الفساد -إذاً- تتطلب إعادة النظر في البنيان كله، والمبتدأ والخبر فيها سياسيان بامتياز.

٣ - من المصالحة الوطنية حتى تقرير المصير

في ذكرى الاستقلال يجلس الجنوبيون على أطلال وطن. وما أصعب أن ترى وطنك يُحتضر، وأن تدرك وتشعر يومياً أنك تنحط إلى ما دون المواطنة. فبعد أن ضاعت -مع الاستقلال- المكاسب السياسية والقانونية والنقابية التي ناضل الناس من أجلها منذ ثلاثينات القرن الماضي، عندما أطاح بها الحزب الواحد كلها بضربة واحدة، مشاركاً في سياق الحمى التي اجتاحت حركة التحرر الوطني العربية، إلا أن الوطن كان حقيقة في المشاعر والأذهان والأعيان، بل وبدأت في التبلور وطنية جنوبية ذات قسمات عصرية. وجاءت الفورية الاندماجية قفزة في المجهول، فثلمت هنا وهناك، ما كان حديثاً وعصرياً، وجرى شطب حصيلة تحديث دام نحو ستين عاماً. وبعد الحرب تم إلحاق كل جهات الوطن المنشود بالمؤسسة العسكرية القبيلية التجارية في الشمال، فاكتملت دائرة الفقد. والوحدة، التي قيل إنها الحل الأمثل لكل المشاكل، أصبحت بؤرة المشاكل كافة.

■ إعلان برنامج عمل سياسي مفصل، وشرحه ومناقشته، بداية جيدة لأي عمل سياسي يروم الاستمرار. ولكن ربما كان مفيداً ايضاً تلخيصه في قضايا محورية في صفحة واحدة. والأهم من هذا وذاك طرح مطلب واحد وشرحه للجمهور. وأرى أن هذا المطلب الذي تحتمه خصائص ومكونات الحقل السياسي في بلادنا هو الحظر الدستوري على الجمع بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش. ويقال إن من يحفر في نقطة واحدة يصل إلى الماء، ومن يحفر في نقاط عدة لا يصل إليه.

أصبح الجنوب، أكثر من أية جهة أخرى في البلاد، منطقة الجباية المثلى، بالتقسيم العسكري- الاداري للبلاد، لإحكام القبضة ليس على اقتصاد النفط بل وجميع مصادر الثروة: الزراعة، والتجارة، وصيد البحر، والخدمات لا سيما المرتبطة بالريع النفطي. أما الارض -الاراضي، فالاستيلاء عليها

هواية يومية يمارسها أصحاب الامتيازات. ومن ملامح ضياع الاستقلال غير مرة، أن ما استولى عليه الحكام الجدد هو ما جمعه الجنوبيون في ظل الحكم السابق، فكان الاستيلاء على القطاع العام نهباً لمدخراتهم التي تكونت بتضحيات جسام وآلام ومشاق يومية.

■ **إن عجز الدولة التسلطية، وهي غير الدولة الشمولية التي يرد ذكرها في الصحافة، عن انتاج الحكم الرشيد او الصالح، يجعل تراكم المشاكل، المرحَّلة من فترة إلى أخرى، وعداً بانفجار قادم**

إن البيان الذي نشرته «الايام» قبل شهرين، ووقع عليه ٢٨٢ شخصية عامة من عدة محافظات جنوبية، يورد أرقاماً قديمة وجديدة، وتتجدد يومياً مع استمرار سياسة الاستيلاء على الثروة الجاهزة:

- ٢٠٠٠٠ جندي وضابط سرحوا بعد الحرب.
- ٢٠٠٠٠٠ شخص فُرضت عليهم البطالة.
- ٤٢٠٠٠ قطعة أرض نُهبت في محافظتي لحج وعدن.

وهذه الارقام الاخيرة لا تشمل حضرموت، حيث النهب بالكيلومترات في سلسلة يتوسطها جبل الشيخ.

وسرد البيان قبل ذلك أسماء الذين قُتلوا في عدن منذ نهاية الحرب، سواءً أتم ذلك في زنزانات التعذيب أم في المظاهرات. فالفوضى التي يُحكم بها الجنوب، نظام. إنه فوضى منظمة هي وسيلة الإدارة التي اختارها النظام، وهي تزاوج بين المصلحة والعجز في صيغة فريدة. فكل مسلح -عسكرياً كان أم مدنياً- حاكم بأمره، يقتل، يسطو، وينهب، ويلجأ إلى معسكره أو إلى حاميه العسكري أو المدني أو الأمني.

إن التراتب وعلاقات: «السادة/ العبيد، والقبيلي/ الرعوي، والفوقية/ الدونية، ضربت التعايش السلمي والوحدة الوطنية». وردت هذه الجملة في مقال قصير للاخ عبدالله ناجي بن شملان(النداء،٢٣/ ٢٠٠٥/١١) وتشي كلماته بأن هذه الثنائيات أصبحت سمات مجتمعية، أي تكلل الوجود الاجتماعي للجنوبيين كافة، ولذا فإن الجنوبيين والشماليين يتلاقون هناك كل يوم ولكنهم لا يتواصلون، والتواصل لُحْمة وسُدى كل علاقة سوية بين الافراد والجماعات، والحاكم والمحكوم. وعندما تتعذر هذه العلاقة المحورية يغيب الوطن، وحكما لا مكان للحديث عن المواطنة، بلْه المتساوية منها، وهي في الأساس لا تكون إلا متساوية، أو لا تكون.

أصبح التمييز الرسمي يصنع التفاوت الاجتماعي والقانوني في جميع المستويات. والنهب لب نمط إنتاج الفساد، وهو متوحد (متماهٍ) بمصدره الاساسي: القوة.

وردت في برنامج الاصلاح السياسي والوطني الذي اصدرته أحزاب اللقاء المشترك، فقرة تتحدث عن إزالة الآثار السلبية لحرب صيف العام ١٩٩٤، وذلك في سياق «إزالة الآثار السلبية للصراعات

والحروب والنزاعات السابقة ونتائجها، بما في ذلك آثار أحداث ١٩٧٨». وأقل ما يقال عن نصيب حرب العام ١٩٩٤ أن ما ورد في السياق عنها غير كافٍ، فهي تبدو حرباً بين الحروب، مع أنها هي التي أنتجت هذا الواقع السياسي والاقتصادي الجديد الذي ينقده البرنامج بالتفصيل. وبدون تشخيص وضعها المائز والخطير لا يمكن إلا أن يتأثر التشخيص وبرنامج الاصلاح في تصوراته وحلوله تأثراً سالباً، لأن الأزمة إنما هي أزمة وجود، ولذا فإن الاطلالة السريعة على هذه الحرب تبدو تقصيراً في حق النظر المتعمق، الذي عليه أن يسبر أغوار أزمة الوجود. وأخطر جوانبها في الجنوب أنها مقيمة في كل بيت حتى هذه اللحظة، وفي كل نفس، وتواصل تدمير حياة مئات الآلاف من أبنائه وبناته في الوطن المغترب وفي المهجر.

■ نرفض أمر الوقوع بين خيارين؛ أمبريالية الغرب وفاشية صدام حسين.. وكذا الخدمة التي يقدمونها للمطالبين بالديمقراطية الموظفة في أمكنة وأزمنة مختارة

أما الحديث عن المصالحة الوطنية فإنه يجب أن يأخذ في الحسبان أن السلطة قد أعلنت نبأ وفاتها ودفنها، فبعد نحو عام من نهاية الحرب قال رئيس الجمهورية إن الحديث عنها خيانة وطنية، وفي الوقت نفسه تقريباً قال زعيم الاصلاح إنها قد تحققت بالعفو العام وأي قول غير هذا يجعل الرئيس مسؤولاً عن الحرب. و فاته أنه والرئيس يتقاسمان هذه المسؤولية. ومن علامات تشتت الوعي والعمل السياسيين أن أحداً لم يطالب حتى الآن بضرورة إجراء تحقيق في: من شن الحرب، وفي آثارها، وكل ما يترتب على ذلك كله.

أما بعد انتخابات العام ١٩٩٧ فقد اعلن رئيس الجمهورية إقفال ملف الحرب، لأن تلك الانتخابات كانت ضرورية لإضفاء شرعية على نظام ما بعد الحرب، وهو نظام جديد. وبذلك تنكر لرسالة رسمية وجهها الراحل العطار إلى بطرس غالي في ١٩٩٤/٧/٧ والتزم فيها باسم السلطة بالكثير، ومنه «... الالتزام بما جاء في وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبدء الدولة اليمنية الحديثة»(انظر إن شئت: سعيد طالب مقبل، الأمة اليمنية والأمم المتحدة، مطابع الأهرام، القاهرة).

ثم جاء شعار «إصلاح مسار الوحدة» ليكون بديلاً للمصالحة، التي تشارك في المحال: الغول والعنقاء والخل الوفي. أما في حقل السياسة المتخم بالذهنية القبيلية فإنها تُذكِّر بقول فيلسوف غربي إن ألصق الصفات بالطبيعة البشرية هي نكث العهود.

ومن المؤسف حقاً أن السلطة ليست وحدها التي تنكر وجود قضية جنوبية، بل إن بعض أطراف المعارضة يشاركونها في هذا القول السياسي الماكر، الذي يرى أن الحديث عن أية خصوصية جنوبية، انفصالية. وهذه موافقة صريحة على الكلام الرسمي، وإنْ باسم ان الظلم في كل الجهات، وهو كلام

متهافت. وحتى الادارة الامريكية فطنت غير مرة في تقريراتها السنوية عن حقوق الانسان فقالت إن السلطة تتهم الجنوبيين بالانفصالية، وهي تهمة تحجب المطالب الشعبية وترفض الاعتراف بالحقوق الدستورية لأبناء الجنوب. ويبدو أن الأحزاب لا تملك مجالاً للمناورة كالذي تملكه امريكا، حليف السلطة وحاميها وراعيها. ويبلغ تهافت مقولة عموم الظلم مداه عندما يُتهم الجنوبيون بأنهم متعصبون وجهويون، بل ويقول أحد الجهابذة إنهم شوفينيون، ولم استطع فهم مدلول الكلمة، رغم معرفتي بجذرها الاشتقاقي في لغتها الأصلية. ويبدو احياناً أنه لكي يصبح الظلم الفاقع الذي يفقأ العيون في الجنوب حقيقة، لابد أن يحدث في كل لحظة وآن ما هو معادل له في جميع ربوع الوطن الحبيب، وإلا كف الظلم في الجنوب عن أن يكون ظلماً.

إن سموم التسلط وحب الامتياز والسيطرة كثيراً ما تنتقل بالعدوى من الحاكم الفرد إلى الافراد المحكومين، وكثيراً ما يكون المضطهَد، جلاداً بالامكان، يتحقق بالفعل بعد أن كان كامناً بالقوة. إن المهمة هي ان نتحرر لنحرر الذات والآخر، وذلك ممكن بأن «نطرد العبد من نفوسنا قطرة قطرة»(تشيخوف).

يبدو أن الأحزاب إما أنها لا تريد أن تستوعب درس الحرب وإما أنها لا تدركها، وحسبها معالجة الاوضاع بالقطعة، أو ما تيسَّر؛ لأن الواقعية السياسية في إطار علاقات القوى القائم، كثيراً ما تعني التسليم أو الرضا بالواقع كله أو بالمكونات الاساسية له، والاقتناع بحد أدنى من القناعة، التي لم توصف عبثاً بأنها كنز لا يفنى.

إن ولاية العهد إحدى ثمار الحرب المرة، وقبْلها الدستور الجديد. ومن هنا فإن النظر إلى مستقبل النظام والوحدة والوطن لابد أن يتم باعتبار القضية الجنوبية رافعة التطور والتحديث والتقدم. إنها من القضايا الخطيرة التي يجب النظر إليها من أفق المستقبل، وهذا يمارسه فكرياً العقل السياسي الذي يريد امتلاك وعي مطابق إلى حد كبير للمشكلات القائمة في الواقع.

إن الأرقام السابقة ليست إلا جزءاً من واقع الجنوب، لأن الواقع الذهني والنفسي يبدو مثقلاً بأعباء ذهنية ونفسية، تتعلق باحترام النفس/ الذات، والتمسك بالكرامة وهي مثل الحرية لا تُجزأ ولا تقبل التقسيط. وقد يتصالح او يتجاوز الانسان- الفرد، فعل نهب، ولكنه لا يتصالح البتة مع فعل إهانة، لأن المال والعقار في نهاية المطاف جزء من مبدأ الكرامة الذي يكونه الانسان عن نفسه ولنفسه، ولا قيمة لهما إلا بها ومعها، فهما إذاً أكبر من أن يكونا متعة دنوية مادية فقط، لأنهما يتبعان الكرامة، وهذه مصدر الحقوق والواجبات في ميثاق حقوق الانسان، وفي كثير من الدساتير الاوروبية.

في ظل العبودية التي تتحقق كل يوم وكأنها تجسيد أمثل لشعارات الوحدة المعيارية، يتخلص الجنوبيون من الاساطير وتضليل الكلمات الكبيرة: الوحدة، والوطن، والمعجزة التي تمت في عصر الشتات العربي.. لأن هذه الكلمات كلها تتحدث عن عوالم أخرى، فهذا الوطن القائم ليس إلا مكان بؤسهم، والوحدة التي تحتاج إلى كل هذا القدر من الظلم والطغيان لا يمكن في نظرهم إلا أن تكون أكذوبة مسلحة، وذلك بعد أن فشلوا في إتمام إحدى العمليتين التي يقول علم النفس إنها تنقذ الفرد من المرض النفسي، فهو إما أن يتكيف مع الواقع وإما أن يكيف الواقع لحاجاته؛ وهذا غير قابل

للاستمرار ولا مستقبل له.

إن عجز الدولة التسلطية، وهي غير الدولة الشمولية التي يرد ذكرها في الصحافة، عن انتاج الحكم الرشيد او الصالح، يجعل تراكم المشاكل، المرحَّلة من فترة إلى أخرى، وعداً بانفجار قادم. وحتى عندما يكون الحكم مستقراً بمعنى من المعاني كما هي حال مصر، فإن ألغام الأعماق تظل باقية. فالاقباط في مصر (قبطي = مصري) يطالبون منذ العام ١٨٩٧ بالمواطنة المتساوية، ومنها حرية ترميم وبناء الكنائس التي قيدها الخط الهامايوني. وقبل ايام صدر في مصر قانون يوكل أمر البت في ترميم الكنائس وبنائها إلى المحافظين. وهذا لا يحل المشكلة بل ينقلها من الوزارة والرئاسة إلى المحافظين. فإذا استمرت السلطة في التعامل مع قضية الجنوب على الشاكلة القائمة منذ ١٩٩٤/٧/٧، في هذا الحقل السياسي الشديد الاعوجاج، فقد يسمح بعطلة رسمية في ذكرى الاسراء والمعراج في القرن القادم. إن رمزية العطلات الرسمية تتصل رأساً بالكرامة الوطنية، لأن هذا حق انتزعه العمال من الإدارة الاستعمارية في عدن، مع غيره من الحقوق. قال أحد شيوخ التكفير قبل أشهر في لقاء جمعه مع الرئيس، إنه إذا استمرت الأحوال السائدة في الجنوب وأُجري استفتاء فيه فإنهم سيرفضون الوحدة. وهذه كلمة حق أريد بها باطل، من احد الذين صنعوا الواقع في الجنوب، بالتكفير والحرب وإهانة كل ما يعتبره الجنوبيون من سنتهم في الشعائر الدينية في المنزل والمقبرة وفي الموالد، وكلها شكلت وكونت ثقافتهم الأساسية والفرعية.

إنه بلا شك سمع عن شعار تقرير المصير الذي ارتفع قبل نحو ستة اعوام في شيفلد، ثم في منشورات وزعت، ثم ورد ذكره في كتابات صحفية قليلة في العام الماضي، واليوم يرفعه بعض المعارضين في الخارج.

من الواضح أن مسار تبلور الوطنية الجنوبية الذي بدا كما لو أن الوحدة أزاحته وأعادته عقابيل الفورية الاندماجية، ثم الحرب العدوانية التي تمت تحت قصف معنوي وديني شديد من قبل حزبيْ الحرب، إلى عقل ووجدان الجنوبيين. وإذا كانت العقوبة تولد الذاكرة كما قال نيتشه، فإن الظلم ولا سيما في صورته البدائية يصنع الوطنية. إن «إمبريالية المقولات»، مثل: الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر، وواحدية الثورة والوحدة بما هي إعادة تحقيق لوحدة غابرة في بلاد شهدت انقطاعات وعزلات دامت بين الجنوب والشمال نحو ثلاثمائة عام، وتشكلت بفعلها كيانات ووعي مطابق لها وثقافة واسلوب ادارة متميز في كل من الجنوب والشمال، وهو ما لم تأخذه الفورية الارتجالية، التي جاءت على شاكلة ارتجال الشعر الحميني والفصيح، في الحسبان. إن مما لا يلتفت إليه أحد أن ما يسمى بتاريخ الدويلات (وهي دول) المستقلة في تاريخنا بعد الاسلام استمر نحو ٨٧٠ (عاماً) من مسافة زمنية قدرها عشرة قرون ونيف. ولذا على كل وحدة وطنية أن تكون مولوداً جديداً، لا عودة موهومة إلى أصل قديم قار؛ لأن الاختلاف هو الأصل، والوحدة ليست نقطة انطلاق ولا أصلاً بل نتيجة ومآل يصنعه الناس باراداتهم، وقد كان نصيبهم في صنعها عندنا هزيلاً، لان النظامين التسلطيين ما كانا ليسمحا إلا بحق التأييد لا المشاركة. كما ان القبيلة ليست اصل التاريخ بل إحدى نتائجه.

إن شعار حق تقرير المصير تجاوز كل الشعارات التي في سوق السياسة بما في ذلك الفيدرالية، التي كتبتُ في العام الماضي داعياً إليها علَّها تكون منقذاً(إنظر ان شئت: صحيفة «الايام» العدنية)، وقبل ذلك في نهاية العام ١٩٩٣ ومطلع العام ٩٤(الأيام).

قال ارنست رينان في كتابه عن القومية: «الأمة استفتاء يومي». وكان ولا يزال محقاً داخل التصور الديمقراطي للسياسة المدنية التي تجاوزت تاريخ الوحدات العسكرية او التجمعات القديمة تحت لواء الأقوام والأديان والامبراطوريات. فميلاد الفرد -وسيلة للسياسة وهدفاً لها- جعل الحرية مناط جميع التكاليف السياسية والاجتماعية والثقافية. وما لم يحل من مشاكل الوحدات الاسبانية والايطالية والكندية -تمثيلاً لا حصراً- يطرح نفسه في ما سماه جرامشي وغيره في ايطاليا:الميزوجورنو، أي مشكلة الجنوب الايطالي، وما ينادي به اليوم حزب رابطة الشمال الداعي إلى استقلال الشمال الغني المتطور، ومشكلة كيبيك في كندا، التي أُجري غير استفتاء من أجل حلها، وقضية الباسك في اسبانيا. بل من المعروف أن الاندلس كان فيه من ينادي بالاستقلال، وكانت جدران شوارعه مملوءة بشعار «الاستقلال للاندلس»، وجاء حكم الحزب الاشتراكي الرشيد بقيادة الاندلسي جونثالث فسوى كل المشكلات، ومن يزُر الأندلس ولو زيارة عابرة يمكن أن يلمس نزعة الاستقلال الأندلسية القوية. وحتى قضية الباسك القديم المعقدة يجري حلها، وهم على خلاف أهل الاندلس، ليسوا اسباناً من حيث الانتماء القومي، ورغم ذلك يحاول رئيس الوزراء الاشتراكي ثاباتيرو حلها وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار للشروع في مفاوضات بين الحكومة وحركة إيتا الباسكية.

الديمقراطية في ابسط وأعمق تعريف لها هي حكم الناس برضاهم (لاسكي). وهذه ديمقراطية الديمقراطيين، إذ لا يمكن تصور ديمقراطية بدون ديمقراطيين، ولا اشتراكية بدون اشتراكيين، ولذا فإن «الحرية الحقيقية تحتمل إبداء كل رأي ونشر أي فكر وترويج كل مذهب»(قاسم أمين)، فالتحريم والحظر والتخوين لا ينجح في وأد أية فكرة، بلْه مقارعتها بالحجة والبينة. ولذا يبدو أن هجرة كل من يرى أن حق تقرير المصير شعار يجب رفعه لحل القضية الجنوبية، يؤكد أن سلوك السلطة يناقض كل الحقوق التي ينص عليها الدستور، بل إن حظر الشعار وتخوين من يقول به، يكسبه جاذبية فكرية ونفسية. ومما لا شك فيه أن الحظر لن يفلح في طرده من مجال التداول الفكري والسياسي، بل إن تفاقم التردي الذي تعيشه البلاد كلها يجعله المخرج الوحيد من أزمة الوجود. وكثيراً ما تأتي التطورات المحلية والاقليمية والدولية بظروف وملابسات غير متوقعة حتى في الخيال. ولذا فإن استباق كل إمكان هو جعل الحرية -والحرية وحدها- حلاً ومخرجاً من جميع الأزمات. ومناقشة الناس لقضايا مصيرهم علانية هي السبيل الأمثل للاتفاق على إمتلاك مصيرهم ووحدتهم.

القوة لا تصنع حقاً ولا حقيقة، بينما يمكن أن يصنع الحق قوة وحقيقة، ولذا فإن كتاب التغيرات الصيني القديم الذي كُتب قبل نحو ٢٦ قرناً. يقرر حقيقة جدلية سبقت جدل هيراقليطس اليوناني ومن جاء بعده بقرون مثل هيجل وماركس: «كل كيان مقهور من شأنه النهوض من جديد، وكل قوة تنعم بالازدهار تحمل في جوانبها بذور فنائها». وقديماً قال الرواقيون إن من يعرف الحقيقة تقوده ومن ينكرها تجره وراءها.

٤ - البرلماني والرئاسي

تزايد نقد الديمقراطية الرئاسية في الغرب وأمريكا في السنوات الأخيرة، وذلك لتحقيق الحد الأمثل من النهج الديمقراطي. ولكن ذلك لا يعني أن النظام الرئاسي غير ديمقراطي، لا سيما في امريكا الشمالية، حيث الفصل بين السلطات، أي استقلالها وتكاملها، وتنظيم لانتخابات مجلسيْ الكونجرس، يخلق توازناً ورقابة. أما ما يجب أن ينص عليه النقاش عندنا فهو استكمال نصاب السياسة والنظام الديمقراطيين أولاً قبل أي حديث عن النظام البرلماني والرئاسي، فما لدينا يشبه الحال المصرية، التي احتار الباحث المصري احمد عبدالحفيظ في توصيفها، فنحت عبارة «نظام حكومة الرئيس» ذلك لأن نصيب الرئيس من الصلاحيات (٣٥ ٪) تصل إلى ٦٠ ٪ من الصلاحيات التي يقررها الدستور لكل اجهزة الدولة. وما لا يلتفت إليه إلا لماماً في حال مصر وحالنا هو أن الجمع بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش يقوض اول مبدأ ديمقراطي، ألا وهو قيام النظام السياسي كله على مبدأ الحق والانتخاب[١]، كما يجعل الحديث عن الفصل بين السلطات مزحة سمجة. فبداية البدايات هي حظر الجمع بين الرئاستين، وبعد ذلك يمكن مناقشة وموازنة مزايا كل من النظام الرئاسي والبرلماني. إن مدنية السياسة مكون اساسي من عقلانيتها، فالسياسة المدنية هي الصفة المائزة لمجتمعات الحداثة، بينما القوة الحربية والعسكرية كانت ولا تزال سمة ملازمة لكل انظمة الاستبداد. وطبعتنا اليمنية تجمع بين مؤسستين غير ديمقراطيتين بالتعريف: المؤسسة القبيلية والجيش، ويشكلان في واقعنا جسماً واحداً يجثم على البلاد والناس ويسد أفق التحديث والتطور، بدءاً بجعل الدولة الحديثة غير ممكنة. ولو كان ذلك ممكناً ولو في حده الأدنى لما استطاع رئيس الجمهورية إخلاف الوعود ونكث العهود، بل ووصف وثيقة وقع عليها بأنها وثيقة «المجانة»[٢]، كما حدث بعد إلغاء وثيقة العهد والاتفاق قبل نهاية الحرب، على لسان وزير خارجية النظام. كما أن الكوميديا/ المأساة التي بدأت منذ خطبة عدم الترشح، وما تلاها من التباسات وملابسات، ما كان لها أن تدور على مسرح السياسة اليمنية لو لم يكن قائداً أعلى للقوات المسلحة، يحاول حشر المواطنين وتخويفهم: أنا أو الطوفان. يخوفهم بالموت ليرضوا بالحمى. مع أنه لا يملك أصلاً حق ترشيح نفسه، لو ناقشنا الامر من وجهة نظر قانونية دستورية صارمة، رغم ضراوة وبدائية التعديلات الدستورية، التي جاءت بعد الانقلاب الأول على الدستور بعد ١٩٩٤/٧/٧. لقد أجرت امريكا بضع تعديلات على امتداد نحو قرنين، بينما يلهو الرئيس عندنا بتعديل الدستور كلما بدا له هذا نافعاً.

إن المشكلة الكبرى إنما هي: لا ديمقراطية النظام القائم، وليست في برلمانيته أو رئاسيته. وفي هذا الحال يكون الحديث عن جعل الجيش تابعاً لهيئة مدنية في سياق فرعي، تجنباً لقضية محورية يجب البدء بها، لأن البدء بغيرها بمثابة بناء البيت من السقف. وليس مقنعاً هنا الحديث عن التدرج، لأن هذا ممكن ومطلوب عندما تكون المقومات الاساسية لنظام ديمقراطي قائمة، والديمقراطية عملية طويلة ومستمرة يجري تحسينها وتطويرها، بعد أن تبدأ، إلا إذا وافقنا على قول المنافقين من امريكا واوروبا، الذين يستجيب النظام القائم لمصالحهم: يكفيكم هذا القدر من «السماح الديمقراطي»، فهم

فضلاً عن أنهم ينطلقون من حساب دقيق لمصالحهم النفطية في المنطقة العربية ومن الاستراتيجية الدولية للأطلسي، إلا أنهم يرون أن العرب مخيرون بين فاشية صدام أو امبرياليتهم. ونحن نرفض الاثنين. وحتى الخدمة الشفهية التي يقدمونها للمطالبين بالديمقراطية في البلدان العربية توظف في أمكنة وأزمنة مختارة.

إعلان برنامج عمل سياسي مفصل، وشرحه ومناقشته، بداية جيدة لأي عمل سياسي يروم الاستمرار. ولكن ربما كان مفيداً ايضاً تلخيصه في قضايا محورية في صفحة واحدة. والأهم من هذا وذاك طرح مطلب واحد وشرحه للجمهور. وأرى أن هذا المطلب الذي تحتمه خصائص ومكونات الحقل السياسي في بلادنا هو الحظر الدستوري على الجمع بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش. ويقال إن من يحفر في نقطة واحدة يصل إلى الماء، ومن يحفر في نقاط عدة لا يصل إليه.

٢٠٠٥/١١/٣٠

الهوامش:

(١) يفصل ألكسيس دي توكفيل في كتابه المشهور «الديمقراطية في امريكا» (١٨٣٠) أوجه الاختلاف بين تاريخ الديمقراطية فيها وفي اوروبا، فالمسار في امريكا من المجتمع المحلي باتجاه الولاية فالكونفدرالية، وقد توطدت المجتمعات المحلية في نيوانجلند قبل الولاية، وفي الولاية قبل الكونفدرالية، منذ العام ١٦٥٠ إذ طبقت قوانين المتروبول (الحاضرة البريطانية) على الولايات المتحدة على نيوانجلند وحدها، فهي مكان تجمع انجلوساكسوني، على شرط أن لا يعارضوا المتروبول. والديمقراطية بدأت من القاعدة باتجاه القمة. بينما تهبط الديمقراطية في الأنموذج الأوروبي من القمة إلى القاعدة. فكان يتم اختيار السلطة التنفيذية في نيوانجلند: أي الإدارة، بدءاً بالمحافظ، وميليشيات الدفاع الوطني..و كان هذا بداية السماح بحمل السلاح في امريكا لكل من بلغ العام السادس عشر من عمره للدفاع عن الوطن، وكانت حرية الرأي والتعبير عنه وحرية التجمع مصانة، وكانت هذه الولاية تتمتع بحقوق لم تنلها دول اوروبية كبيرة إلا بعد سنوات في القرن السابع عشر.

(٢) هذا الوصف الذي كررته الصحافة الرسمية إلى درجة الإملال تعبير أمين وصادق عن الموقف من كل ما جاء في الوثيقة: الحكم المحلي، وأسس بناء الدولة الحديثة، ونظام المجلس الرئاسي، وإعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة.. وهذه مهام لا تزال تنتظر الإنجاز للشروع في بناء دولة ديمقراطية وحديثة بدءاً من القاعدة، وإلا فلن نصل لا إلى الديمقراطية ولا إلى الدولة الحديثة، التي طال البحث عنها. ولنتذكر أن اللامركزية وردت لأول مرة في كراس «مطالب الشعب» الذي نشره النعمان والزبيري (١٩٥٦)، وليس غريباً أن تبقى بعض مطالب الأحرار الدستوريين الجوهرية في جدول أعمال السياسة بعد قيام «الجمهورية» وحتى هذا العام ٢٠٠٦م.

* لذا وصف طارق حجي السياسي المصري، رئيس وزراء بأنه مساعد سواق، وقال إن كثيراً من الوزراء لا يصلحون لإدارة محل لبيع الفول والطعمية. ولا أظنه مبالغاً. ولكن الاطرف والاظرف وصفه لانتخابات رئاسية يخوضها جمال مبارك مع منافسين بأنها فيلم هندي(الدستور، القاهرة، ٢٠٠٦/٣/١). فهل يسمع من تحمس في صحيفة «الشورى» لانتخابات مماثلة في اليمن السعيد بحكامه؟!

● «النداء»، العدد ٦٠، الأربعاء ٢١ يونيو ٢٠٠٦

ثقافة الحصانة و«نظرية الإذلال»

أبو بكر السقاف

6

ثقافة الحصانة و«نظرية الإذلال»

قبل أن يعرف التطور الاجتماعي مجتمعات القانون الصوري، كان السائد فيه الأعراف والقواعد غير الصورية. يسود القانون في الأولى ويجري فيها التغيير والتطور عبر الصراع داخل مبدأ الصورية الشامل، والصورية تعني حصراً القاعدة التي تسري في كل المتحد الاجتماعي فتخلق وحدة مجتمعية تجد اساسها في قوانين مقررة، ويكون التطور في هذه المجتمعات متسارعاً، لأنه يحدث تغييراً على المبادئ الصورية يتناسب وحاجات التطور.

أما مجتمعات الأعراف أو ما في حكمها من القواعد غير الصورية فإنها شديدة الركود إلي درجة يمكن معها أن يمتد عمر أعرافها احقاباً طويلة في الزمان، وإذا كان القانون في مركز دائرة التفكير في المجتمعات الاولى فإن العرف والاعتبارات المتعلقة بالشخص ومكانه الاجتماعي وملابسات علامات القوة هي التي تحتل مركز التفكير، ولذا فإن السمة المائزة للقانون هي الدقة والصرامة والشمول، وإلا فإنه ليس قانوناً، إنه في هذا الملمح يذكرنا، مع الفارق، بالقانون الفيزيائى أو الرياضي، أما العرف فهو مطاط وشديد النسبية ولا يعتبر هذا عيباً فيه البتة في المجتمعات التي تأخذ به لتنظيم حياتها، فهو يستجيب للذهنية السائدة، لأن الجماعات والفئات والشرائح الاجتماعية فيه تنتسب فيه إلى أصول

وموروثات قيمية مختلفة، ترى صورتها المتطرفة في مجتمع الطوائف الهندية القديم.

يسود في هذه المجتمعات ما يمكن أن يسمى ثقافة الحصانة، لأن كل مجموعة تتمترس داخل طائفتها أو قبيلتها، وثقافة الحصانة تجد حصانتها في مكان الطائفة أو القبيلة، في موقعها داخل ميزان علاقات القوى، وما يرتبط بها من تصورات عن الذات والآخر، والمبدأ الصوري الذي يوحد النظر إلى الأفعال والفاعلين غائب، ولذا تقرر المسؤولية داخل علاقات القوى، وبأسلوب فيه قدر مفزع من الفجاجة والبدائية لا يتسع لمبدأ المساواة أو الاخوة بين البشر. المبدأ الحصري لب هذه التصورات، وأقدم مثال له مكتوب نجده في التوراة والتلمود، فما هو محظور على الأغيار مباح لليهود، والعكس صحيح في أمور محورية تتعلق بالنفس والمال والربا والعقوبات والزنا.. الخ.إن كون هذه الأحكام مدونة لا يكسبها مبدأ الصورية لأنها لاتنصرف إلا إلى أصحابها حصراً لا إلى البشرية جمعاء.

تزدهر ثقافة الحصانة كلما غاب المبدأ الصوري، حتى إذا أطنب المجتمع في التحدث بلغة القانون والنظام والوطنية والوحدة والشريعة الغراء. وهذا فصام يحاول حجب الحقائق ولا يعبر عن أية ممارسة حقيقية لهذه الكلمات- المعاني الكبيرة.

يستند الذين يعذبون المواطنين في أقسام الشرطة وفي أقبية الأمن السياسي وفي المعسكرات إلى هذه الثقافة التي تحكم وعيهم ولا وعيهم، فهم واثقون من أن العقوبة لن تجد طريقها إليهم، وهي نفسها التي تجعل سراة البلاد وأعيانها، شيباً وشباناً وصغاراً، يعبثون بقوانين المرور وهم واثقون من أن الشرطي لن يجرؤ على ايقافهم بلْهَ تحرير محضر بالمخالفة، فرغم الفارق بين جريمة من يعذب انساناً أعزل ومن يرتكب جنحة فإن المصدر مشترك بينهما.

تلقيت في تسعينيات القرن الماضي عدداً من الشكاوى من مواطنين أصيب بعضهم بعاهات وآخرون فَقدوا أو دُمرت سياراتهم جزئياً بوساطة السيارات المسرعة التي تسبق وتلحق بموكب رئيس الجمهورية. ثقافة الحصانة في هذا السياق قرار جمهوري يهدف إلى حماية من يتوحد بالوطن والوحدة والجمهورية وبإمكان بقاءاليمن جزءاً من كوكب الأرض. إنه التجسيد الحي لثقافةالحصانة وراعيها وحاميها فهو أبو الحصانات بامتياز، ولذا لم نسمعه مفاخراً إلا بسنحان، فالقبيلة بديل للأوطان والمبادئ والشرائع لأنها صنم قديم.

والذروة الفاجعة في ثقافة الحصانة تتمثل في انتقال مجال فاعليتها إلىالمدى الاجتماعي والحياة اليومية، إذ تصبح نمط الحياة في المجتمع الذي تسود فيه الذهنية القبيلية،وفضاؤها الأمثل: «النظام الجمهوري القبيلي» (١٩٦٢ -) يبالغ بعض الدارسين الاجتماعيين عندما يقررون ان أي عمل يتكرر بضع مرات في سياق اجتماعي يصبح ظاهرة، ويهبط بعضهم بالتكرار إلى ثلاث مرات. أما في حالنا فإن القتل العمد الذي يرتكب بدم بارد بالاستناد إلى ثقافة الحصانة فإنه ظاهرة تكاد تكون يومية، لأن ما يُعرف إنما هو ما يحدث في العاصمة وعواصم المحافظات. وليس مدهشاً أنها تتكرر

بصفات تجعلها نمطية، كما نقرأ في الروايات البوليسية، وهي عندنا إفصاح عن مضمون راسخ في السلوك الاجتماعي يشير إلى المرجع القيمي الذي يحرك هذا السلوك: ثقافة الحصانة، والذين يهتدون بنورها المظلم هم كل المنضوين تحت لواء المؤسسة القبيلية العسكرية التجارية الحاكمة، والصفة المائزة التي تحدد وجودهم الاجتماعي ليست المدنية أو العسكرية بل مكانهم في التراتب القبيلي، وهذا المكان يحدد الصلاحيات في الجهازين المدني والعسكري فالدولة: السلطنة- الجمهورية لم تقطع الحبل السري الذي يربطها بمجتمع الاعراف الذي يعادي المبدأ الصوري من الأساس وبالتعريف، وتكاثر الادارات والوزارات ليس إلا دليلاً على الحاجة إلي وسائل جديدة لا إلى وظائف جديدة حديثة وعصرية، ومن هنا فهي ليست أدوات لإسباغ مبادئ جديدة في حقل العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأن هذا الحقل لا يزال محكوماً بعلاقات المجتمعات العسكرية، فالسيادة العليا فيه قائمة على القوة: الجيش، لا على الحق: الدستور والقانون ووجود مجال سياسي مستقل عن الدين والملك. ولذا يتعذر قيام السياسة المدنية وعقلانيتها الحاكمة. وأول السياسة المدنية سيادة المبدأ الصوري. ويتحدد الفرق بين الاثنتين في أن الحق في الأولى مع القوة بينما الحق في الثانية قوة فاعلة في العلاقات بين الناس، فهو إذ يتجسد في القانون حصيلة علاقات قوى وإن كان هذا في المجتمعات الطبقية أمراً لا سبيل إلى إنكاره ولكنه في الوقت نفسه حصيلة خبرات وقيم اخلاقية تراكمت عبر ممارسات فكرية وعملية تعود إلى احترام المبدأ الصوري، فالدولة رغم أنها جهاز قهر طبقي (ماركس) وتحتكر حق الاستخدام العلني للقوة (ماكس فيبر) إلا أنه لا يمكن اختزال طبيعتها ووظيفتها في القهر، فهي تنظم العمل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي وكل أشكال الانتاج المادي والروحي، وكثيراً ما يكون استخدام القوة العلني خدمة لهذه الأهداف.

■ تلغي ثقافة الحصانة، التي ترتكب بهديها وحمايتها الجرائم، مبدأ المساواة بين المواطنين وإن كانت هذه الصفة غير مطابقة لواقع الحال إلا باعتبارها إمكاناً منشوداً، وهي بذلك مثل الوطن، الذي يتعذر تصوره بدون مواطنة. إننا لم نحقق بعد الاندماج الوطني الذي هو الأساس المتين للمواطنة والوطن

في مجتمعات الأعراف لا يوجد تصور لفرد في ذاته ولذاته، إنه ملحق إلحاقاً عضوياً بالجماعة: القبيلة- العشيرة- الطائفة، أما في مجتمع القواعد الصورية فهو فرد في ذاته ولذاته، هو عماد المجتمع والدولة والحضارة والثقافة. والذين يقولون إن الماركسية تلحق الفرد بالدولة لم يقرأوا الجملة الرائعة التي وردت في الفصل قبل الأخير في البيان الشيوعي: إن شرط حرية الجماعة هو حرية الفرد. الفرد إذاً ذات أي فاعل حر مبدع ولذا كان مكانه في دول رأسمالية الدولة، التي سميت

■ **إذا لم نتجاوز السد الذي يحجب الحرية والحق والحقيقة فلن نطلَ على العصر،وعبثاً نتحدث عن النظام الرئاسي والبرلماني والمختلط وما بين الثلاثة.. هذا بحث خطأ في الأفق الخطأ، لأن بداية البدايات كلها دولة مدنية ورئيس مدني**

اشتراكية، يناقض دوره الاجتماعي والسياسي. والفرد بالتعريف شرط قيام المجتمع المدني، وهو غائب في الجماعات العضوية: القبيلة -العشيرة- الطائفة، أي كل ما قبل المجتمع الحديث. وهذه الكيانات عائق أمام قيام المجتمع المدني، فهي بالتعريف لا تعرف فكرة الاختيار الحر والانتماء الطوعي إلى مؤسسة، وإصرار بعضنا على أن القبيلة مجتمع مدني إنما (هو) اسلوب وطريقة عصرية في الدفاع عن كيان غير عصري لأنهم مثل النظام يستندون إليه ولا يستطيعون التفكير خارج أفقه، وهؤلاء كثر في أوساط الاسلام السياسي الزيدي وفي حزب الاصلاح. فمن الواضح أنهم لا يعرفون تاريخية المجتمع المدني ومسار هذه التاريخية.

إن السلطة القائمة تقدم لنا صورة شديدة الوضوح عن مجتمع القواعد غير الصورية، فهي كلما تعاملت مع ممثلي او زعماء القبائل في قضايا كبيرة أو صغيرة، سواء أكانت انقاذ سائح مخطوف أم إصلاح انبوب نفط أو إنهاء تمرد أو تسليم قاتل، تفاوض هؤلاء الممثلين أو الزعماء، فالقبيلي الذي يرتكب هذه الاعمال ليس فرداً مواطناً في دولة إنه أولاً وقبل كل شيء ابن القبيلة، ومن هنا تصدر كل تصوراته عن نفسه وكذلك تصورات السلطة عنه، ومن هنا عدم تساوي المعاملة فالشمال غير الجنوب والشرق غير الغرب لا في الجغرافيا بل أساساً في الجغرافيا السياسية، فالقاتل التعزي أو المتمرد في أبين أو يافع لا يُعرف وفقاً للقواعد الصورية نفسها مقارنة بنظرائه في صنعاء وذمار وحجة. لم أذكر تهامة في هذا السياق، فهي في الجغرافيا السياسية نظير الأخدام في الخريطة الاجتماعية، منبوذة خارج المجتمع مع أنها أرض ميعاد هذه البلاد، لو كان فيها نظام لا يستدبر البحر ومتحرر من ضلال القرون. إنها أرض ميعاد بشعبها وأرضها وبحرها.

إن تحرر شعب تهامة من كل أغلاله سوف يكون دليلاً على أننا أصبحنا مجتمعاً حديثاً. لا تدخل السلطة القبيلي في مبدأ صوري لم يستقر ليصبح مرجعاً في تفكيرها رغم كل ديكور الدولة العصرية، وهو بدوره ينظر إليها قبيلة أخرى أو القبيلة المناوبة على السطة، فالعلاقات بين الطرفين ينظمها تصور مشترك يوحدهما في أخطر القضايا: عقوبة القتل، ومسألة الولاء الوطني، واحترام القوانين. وتدل الخبرة التاريخية الطويلة أن الاسلام لم يغير هذه الذهنية تغييراً حاسماً، فسرعان ما تغلبت القبيلة على المبادئ الصورية التي جاء بها لتوحيد الجماعة الاسلامية. وليس مصادقة أن أول نزاع بين الامام يحيى والاتحادات القبيلية كان على تطبيق المذهب الزيدي بدلاً من حكم الطاغوت، أي

الأعراف التي تحكم العلاقات بين ابناء القبائل وتسمى القواعد، فهي تمس قضايا حيوية من القتل إلى ميراث المرأة...الخ.

بعد إنقلاب سبتمبر ١٩٦٢ أصبحت القوة وحدها أساس الشرعية، وودَّع اليمنيون قوة الشرعية وإن في أكثر صورها تدهوراً وتضليلاً وتخلفاً، لأن ما جاء مع الانقلاب إنما هو مبدأ القوة العارية، ولذا فإن التغيير بالانقلابات العسكرية أسوأ انواع التغيير في جميع الأزمنة والأمكنة بعد أن دخلت البشرية عصر الحداثة.

إن العسكر يلغون المجال السياسي، فالتفكير في نظرهم جناية، أما التفكير السياسي فهو الخيانة بالتعريف.

٢ – قتلُ محمد حمود الحامدي الحبيشي قبل بضعة أيام كان أحد الأمثلة الصارخة على رسوخ ثقافة الحصانة رسوخاً ضارياً، فالقتل العمد لسبب تافه دليل على أن العزة بالإثم إحدى الثمار المرة لهذه الثقافة. كان هذا القتل إعلاناً للقوة وتباه بالمركز ينفي حضور وجود ذرة من المشاعر الانسانية في نفس القاتل/ القتلة، وتبلغ اللاانسانية ذروتها في ارتكاب الجريمة أمام أعين ابني القتيل، كما أن الاخراج والاداء الجماعي للفعلة الشنعاء إشارة واضحة وصريحة إلى المصدر والمرجعية في مستوى القوة المادية والسند المعنوي: الجماعة –القبيلة، وسمتها التضامنية التي تميزها في جميع مستوياتها في الدولة والمجتمع.

■ يستند الذين يعذبون المواطنين في أقسام الشرطة وفي أقبية الأمن السياسي وفي المعسكرات إلى هذه الثقافة التي تحكم وعيهم ولا وعيهم، فهم واثقون من أن العقوبة لن تجد طريقها إليهم، وهي نفسها التي تجعل سراة البلاد وأعيانها، شيباً وشباناً وصغاراً، يعبثون بقوانين المرور وهم واثقون من أن الشرطي لن يجرؤ على ايقافهم بلْهَ تحرير محضر بالمخالفة

وإذا كان الجنود في الجنوب يقتلون ثم يلتجئون إلى المعسكرات التابعة لجيش القبيلة فإن قتلة الحامدي لاذوا رأساً بحمى القبيلة الأساسي في أقوى مستوياتها، فهو من ناحية حمى القبيلة الخاصة التي ينتمي إليها الرئيس التي باهى بها الرئيس البلاد كلها قبل نحو شهر، ومن ناحية أخرى رمز عام للقبيلة بما هي مفهوم وذهنية واسطورة متواشجة بنسب موهوم وخرافات عن الجدود العظماء. ونشر في الصحف أن القاتل الرئيسي والمتهم الأول يعمل في غير مؤسسة بالقصر الجمهوري في صنعاء وعدن، وكذلك أخوه.

تلغي ثقافة الحصانة، التي ترتكب بهديها وحمايتها الجرائم، مبدأ المساواة بين المواطنين وإن كانت هذه الصفة غير مطابقة لواقع الحال إلا باعتبارها إمكاناً منشوداً، وهي بذلك مثل الوطن، الذي

يتعـذر تصـوره بدون مواطنة. إننا لم نحقق بعد الاندماج الوطني الذي هو الأسـاس المتين للمواطنة والوطن.

عندما كتب مونتسـيكيو كتابة المشـهور «روح الشرائع» أكد فيه أن الشرائع ثمرة لون من الحتمية الجغرافية (وهي فكرة ألمح إليها ابن خلدون الحضرمي) والأعراف والتقاليد ولكنه أراد بذلك أن يصل إلـى مسـتوى جديد يتجاوز مبدأ الشـرف الذي يحكـم النظام الملكي وكذلك مبدأ الخوف الذي يسـود فـي الدولـة الاسـتبدادية، فـرأى في مبـدأ الفضيلة بديلاً للاثنـين ويقصد به حب الوطـن تحديداً، أي الانتماء إلى متحد جديد، حتى يتجسـد في العلاقات بين المواطنين مبدأ الفصل بين السـلطات الثلاث في اسـتقلالها وتكاملها فيمتنع الاسـتبداد والظلم وحكم النزوة. وتكامل السلطات واستقلالها وحدة جدلية تضمن الاستمرار والاستقرار الحي والتطور. الفصل بين السلطات وسيلة وغاية، وليس البتة غاية في ذاته، فسعادة البشر هي الهدف الأول والأخير.

إن صرخـة «العقيـدة» القبيلية التي أطلقها القاتل/ القتلة مع رصاصهم كانت يالغلغي، وقد ترددت في أحداث أغسـطس ١٩٦٨ لأول مرة في تاريخ الشـمال السياسـي. وفحوى هذه العقيدة مشترك بين الرئيـس والأحمـر الأب واليدومـي. كانت المباهاة المذكـورة آنفاً تعبيراً غير مباشـر عنها، أما الأحمر الأب فمنـذ يـوم الوحدة الميمونة وهو يردد إن الجنوبيين، ولا سـيما عدن، خليط من الهنود والأفارقة والصومـال بـل والبلوش والاندنوسـيين. وقد فاضت انسـانية اليدومي يوماً بعد حـرب العام ١٩٩٤ فأراد تحسـين نسـل الجنوبيين بنقل مليون إنسان/ شتلة من الشمال الآري إلى الجنوب، ولا أدري إن كان على علم بعلم النسـالة (اليوجينيه) الذي تحمسـت له دول في أوروبا منها السـويد، كما راج في امريكا الشـمالية، ولكن الذين اعتبروه عقيدة سياسـية هم النازيون وحدهم، وذلك في العشـرينيات والثلاثينات من القرن الماضي.

إن أقوال هؤلاء ليسـت شـططاً عابرا بل صورة أمينة لثقافتهم القبيلية، فهي مرجعيتهم الأساسية بـل والوحيـدة، وما خلاها تفاصيل يؤخذ بها أو تترك وفقاً لظروف الزمان والمكان، وكان الأحمر الأب صريحـاً وصادقـاً عندمـا أكد غير مرة لـو تعارضت الديمقراطية مـع القبيلة فإنه يرفضها ويتمسـك بالقبيلة.

إن الحديث عن الدستور والقوانين عند مناقشة هذه القضايا جهد تنويري مثمر على المدى البعيد في صفوف المضطهدين، ولكنه لا يزحزح تصورات أحد في الطبقة السياسية الحاكمة قيد أنملة، فهي مكتفية بذاتها داخل مؤسسـتها المغلقة والتي تشـع ظلماً وفسـاداً حتى أصبح الفسـاد نظاماً. وهي متمسـكة بعروتها الوثقى: الجيش مصدر السـلطات، ولا فصل بين رئاسـة الدولة ورئاسـة الجيش، والدولـة والمجتمـع مجعـولان للجيش وما المديح المكـرر حتى الإملال للجيش والأمـن إلا تأكيداً لهذه الحقيقـة. وإذا لـم نتجاوز السـد الذي يحجب الحريـة والحق والحقيقة فلن نطلُ علـى العصر،وعبثاً نتحدث عن النظام الرئاسي والبرلماني والمختلط وما بين الثلاثة.. هذا بحث خطأ في الأفق الخطأ، لأن بداية البدايات كلها دولة مدنية ورئيس مدني.

٣ – لهذه الذهنية حضور راسخ في القمة والقاعدة والوسط، وهذا سبب استمرارها بصورة نمطية،

لأنها لو كانت من ثمار العصبيات الصغيرة التي توجد في كل المجتمعات لكانت نادرة الحدوث وغير نمطية، ولاتخذ القضاء منها موقفاً يمليه القانون، أما في اليمن السعيد بحكامه فإن القضايا لا تصل إلى القضاء إلا نادراً، وفي هذا الحال تتعثر، والغالب معالجتها بالعرف القبيلي.

في الدول التي يسود فيها المبدأ الصوري تصبح الأعراف نافذة كما لو كانت قانوناً، أي تكتسب صفة الصورية الحاكمة في المجال القانوني بينما يلغي القانون في الدول التي يسود فيها العرف المبدأ الصوري، رغم أنه موجود في نصوص القوانين وفي الدستور، لذلك ينحط القانون إلى مستوى العرف، ويرتفع العرف إلى مستوى القانون من حيث تنفيذه فيغدو ظلماً فاجعاً يمس أكرم وأقدس مكنونات الضمير ومعنى الحياة. ولذا يسود التشاؤم وعدم الإيمان بالتضامن وإمكان انتصار الخير والعدل في حياتنا. وهنا يكمن الفرق الحاسم بين سيادةالمبدأ الصوري، أي القانون، وسيادة الأعراف، فلا يكون العرف مصدراً من مصادر القانون بل قانوناً.

قَتَل ضابطٌ الطبيب عبدالقادر حمرة في العام ١٩٨٤ في باب موسى بتعز، فبعد ان سقط القتيل وبدأ النزف غزيراً من جسده وقف القاتل مهددا شاهرا سلاحه حتى لا تقترب سيارة الاسعاف او أي مواطن لاسعافه، وعندما تأكد أن عبدالقادر قد مات ذهب إلي حال سبيله. كان أمراً يمكن وصفه بمابعد السادية، بينما الأمر كله كان مماحكة من المماحكات التي تحدث كل يوم، ولكن الضابط ووالده، والأخير من أصدقاء الرئيس كما قيل، لم يستطيعا صبراً على الاهانة التي لحقت بهم من الطبيب الذي لا يزن جناح بعوضة في سلم المقامات القبيلية.

خرجت في تعز مظاهرة حاشدة تهتف ضد الزيود لأول مرة بعد ١٩٦٢، بدلاً من الهتاف ضدا على السلطة. قضى القاتل فترة في السجن، وكان فيه سيداً مطاعاً، ثم شاع أنه نقل إلى ألمانيا للعلاج... وأخيراً سويت القضية بالصلح القبيلي.

وما هو جدير بالإنتباه في كل حوادث القتل هذه أنها تنطوي على شيء أفظع من القتل: إحتقار الانسان، ويبدو أنه مدخل إلى القتل والتعذيب، أما الضحايا فهم دائماً من الجهة الاخرى، من القبيلة التي ليست قبيلة في عيون القتلة.

وحادثة إطلاق النار على الأخ حسن مكي معروفة، وحدثت قبل خطبة الحرب التي ألقاها الرئيس بثلاثة أيام، أي في الساعات السابقة على شن الحرب على الجنوب. ولا يوجد قول أبلغ من بيان الشايف الذي نشرته صحيفة «الشورى»، فهو لم يرد إلا مساعدة الحكومة على ضبط الأمور فمكي بالتعريف مع الجنوب، رغم أنه في منصب رسمي، أما هو فإنه متوحد بالحكم/ بالنظام ولا يمكن أن يكون الأمر إلا على هذه الشاكلة، فهو القطب الثاني في كيان الأمة، وإن كان مطلبه الثابت الندية مع حاشد كما صرح في حديث طويل أحد زعماء بكيل، عبدالوهاب سنان، في حديث طويل نشرته «يمن تايمز»(ديسمبر١٩٩٥).

كان قبول مكي الحل القبلي الذي زحف إليه بالرجال والثيران إحدى ذرى انتصار الماضي على الحاضر والمستقبل. فذلك المنظر البدائي قد خلفته كل الشعوب وراءها منذ قرون وقرون. ونحن على العهد باقون.

قال أحد الوزراء وهو يشاهد ذلك المنظر لزميله بالانكليزية هذا يوم ذبح القانون والدستور، والقائل واحد من الذين يوصفون بأنهم التكنوقراط، وأشك في استحقاقهم هذا الوصف باستثناء الراحل محمد سعيد العطار. والسؤال: متى طبق الدستور واحترمت القوانين في سلطة الأعراف والحكم الشخصي؟ وما أكثر المثقفين الذين يتظاهرون بأنهم ليسوا مع النظام وهم من أخلص خدامه.

٤ - يسرد الباحث المتميز «جورج قرم» مسار التحول الذي هيمن على مستقبل المسيحية من خلال ركام القوانين الصادرة في كنف الكنيسة، والنواهي والمحظورات التي اتخذت بحق اليهود والهراطقة، وكان كل الذين يفكرون بعقولهم يقضون نحبهم على المحرقة، وهذه أهوال «نظرية الاذلال» التي اختلقها اللاهوتيون فأثمرت قرونا من التعصب المر والدموي. بيد أن المسيحية نفسها كانت ضحيتها فقد كانت سبباً في انشقاقات القرن الخامس، التي فصلت الشرق السامي والقبطي (المصري) والأرمني عن بيزنطة (الروم)، وانشقاق القرن العاشر الذي بتر القسطنطينية وفي حذوها انطاكية والاسكندرية عن السدة الرسولية في روما، وانشقاق القرن السادس عشر الذي حطم إلى الأبد وحدة الدولة المسيحية (ريبوبليكا كريستيانا) الوسيطية. فقد مارست المسيحية أممية دينية قبل الاسلام: دولة الخلافة أو دار الاسلام، وكان فيها الدين دولة باطشة وأداة تسعير مظالم دنيوية مدمرة، تماماً كما حدث في تاريخنا بعد ذلك.

رغم الفرق الشاسع في المستويات كافة بين تلك الأحداث الكبيرة والحال في يمن ما بعد الوحدة، إلا أن العبرة إنما هي في لب الدرس التاريخي، وفي أن الاستبداد له ملامح مائزة عابرة للقارات والديانات والثقافات، والمشترك هنا بين العصور والدول هو المحاولة البائسة في جعل الإذلال شرط الشروط في النظام، وهو قوة تسند الخوف وقد يتجاوز فاعلية تأثير الخوف في كثير من الأحيان، لأنه ينطلق رأساً إلى الهدف: تقويض أساس الذات الذي يشكل الشخصية الانسانية، أي الكرامة، والحط من قدر الانسان في نظر نفسه، وبعد ذلك يسهل إلحاقة بحياة البهيمة. إنه القصد نفسه من التعذيب.. ولكن مع الاستسلام لفعل الاذلال يصبح الانسان جلاد نفسه.

ما حدث في مأرب وصنعاء والضالع مع القعقوع وصائل وهارش يكاد يكون متطابقاً في تفاصيله وكأن المخرج وكاتب السيناريو يشتركان في إخراج المشهد معاً. يؤمر الجندي بالإنبطاح، أو يعلق في عنقه إطار سيارة، ويؤمر فوج من الجنود بالمرور عليه، ويشتم بالكلمات نفسها تقريباً: لولا أنك مكلف ما بقيت في الحبس. المطلوب أن يكون الجيش نقيا لا شية فيه وملكاً خالصاً لأهله. هذه الصور من الإذلال وتكرارها في صورة نمطية يدل على الأمر ليس نزوة ضابط منتش بخمر النصر وثقافة الحصانة، بل هو عمل روتيني يراد له أن يطرد البقية الباقية من الجنوبيين.

عزوف الجنوبيين من الذهاب إلى الدوائر الرسمية سببه فظاظة المعاملة، وهي خبز الإذلال اليومي كلما اضطرتهم الحاجة الملحة إلي الذهاب إلى تلك الدوائر.

غضب نيتشه الشديد من رجال أوروبا في القرن التاسع عشر، فهم قد تخلوا عن الشجاعة والذود عن الكرامة، وهو يقدم وصفاً شائقاً وطويلاً لهذا الرأي. وقد جاء تعقيب أحد الدارسين الغربيين على ذلك موفقاً ودقيقاً فالرجال في هذا الزمان يمكن وصفهم بأنهم «رجال بلا صدور» في إشارة إلى الصدر

وهو موئل قوة الغضب والدفاع عن الكرامة عند افلاطون في دولته.

إن النـاس جميعـاً في بلادنا يعانون ويلات ثقافة الحصانة، و«نظريـة الإذلال» غير المعلنة، ولكنها تمـارس بـدأب وانتظـام. فهـل أصبحنا جميعـاً رجالاً ونسـاءً بلا صـدور، وأننا كما يقـال عن بعض المرضى: هذه حال ميؤوس منها؟

لا أظن أن الأمر بلغ هذه الدرجة من السوء. علينا أن نتضامن دون تردد وبشجاعة فالأمر لا يخص أسـر الضحايا أو أبناء منطقتهم، إنه شـأن مجتمعي بامتياز ويتعلق بالكرامة التي إن غابت احتجب الوجود الانساني كله، وعندئذ يفقد الوجود -في-العالم معناه، ويجرف في طريقه كل مسرات الحياة الكبيرة والصغيرة. فلنجعل من مقتل الحامدي قضية عامة تخص الجميع وكل واحد.. وإلا لن يتوقف نزف كرامة الوجود الانساني.

٢٠٠٦/٦/١٨

* بعد كتابة هذه الصفحات جاء في الصحف قتل البحري والريمي والكدن... وكلهم من مواطن المستضعفين في الأرض.

● «النداء»، العدد ٦٥، الأربعاء ٢٦ يوليو ٢٠٠٦

قضيتـــان

أبـو بكـر السقـاف

قضيتان

3

على الطريق الى اللاء

من يقف ضد القاعدة؟!

هذا الكر والفر الذي يدور منذ أقصوصة «أترشح، ما اترشحش» والتـي كانـت تهدف في ما تهدف إلى شـن حملـة دعائية مبكرة لا يمكـن مقارنتهـا بأيـة حملـة أخـرى، وانتهت بذلك المشـهد الكوميدي في ميدان السـبعين، ليبدأ الجانب المأساوي منها الـذي سـتتجلى بوائقه وويلاتـه منذ اليوم الأول للرئاسـة الجديـدة - القديمة التي تنتجهـا ديمقراطية الانتخابات الدوريـة التـي اسـتبدلت بالانتخابـات الديمقراطيـة ومؤسساتها وقوانينها.

هذه الرئاسـة ضرورية لصاحبها، لأسباب أهمها أنـه لو غـاب فإنه سـيكون آخر رئيس زيـدي لهذه البـلاد، كمـا يـروى عنـه. وقوله بأنـه تراجع عن وعـده لأنـه يريد حمايـة الجمهورية مـن عودة الملكية العدنانيـة - الزيدية، تأكيد لهذا الهدف «الاسـتراتيجي» الذي يخـص كل القحطانيين.

والهـدف الـذي يرتبـط عضوياً -بالدلالـة العامة والخاصـة- بالهـدف السـابق هـو التوريث، فاسـتمرار الجيش في أيد أمينة ضمان للاستقرار السياسي وحرز يقي البلاد شرور الانقلابات العسكرية، كما صرح مرة لصحافية في قناة الـ(ام. بي. سي) وكأنه لم يأت على ظهر دبابة ولا يزال جالساً عليها، وهو يساوي بين ولي العهد والأسرة والعشيرة والقحطانيين كافة. إن ولي العهد هو ضامن هذا النهج «التاريخي»، كما أنه استمرار لدور القبيلة، التي يعتبرها الرئيس أصل التاريخ وهدفه، ويشاركه في هذا، رغم الاختلاف في أمور أخرى، ممثلو الإسلام السياسي الزيدي العدناني. وأية دولة سلطانية بدون الجنوب؟ ولذا فإن الهدف الثالث:

الحفاظ على الوحدة التي مهرت بالدم وهزيمة الانفصاليين على اختلاف اتجاهاتهم. إنه ينقذ تاريخنا الحديث والمعاصر كله.

ليس من الصعوبة أن نلاحظ أن الجيش في مركز السياسة ومصدر السلطات، فالانقلابات العسكرية هي أمارة الاستيلاء (الماوردي) في صورتها العصرية، أي الدولة السلطانية الجديدة التي حرص فقهاء السنة قديماً على التمييز بينها والخلافة، فهي أمر واقع تكيفوا معه وقبلوا به ونادوا بتقديم الولاء والطاعة له حفظاً لدار الاسلام وحماية لأهل السنة والجماعة. وقد عدنا منذ أول انقلاب عسكري، في العام ١٩٣٦ في العراق على يد ياسر صدقي، إلى الدولة السلطانية التي ألغت دساتير العشرينات، وتجارب التحديث والليبرالية في غير حقل ومجال. ومع هذا التحول الحاسم بدأت هزائمنا وخيباتنا حتى يوم الناس هذا. ألغت الانقلابات بدايات الدولة السياسية المدنية، أي: ألغت المجال السياسي عن بكرة أبيه.

يتذمر أصحاب اللقاء المشترك من لجوء خصمهم السياسي إلى الجيش. ومتى لجأ إلى غيره؟ فهذا عمل روتيني لم ينقطع منذ نحو تسعة وعشرين عاماً.. ويكفي أن نذكرهم بذلك العرض المسرحي قبيل الحرب في العام ١٩٩٤ عندما تبادل الرئيس وشيخ التكفير المواقع، فذهب إلى الجند للقيام بممارسة نظرية فقهية، وأرسل صاحبه إلى الثكنات لنشر سعار الحرب ضدا على الكفار. إن الحياة السياسية مغموسة في ذهنية القوة والقمع. فالجيش والأمن يديران الانتخابات، ويشنان الحروب الأهلية، ويقومان بالقمع خطفاً وقتلاً وتعذيباً وسجناً. وعدم رؤية هذه الصورة البانورامية (الشاسعة) بلونها الدموي، هو أسوأ أنواع عمى الألوان الذي يجعل صاحبه لا يرى إلا الرمادي. والبحث عن الفروق بين النظام البرلماني و النظام الرئاسي مع بقاء هذه الشروط، أشد ضلالاً من البحث عن قطة سوداء في غرفة مظلمة.

إن بداية البدايات وأول التغيير وشرط الشروط، هو الشروع في السياسة المدنية، وهذه شرطها اللازم والضروري والكافي، هو حظر الجمع بين رئاسة الدولة وقيادة القوات المسلحة. ويزيد من ضراوة هذا الجمع عندنا، تزاوج الدولة والقبيلة، فيضيف هذا، إلى شرور الجمع، العجز الوظيفي الناتج عن سبب بنيوي وتكويني في القبيلة والقبيلي، عندما تتوحد القبيلة بالدولة في شروط تخلف تاريخي بعيد الغور، كان ومايزال سبباً في غياب نخبة -ذات ميراث ثقافي وسياسي واخلاقي- قادرة على إدارة البلاد بشروط العصر. إن السياسة المدنية تبدو شرطاً لنشأة مفهوم الدولة نفسه، وبدونه يتعذر أن تكون الدولة -القائمة على: منطق القوة المحصن في الداخل، وتوازن الوسط الدولي الذي يضمن استمرارها مع غياب السيادة- أمراً قابلاً للاستمرار، أي: أزمة وجود الوحدة والدولة معاً.

إن غياب هذه القضية الكبرى من برنامج المشترك، هو مقتلها، لأنها تدور في فلك النظام السلطاني وميكانيزمات الدولة السلطانية، التي يشكو منها آخر بيان (٢٠٠٦/٨/٧).

كان تركيز حركة الاحرار الدستورية، لا سيما صانع قضيتها الاول أحمد محمد نعمان، على الدستور واقترانه بالحرية، تركيزاً على هدف تاريخي، بصرف النظر عن نجاحهم وإخفاقهم. بينما يبدو تجنب التركيز على أساس بنيان الدولة السلطانية في السياسة اليمنية إخفاقاً في تشخيص عصري لهذا

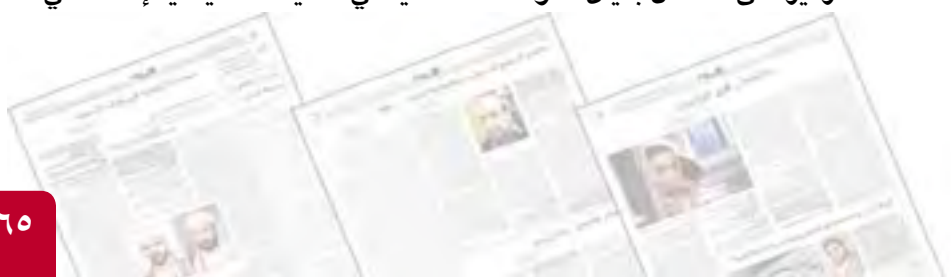

البنيان. ولعل من أسباب ذلك موافقة ضمنية عند بعض اطراف المشترك مع الدولة السلطانية لأسباب ليس هنا موضع الحديث فيها. كما أن من الواضح أن المشترك، لو تحدثنا بدقة، ليس معارضة، إنما معارضات، وهذا أيضاً يتطلب حديثاً مستقلاً؛ ولكن يكفينا أن نشير هنا إلى الحرص الذي أبداه غير طرف فيه، على استبعاد فكرة مقاطعة الانتخابات، بحجة أن المطلوب إنما هو مقاطعة ايجابية، بينما لم يجر الاعداد لها حتى بالحديث العابر عنها مما يدل على أن هذه الحجة التفاف على الفكرة. كما أن التأخر حتى يوم البيان الآخر(٢٠٠٦/٨/٧) للتلويح بالرجوع إلى الهيئات الحزبية للبت في أمرها، لا يبدو مقنعاً بعد أن بلع المشترك طعم الاتفاق، الذي كان كسباً -بالنقاط والضربة القاضية- للسلطة. والضربة القاضية هي كون المشترك لم يستطع استخدام فكرة المقاطعة لتحقيق مكاسب أثناء الحوار، الذي أجل كل القضايا المحورية إلى ما بعد الانتخابات. وهذا يذكر باتفاقية أوسلو في كثير من النواحي. وقد جرى التفكير والعمل السياسيان وفقاً لمنطق التجارة بالقطعة وليس وفقاً لتجارة الجملة، فغابت قضية القضايا أو كما تقضي الدُرجة (الموضة) في الكلام السياسي الرسمي منذ سنوات الاستراتيجية، حتى أصبح جمع القمامة استراتيجية خطيرة تكاد توازي برنامجنا النووي، السلمي طبعاً.

عندما لا تتوافر أبسط شروط البداية في التحول الديمقراطي، تكون المقاطعة الايجابية عملاً ديمقراطياً بامتياز.

بقيت كلمة: قال لي صديق قديم: لا نريد استفزاز الجيش.

ومن يريد؟

إن المطلوب جعل الجيش هدفاً للتنوير السياسي. فإذا استثنينا قلة قليلة فيه، فالضباط الصغار وجميع الجنود، في حال زرية، فهم يشاركون أهلهم الفلاحين من أبناء القبائل والقرى والحرفيين والفقراء المدقعين، البؤس الذي تفرضه الدولة السلطانية جرعات قاتلة، كان آخر ثمارها أحداث ٢٠- ٢١ يوليو/ تموز٢٠٠٥ الدامية. وجاءت المظاهرات عفوية فالأحزاب عندنا لا تريد استفزاز السلطة.

يبدو أن السياسة في بلادنا بانتظار قوة حديثة جديدة تطرح الاسئلة- المحاور، وتكف بذلك عن الدوران حول المشاكل واشباهها ، وعندئذ لا تكون السياسة لعبة كراسي موسيقية.

● أتمنى أن أكون مخطئاً في هذا التقدير، وأن المشترك قادر على إنجاز فعل مقاطعة إيجابية كفيلة بتمزيق كل أوراق التوت التي تتلفع بها ديمقراطية الدولة السلطانية التي تملك كل شيء وتضع كل شيء.

جاء في بيان الأحزاب أنها «تعرب عن اسفها الشديد لممارسات الخرق للاتفاق منذ اليوم الأول للتوقيع عليه وبصورة تتعدى نصوص الاتفاق إلى الاخلال بدستورية وقانونية الاجراءات الانتخابية». ثم أحصى البيان أوجه الخرق والإخلال التي طالت الدستور والقوانين في ما يتعلق بإصلاح الإدارة الانتخابية، بما في ذلك حق التصويت للناخبين المقيمين في الخارج، وبالسجل الانتخابي، بما في ذلك رفض المقترحات المقدمة من هيئات دولية، وحيادية وسائل الاعلام، وحيادية القوى المسلحة والأمن.

وبعد إسهاب إنشائي لا يعني شيئاً أمام طوفان الخرق والإخلال والسيطرة، نقرأ: «... وإذا ما وصلت [هيئات اللقاء

المشـــترك (أ. س)] إلى طريق مســـدود بهذا الصدد فإنها ستجد نفسها مضطرة بالعودة [لعلها إلى (أ. س)] إلى الهيئات القيادية لأحزابها بموجب التفويض المخول لها بتحديد الموقف النهائي من هذه الانتخابات وفقاً للخيارات التي ســـتقررها وتدافع عنها الهيئات القيادية لأحزاب اللقاء المشترك».

ليس الطريق مسدوداً بعد، إذ هناك أمل. وتبدو المشاركة في الانتخابات بعد هذا النقد المطول، حباً في الانتخابات من أجل الانتخابات. أو أن هذا ما تمليه المصلحة العليا التي قال الاحمر الأب إنها ســـبب المشـــاركة في الانتخابات رغم أنها مزورة، وذلك رداً على سؤال إذاعة «مونت كارلو» قبيل انتخابات العام ١٩٩٧، وكانت المصلحة العليا في ذلك الوقت إضفاء شرعية انتخابية على نتائج حرب العام ١٩٩٤، فما المصلحة هذه المرة؟

القاهرة، ٢٠٠٦/٨/١٠

● «النداء»، العدد ٦٨، الأربعاء ١٦ اغسطس ٢٠٠٦

رسالة تضامن إلى زملائي الدكاترة العاطلين في دولة المؤسسات والاستراتيجيات العظمى

أبو بكر السقاف

رسالة تضامن الى زملائي الدكاترة العاطلين
في دولة المؤسسات والاستراتيجيات العظمى

"إن الجامعات العربية تطرد بانتظام أفضل علمائها، وتعرض عليهم حياة غير مجدية في الوطن العربي ولعل أشد وأغرب أشكال هدر الكفاءات ما يحدث في اليمن السعيد، وهو ما جعل صحيفة "الوطن" الكويتية تنشر في ١٩٨٩/١/١٨م خبراً تحت عنوان مثير "دكاترة اليمن بلا عمل" ولم يكن هذا الخبر الا نقلاً لنص رسالة وجهها ثمانية عشر دكتوراً يمنياً الى رئيس مجلس الشورى سابقاً الأخ عبدالكريم العرشي، ونشرت في مجلة "الحكمة"، وقد شكوا حال ثمانية وأربعين دكتوراً منعوا من العمل في الجامعة "ارجع ان شئت الى: أبو بكر السقاف، الديمقراطية والإصلاح في الجامعة (=جامعة صنعاء)، الحكمة، عدن، أغسطس ١٩٩٠م، ونشرت الرسالة والموضوع في الحكمة بعد تعذر نشرها في (ج. ع. ي) ومن بين الذين حظر عليهم العمل في الجامعة الزميلان على محمد زيد، ومحمد المخلافي، الأول عدناني والثاني اشتراكي والعياذ بالله منهما معاً. والجدير بالذكر أن مدير جامعة صنعاء هدد الثاني بإرساله الى الأمن الوطني في حال استمراره في المطالبة بحقوقه مع زملائه، الأول تمكن بعد فترة من الالتحاق باليونسكو، وهاجر عدد كبير من الذين وقعوا الرسالة.

العلم ينشأ عندما توجد طبقة في المجتمع يصبح في نظرها مطلباً اجتماعياً وأساسياً للدولة والمجتمع، وعندئذ يغدو قوة إنتاجية وينتج مبادئ تهذيب ورقي في الأفراد وفي الجماعات تمكن الجميع من مراكمة خبرات قانونية وأخلاقية وإدارية تتكامل في ما يسمى نهضة وحضارة، والحال أن كل أنظمة الحكم العربية بلا استثناء ليست لديها أية فكرة عن النهضة والحضارة ولو في المنام، ولذا فإن التعليم العام والعالي حتى عندما تنفق عليه الأموال الطائلة، وهي هزيلة إذا ما قورنت بما ينفقه العالم المتحضر والناهض أو العدو الإسرائيلي الذي يحتل المكان الأول حتى العام ٢٠٠٥م في الإنفاق على العلم. الانفاق على التعليم في المجتمعات العربية يهدف الى تنظيم القمع في المقام الأول، وفصل التعليم عن المجتمع وربطه بجهاز الحكم، ليس إلا أحد جوانب إستراتيجية القمع الشاملة. ومالكو الأنظمة يعلمون أن رسالة التعليم التحريرية أخطر عليهم من أية ثورة أخرى، فأصبحت المدارس والجامعات سجوناً للتدجين والقمع وتزييف الوعي وصنع الطاعة، وهم يعرفون أن تحرير التعليم هو المقدمة الكبرى لتحرير المجال السياسي ومجال المجتمع المدني من أغلالهما. وقد توصل بحث جماعي أجري في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات بإشراف منتدى الفكر العربي، عمان، الى النتائج التالية فيما يسمى التعليم – رسمي العربي، ومن سوء حظنا أن كل التعليم رسمي باستثناءات قليلة لا تؤثر في الحصيلة النهائية:

١ – يركز على الماضي و يهمل المستقبل.

٢ – يركز على الحفظ والترديد وليس على التفكير والتحليل.

٣ – يدعم الامتثال والتقليد ويحارب الابتكار والتفرد.

٤ – يدعم القهر والتسلط ويناهض الاستقلال والنقد.

٥ – يمجد الحصول على الشهادات، والاعتماد على الوظائف الحكومية، ولا يشجع التعليم والاعتماد على النفس.

٦ – يشجع على الاستبداد والخنوع والسلبية وليس على المشاركة والديمقراطية والمبادرة.

وتبقى كلمات الملك الراحل حسين التي أطلقها في تلك الأيام، حتى اليوم خدمة شفهية، فقد قال إن المستقبل مرتبط بتعليم المستقبل. وهذا يؤكد أن قضية التعليم في مركز قضية التغيير والثورة والنهضة، وتضاهي في محوريتها قضية التغيير أو الثورة السياسية. (إن شئت ارجع الى: أبو بكر السقاف، فلسفة وأهداف التعليم قضايا العصر، عدن، يناير/ فبراير ١٩٩٣م)، وقد أوجزت في تلك الصفحات فكرة مفادها أن التعليم العام والعالي: منطقة كارثة وطنية، وطالبت بالكف عن التخريب المستمر، والشروع في تدريس العلوم تدريجياً بالعربية، وقبل ذلك كله حرية البحث والتفكير.

تزايدت وتيرة طرد الكفاءات من مجال التعليم العالي في السنوات الأخيرة، وإذا كانت شهادة حسن السيرة والسلوك وسيلة الطرد الأولى فإنها كادت أن تختفي بعد الوحدة، ثم عادت مقنعة بعد الحرب (١٩٩٤م) وأضيف إليها تمييز رسمي لأبناء الجنوب لأسباب سياسية فاقعة، فهم غير موثوق بهم في مسألة محورية الولاء للنظام والذي يضع علامة التساوي بينه والوطن، والدولة والوطنية،

وذلك على طريقة الدولة السلطانية.

ومن أسباب تزايد وتيرة الطرد عودة مبعوثي الأمن السياسي للدراسات من البلدان العربية وضرورة التحاقهم بالجامعات اليمنية.

وقد حررت في السنوات الأخيرة عدداً من رسائل التوصية لطلاب يريدون مواصلة دراسات عليا في الخارج ولزملاء جاءوا بشهادات دكتوراه للعودة الى المهجر. وكنت حتى عهد غير بعيد أنصح ان طلب مني النصح -بالبقاء في الوطن؛ ولكني أدركت أني ربما أكون بذلك أعين النظام القائم على قمعهم باسم فائدة للوطن مؤجلة يمكن أن يقدموها في زمان قادم، بينما يهدر زهرة العمر في مناخ المذلة والكآبة والإحساس بأن وطنهم لا يحتاج اليهم وأنهم فائضون عن الحاجة.

ان الجديد الذي طرأ على التعليم العام والعالي هو المدارس والجامعات الأهلية، وهي لا تكتفي بتكرار أخطاء المدارس والجامعات الرسمية، بل تضيف خطاياها المدمرة فإذا كانت الرسمية قد اقتربت من إلغاء مجانية التعليم بما تفرضه من رسوم وبتخليها عن تقديم الكتب في الجامعات للطالبات والطلاب، فإن الأهلية قد جعلتهم جزءاً من سوق العرض والطلب، ولأن هدفها هو الربح في أكثر أشكاله بدائية وهي لم تكلف نفسها مشقة استقدام أو إعداد ملاكاتها (كادر) الخاصة؛ إذ تعتمد على أساتذة ومدرسين الجامعات الرسمية، ويجري تدمير الأداء العلمي في الطرفين. وقد سجلت الأهلية رقماً قياسياً في اهدار قيمة الشهادات العلمية ما بعد الجامعية، فمبلغ عدد من منحوا درجة الماجستير فيها -قبل نحو أربع سنوات- نحو ضعف من منحوا الشهادة نفسها في الجامعات الرسمية التي سبقتها في التأسيس بنحو ثلاثة عقود من السنين.

أما البحث العلمي فهو غائب فيها جميعاً، وكيف له أن يوجد إذا كان التدريس متدن ويقع دون المتوسط العربي والدولي؟!

وإذا كان التعليم الأهلي في المجالين: العام والعالي، ومفيداً؛ فإن الفائدة لا تأتي إلا بتوافر شروط علمية وتربوية وفكرية صارمة، وهي غائبة فيها وفي التعليم الرسمي.

وهذه القضية ينظر إليها في حمى الخصخصة على أنها جزء مكون من تحرير السوق بينما الحال في العالم في هذا المجال ليس كذلك، فأمريكا الشمالية -مثلاً- تقوم الدولة فيها بـ٧٥٪ من أعباء البحث العلمي، لأن الدولة هناك وهنا وفي كل مكان لا يمكن أن تكون فقط جابياً للضرائب، وجهازاً يحتكر حق استخدام القوة العلني، وشن حروب الدفاع والعدوان.

إنها ترعى الثقافة باعتبارها تنظيماً اجتماعياً للمعنى وتبني حضارة ويتماسك بنيان سكانها لوعي أخلاقي وقانوني مشترك.

أردت لهذه الصفحات أن تكون مدخلاً لإعلان تعاطفي وتضامني مع الزملاء الذين شكلوا لجنة ترعى شؤون الدكاترة العاطلين، وإني معجب جداً بهذه الخطوة، التي أتمنى أن يقلدهم فيها كثيرون في مجالات متنوعة، فالجهد الجماعي وحده هو الذي يثمر في النهاية، كما أنه حقل التدريب الحقيقي لبناء ما يسمى بهيئات المجتمع المدني التي أرى أن تقوم على ضرورات محلية داخلية، وتعتمد على

جهد ذاتي بتمويل ذاتي محلي، وتبنى من القاعدة، ويبدو لي أن عدم إدراكنا ومنذ الخطوة الأولى بأن المجتمع المدني ليس مدخلاً لبناء المجتمع السياسي، بل يستحيل قيامه في غياب الشرط السياسي، لأن الهدف -لاسيما في المجتمعات العربية، لخصوصية تاريخ السياسة فيها- هو أن لا نجعل من وجود منظمات المجتمع المدني شاهد زور يدعم النظام السياسي القائم، كما أن فشل نحو سبعين ألف هيئة ومنظمة لما يسمى بالمجتمع المدني في المجتمعات العربية في تحقيق أية زحزحة للسياسي والمدني، دليل على أنها قائمة على أسس واهية وغير صائبة وأنها تصب الماء في طاحونة النظام/ الأنظمة، سواء أكان على رأسها أمير "يغني بفلوسه" أو جامع زكاة يحول سير النشاط من المدني الى الديني، أو مناضل تعب من حياة العناء ليستريح في أريكة المجتمع المدني، أو مخبر أو رجل أمن أصبح خطيباً ديمقراطياً ليبرالياً مصقعاً، و"ثرثارة في كل ناد يخطب" وهذا كله من شأنه أن يحرف المسار عن حقيقة أساسية وهي أن السياسي والمدني لا يكونان إلا معاً.

كيف يكون للمجتمع المدني وهيئاته وجود، عقل الأمة أي الجامعات يحكمها الأمن السياسي وبعضها رؤساءها ضباط كبار في الأمن؟! إذ يحظر قانون الجامعات (آيار/ مايو ١٩٩٥م) على الأساتذة انتخابات رئيس جامعتهم، والعمداء، ورؤساء الأقسام، بينما يتمتع الطلاب بحق انتخاب هيئة إدارة اتحادهم. وهذا القانون سلب أعضاء هيئة التدريس حقاً مارسوه قبل الحرب فانتخبوا عمداء الكليات وطالبوا بانتخاب رئيس الجامعة. أصبح التعيين حاكماً فأصبحت جامعة صنعاء تدار (بغرفة عمليات) في الجامعة تتصل رأساً بالأمن والداخلية. ونشرت هذه الأخبار في صورة وثيقة رسمية وزعها اتحاد الطلاب بجامعة صنعاء قبل نحو ستة أشهر، و لا يزال الأمن السياسي جاثماً عليه.

ثم لكي تكون لجنة الزملاء العاطلين مستقلة وتعتمد على نفسها، أقترح تنظيم حملة تبرعات عامة وإقامة سوق خيرية تكون حصيلتها نواة ميزانية تمول نشاطها.

أعرف أن الطبقة التجارية مدمجة في النظام، وأنها ليست حتى الآن طبقة لذاتها، وما تتبرع به للمجالات الإنمائية إعلان ولاء وطاعة. ورغم ذلك أظن أنهم يملكون هامشاً للحركة المستقلة، وأوجه انتباههم الى حقل أهملوه، فهم في ذلك كالقطاع الخاص العربي عامة، عازفون عن الاستثمار في المعرفة. بينما نشط فيه منذ وقت طويل ممثلو الإسلام السياسي وجعلوا منه في وقت واحد استثماراً ومشروعاً جهادياً.

جميل ان ترصد بعض البيوت التجارية جوائز للبحث العلمي، بيد أن الأولوية في بلاد كاليمن يجب -أن تكون ان أردنا أن نبدأ بداية صحيحة- لإنتاج العلم وتوطينه في التربة المحلية. وأعلم ان هذا طموح عجزت عن اجتراحه كل المجتمعات العربية*، رغم ان بداية محاولات بعضها ترجع الى نحو قرنين منا لزمان؛ ولكني أقصد البداية المتواضعة في إقامة بنية أساسية سليمة تستفيد من علوم وتكنولوجيا العصر.

لماذا لا يبدأ بيت تجاري أو عدة بيوت بالتشاور مع لجنة الدكاترة العاطلين لبحث إمكان إنشاء كلية للعلوم والآداب، تولي اهتماماً خاصاً لتكنولوجيا المعلوماتية والاتصال والبيولوجية الجزيئية،

والاهتمام بالدراسات والعلوم البيئية وفلسفة العلوم، التي أصبحت رائدة في الغرب (=أوروبا وأمريكا) في مجالات الاقتصاد والثقافة وعلم الإجتماع والسياسة والاتصال بإحدى الجامعات أو المعاهد العلمية الأوروبية ضرورة وذلك للاستفادة والعلم والاستئناس بالرأي للوصول إلى الصورة المثلى للاستفادة.

ان اقتصاد المعرفة أصبح منذ سنوات فرعاً هاماً وخطيراً في عالم اليوم، ومجتمع المعرفة يتعذر تصوره بدونه.

لا أريد لزملائي العاطلين أن يحبسوا أنفسهم في عالم جهاز الحكومة الخانق والعاجز، بل ان يبحثوا عن حلول في المجتمع، وان يستمروا في توجيه النقد الى السلطة القائمة لأنها لا تقوم بأخطر واجباتها: رعاية وإنتاج العلم والارتقاء بالتعليم وتنظيم المعرفة والخبرة الجماعية.

ومرة أخرى لكم أيها الزملاء الأعزاء تقديري وتعاطفي وتضامني، وتحية لمبادرتكم الشجاعة والزكية، وأرجو أن يحذو حذوكم كثيرون في مجالات عدة تنتظر تنظيم المطالبة والاحتجاج والمقاومة. أرجو التكرم بنشر عنوانكم البريدي وهاتفكم وبريدكم الالكتروني.

٢٠٠٦/٨/٢٠

* أنفقت العالم العربي في السنوات الثلاثين الأخيرة نحو (١٠٠٠) مليار دولار في مشروعات تسليم المفتاح، أي نحو عشرين ضعفاً لما أنفقه مشروع مارشال لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

يا لها من تبعية راسخة!! (راجع إن شئت: عدنان بدران، وضع العلم والتكنولوجيا في المنطقة العربية، تقرير اليونسكو الإقليمي، بالإنكليزية،الأردن، ٢٠٠٤).

● «النداء»، العدد ٦٩، الأربعاء ٢٣ اغسطس ٢٠٠٦

العلاقة القاتلة بين الوحدة بالحرب والنظام السياسي

أبـو بكـر السقـاف

العلاقة القاتلة بين الوحدة بالحرب والنظام السياسي

الوضع في هذه البلاد، إذا ما وصف بأنه متردٍ، فإن هذا القول سيبدو تحسيناً لصورته ومدحاً له؛ فهو، بما يكاد يصبح إجماعاً للعقلاء من الدارسين من جميع الثقافات السائدة في هذا الكوكب، يعاني من أعراض الانهيار الكامل في المستويات كافة. ويكفي أن نوجز فنقول إنه في ذيل كل القوائم التي تصدر عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية برصد أحوال العالم والمؤسسات العلمية، وذلك في ما يتعلق بالتنمية البشرية والحقوق السياسية للمواطنين ودرجة شفافية الإدارة الحكومية، ومكان المرأة والطفل في المجتمع من حيث الحقوق والرعاية وأبجديات مقومات الكرامة الانسانية، واستقلال القضاء وفرص التقاضي في بلد يعج بصراع اجتماعي يذكر بالداروينية الاجتماعية.

وأما حظه من الاستقرار السياسي فإنه يتدنى عاماً بعد عام، وهو دائماً في جوار أليف ومستدام مع أفغانستان والسودان والصومال، رغم أنه لم يشهد حروباً كما شهدت وتشهد هذه البلدان، إلاّ في العام ١٩٩٤، وأحداث صعدة الدامية؛ مما يدل على أن هذا الجوار الأليف تمده بأسباب البقاء والاستمرار حرب يومية في حياة الناس. ومعها لا يحق لنا أن نعكس -كما فعل كثيرون- مقولة كلاوزفتز، فنقول إن السياسة استمرار للحرب بوسائل أخرى، ويصدق هذا على كل الذين يحترقون يومياً بهذا الاستمرار، ليس في الجنوب، بل وفي صعدة التي بدأ سكانها يهاجرون إلى بلدان الجوار، هروباً

من عفو مفترس هو في حقيقته استمرار للحرب الظالمة التي شنها النظام. ولا شك أن وسواس الشرعية كان من أسباب تلك الحملة الدموية.

وهناك ملمح ثابت مستمر منذ عهد (ج.ع.ي)، وهو الحروب الصغيرة بين القبائل التي تشتعل وتخبو وفقاً لحاجات الدولة السلطانية، التي تمارس عقيدة سياسية مفادها أن تفكيك المجتمع أفضل وسيلة لحكمه، وتنفذها بهذه الحروب الصغيرة تسليحاً وتمويلاً، وإن كان منها ما ينفجر عفوياً بإرادة مستقلة من قبائل ترى أنها مظلومة من قبل القبيلة المناوبة على الحكم. وأما أداتها الجامعة المانعة التي تكللها فإنها الفساد الذي أصبح نظاماً. والفوضى المنظمة مكون أساسي لإدارة الفساد / النظام. إنه أمر يتجاوز «الدولة الرخوة» التي اكتشفها العالم الاقتصادي ميردال في اندونيسيا وفي غيرها من بلدان آسيا في ستينيات القرن الماضي؛ إذ كانت تعني هناك: كثرة القوانين التي لا تنفذ، أما عندنا حيث القانون ليس أساس التعامل والإدارة، لأن العرف يطرده بانتظام من جميع المجالات ليفسح المجال لسريان طاغوت الامتيازات؛ فإن الفوضى المنظمة هي التي تقوم بدوره بامتياز، فهناك آلاف من الأوامر الصارمة الصادرة عن الرئاسة لحل الوزارات والمؤسسات والقضاء. لا تنفذ. وتنشر الصحف سيلاً من هذه الأوامر العليا التي لا ينفذها أحد. وما يفضح هذه الفوضى المنظمة هو أن الأوامر المتعلقة بالامتيازات تنفذ بسرعة قياسية. كما أن القوانين واللوائح تطبق وفقاً لمنطق الامتيازات الصارم، قوانين الأجور، (عفوا: استراتيجية) لا تشمل ابناء المحافظات الجنوبية، وقوانين التقاعد تصل إليهم مثلومة. الناس في هذه الديار ليسو سواسية حتى في أبسط الحقوق، «الناس مقامات» وبالدلالة البدائية التي يصبح معها التمييز والتمايز الطبقي رحمة، لأن من لا يدخل دنيا المقامات منفي خارجها دون حق أو كرامة.

وابتكرت فطانة النظام في الآونة الأخيرة معركة «دون كيخوتية» جديدة: محاربة الفساد، التي يقوم على تنفيذها الداخلون في تشكيل هرم الفساد من القمة إلى القاعدة، وتحاول الاعلانات أن تقنعنا بأن مشعلي الحرائق هم رجال الاطفاء الشوس.

أعراض الانهيار أفقية ورأسية، فالانقسام الاجتماعي عندنا أقرب إلى التشظي؛ إذ تخترقه عوامل اجتماعية -طبقية، وموروثات مدمرة داخل الجماعات، وتناقضات: الجنوب والشمال، تهامة والجبال، الرعوي والقبيلي. وهو متحد فسيفساء يحتاج إلى ما هو أكثر من حكم رشيد، أي حكمة تضاهي تلك التي نشاهدها في الصين وماليزيا.

إن النظام القائم يضاعف عوامل التشظي. وما دامت ثنائية «الوحدة والنظام» مطروحة منذ نهاية حرب العام ١٩٩٤ فإن قصر ضرورة الاصلاح والتغيير على أحدهما، وهما توأمان سياسيان، لن ينقذهما؛ فلا بد من إصلاحهما معاً وإلا هلكا معاً. إن تصور أن إصلاح احدهما كافٍ، يبدو تفضيلاً تفرضه أسباب ذاتية أكثر مما هو محاولة للاقتراب من الشروط الموضوعية للاصلاح. إن التعقيد الذي داهم الوحدة بعد الحرب ألغى وحدة قائمة وخلق أخرى جديدة كل الجدة في شروط الواقع وفي النفوس والعقول، فمن الواضح أن طرفي الوحدة لما ينضجا لاستقبالها، ولا يؤكد هذه الحقيقة

الطريقة الفوقية التي تمت بها، بل الحرب أم الأدلة وأقصى درجات الفشل حربها التي جاءت بعدها. إنها تمثل عجز العقل والارادة معاً. وأصبحنا في وضع ملتبس، بل شديد الالتباس؛ حيث يؤدي النظام إلى الوحدة، وتقود الوحدة القائمة إلى النظام، وهو جديد لم تلده الوحدة الأولى، وتنكره أشد انكار، سواءً قياساً على حقيقة الوحدة، أم على الوحدة المعيارية التي يزعم كل طرف أنه يمثلها. كما أن أسس البلاد تتمثل في أن الحرب ألغت براعم الديمقراطية التي وجدت قبلها، وكانت براعم مرهقة؛ إذ بدلاً من أن تساعدها شروط نمو على الحياة والايناع، وظفت لتكون وسيلة صراع وساحة قتال، ومن الطبيعي أن تذوي في صقيع الحرب، وتلد بعد حين نقيضها: الحكم المطلق، ولاية العهد. نسينا في تلك السنوات -وما نزال سادرين في النسيان- أن أول شرط للديمقراطية: الوحدة الوطنية، والإنسجام الوطني. فلا توجد يومنا هذا ديمقراطية قامت وتطورت واستقرت

■ الفدرالية تذكر بوثيقة العهد والاتفاق، التي دمغها الرئيس بالخيانة بعد ان وقع عليها. وتشبيه الاتفاق مع المشترك بها مكر جديد يضمر نية الانقلاب عليه وحشر كل اعداء الدولة السلطانية في حيز واحد، وهم: الانفصاليون، والملكيون، تمهيداً لحرب يومية ضداً عليهم في السنوات السبع القادمة

في بلد لا يملك هذه الوحدة وهذا الانسجام، منذ القرن السابع عشر حتى اليوم.

صنع نظاما الجنوب والشمال الوحدة على صورتهما إذ اقتصر دور الجمهور على التصفيق. قام بالأمر ممثلو دولتين تسلطيتين، كل واحدة منهما سلطانية جديدة على طريقتها، وهي في الشمال أقرب إلى الصورة القديمة، بينما تسربلت في الجنوب بطبيعة ستالينية وإن تميز حكمها بالقرب من العصر بحكم تطور الادارة والنظام الموروث من الاستعمار الذي مارس الجنوبيون معه عملية مثاقفة ناجحة، واحتفظوا بجوانب ايجابية فيه.

اننا نفتقد الوحدة والإنسجام بعد الحرب بصورة حادة، واصبحت مقدمات خلقهما اكثر صعوبة من أي وقت مضى. إن الحرب وإن بدا أنها تحل المشاكل بسرعة إلاَّ أنها تخلق مشاكلها الخاصة، وكثيراً ما تزرع بذور حرب جديدة، أو نزاع جديد؛ لا سيما إذا جاء النظام المنتصر دون مستوى التاريخ، أي يمثل الماضي، وليس المستقبل. فالاستقرار الذي تمتعت به الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب، يعود إلى أنموذج التطور الرأسمالي الذي مثَّله الشمال. بينما كان الجنوب بزراعته وقوانينه العبودية عائقاً أمام تطور البلاد. وبعد نحو قرن بدأ التحرر الحقيقي للامريكان الأفارقة، ولنقل بإيجاز هنا إن الصورة في تجربة الوحدة عندنا معكوسة.

إن الدولة السلطانية مرفوضة جملة وتفصيلاً من قبل كل اليمنيين، لا سيما بعد مشروع ولاية العهد. ولم يحلم الجنوبيون يوماً أن يستبدلوا بسلاطينهم سلطاناً غريباً يكرههم ولا يباهي إلا بقبيلته[1] وهو واحد داخل قبيلة صغيرة تنتمي إلى أقلية سكانية كانت تكون نحو ربع سكان البلاد يسكنون ربع مساحتها (ج. ع. ي). إن القبيلة ليست أصل التاريخ كما تتوهم الذهنية القبيلة نفسها، بل هي إحدى نتائجه، التي تجاوزها من رام التحضر وسعى إليه. وهذا ما أدركه بوعي عصري عميق الراحل الحبيب بورقيبة: «كان علينا أن نتخلص من الحياة القبلية التي كانت تعبث بالبلاد والتي باذكائها روح العشيرة تتنافى مع بنيان حضارة حقيقية، إذ لا حضارة إلا للشعوب الحضرية». من الواضح أن الحبيب أدرك أن وعياً تاريخياً مطابقاً للعصر هو دائماً مدخل لمشروع نهضة.

إن قذف سؤال الوحدة اللغز في وجه من يرى أن هناك قضية جنوبية، ينطوي على انكار وجود هذه القضية، مع أن الواقع يؤكد أنها موجودة، وصاحب السؤال ينطلق من أن الاصلاح الوحيد المطلوب إنما هو النظام وليس الوحدة، مع أن العطب والعطن قد سرى فيهما معاً، ولذا يبدو منطلقاً من موقع النظام القائم، ولنقل: من تفكير السلطة، وإن رفع عبقريته معارضاً، فهو ينطلق من إعفائها من كل مسؤولية عن ما لحق بالوحدة على يدها مع الحرب وبعدها، ويبقى النظام الذي يمكن أن نصلحه أو نرممه ونشارك فيه. إن صاحب السؤال يذهب أبعد من ذلك، إذ ينكر على الوضع البائس في الجنوب أن يكون متميزاً ولو بالبؤس والإذلال والشقاء الذي يسد كل آفاقه، باسم لاهوت سياسي يعض بالنواجذ على الوحدة القائمة. «المشاكل التي تعاني منها المحافظات الجنوبية ليست بعيدة عن معاناة المحافظات الشمالية، وهل هي قضية النظام أم هي قضية الوحدة؟»(محمد عبدالملك المتوكل، الأيام، ٢٠٠٦/٧/٢٧ ص٥).

وهنا اتهام ضمني لمن يتوجه إليهم بالحديث بأنهم يرفضون الوحدة. وهذه النظرة إلى القضية

الجنوبية قديمة أفصح عنها الزميل في صورة أشد تطرفا وجموحاً؛ فقد أرجع حديث الجنوبيين عن ويلات ما بعد الحرب ١٩٩٤ إلى إدمان القات. فبعد أن كتب محقاً: «هذه المشاعر جزء آخر من مأساة الحرب»، أضاف على الفور: «ولا شك أن لشجرة الزقوم -حبشي أو يمني- اثراً سيئاً في طريقة تفكيرنا وتناولنا للأمور وتصرفنا في الحكم». إن صيغة الجمع والاشارة إلى الحكم لا تخفي فجاجة الوصف الذي أطلق على حديث الجنوبيين عن أحوالهم بعد الحرب (راجع ان شئت: محمد عبدالملك المتوكل، حوارات في المهجر وخمس اسر زيدية،الوحدوي،١٨/٨/١٩٩٨).

هذه خفة لا تراعي مقتضى الحال، في تعريف قديم للجاحظ، ولم تظفر لا بالبلاغة ولا بالتعاطف الوجداني مع قوم كانوا قريبي العهد بنار الحرب. ولا أدري كيف استطاع اختزال سياق سياسي وتاريخي واجتماعي مثقل بكل قتامة الحرب ودمارها، إلى عامل فيزيولوجي ناتج عن إدمان القات. إن تفكير الجنوبيين، في إطار هذا «الفهم»، ليس إلاّ خدارة قات، كما يقول الاخوة في الشمال. ولن أطيل فقد فصلت في مقال بعنوان «أقنعة الطائفية السبعة» وحاولت أن أرجع هذا الفهم إلى أصول الفكر السياسي الزيدي وسياسة الدولة الزيدية منذ أيام الهادي واستمراره في الممارسة الفكرية والسياسية قبل وبعد العام ١٩٦٢.

■ **إن ما يزيد القضية تعقيداً أن المعارضة حتى في إطار اللقاء المشترك معارضات، وتلتقي -باستثناء الاشتراكي -عند إنكار وجود قضية اسمها القضية الجنوبية بألف ولام التعريف، وإن كان الإنكار يزيد هنا وينقص هناك، وأضرى صورة نجدها عند السلطة. انها معارضات، لكل واحدة منها حبلها السري الذي يشدها إلى السلطة، وكل الطرق تؤدي إلى القصر، وتختلف تحت تأثير عوامل الجغرافيا السياسية وتواريخ التحالف وروابط «العصبية الجامعة»**

«ليست بعيدة»، تقدير وإن كان غير صحيح أفضل من الحديث عن شياطين شجرة الزقوم. وما طرحه الزميل في السؤال السابق صرح به في إجابته على سؤال لصحيفة «الثوري» قبيل مؤتمر الاشتراكي الأخير عن رأيه في البرنامج المطروح فأجاب بأن المسألة إنما هي إصلاح النظام ولا داعي لطرح قضية إصلاح مسار الوحدة.

إن المقلق حقاً هو ما يثيره هذا الانكار العنيد لوجود قضية جنوبية ليس من قبل السلطة، بل والمعارضة، إذ يصعب تصور وحدة متخيلة تجمع الناس جميعاً مع تمكن هذا الرفض من عقول

بعضنا، أقول متخيلة وفقاً لرأي طرحه منذ الثمانينات أحد الكتاب الغربيين (بندكت اندرسون في كتابه «الجماعات المتخيلة») أي أن الوحدة تتحق وهم يمرون معاً بتجربة مشتركة يشعرون بالتوحد بها حتى وإن كانت سباقاً للدرجات في جولة حول البلاد. في السياق النفسي والعقلي القائم في هذه البلاد هل نستطيع أن نظفر بصورة لجماعة متخيلة، ونحن على هذه الدرجة من الاختلاف الحاد في النظر إلى القضايا الأساسية في واقعنا وإلى بعضنا؟

إن ما يزيد القضية تعقيداً أن المعارضة حتى في إطار اللقاء المشترك معارضات، وتلتقي -باستثناء الاشتراكي -عند إنكار وجود قضية اسمها القضية الجنوبية بألف ولام التعريف، وإن كان الإنكار يزيد هنا وينقص هناك، وأضرى صورة نجدها عند السلطة.

انها معارضات، لكل واحدة منها حبلها السري الذي يشدها إلى السلطة، وكل الطرق تؤدي إلى القصر، وتختلف تحت تأثير عوامل الجغرافيا السياسية وتواريخ التحالف وروابط «العصبية الجامعة»[٢]، وكلها تواقة إلى المشاركة بنصيب في السلطة أو إعادة صوغ شروط التقاسم، ولكن لا أحد يريد تغيير بنية الدولة السلطانية، لأنها الوعاء المناسب للمشاركة أو التقاسم؛ واستمرار الوحدة. ومن هنا خلا برنامج المشترك من المطلب المحوري الذي يقرر نوع النظام السياسي في البلاد، من حيث انتمائه إلى الدولة العسكرية -السلطانية، أو إلى العصر الحديث ودولته المدنية.

الدولة السلطانية القائمة نقيض الدولة المدنية، والسياسة المدنية بعقلانيتها وعصريتها وأول شروطها: حاكم مدني، رئيس مدني لا يمكنه بالتعريف أن يجمع بين قيادة القوات المسلحة والأمن ورئاسة الدولة. هذه قضية القضايا. هي السؤال المزمن الذي تطرحه السياسة في كل بلد الحكم فيه للسيد الإنقلاب. يبدأ التحضر -بدلالته العميقة وكذلك العصرية- مع الدولة المدنية وسياستها. إن الجمع بين الرئاستين استمرار عصري لديناصور قديم إسمه: «دولة الجُند» و«إمارة الاستيلاء» والدولة السلطانية. وهذه الطبعة الأخيرة هي التي ورثناها من عصر الانحطاط العربي / الاسلامي، ولا نزال في مستنقعه، فنحن لم نزحزح، رغم المظاهر الديكورية، أية مؤسسة قديمة أو علاقة حقوقية قديمة أو تصوراً قديماً للدولة. لأن الانقلابات العسكرية ألغت بدايات التحديث العصري الذي أطل على العرب في عشرينيات القرن الماضي بدأت بالدستور ثم القضاء والاحزاب، واستولى العسكر على عرش الحكم والتفكير والافتاء. فخبت جذوة التفكير في مجتمعات اصبح التفكير في السياسة فيها خيانة كاملة الأركان. وهذا سر وصف الزعيم بأنه ملهم، أي إن علمه «لدني» خارق للمألوف. هذه الدولة تنتهي بالسقوط المدوي لتضع الناس أمام سؤال البداية. والمفاضلة في إطار هذه الدولة بين النظام البرلماني والرئاسي تجنب للسؤال عن مصدر السلطة والمرجعية والسيادة العليا.

وإذا كان القدماء قد سوغوا إمارة الاستيلاء بأن «السلطان الغشوم خير من فتنة تدوم» أي صيانة وحدة الأمة والخلافة، بعد إقرارهم بأنها مناقضة للخلافة التي أصبح الظفر بها مستحيلاً، فإن تخريج الراحل ميشيل عفلق للفكرة نفسها جاءت في ما أسماه: «القائد الضرورة»[٣].

ان الفكر السياسي عندنا لم يقطع صلته بما قبل الحداثة، لأسباب تكوينية واجتماعية وسياسية وثقافية، ولضعف وعي وتنظيم ممثلي القوى الجديدة في المجتمع. فالاصلاح مثلاً لا يستطيع ولا يريد

وليس قادراً باجنحته: الاخوانية والسلفية والقبيلية، أن ينطلق من معارضة تقرر القطيعة مع البنية السياسية والاجتماعية القائمة، بسبب ثقل المصالح المشتركة المحكومة باعتماد الإصلاح والنظام القائم على قاعدة اجتماعية تكاد تكون متطابقة، وما يشوب هذه القاعدة من ممثلي القوى الجديدة -الحديثة؛ فإن سمتها الأساسية -من حيث وعي الذات- أنها لا تبدو قادرة على تمثيل نفسها، فتقوم الجهات المسيطرة بتمثيلها، وهذه تقرر مصير السياسة. «والمصالح العليا»، هاتان الكلمتان كانتا الاجابة المقتضبة على سؤال طرحه مراسل إذاعة «مونت كارلو» على الأحمر الأب، في ذروة الاتهامات المتبادلة قبيل إجراء انتخابات العام ١٩٩٧: كيف تشاركون في الانتخابات رغم أنها مزورة؟!

كان الهدف الأول من تلك الانتخابات إضفاء شرعية على نتائج الحرب، بما فيها التعديلات الدستورية وإلغاء قضية الجنوب من جدول أعمال السياسة. ولا يزال هذا المسعى التاريخي للدولة السلطانية قائماً، والاصلاح يعرف هذا جيداً. ويصعب في هذا السياق تصديق ان «الكل متحمس بمن فيهم الاصلاح -بصراحة- الذي كان شريكاً في الحرب وشاعراً بالخطأ، بل على العكس عنده احساس بأنه لازم يكفر عن الخطأ الذي فعله وقد أعلنوا ذلك صراحة»(محمد عبدالملك المتوكل،المصدر نفسه(الأيام)٢٧/٧/٢٠٠٦م).

ولم يقرأ أحد في صحف الاصلاح شيئاً عن مثل هذا الندم في حدود علمي، بل إن احد مقار الاشتراكي التي احتلها الإصلاح الغازي أعيد إليه قبل بضعة أشهر. فكم عمر التوبة؟ وهل هي نصوح؟ وهل نسخ فتوى التكفير التي جعلت الحرب غزوا لدار كفر (الجنوب) وهي على أية حال لا تزال دار اضطهاد حتى يحررها ابناؤها وبناتها؟!

يريد الاصلاح إقامة الخلافة. وهذه نقطة انطلاق جميع حركات الاسلام السياسي السنية والشيعية[٤] وهذا الهدف معيار المعايير كافة عندهم جميعاً. والتوبة -وإن تقية- ستفسد مشروع الخلافة، التي لا يطوى لها علم.

إن المغالطة المقصودة أو العفوية في سؤال الوحدة اللاهوتي تهب من أفق تصور الناس للوحدة المعيارية التي يتوق إليها المسلمون منذ الفتنة الكبرى، ومقتل الشهيد عثمان وهو يقرأ القرآن. فكل ظلم يصبر عليه باسمها، ويهرب الناس من التعدد لأنه إختلاف يؤدي إلى الفتنة. حتى أن مفكراً ليبرالياً رائداً مثل طه حسين ذم الفرقة التي حدثت في صفوف المسلمين في ذلك العهد، مع أن ابجدية الليبرالية الحرية والاختلاف. وكان هذا جزءاً من مرحلة ما بعد «في الشعر الجاهلي».

لا يتحدث أحد عن الوحدة المعيارية الغائبة بل عن هذه التي تأكل الحرث والنسل، هذا التنين النهم الذي لا يشبع مثل بئر لا قرار لها.

أضرى وأخبث ما في هذه الوحدة القائمة انها تدمر -بمنهجية «نظرية الإذلال»- مركز الثقل في الشخصية الانسانية، أي الكرامة، التي لا يستقيم أي أمر في غيابها، يستوي في هذا: المواطن/الوطن، الدستور / القوانين. وليس مصادفة البتة أن المادة الأولى في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان هي الكرامة، ومن هذا المبدأ يستخرج الدستور الألماني كل الحقوق، من التقاضي أمام المحكمة الفيدرالية العليا حتى حق التعويض إذا ما بنت الدولة مطاراً قرب منزل مواطن/ مواطنين.

«والنقمة هذه أوصلت الناس في الجنوب إلى أن يروا أبناء الشمال من مسؤولين وغير مسؤولين كل النعم تذهب إليهم ونحن بقينا بدون وظائف ودون مال ودون حياة سوية ودون عدالة. العدالة انتهت تماماً، وهذا ما دفعنا جميعاً إلى أن نقول: يجب أن ننفصل، الانفصال ليس جريمة إذا كانت له مبررات قوية.. أنا مثلاً مهندس مدني إنشائي كانت لي صولات وجولات قبل الوحدة من خلال وظيفتي وكنت اشعر بارتياح كبير وبالغ جداً باننا موظف ولي كرامتي ولي حقوقي كاملة؛ ولكن بعد الوحدة على طول وبعد الحرب اضمحل دخلي وشعرت بغبن وباننا انسان مضطهد وأننا انسان غير مطلوب في هذا البلد فإذا كان هذا شعوري؟! وشعور آخرين كغريم في الجنوب، فما تنتظر مني؟! أن أبارك الوحدة؟! أو أقول مشارك بقوة في الانتخابات؟! لا، هذا شيء لا يرضاه الله ولا رسوله»(محمد شفيق، المصدر السابق).

هذا كلام «مفرد بصيغة الجمع» وصاحبه صادق عندما يتحدث باسم الجميع: الناس، والماضي والحاضر والمستقبل المنشود. إن المهندس شعر بأنه خارج دائرة الكرامة التي عاش فيها وهو مثل وطنه غير مطلوب إلا ليكون موضوع حكم غريب ظالم، عينه على ثروات الارض والبحر والموقع. هذه صراحة وشجاعة، وكلتاهما من شيم أهل عدن، فليسوا ماهرين في الحديث الاعتباطي المزدوج. إذا حرمت الانسان – الفرد والجماعة– من الكرامة فلن تستطيع أن تهبه شيئاً يمت إلى الخيرات والطيبات المادية والروحية. الصولات والجولات تعبير عفوي شفهي جميل مفهوم في سياق الشخصية المدنية بأريحيتها وطلاقتها. كان الرجل يشعر أنه كل شيء إذ به يكاد يكون لا شيء، لولا أنه يعتصم داخل رفضه الشجاع للأمر الواقع فيصون كرامته. قال الفيلسوف هوبس: «إن ظهور القيمة التي نتبادلها ونسميها الاحترام، تعني اننا إذا ما قدرنا شخصاً تقديراً عالياً أننا نحترمه وإذا ما تدنى هذا التقدير فذلك يعني اننا لا نحترمه. بيد أن التقدير العالي والمتدني يجب ان يفهم مقارنة بتلك القيمة التي يراها الانسان في نفسه»[٥]. ومن يستطيع الحديث عن الاخوة داخل شروط العبودية عبد زنيم، وهو لغة: اللئيم الملتحق بقوم ليس منهم ولا يحتاجون إليه، الذي هجاه القرآن.

إن أهداف «نظرية الإذلال» قديماً وحديثاً تتلخص في حط قدر الانسان في نظر نفسه. وهذا ما لم تنجزه هذه النظرية التي تمارسها السلطة بلا كلل في الجنوب.

سؤال الوحدة والنظام يذكر بحكاية البيضة والدجاجة، البيزنطية، التي لا تزال شهرتها قائمة رغم أن علوم الاحياء ونظرية التطور تعرف أين البداية ومنذ زمن طويل.

إن الوحدة التي تحميها السلطة بالحراب تقود إلى نظامها، كما أن نظامها الذي يجسد الدولة السلطانية يقود إلى وحدتها، هما شيء واحد. وهناك سؤال يضاهيه في الزيف. كان كل نقد للدولة الاشتراكية في روسيا أو غيرها يواجه بإجابة كسول ومزهوة بنفسها: إن الخطأ في التطبيق وليس في النظرية. مع أن الفحص الفكري والتاريخي الدقيق قد أثبت منذ زمن طويل قبل سقوط دول «رأسمالية الدولة» أن الخطأ الأساسي في النظرية والتطبيق معاً.يكفي أن نذكر من حشو من الاسماء الأوروبية والروسية المفكر الاقتصادي والعربي سمير أمين، فقد ظل يعالج هذا السؤال على امتداد ثلاثين عاماً ومن زوايا متنوعة. فالنظرية التي مورست كانت استجابة لسؤال ملح: كيف يمكن

تصنيع روسيا والنجاة من طوق الرأسمالية الأوروبية المتقدمة التي تملك مرتكزات في اقتصاد روسيا القيصرية؟ باختصار: كيف يمكن انقاذ الوطن روسيا الأم وليس بناء الاشتراكية والممارسة العملية السياسية كانت استمراراً للميراث القيصري الامبراطوري في صورة الاتحاد السوفييتي حيث الحاكم مالك (خازاين في الروسية) يشبه في جوانب عدة السلطان في الدولة السلطانية العربية الاسلامية. ولعل هذا الملمح من أسباب سلاسة التعامل بين عوامل أخرى، بين عبدالناصر وحكام روسيا وبعد ذلك مع طبعة فاشية ودموية من السلطان: صدام، والقذافي.. وهناك في آسيا وأفريقيا أمثلة أخرى. ولأسباب كثيرة سقطت القلعة من داخلها وكان الخارج عاملاً مساعداً فقط[٦].

الخطأ إذاً في النظرية والتطبيق في حالنا أيضاً، رغم تواضع النظرية عندنا إلى درجة تهافت الذهنية البدوية، لأن الحديث يجري عن وحدة معيارية غائبة ويخلع صفاتها على وحدة قائمة، يراها الجنوبيون -كما يتضح من السطور السابقة- أكذوبة مسلحة.

يجني الاصرار على اضفاء الصفة المعيارية على هذه الوحدة القائمة، على المعيارية التي ينظر بها الناس إلى الوحدة بما هي أنموذج مثالي. ذلك لأن العلاقة بين المعياري والواقعي أو الأنموذج المثالي والواقع لها صفة الاقتراب النسبي أو الفشل في محاولة الاقتراب من المثال.ولأن الفشل في حالنا وفي زمان الوحدة السورية المصرية فاجع، فإن الادعاء بأن الوحدة غاية في حد ذاتها أو الوحدة وكفى، والعض بالنواجذ والمدافع على هذه الوحدة القائمة، يصيب الوحدة المعيارية في مقتل. ولأن الناس يعيشون في التاريخ وليس في الأبدية، يبدأ فكر الانفصال في التشكل، وهو فكر من أفكار فلا فضل لفكر الوحدة عليه إلا بقدر نجاعته في تحقيق طموح الناس داخل معطيات لا تجعل الوحدة غاية في ذاتها. إن الاحتماء داخل وحدة فاشلة بإضفاء المعيارية عليها يضاعف مشاكل الوحدة القائمة لأنها نقيض صارخ لأية وحدة معيارية. ويزدها خواءً الحديث الُهذاء عن استعادة للوحدة قديمة، وكأن عصرنا بحاجة إلىتاريخ الوحدات العسكرية التي استمرت حروب بعضها ثلاثمائة عام وهو الزمن الذي استغرقه تآلف سبأ وحمير..، تلك أمة قد خلت. بيد أن افتراض استمرارية الهوية مكون أساسي في الذهنية القبيلية البدوية، التي لا تعرف التاريخ إلا باعتباره تاريخ قبيلة، ولسنا بحاجة لا إلى العدنانية ولا القحطانية، ولا قيس واليمانية ولا إلى اقتتال السنة والشيعة، ولو بقيت للخوارج دولة لأكملوا الضلع الثالث. نريد وحدة عصرية تضمن اندارجنا في العصر وتحقق توقنا المزمن إلى الحرية والعدالة والتآخي الانساني.

قال العرب قديماً: أين الشجي من الخلي. ولذا لم استغرب أن محمداً لم يفهم حديث الأخوين أمان وقاسم. وينفرد قاسم بالحديث عن تزوير التاريخ ويذكر مقومات الدولة التي كانت قائمة في الجنوب بفضل جهود «كل الناس الطيبين في هذا الوطن الذين أفنوا اعمارهم في بناء هذه المكونات من مرافق إقتصادية ومؤسسات إدارة ونظم إدارية واسلوب حياة». أسلوب الحياة أمر بالغ الأهمية إذ يعني أن مقومات الدولة ومفهومها يتضافران في انتاج مجتمع عصري هو ما فقده الجنوب بعد الوحدة، ومن ثم فقده كل اليمنيين. اصبحت الوحدة عملية طرح دامية، لا جمعا بناءً وتراكماً لخبرات اجيال، تذكر بغارات البدو على المراكز الحضرية في تاريخنا وفي التاريخ العام. «ان الانتقام من هذه

المكونات وتدميرها هو تدمير لأعمار الناس ولجهود الناس على مدى عقود من السنين، يعني تعدى من تدمير المؤسسات العامة ومقومات الدولة كاملة إلىالتعدي على حياة الناس وحقوقهم وأملاكهم من أصغرها إلى أكبرها ومعاملتهم كأنهم غرباء وكما قال أحد الزملاء وجد هنا ما يمكن تسميته بمشروع اجتثاث الجنوب والجنوبيين». هذه صورة دقيقة ومؤثرة لأنها صادقة تشرح واقعاً يعبث به الظلم والقسوة والبلادة والغطرسة. ذكر قاسم أن الموظف أو الطالب أو التاجر أو السياسي في الجنوب ليس مساوياً لنظير في الشمال. شعبان، بلدان، اللاتساوي قائم بين المواطنين لأن السلطة تقوم بتمييز رسمي في جميع المجالات فأنتجت عصبية شمالية صريحة تحول بين الناس والتعامل السوي[٧]. نحن أمام مواطنين بمرجعيتين فلا تجمعهم مرجعية واحدة. فما تمارسه السلطة يقوض من الأساس كل وحدة الوشائج الانسانية بين البشر لأنها تقوم على العنف وتصدر عنه فلا يتسع وعيها وسلوكها لأي لون من ألوان «الألفة الجامعة» التي يتحدث عنها أحد منظري الأحكام السلطانية و هو الماوري.

نعم أخي قاسم، «أصبح الناس ينقرضون من مؤسسات الدولة المركزية»، كما قلت، لأن الذهنية الحاكمة تقوم على مبدأ الحصرية. وحمى القبيلة هو المبتدأ والخبر، وخارجه يوجد رعايا أو أعداء. إن أزمة وجود النظام القائم تلخص أزمة القبيلة عندما تكون دولة، وأزمتها هنا هي اقصى حدود أزمة الدولة السلطانية العربية المعاصرة التي نسميها الدولة القُطرية. وكما تفشل في خلق متحد وطني قُطري وشروط تطور عصرية في مجتمعاتها، فإنها أيضاً تقوض كل امكان تضامن من الافكار العربية، إنها قد قضت على كل امكان لقيام نظام عربي، فاصبح الحديث عنه تفكيرا متمنياً لا يشير إلى أي واقع قائم. ومن هنا يكون اسقاطها شرط قيام اية صورة من صور النظام العربي المنشود.

الجنوب رافعة التحديث في يمن اليوم في نظر قاسم. وهذا قول صحيح وتعبير عن إرادة خيرة عند الجنوبيين، يرفضها النظام من اساسها. ومن المؤسف حقاً أن لا يفهمها المعارض محمد عبدالملك، لأن حدود معارضته لا تصل إلى تخوم الجنوب. وهو واحد من كثرة بين من يتحدثون وينشطون في مجال الشأن العام، دون أن يكون هذا العام في اتساعه وشموله وتعدده قائماً في نظرتهم إليه. ولعل العذر الوحيد، إن كان هذا جائزاً، أن واقع الجُزر اليمنية هو الذي يحكم الوعي. نحن لا نملك خبرة تاريخية متواصلة في الوطنية الجامعة، فالجهة او المذهب او العشيرة تدير دفة العين والعقل ومن هنا سهولة مهمة الدولة السلطانية، بل لعلها تدعي انها وحدها دليل وحدتنا، إذ يتغيب في أفق الممارسة السياسية نظرية وعملية أي جهد جماعي مشترك بين جميع الاطراف. ستبدو الكلمات التالية لقاسم اعتداداً مبالغاً فيه بالجنوب، ولكنها في واقع شروط التحديث المنشود خارج اطار الدولة السلطانية، كلمات دقيقة وصائبة. «التحديث والتنمية في اليمن هي الجنوب». لنتذكر الثروة النفطية، الكادر المُسرَّح مدنياً وعسكرياً، ميناء عدن وأسلوب الحياة. عندئذ تتضح بعض جوانب الفكرة. إن اعادة الاعتبار إلى العصرية والحداثة في الجنوب سوف يحيي أولاً ما كان الراحل زين السقاف يسميه ريف عدن: لواء تعز ولواء إب. وسكان هذه المناطق هم ملح الارض لأنهم لا يلتصقون بجهاز الدولة والجيش والأمن الذي اقصوا عنه منذ عقود طويلة، بل يذهبون رأساً إلى حقول العمل

في التجارة والصناعة الحرفية والمهن الحرة من السمكرة حتى الطب. يمكن القول إن عدن كانت عاصمتهم الواقعية وبابهم إلى العالم والعصر.

إن تدمير الجنوب يلحق كل يوم ضرراً قاتلاً بكل اصقاع اليمن، وهذا ما لا تقدر على رؤيته عيون الحكام الشاخصة إلى المنفعة العاجلة والسريعة، فاتخذت من النهب والاستيلاء على الثروات الجاهزة -أرضاً وعقاراً وجهداً بشرياً- وسيلتها الاقتصادية الوحيدة. وإذا كان منطق الجباية سائداً في انحاء البلاد، فإنه في الجنوب يطبق وفقاً لمفهوم «أرض الخراج» المعروف في تاريخنا العربي الاسلامي.

من الواضح أن النظام القائم قوة برانية بالنسبة للجنوبيين، ولا يملك ذرة من الشرعية، لأن الحرب لا تصنع شرعية. وهو انما يستمد شرعيته من الاقلية التي يمثلها جهويا ومن المنتفعين ببلاطه ومائدته. ولذا ليس غريباً أن يشعر الجنوبيون بعزوف عن لعبة انتخابات الديمقراطية التي استُبدلت بالنظام الديمقراطي اليومي وبالانتخابات الديمقراطية، في سياق نفاق دولي تقوده الامبريالية الامريكية. كل هذه الافكار المحورية، التي ساقها قاسم ومحمد، بدا وكأنها زلت عن صخر- كما كان العرب القدماء يقولون. وكان هذا نصيب كلام الغريب.

إن هذا الواقع الذي يلغي بشرية الفرد والجماعة في الجنوب قبل الشمال لا يمكن أن تغير طبيعته انتخابات يقوم النظام بالاشراف عليها. وهذه حقيقة حتى بعد الاتفاق بينه والمشترك، وهو ما يؤكده كثيرون منذ شهور. هذه الدولة البرانية، التي لم تستبطن شرعيتها الاغلبية العظمى من الناس في هذه البلاد، لن تصبح جوانيه إلا بزوال طابع الدولة السلطانية عن دستورها وجيشها وإدارتها. فهل تستغرب إذا ما تدرج الوعي السياسي منذ ١٩٩٤/٧/٧، من إصلاح مسار الوحدة، حتى تقرير المصير والمطالبة بالانفصال؟! رغم أن تأكيد قاسم على «رغبة الناس في هذا الشطر في الوحدة» صائب وبرهن عليه بالاستفتاء على دستور الوحدة والمشاركة في الانتخابات، ليخلص إلى أن الجنوبيين «كانوا أكثر إخلاصاً ووفاءً لقضية الوحدة». وليست مفارقة أن هذا الاخلاص للدستور والوفاء لمعايير الديمقراطية هو على وجه التحديد ما تكرهه السلطة في وعي وسلوك الجنوبيين.

أشرتُ في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ في مقالات نشرتها «الأيام» إلى أن توقع تنازل المنتصر عن غنيمته -جزئياً أو كلياً- ضرب من تربيع الدائرة، فهو لا يجد سنداً لا في الطبيعة البشرية ولا في تاريخ السياسة. ولذا تنطوي فكرة اصلاح مسار الوحدة على استحالة تحول بينها والتحقيق، إلا في حال حدوث تغيير سياسي درامي في المنطقة. الوحدة القائمة في جزء كبير منها تقوم على الشرط الدولي، تماماً مثل سيادة كل بلد عربي. وقد اثبتت الأعوام الثلاثة عشر التي انقضت بعد نهاية حرب الالحاق، أن هذا التوقع لا يملك أية فرصة للتحقق، ولن يجدي الحجاج المنطقي المكرور في تغيير هذه الحقيقة. إن السلطة القائمة تعتقد أن الوحدة بدأت يوم ١٩٩٤/٧/٧ فكيف تصلح وحدة كان مهرها الدم، كما في حكايات التوراة؟! وكان شاعرها مدركاً لهذا البعد عندما اقترح بُعيد نهاية الحرب إعتماد ٩٤/٧/٧ يوم عيد وطني، لأن ٩٠/٥/٢٢ يوم ناقص الأهلية الوطنية، أما يوم النصر فهو يوم أيام الدولة السلطانية.

الفدرالية تذكر بوثيقة العهد والاتفاق، التي دمغها الرئيس بالخيانة بعد ان وقع عليها. وتشبيه الاتفاق مع المشترك بها مكر جديد يضمر نية الانقلاب عليه وحشر كل اعداء الدولة السلطانية في حيز

واحد، وهم: الانفصاليون، والملكيون، تمهيداً لحرب يومية ضداً عليهم في السنوات السبع القادمة، التي يراد لها إكمال المشوار التاريخي بالانتصار الكامل للقبيلة وولاية العهد فيها.

لم يبق إلا الانفصال. هذا ما جاء صريحاً في كلام أمان، ومضمراً عند قاسم، وتحذيراً مشفقاً بين السطور عند علي هيثم الغريب، مع إدراكه بأن المعارضة في اللقاء المشترك «... لم تتناول القضية المحورية في هذا الوقت وهي القضية الجنوبية». ويرى -محقاً وبناء على مقدمته هذه- ان هذه المعارضة «حتى إذا وصلت إلى السلطة، فإنها ايضاً لن تتبنى هذه القضايا ولذا عندما نقول إصلاح الوحدة يعني أنه لا بد أن يكون هناك شكل نظام وحدوي حقيقي...»، وهو يرى في تشكل ثقافة غير ثقافة الوحدة. وتكمن خطورة فكر الانفصال في تقديره في أن «... الهزيمة العسكرية يمكن ان تمر وهي مؤقتة والهزيمة الاقتصادية ممكن تمر وهي ايضاً مؤقتة ولكن نشوء أو ظهور ثقافة معينة من الصعب القضاء عليها لأن لديها مبرراتها ولديها الواقع الذي تنطلق منه ونحن وتقديراً لهذا الوطن العزيز وهذه الوحدة العظيمة(...) علينا أن نعيد حسابات كثيرة» وذلك «خوفاً على [لعلها من «أ.س»] تلك التقسيمات التي ظهرت في ماضي التاريخ»(المصدر نفسه) إنه خوف نبيل بلا شك، فلا أحد يطرب وهو يرى روما تحترق إلا نيرون، ليوقع الحانه المحبوبة على قيثارته. إن المخيف حقاً هو ذلك القدر الهائل من اللامعقول الذي تنطوي عليه اعمال البشر ولا سيما في السياسة. هناك كثير من الساسة قالوا: أنا ومعدي الطوفان. والمهمة تكمن في قدرتنا على اتخاذ المقاومة السلمية المنظمة والمستمرة طريقاً وحيداً للخلاص من الدولة السلطانية، أياً كان الدرب الذي نسلكه، اصلاح مسار الوحدة، أو حق تقرير المصير، أو الفيدرالية. إن تعدد الحلول المقترحة عندما يسمح النظام السياسي بطرحها علناً فإنه بذلك يقترب من احدى العلامات المميزة للديمقراطية الليبرالية، فاختفاء التنوع وتكرار فكرة واحدة واجترارها، دليل على ضمور مجال الفكر الحر وحيوية التفكير الخلاق، فالاختلاف مهماز الفكر ومادة التفكير. ومن المؤسف ان ذهنية السلطة لا تزال ماضية في التخوين والتكفير، ويتوقع ان تزيد سعار هذه الذهنية بعد الانتخابات.

واذا ما اردنا ان نتعلم من الاخرين فعلينا ان نتذكر ان الحزب النازي البريطاني بزعامة موزلي، لم يحظر إلا بعد سقوط قنابل هتلر على لندن وسجن الزعيم. فإذا لم تكن الحرية هي الاصل والمآل فلا خير في أي نظام سياسي. وليس مصادفة أن يتفق روسو وماركس في أن الهدف من السياسة ليس السلطة ولكن تحقيق الحرب والظفر بمباهجها للناس جميعاً.

كمبردج في ٢٠٠٦/٧/٣٠

الهوامش:

(١) كان ملوك سبأ في القرنين الثاني والثالث بعد الميلاد لا يشيرون البتة إلى انسابهم في النقوش ويكتفون بذكر اسمائهم، بينما تورد سلسلة النسب إذا ما ذكر احدهم في النقوش قبل توليه الحكم ملكاً. لان هذه الصفة تجعله فوق الانتماء الخاص.

تنبه الباحث الفرنسي في السبئيات، ك. روبان، إلى هذه المسألة في العام ١٩٨٢. وأثبت هذه الحقيقة التاريخية عالم السبئيات الروسي أ.ف. كراتايف، وأفرد لها فقرة في كتابه «دراسات سبئية»: الاتجاهات العامة والعوامل التي اثرت في تطور الحضارة السبئية، الأداب والشريعة، أكاديمية العلوم الروسية، موسكو ١٩٩٧.

(٢) مصطلح العصبية الجامعة الخلدوني يساعد على فهم ما يجري في غير قطر عربي، وهذا يعني أنه وعصره معاصران ان لنا أي اننا لم نتزحزح في رحاب التاريخ وعندما يمتنع توظيف مقولاته ومصطلحاته لفهم رائفنا فذلك سيعني اننا ابتعدنا عن عصر العلاّمة الحضرمي الذي منح الجنسية اليمنية بأثر رجعي في المهرجان الأخير الذي نظمه اتحاد الكتاب ا لعرب بصنعاء لمداراة الخجل الذي ربما احست به الدول والمجتمعات العربية عندما اخذت تقلداً اسبانيا التي تحتفل به ستة اشهر هذا العام وباشراف ملكها. كان يمثل الثقافة العربية في مشرقها ومغربها فكان عربياً بامتياز وإن اثبت نسبه الحضرمي في سيرته على طريقة ذلك الزمان.

(٣) عندما احتدم الصراع في أحد مؤتمرات البعث في العام ١٩٦٨ ورأى الراحل ميشيل عفلق أن كفة تيار اليسار –ومعظم ممثليه من سورية: عبد الكريم زهور، ويس الحافظ وغيرهما– قد ترجح أراء قطع الطريق عليهم، فدخل صدام وطارق عزيز بأسلحتهم إلى الاجتماع.. وقال العميد عن صدام: هذا الشاب هدية السماء للبعث، وهو هدية البعث إلى الأمة، إنه «القائدة الضرورة» فأدخله عالم الحتمية الطبيعية، وهذه جبرية في مجال الفكر الاجتماعي السياسي. وللعميد تجارب مع الانقلابات العسكرية في سورية معروفة. وبذلك يكون العميد قد صنع وحشين في التاريخ العربي المعاصر: صدام وحافظ الأسد. والرومانسية واللاعقلانية في فكر البعث منذ الأرسوزي كان لا بد أن تقوده إلى هذا المآل، كما حدث في ايطاليا والمانيا وعند القوميين السوريين وأنطون سعادة.(عن مؤتمر العام ١٩٦٨ ارجع إن شئت إلى مذكرات هاني الفكيكي دار الساقي، لندن، وهو بعثي سابق نشر كتابه قبل إعادة استعمار العراق في ٢٠٠٣).

(٤) صرح المرشد العام للاخوان المسلمين في مصر لمجلة «روز اليوسف» في نيسان الماضي ضمن حديث طويل إن الهدف إنما هو اقامة الخلافة الاسلامية، وأنه يقبل بخليفة من ماليزيا.

والسؤال هو هل سيقبل الماليزي، الذي تجاوز إسلامه أفق الاسلام السياسي العربي فأصبح واحداً من ممثلي الاسلام في عصرنا؟! ومن المعروف أن حركة الاخوان العام١٩٢٨ نشأت بتأثير قوي من فكر رشيد رضا، وجاء رداً على إلغاء الخلافة في تركيا الكمالية العام ١٩٢٤، لا سيما بعد فشل فكرة الجامعة الاسلامية التي كان رضا من المتحمسين لها. وبيان مارس ٢٠٠٤ الذي أصدره الاخوان في مصر يؤكد هذا الطموح إلى الخلافة وهو بيان يشرح منهاج إصلاحهم بالتفصيل.. وقالوا في مناسبة أخرى «الاسلام سقف الديمقراطية» أي تعود السياسة المدنية إلى المربع الديني، بينما تهدف إلى ان تقيم دولة لمواطنيها لا مكان فيها للطوائف في صورتيها الدينية والاجتماعية. وهم إن وصلوا إلى السلطة سيعيدون انتاج الدولة السلطانية وفي نسخة تدين السياسة. وهم غير قادرين –مثلها– على التغيير أو الاصلاح بله الثورة والنهضة. وهنا كل القضية في المجتمعات العربية التي ألغى فيها الاستبداد السياسة، واستعادتها لن يكون على يد من يلغونها بالدين في اطار تصور يخدم دنياهم.

(٥) يقول الشاعر والفارس قطري بن فجاءة المازني، وكان أحد زعماء الخوارج، في قصيدة مشهورة له:

وما للمرء خير في حياة إذا ما عد من سقط المتاع

(٦) كانت عقدة العقد في نظام رأسمالية الدولة في المعسكر الاشتراكي توقف النمو بسبب عدم تحمس العمال والزراع واصحاب المهن للعمل مع أن شعار الدولة: «العمل قضية تتعلق بالشرف..» (الدستور السوفييتي)، وذلك لأن المناخ الذي خلقته رأسمالية الدولة سد مارب الحراك الاجتماعي والطموح الفردي ووضع في أيدي المواطنين نقود لا يستطيعون شراء شيء بها، وركز الثروة والسلطة في يد «الطبقة الجديدة»(جيلاس ميلوفان) الحريات العامة وحرية الفكر في بلدان أصبح فيها سكان الحضر الأغلبية العظمى أشرتُ إلى هذه القضايا في دراسة مطولة عن مشاكل البيئة في الاتحاد السوفييتي، ومخاطرها ودلالاتها السياسية، ونشرت في «العام ١٩٨٠ في الثقافة الجديدة» بعدن.

(٧) ما ذكره الأخ قاسم عن انسحاب النواب عندما رأس جلسة مجلس النواب باصالح، له دلالاته البعيدة بلا شك، والأسوأ أن الاستقواء بالشمالية اصبح ممارسة سائدة في اقسام الشرطة والمحاكم والادارات الرسمية. إن التمييز الرسمي الذي تمارسه السلطة يسمم العلاقات بين الناس. ثم ما معنى أن يتم دفع الديات او التعويضات لمتخاصمين في صنعاء بقطعة أرض تهبها الدولة في عدن. وقد سمعت غير واحد يقول إنه حصل على قطعة أرض ولا يعرف إلا أنها في مكان ما في عدن. «ارض لا مالك لها» كما يقول الانكليز... أرض الله التي تنتظر من يملكها. ورغم هذه الوقائع الدامغة يكتب اشتراكي جديد غاضباً لأن الزميل المرادي ذكر محقاً، في ندوة، غزو الجنوب فإذا بالاشتراكي الغيور يرى في هذا إساءة لابناء الشمال.. في تعقيب له نشرته «الثوري» ولا شك في أنه سمع في أيام الحرب عن الشعار «من جهز غازياً فقد غزا» وظل مرفوعاً نحو ستة اشهر في شارع تعز بصنعاء في غير تقاطع، وهو يلخص الفتوى سيئة الذكر.

● «النداء»، العدد ٧١، الأربعاء ٦ سبتمبر ٢٠٠٦

إيـــران تـقـاوم جـنـون الـقـوة الامـريـكـي

أبـو بكـر السقـاف

إيران تقاوم جنون القوة الامريكي

«خطير جداً أن تسلح أمة واحدة نفسها بمخزون من السلاح النووي داخل حمام العداء الذي تدعو دول الشرق الأوسط إليه، فهي بذلك

توحي لدول اخرى ان تفعل هذا ايضاً. إن اسرائيل لا تسدي جميلاً عظيماً إلى نفسها إذا ما تجاهلت هذا الأمر»

لي باتلر، رئيس القيادة الاستراتيجية السابق للجيش الامريكي.

(من حديث لتشومسكي نشر في «يدعوت احرانوت» الاسرائيلية)

رغم ما تتسم به خطابات وتصريحات الرئيس الإيراني نجاد من جموح يصل إلى الديماجوجية احياناً، إلا أن فيها قضايا محورية محق في الدفاع عنها[١]. إذ لا يشك من له أبسط إطلاع على السياسة الدولية أن العدالة هي الغائب الأكبر، لا سيما منذ صعود المحافظين الجدد، الذين لا يقنّعون نزوعهم الامبريالي الجامح، بل ويطلقون له العنان ليعربد في أرجاء الكرة الأرضية. تحدث نجاد محقاً عن غياب العدالة في السياسة الدولية.

إن أمريكا تضع نفسها فوق القانون الدولي الذي تدعي حمايته، فقد غزت العراق لإعادة استعماره رغم ما يشبه الإجماع العالمي الذي لم يسبق له مثيل منذ ايام حرب فيتنام والذي رفض اي عمل

عسكري لحل ما سمي ازمة اسلحة الدمار الشامل، والتي تبين انها كانت أكذوبة منسوجة بعناية فائقة. تواصل امريكا الامبريالية بهذا النهج مبدأ الاستثنائية الأمريكية في كل ما له علاقة بالسياسة الدولية. وأحد أشهر الكتب في تاريخ الفكر السياسي فيها عنوانه «الاستثنائية الامريكية» وهو نفسه ما يدور الحديث عليه في كتب المحافظين الجدد، الذين بدأ حتى فوكوياما في نقدهم بعد الجنون الذي شاهده منهم في العراق وأمريكا. ومن الواضح أن نقده هذا ليس دفاعاً عن الضحايا ولكنه حرص على سلامة السياسة الأمبريالية لوطنه.

عندما قال نجاد إن العدالة غائبة في العلاقات الدولية، فقد كان محقاً. فإذا ما كان القانون الدولي ليس محايداً أو حكماً بين الدول فإن من حق كل دولة أن تدافع عن نفسها بامتلاك السلاح المناسب لردع او تخويف او خلق توازن رعب يحول بين العدو/الأعداء وغزوها*، وهذا ببساطة ما تفعله ايران وفعلته قبل ذلك روسيا السوفييتية وفرنسا والصين والهند وباكستان.. إذ لا يمكن الاعتماد في الواقع عن الحقوق القومية والانسانية على هيئة الأمم التي ورثت فشل عصبة الأمم فلم تحلالثانية بين العالم الغربي والحرب العالمية الثالثة، بينما الأولى قدمت غطاء سياسياً لحلول ظالمه تناقض أبسط قواعد العدالة في فلسطين وكوريا وفي عشرات من الدول.

إن سلوك امريكا الامبريالية ومعا تابعها البريطاني يذكر بالتعريف الذكي الذي اطلقه تراسيماخوس، في احدى محاورات أفلاطون، في وجه سقراط: «العدالة مصلحة الأقوى». فرغم النقد الذي وجهه سقراط وهو محق فيه أحياناً وما يمكن أن نقوله اليوم في الدفاع عن حياد القانون والقضاء الدولي في عصر حقوق الانسان والمحاكم الأوروبية (ستراسبوج) والمحكمة الدولية الجزائية، إلا أن غطرسة وجنون أمريكا لا ينطبق عليها إلا تعريف السوفسطائي اليوناني. وهي لا تملك لا الحق القانوني الدولي، ولا الحق الأخلاقي في حربها السياسية الاعلامية والنفسية التي تشنها على إيران. فطبيعة القانون رافعة وقد تحدث فيها كتاب ومفكرون من كل انحاء العالم، وكان المناضل اليساري ناعوم تشومسكي، عالم اللسانيات المشهور أعلاهم صوتا في هذا الشأن بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ وقبلها. ولكن تبقى القضية الأخلاقية. إذ يدعي منظرو السياسة الأمريكية أنهم يخشون من لاأخلاقية الأنظمة في كل ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وتردد حتى اسرائيل هذا القول دون كلل، بل قد ذهب وزير خارجيتها السابق سلطاان شالوم بالأمس تعليقا على انتاج إيران الماء الثقيل، إلى أنه يخشى ان تقوم إيران باستعمار الأقطار العربية بوساطة الشيعة العرب وأنه يخاف جنون ولاية الفقيه. وهذا ليس حديثاً عابراً أو جاء في مناسبة محددة، إنه لحن تعزفه الصحافة الإسرائيلية منذ عدوان العدو على لبنان، وتجتره صحف اليمين والوسط واليسار مؤكدة أن اسرائيل هي الحليف المناسب والمأمون الجانب للسنة العرب. ويتحدثون في الأردن عن «النظام العربي السني» وكأن النظام العربي موجود.

أمريكا إذاً تتعامل، لا مع الدول وحقها، بل مع الأنظمة التي تختلف معها، فيعطيها هذا الاختلاف حق العدوان على الدول ما دامت شعوبها تقبل هذه الأنظمة. واسرائيل في هذا السياق ليست استثناء بين الدول، بل مكون أساسي في الحلف الاستراتيجي وهي «مصلحة دائمة لأمريكا». ورغم الهامش الذي تملكه من الاستقلال إلا أنها قامت بشن حربها على لبنان بالانابة.

وإذا ما عدنا إلى تاريخ استخدام القنبلة الذرية فإننا نجد أن أمريكا أول من استخدمها ودون ضرورة عسكرية، فكان دمار هيروشيما وناجازاكي[٢]، وهي التي تستخدم اليورانيوم المنضب حتى اليوم وتأثيره يبقى ملايين السنين في التربة كما يؤكد العلماء الأمريكان، وكان وراء أمراض جديدة غير معروفة، وإصابة العراقيين بالسرطان، لأن آثاره باقية في الكويت والعراق.

إن توازن الرعب وحده هو الذي حال بين أمريكا واستعمال السلاح النووي، بعد امتلاك روسيا -وبعد ذلك آخرين- له. فلو كان نوع النظام هو الذي يمنح الدولة حق امتلاك السلاح النووي فإن اول من يجب ان يحرم منه هي أمريكا.

وليس هناك ما يعلم اكثر من تصريح الرئيس الفرنسي شيراك قبل نحو ثلاثة اشهر بأن فرنسا ستستعمل السلاح النووي في حال تهديدها من جهة إرهابية. ليس دولة، بل جهة إرهابية، فقد أصبح الارهاب بحكمة بالغة من بن لادن «أنظف» ذريعة للقتل والدمار والتعذيب. إنه هدية الهدايا لأمريكا وشركائها.

اعلنت الصين الشعبية في نهاية العام ٢٠٠٥ أنها جربت بنجاح صاروخاً نووياً يطلق من الغواصات. ولم يكلف أحد نفسه مشقة التعليق فمنطق العدالة الدولي قد وزع الحقوق منذ مؤتمر يالطا، قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية، بين الدول الخمس ومن يلوذ بها.

تحدث الرئيس الروسي بوتن في الفترة نفسها عن امتلاك روسيا سلاحاً جديداً تسبق به العالم نحو عشرين عاماً، وكرر القول وزير الدفاع الروسي. ولم يتحدث عن هذا التصريح أحد. إن التجارب مستمرة في امريكا والصين وروسيا، والفجوة تزداد اتساعاً بينهم والعالم الذي لا يملك السلاح النووي، مع أن أسلحتهم التقليدية تكفي وحدها لتدمير العالم.

قد يبدو احياناً أن امتلاك السلاح النووي قبل إشباع الحاجات الأساسية الأولية للناس، ضرب من الجنون، كما في باكستان والهند. ولكنه منطق البقاء الداروينى. نعم داروينية اجتماعية سياسية محدودة يفرضها المناخ الدولي.

وقد قرأت تصريحاً لقائد باكستاني عسكري بعد مشهد دموع الرئيس فؤاد السنيورة، لخص وضع باكستان ووضعنا: «إننا في باكستان لن نبكي»، وكان ذلك في سياق حديث عن الأزمة السياسية الأخيرة مع الهند.

إن تاريخ أمريكا السياسي دام في الاتجاهات كلها بدءا من النشأة التي تركت بصماتها البشعة، حتى اليوم. من يبدأ تاريخه بإبادة الهنود الحمر بالرصاص والويسكي والسفلس (الزهري)، من المنطقي أن يختمه بإعادة استعمار العراق وأفغانستان وتأييد اسرائيل لدفن الوطن الفلسطيني. ولا يميز أمريكا الاستعمارية إلا سعار الهوس الديني الذي يحكم سلوك الرئيس بوش ويتجلى في ملامح وجهه وتعبيراته، وعندما يخطب يبدو كأنه ينظر إلى أعماقه ولا يخاطب الجمهور أمامه. ولم تستطع حتى وزيرة الخارجية السابقة م.أولبرايت ان تتجنب هذه الحقيقة: «عملت مع رئيسين أمريكيين وكانا مؤمنين ولكنهما لم يجعلا من آرائهما الدينية جزءاً من السياسة الامريكية». الانجليكانية والمسيحية الصهيونية وهي تيار معروف في اوروبا وامريكا، هنا موظفتان لخدمة السياسة الامبريالية في

سياق دولي لا يوجد فيه أقطاب متعددة. وتذهب الوزيرة بعيداً عندما تقول: «يقين الرئيس بوش بما يؤمن به، والفرق بين الخير والشر، هو من وجهة نظري أمر مختلف... الحقيقة المطلقة هي التي تجعل بوش مثيراً للقلق».

تقمص بوش دور المنقذ صاحب الرسالة الدينية ليس جديداً في التاريخ السياسي الأمريكي، فأصحاب «المصير الجلي» ورسالة الأنجلوساكسوني تحدثوا في كتب ومقالات عن أنهم «شعب الله المختار» دون جمجمة . كان ذلك في عشرينيات القرن الماضي، ويتابع بوش اليوم وتصفه اولبرايت بالكلمات التالية: «إنه يعتقد أن الله يريد منه أن يكون رئيس البلاد»، هذا العائد من رحلة إدمان الويسكي قال بعد التوبة النصوح: «استبدلت المسيح بجاك دانيل» نوع مشهور من الويسكي تنتجه أمريكا في ولاية تينسي. ولا شك في أن البعد الديني المذهبي الجامح يختلط عنده بالسياسة فتبدو له إيران ذروة «الفاشية الإسلامية» التي كتب فيها كثيرون لمداراة فاشيتهم الصريحة، ولكنها في خطب رئيس دولة تبدو راية جهاد صليبي بامتياز وليس ذكر الحرب الصليبية في حديثه بُعيد احداث سبتمبر وفلتة لسان، وإن كانت كذلك فهي إفصاح عن مكنون اللاوعي، كما يقول فرويد. فلتات اللسان تقود إلى اكتشاف عقدة المريض فيكون علاجه ممكناً. إن الرجل متسق مع عالمه الخاص وأوهامه واساطيره. وتضيف اولبرايت لتوضح الفرق بينه والرئيس لنكولن الذي قال: «يتعين علينا أن نقف إلى جانب الرب»، ويقول بوش: «إن الرب معنا». من سوء طالع البشر.. أن يكون هذا الرجل رئيساً لدولة عظمى؛ اذ لا يبدو أن لجنونه حدوداً حتى بعد تجربة العراق. يبدو انه مثل جان دارك يسمع اصواتاً.

ليس هناك ما هو شديد الغرابة من حديث خطاب الأنظمة عن سلاح ايران النووي فحكام الخليج يتحدثون منذ أيام عن الخليج منطقة خالية من الأسلحة النووية. الخليج، وليس ما يسمى بالشرق الأوسط، حتى تخرج دولة العدو من دائرة المساءلة. هذا موقف امريكا.

ثم ان السلاح الايراني لا يزال في عالم الغيب ، والسلاح المشرع على رؤوسنا هو سلاح العدو الصهيوني الذري والكيميائي والجرثومي. وقد مزق كل الأقنعة في ما يخص الأول، البطل اليهودي، سابقاً، فعنونو، الذي قضى ١٨ عاماً في السجن ولا يزال محروماً من مغادرة البلاد بعد ان تنصر وتبنته عائلة أمريكية. دولة العدو تنتج الأسلحة منذ العام ١٩٣٣ باشراف حزب حيروت الذي ورثه الليكود. وفسر موشي ديان حروبها العدوانية عندما قال ليست لدينا سياسة خارجية بل سياسة دفاعية!! كما حدث منذ ايام في لبنان».

من حق ايران أن تمتلك في المستقبل السلاح النووي ولن يكون إلا سلاحاً دفاعياً لأن الترسانات الأخرى اكبر واعقد. ولكن ايران ستحمي نفسها بتوازن الرعب. وهذا منطق راسخ في العلاقات الدولية، واستنكار حكام أنظمة الفشل والخنوع إمعان في التبعية وممارسة مهينة لذهنية العبد.

بل ليس مبالغة ان يقال إن السلاح النووي قد يكون رادعاً للعدو الصهيوني. وهذا ما حرك عقدة الشك في إمكان استمرار وجود كيانه في هذه الازمة.

وهذا نفسه هو ما كشفت عنه الحرب العدوانية على لبنان عندما استطاع حزب مسلح ومؤمن

بالوطن والحق ان يثبت في وجه مبدأ الروع الاسرائيلي فنجح. ومن هذه الزاوية فقط يمكن الحديث عن الانتصار ونحن قادرون عليه كاملاً لو غيرنا أنظمتنا وقمنا بتحديث مجتمعاتنا وجيوشنا وآمنا بحقنا الواضح في الدفاع عن أنفسنا وفي مكان لنا تحت الشمس، كان انتصاراً على النفس في المقام الأول إن النظام الايراني ليس أبدياً. بل تشير مؤشرات كثيرة إلى ان عوامل تغيير متنوعة ستعصف بـه وقد ارهـق الايرانيين إلى درجة لا عقلانية، وليس هنا موضع هذا الحديث. والمعركة القائمة كانت أكبـر هدية له. إن الذي سـيبقى هو الشـعب الايراني الصديق، شـريكنا الكبير فـي الحضارة العربية الاسـلامية. وحقائـق الجغرافيـا والتاريخ والمصير، هـي التي يجب ان نفكر فيهـا، لا مصالح الحكام الأقزام وعشائرهم واسرهم او إنكشاريتهم العسكرية وأنظمة الفساد التي أهدرت إمكانيات الشعوب العربية. ان التحرر منهم جميعاً مدخلنا الوحيد إلى معركة التحرير السياسي والقومي والاجتماعي. وكل ما خلا هذا وهم وسراب وهدير كلام بليد يزيف الوعي والإرادة.

إن العداء الموجه نحو ايران في قضية السلاح النووي يقوض أمننا في المستقبل لا يضر إيران، بل يضرنا. لأن امتلاك عدونا التاريخي للسلاح النووي يحتم علينا أن نمتلكه إن كنا نفكر وفق ابجديات صـراع البقـاء، دون أن نحسـن الظن لحظـة واحدة بطمـوح القوميين الايرانيين، ولا أمـل في الحكام القائمين القاعدين.

خرج وزير الخارجية البريطاني سترو من وزارة بلير لأنه صرح قائلاً: «إن التفكير في شن حرب على إيران جنون. قال هذا لذي الوجه الكئيبرامسـفيلد. وهذا وصف دقيق، فهل يسـتطيع بوش أن يمارس لعبة جنون أشد هولاً من لعبته الدموية في العراق، حيث جسد جنوده وضباطه السكارى والصاحون ما هو أشد من القتل: التعذيب والتفنن فيه حتى السادية، واغتصاب وقتل النساء والاطفال.

حال العراق الشقيق الذي جلب إليه الاستعمار الداخلي أعتى استعمار خارجي مسلح بالبراجماتية الكلبيـة وهوس الرسـالة الدينية. فيثبت مرة أخرى أن الاسـتعمار ليس منقـذاً، وأنه لا يجب أن نقبل بوضعنـا بين خيارين: إما الامبريالية أو الفاشـية. يجب اسـقاطهما معاً، وهـذا لا يزال أفقاً مفتوحاً. وهناك عشرات الملايين في العالم يخوضون هذا الصراع في أوروبا وامريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. وكلي أمل في اقتراب صحوتنا الحاسمة من «رقدة العدم» التي تحدث عنها أحمد شوقي.

وللإخوة في إيران تحية تضامن وتقدير.

٢٠٠٦/٨/٢٧

الهوامش:

* هذا إحياء هزلي لصراع تراجيدي بين الدولتين العثمانية والصفوية، يقول اصحابه إن ايران تهدد دينهم واستقلالهم وهم لا يدافعون عن الاثنين،وموقفهم إنما يخدم سياسة العدوان الامريكي الاسرائيلي على إيران، ومن الواضح أنهم لا يعرفون أنه يتعذر تصور تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي، ولو رجعوا إلى الكتاب «العمدة» لأبي ا لحسن الاشعري وقرأوا عنوانه لادركوا مدى ضلالهم «مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين». ومجتمعات أهل الكتاب كلها هذا شأنها.

خلا تقرير للدكتور الرداعي الأخير ٢٠٠٦/٨/٣١ من اية اشارة إلى أن ايران تعد العدة لانتاج سلاح نووي وردد هذا الكلام متحدث رسمي من الهيئة. ورغم ذلك صرح بوش الرئيس الصليبي المقاتل، بأن التقرير يعزز القلق عند من يخشون انتاج ايران للسلاح النووي، وهذه إعادة للحديث الكاذب عن اسلحة الدمار الشامل قبل اعادة استعمار العراق.

(١) التصريح الذي تردد كثيراً عن إزالة اسرائيل من الخريطة تم إخراجه بالطريقة نفسها التي أُخرج بها تصريح للراحل أحمد الشـقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسـطينية، فعندما سئل في سياق حديث طويل عن مصير اليهود في دولة اسرائيل قـال: «فليعودوا بالبحر إلى أوطانهم». وظهرت الجملة: «فلنقذف بهم إلى البحر». وكان ولا يزال متعذراً تصحيح هذا الخطأ العمد الخبيث. فاربع وكالات للأنباء تحتكر نحو ٨٠٪ من الاخبار امريكية، وقد رفضت أمريكا في مؤتمرات اليونسـكو أي محاولة لتغيير هذا الوضع ولو بصورة جزئية، وقاطعت اليونسكو لسنوات، ماليا وتنظيمياً، حتى عادت بشروطها.

حديث نجاد –بُحث ونشـر وكُرر آلاف المرات بعد تحريفه– مُفاده الحقيقي ان اقامة دولة اسـرائيل خطأ جسيم قامت به الأمم المتحدة تحت ضغوط دولية امريكية في المقام الأول. وهذا خطأ يجب ألا يسـتمر، لأن حرمان شـعب فلسطين من وطنه جريمة جسيمة. ويرى نجاد أن حل القضية لا يمكن إلا بإجراء استفتاء في فلسطين التاريخية يشارك فيه المسلمون واليهود والمسـيحيون لتقرير مصيرهم ومصير الأرض الفلسطينية. كل هذه الآراء حذفت بمقص الرقيب، ولم يسمع عنها شيئاً إلا من يتابع السياسة الدولية في نطاق غير الصحف اليومية، ونشرات الأخبار الفضائية. وكان من حسن حظي أنني تابعت بالمصادفة برنامجاً سياسياً تحليلياً لعدد من علماء السياسة اتسم بالرصانة العلمية في التلفزيون الروسي في قناة «الثقافة» المتخصصة في الثقافة الرفيعة ويخلو بثها من الاعلانات. فإذا بي اسـمع ما أوجزته في السـطور السابقة. وقد سـاعد على ترويج وترسيخ صورة السياسي الذي يريد محو اسرائيل من الخريطة اسلوب نجاد الخطابي الديماجوجي، لأن المقصود بالمحو هنا ظهور اسـم جديد على الخريطة بعد الاسـتفتاء. قد يقول بعضنا هذا مشروع خيالي.. ولكن على المدى البعيد يمكن ان يصبح الخيال واقعاً. والخيال جزء من العلم والسياسـة ايضاً. ألم نسـمع من قبل عن دولة علمانية في فلسـطين من «فتح»؟ و الحديث يجري منذ سـنوات عن دولة ثنائية القومية. وفي تاريخ الحركة الصهيونية آراء كثيرة تقترب من هذه الصورة. وليس هنا موضع الحديث فيها، ولا بد من العودة إليها في مناسبة قادمة.

(٢) اقترح علماء امريكيون على الرئيس ترومان أن يطلب من اليابان إرسـال وفد من علمائها ليشـاهدوا تفجيراً نووياً، حتى يعـودوا ويقنعوا حكومتهم بأن اسـتمرار الحـرب لا معنى له، ولكنه رفض لأنه كان يريـد ان يقلل عدد الجنود والضباط الذين سيموتون في الحرب، كما أنه أراد تهديد روسيا الحليفة. وهذه قصة مشهورة ومعروفة. قال أوبنهايمر، وهو العالم المشـرف على مشـروع مانهاتن الذري في سنوات الحرب، بعد ان شـاهد الانفجار تقيأ، رداً على سؤال وجه: إليه ماذا عملت بعد مشـاهدة التفجير النووي؟ وكتب كتابه المشـهور عن القنبلة الذرية «أقوى من ألف شـمس» والاسم منقول من كتاب هندي قديم.

● «النداء»، العدد ٧٢، الأربعاء ١٣ سبتمبر ٢٠٠٦

الروسية آنا بوليتكوفسكايا شهيدة الشيشان

أبـو بكـر السقـاف

الروسية آنا بوليتكوفسكايا شهيدة الشيشان

«محطة تشرفليونيا. نقل المعفي عنهم إلى عربات القطار من سيارات عليها حرفا (ام.يو): وزارة العدل. يصور عملية النقل ضابط شاب من الفرق الخاصة في الوزارة وهو من الذين يقو مون بالحراسة.

إذا ما ذكرنا المنظر في هذا الفيديو بشيء فإنه لا يذكر إلا بفيلم من الأفلام التي تصور في معسكرات الاعتقال الفاشية، إذ لا تخطر بالبال أية تداعيات أخرى. ويتصرف على الشاكلة نفسها أولئك الذين ينتشرون على التل القريب من محطة السكة الحديد ببنادقهم الآلية، وتلك أيضاً هيئة الذين يصوبون إليهم بنادقهم. هناك امرأتان بين المقاتلين بملابسهن الكاملة، ولا تبدو عليهن آثار الضرب، خلافاً للرجال، ويجري إبعاد المرأتين حالاً.

أما الباقون فهم من الرجال والمراهقين. كانوا محشورين في سيارات النقل كما في براميل حفظ السردين. كان المفروض أن عددهم ٧٤، وعندما تمت عملية النقل يسمع حديث العسكريين، وذلك خارج إطار الصورة الملتقطة أثناء النقل: ماذا حصل؟ «قالوا إنهم ٧٢ ولدينا هنا ٧٤» في السيارتين.

معظم الرجال خرجوا قفزاً من السيارتين، ولكنهم في حال إرهاق جسدي كبير، وبعضهم ينقله رفاقه. كلهم تقريباً مصابون بجروح، ومنهم من فقد ساقه أو يده. وكانت أذن أحدهم تتدلى فوق كتفه. يعلن العسكريون: «ألا ترى؟! لم تصلم الأذن حتى النهاية!». كثير منهم عرايا وحفاة ملطخون بالدماء. كانت الملابس والأحذية تقذف من السيارتين في عملية مستقلة. يلاحظ الضمور الشديد عليهم.

● آنا بوليتكوفسكايا

يوجد بين المقاتلين من لا يدرك ما يجري وماذا يراد منهم، يتحركون كأنهم نيام. بينهم بعض المجانين.

يُضرب الرجال ضرباً غير مبرح. لا يوجد أطباء أو ممرضات. يؤمر المقاتلون بإنزال الذين توفوا أثناء نقلهم، ويضعونهم جانباً. يتكون تل من جثث الموتى بجانب قضبان السكة الحديد.

تنسى تماماً وأنت تشاهد هذه اللقطات أن هؤلاء نالوا العفو، أي أن الحكومة منحتهم الرحمة فساوتهم بالمواطنين الآخرين دون أن تحرمهم من حقوقهم.

تلاحظ حالاً أن العسكريين الفدراليين لا يلمسون الرجال بأيديهم أبداً، بل بأحذيتهم وبماسورات البنادق الآلية. يتقززون. تقلب وجوه الموتى بالأحذية، ويبدو الأمر مجرد فضول؛ إذ لا يفسر أحد المشهد، ولا تجرى عملية تسليم، ولا يتبادل العسكريون أية وثائق، ولا يدور الحديث عن ما يجري، رغم أن التعليقات التي تجري خارج اللقطات تُسمع بوضوح.

يظل تل الجثث المتناثرة بصورة عشوائية ثابتاً في لقطة الخاتمة الطويلة، بالأسلوب المعروف في

الافلام التي تصور فظائع الفاشية.

بيد أن هذا زماننا. وكل هذا يحدث لمعاصرينا. لم يخدم لا هؤلاء ولا أولئك عند هتلر، ومعظمهم درسوا في مدارس تعتمد المقررات نفسها.

والآن: لماذا ننشر هذا الكلام؟ حتى نعرف بعضنا بعضا.

كيف أصبح هذا الشريط السري في يد المجتمع؟ من المعروف أن الجميع يعاني بعد الحرب الوحشية: المعذبون والذين عذبوا. كان الضابط الشاب الذي حمل آلة التصوير يشعر أنه في وضع مريح عند محطة تشرفليونا. وعندما عاد إلى منزله (في روسيا) كان مرحاً وهو يعرض فيلماً عن الشيشان، ليشاهده الأقرباء والأصدقاء.

ومر الزمان. صحا وداهمه الرعب، ولا يزال فريسة هذا الكابوس حتى الآن.

إن فكرة نشر هذا الشريط في وسائل الاعلام جاءت منه، فهو يقدر أنه إذا ما تمكن من التخلص من النير الذي يطوق حياته بعد الشيشان «فإنه قد يبقى على قيد الحياة»، من يدري؟ ربما! (الفيديو الروسي: العفو حتى الإبادة الكاملة، صحيفة «الزمان الجديد» العدد ٢٥/٩٥٥/١٢-٤-١٤/٤/٢٠٠٤. وهناك صور مرعبة من المشاهد التي ورد ذكرها في المقال. توزع الصحيفة من عددي الاسبوع مليون نسخة».

هذه فقرات من مقال نشرته عن مصير المقاتلين الشيشان الذين قالت الحكومة رسمياً إنها قد منحتهم العفو، وذلك بعد معركة كومسومولسك، في منطقة أوروزمارثان في الشيشان، التي جرت في شباط/ آذار، العام ١٩٩٩/٢٠٠٠، التي هزم فيها الجيش الفيدرالي الروس شر هزيمة. وتذكر الكاتبة أن عائلات المقاتلين لم تعرف شيئاً عنهم حتى نيسان ٢٠٠٤، باستثناء ثلاثة منهم أصبح مصيرهم معروفاً، أي أن مصير ٦٩ مقاتلاً كان لا يزال مجهولاً حتى الحصول على «الفيديو الروسي».

هذا أنموذج من المقالات والمتابعات والدراسات، التي كانت تنشر آنا. كانت تتمتع بشجاعة نادرة وباتساق مدهش في السلوك السياسي، والاخلاص للقيم الانسانية في معترك الأزمات والأحداث الصاخبة. وعندما تطامنت كرامة وكبرياء أقلام العشرات من الصحافيين والكتاب الروس والروسيات في الحرب الثانية في الشيشان (٢٠٠٤) بقيت مع نفر قليل من زملائها وفية لقضية حق تقرير المصير، رافضة وباصرار أبي أن تقع فريسة أعراض مرض الحنين إلى الإمبراطورية، الذي يعاني منه الروس، رجالاً ونساء، إذ يبدو أنه ضرب من التعويض النفسي الذي يدارون به الأزمات التي توالت بعد إنهيار الاتحاد السوفييتي.

وسأعود إلى الكتابة عنه معتمداً على عمل علمي أصدره الاستاذ ليفادا بعد جهد دام نحو خمس عشرة سنة قام به مع فريق عمل من زملائه وطلابه، عن أعراض المرض، تجنب الحديث عن الحرب في الشيشان.

هذه السيدة صاحبة القلب الذكي والعقل الشجاع وُجدت جثة هامدة عند مدخل العمارة التي تقع فيها شقتها، بالأمس، ٢٠٠٦/١٠/٧. إن اغتيالها جريمة حرب. لقد اجترحت مأثرة خرق صمت

العبودية، الذي يفرضه طرفان :الدولة البوليسية، والجماعات الفاشية، التي يقدر عددها بنحو خمسين ألفاً وبعضهم يزين عضده بالصليب المعقوف (رمز النازية المشهور) ومنهم حليقو الرؤوس. وتوصف كل جرائمهم بأنها جنح ولا تحرك الدولة ساكناً عندما يقومون بتنفيذ احكامهم التي أصدروها بحق ضحاياهم ، وهو ما فصلته آنا في مقال كامل يصور قتل فتى شيشاني في ١٦ من عمره اسمه جمال عادل سلطان (في الأصل جمال عادلسولتانوف). الجهاز الإداري كله بما فيه القضاء شديد التسامح مع هذه الجماعات. ويصر القضاء على أنهم يقتلون دون دوافع ايديولوجية عنصرية، فيما تشهد جرائمهم على عكس ذلك.

أما الدولة الأمنية التي ورث فيها جهاز الأمن الفدرالي لجنة أمن الدولة (ك.ج.ب) المشهورة فإنه قد هدد الكاتبة غير مرة. وقد نشرت مقالاً كاملاً تصف فيه استضافة رامزان قديروف، إبن رئيس جمهورية الشيشان الذي اغتيل في حادث منصة تذكر باغتيال السادات، ليهددها بلغة ملتوية تتسم بقلة الأدب، ويعرض مظاهر جبروته وقوته حتى يرهبها.. وهي التي لا تملك إلا عقلها وقلمها. ومن المعروف أن رامزان إزداد سعاراً بعد اغتيال والده. ولعل اسمه تحريف «رمضان» كما يحدث عادة مع الاسماء غير الروسية، وهذا جزء من «استراتيجيات التسمية» التي تمارسها الإمبراطورية، فمن يسمي الشيء يملكه، واللغة أداة قمع وتدجين وازدراء تضخم ملكوت السيد، فيصبح مجاز «كاد المسمي أن يخلق» حقيقة يتوهمها.

عندما حدثت مجزرة مدرسة الاطفال في بيسلان التي نظمها الراحل شامل باساييف، الذي اشرف على العمليات الارهابية رغم اعتراض الرئيس الراحل اصلان ماسخادوف، قدمت لها المضيفة في الطائرة كوباً من الشاي حال بينها والوصول إلى موقع الحادث. سُممت.

كان الجنود الإنكليز يهربون كلما واجهوا المهاتما غاندي (الروح العظيم). وهؤلاء الجنرالات في أمن الدولة والجيش والسلطة الموالية للكرملين في غروزني يخافون من سيدة نحيفة يوحي مظهرها بالهدوء والرصانة، وبرشاقة تناسب سنها ورصانتها التي تنم عن الاعتداد بالنفس والكرامة التي مدتها بالثبات واليقين على امتداد نحو عقد ونصف عقد من السنين. لم ينفع الاعتقال ولا التهديد ولا التسميم، فكان الرصاص، الذي حصد أرواح كثيرين من الرجال والنساء في روسيا عند مداخل العمارات، في جرائم تسجل دائماً ضداً على مجهول.

إذا لم يكن أمن الدولة وراء الاغتيال، فإن الاحتمال الثاني وهو الأضعف أنه من «بطولات» الجماعات الفاشية التي كتبت عنها الراحلة في سياق الدفاع عن قضية الشيشانيين العادلة. وقد ذهب ضحية دموية هذه الجماعات مواطنون من أذربيجان وأوزبكستان وطلاب أفارقة وعرب (من ليبيا واليمن) كما اغتالوا أكبر خبير في تاريخ ونشاط الجماعات الفاشية، العالم نيقولاي غيرنكو المقاوم للفاشية، في بطرسبيرغ في حزيران (٢٠٠٤). يقدر التقرير المذكور الذي اصدره ليافادا أن نحو ٥٥٪ من الروس يعلنون عن كره الأجانب، وشعارهم «روسيا للروس» أي طرد ما خلاهم من السكان. ومن هؤلاء ٥٪ من الذين يعلنون أنهم مستعدون لممارسة العنف. ويقول التقرير إن مليون جندي شاركوا في الحرب في القوفاز.

وهـؤلاء عندمـا يعودون إلى روسـيا يحملون اعراض الحرب الشيشـانية، كما كانـت حال الأفغان الـروس. كمـا أن الاجهـزة التي تمارس القتل العلنـي والتعذيب الروتيني هنـاك لا يمكن أن تقلع عنه عندما يعود ممثلوها إلى روسيا.

منحت آنا جائزة أولاف بالمه (رئيس وزارء السويد الاشتراكي الديمقراطي الذي اغتيل وهو خارج من دار السينما مع زوجته) تقديراً لدورها في الدفاع عن الشعب الشيشاني. وأصدر الاتحاد الأوروبي بعد اغتيالها بياناً يسـتنكر الحادث ويشـيد بدورها في الدفاع عن الحرية وحقوق الانسـان. وقد ندد اللـورد جـاد -رئيس وفد الاتحاد الأوروبي إلى الشيشـان- غير مرة، بالاختطاف والتعذيب والمعالجة العسكرية المنهجية لقضية الشيشانيين.

بدأ الروس رجالاً ونسـاءً منذ مسـاء السـابع من هذا الشهر في وضع الشموع وزهور القرنفل عند مدخل العمارة، وسيستمرون أياماً، ويعودون كلما حلت ذكرى ذلك المساء المشؤوم. فرغم كل الحصار النفسي والثقافي والمادي الذي يدمر الروس رجالاً ونساء، وذلك جزء من مثالب الرأسمالية المتوحشة، فإن الشاعر أو الكاتب أو المفكر عندهم لايزال أكبر من شاعر أو كاتب أو مفكر. فهم على منوال شاعرهم القومي، بوشـكين، الذي وحد الشـاعر والنبي (في قصيدة له مشـهورة)، ليضفون عليه سـيماء جلال فريـد وألقـاً خاصـاً. ولا بد أن يتحرروا يوما من اعراض مرض الحنين إلى الإمبراطورية، فذلك شـرط حريتهم ولن يذهب دم آنا بوليتكوفسكايا هدراً.

٢٠٠٦/١٠/٨

● «النداء»، العدد ٧٧، الأربعاء ١٨ اكتوبر ٢٠٠٦

مزيداً من التضامن مع علي حسين الديلمي

أبـو بكـر السقـاف

مزيداً من التضامن مع علي حسين الديلمي

3

قلبي أخضر!!

هل تتطاير شرر من النار الهادئة؟

يؤكد اعتقال علي حسين الديلمي في مطار صنعاء، وكان في طريقه إلى كوبنهاغن للمشاركة ضمن وفد يمني في ندوة تعنى بشؤون حقوق الإنسان. أنكرت الجهات «المسؤولة» في البداية أنه في رعايتها، ثم اعترفت لتضاعف الخطأ الذي ارتكبته، ليصدق عليها القول السائر أنها قدمت عذراً أقبح من الذنب من بعض الوجوه، فجرْياً على أسلوب أبلسة الخصم قالت إنه عضو في خلية إرهابية وتزامن اعتقاله مع مصرع الديلمي والربيعي، وهما من القاعدة فعلاً، وتؤكد أقوال ذويهم التي نشرتها الصحافة أنهما -لا سيما الربيعي- كانا على اتصال بالرئيس وبوكيل في جهاز الأمن السياسي وبقائد احدى الفرق العسكرية لم يسمَّ في أقوالهم، فمن الواضح أن الأجهزة من القمة إلى القاعدة تعرف رجال القاعدة معرفة جيدة. وهو ما تصفه الصحف الأمريكية منذ حادثة الباخرة كول بأنه إدخالهم في خيمة الاحتواء. ولذا تبدو تهمة الديلمي الذي ينتمي إلى الاسلام السياسي الزيدي، ويمارس نشاطاً علنياً في مجال حقوق الانسان، غير مناسبة بل وهي تجعل جرم اعتقاله مضاعفاً، اذ تنسبه إلى عقيدة لا يؤمن بها ثم تعتقله بها. ولكن هذا ديدنها كما يقولون. فقد كان «الشباب المؤمن» يُعتقلون بتهمة الانتماء إلى حزب الله، لأن شروط الأبلسة كانت تقضي بذلك منذ دخول «ج. ي» في نوفمبر ٢٠٠١ ميدان الشراكة الرحب في مكافحة الارهاب، بعد زيارة رئيس الجمهورية، أمريكا.

وفي أيام الحرب العدوانية التي شنها العدو التاريخي على لبنان أصبح رئيس البلاد متشيعاً

يحب حسن بعد أن أمر بقتل حسين وهو أسير في نهاية حرب صعدة الأولى. ولذا ليس بمستغرب ان يكون اليوم الإنتماء إلى القاعدة هو الزي المناسب لمكافحة الارهاب أو هو صيغة دولية مناسبة لكل الأنظمة المحمية من قبل أمريكا، والتي جعلت محور سياستها الثابت تسويغ الحماية بقتل مواطنيها الذين يختلفون معها ومع أمريكا؛ ولذا فإن رفض هذه السياسة هو في وقت واحد مقارنة لتحالف قوتين تحاصر التطور السياسي السوي الذي يمكن أن يدخلنا العصر. وهاتان القوتان تجسدان في الممارسة أفصح صور نظرية التبعية في المستويين السياسي والاقتصادي. وقد كسرت بعض شعوب امريكا اللاتينية هذا الطوق في البرازيل وبوليفيا وفنزويلا لتستعيد استقلالها بعد اغتراب له طويل في تلال الكابيتول الأمريكية.

إن رفضنا ومقاومتنا هذه السياسة القائمة على الحماية والتبعية في هذا الأفق هو الذي يجب أن يكون نصب أعيننا، سواء أكان حدثاً سياسياً كبيراً مثل الحرب التي شنت على الشعب في صعدة، أم اعتقالاً علنياً لشاب شجاع اختار طريقة الدفاع عن حقوق الانسان منهجاً للجهر برفض السلطة الجائرة، واجتراح معجزة التضامن في شروط ديمقراطية مسلحة كشرت عن أنيابها في الانتخابات الأخيرة بحيث يتعذر اعتبار سفور انيابها إبتسامة كما في بيت شعر مشهور، إلا في تقدير عُبَّاد السلطة، الذين لا يسهون عن عبادتهم ابداً.

إن طبيعة النشاط السياسي وعلنيتها تجعل تلفيق تهمة السلفية الجهادية أمراً بالغ الصعوبة، لو كنا في بلد يلتزم بقواعد قانون الاجراءات، وحقوق التقاضي التي ينص عليها الدستور والقوانين. ولكننا أمام جهاز أمن سياسي غير مسؤول إلا أمام نفسه ورئيس الجمهورية، ويقدم كل مرة برهاناً جديداً على أنه فوق السلطات وأنه أبو السلطات كافة. وهذا الجهاز هو الذي يجعل الحياة اليومية للمواطنين في الجنوب والشمال استمراراً لحرب العام ١٩٩٤ وحرب صعدة التي لم ينقض إلا عام وبعض عام على بشاعاتها وجنونها. وهذا قلب -قال به غير واحد- لقول كلازفتر المشهور: «إن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى».

وإذا كانت الحرب جحيماً مؤقتاً، فإن السياسة تجعل الحياة جحيماً دائماً، أو -بكلمة مدللة في المؤسسات الدولية- مستدامة. ومستوى تضامننا وشموله وحده قادر على شطب هذه الاستدامة من جدول أعمال السياسة، الذي لا بد أن تعاد صياغته لتبدأ مسيرة الأمل في هذه البلاد البشمة بالحزن والظلم.

إن محنة آل الديلمي ذات دلالة لأنها مرتبطة أشد الارتباط بحرية الضمير والرأي والحق في الجهر بهما وممارسة شرف الدفاع عنهما، فذلك وحده يجعل الحرية والحق سياقاً واحداً لا يتجزأ، ولا يمكن أن يتمتع بهما طرف ويحرم منهما آخر، أو يكونا إحتكاراً سلطوياً دائماً يضفي البريق الاعلامي على الجريمة والباطل والقبح.

كان الاعتصامان أمام النيابة العامة وقصر الرئاسة في الأيام الأخيرة من رمضان تضامناً مع علي حسين الديلمي، عملاً جميلاً. وضاعف جماله وبهاءه أن الشبان والشابات مثلوا/ مثلن معاً نحو ٩٥٪ من الجمهور. كان مشهد الفتيات، لا سيما اللاتي لبسن السواد، بهيجاً ومحزناً في الوقت نفسه، في حر

الظهيرة، ولكنه كان يشير إلى طريق الأمل. من الواضح أننا نحتاج إلى توسيع دائرة التضامن: مدرستنا الوحيدة للدفاع عن كرامة الفرد أساساً للكرامة الجمعية وجعل حرية الفرد شرطاً لحرية المجتمع.

هددتنا الأحزاب في ايلول الماضي بالنزول إلى الشارع، وكلمة «النزول» راسخة في لغة الأحزاب، تقول ضمنا إنها -لا سيما القيادة، في مكان عل، وليس كما قال أحد الزملاء القدامى في قيادة المشترك إنه لا حاجة إلى النزول لأنهم دائماً في الشارع، وهذا تخلص لفظي مرح لإحراج سياسي حقيقي طال الحديث فيه وعنه، بل لعله مقتل السياسات الحزبية في بلادنا. إن مطلباً لا يحشد له ولو جمهور صغير ولا يستحق مظاهرة حاشدة أو اعتصاماً طويلاً، لا يبدو في عين الرأي أو عين التجربة أمراً جديراً بالاهتمام. كما أن الحركة الجماعية للناس في سبيل شأن عام، فعل أخلاقي وتربوي بامتياز لها أثر حاسم في العمل السياسي الذي ينشد النجاعة القصوى.

كنت وما أزال منذ الستينيات معجباً بمواقف وآراء مفكر أمريكي شمالي يساري هو رايت ميلز، وكان من أوائل الذين تحدثوا عن الخيال الاجتماعي في علم الاجتماع الحديث. تنبه الرجل في وقت مبكر (العام ١٩٤٤) أن بلاده مقدمة على إلغاء دور المثقف بوساطة طغيان شركات «صناعة الاعلام» ويصفه الراحل الكبير حقاً ادوارد سعيد بأنه «مفكر يتميز بالاستقلال الشديد والرؤية الثاقبة المشبوبة». وعندما أراد العثور على وسيلة مثلى لمقاومة الموجة القادمة وجد التضامن، «... ولذلك فلا بد من تركيز التضامن والجهود الفكرية في مجال السياسة. فإذا لم يرتبط المفكر بقيمة الحقيقة في الكفاح السياسي فلن يستطيع تلبية متطلبات الحياة الواقعية، بصفة عامة، بمستوى المسؤولية اللازم»(*). إن التضامن هو أول ما تطيحه السلطة في نفوس المواطنين. ولاحظت منذ ستينيات القرن الماضي أنه كلما زاد تضامن الناس قل جنون الاضطهاد في ذهنية التسلط، والعكس صحيح أيضاً.

٢٠٠٦/١١/٤

هامش:

(*) «المثقف والسلطة» هو العنوان الجديد الذي اختاره محمد عناني لكتاب ادوارد سعيد «صور المثقف» في الانكليزية وهو سعيد في مجموعة أحاديث في محاضرات ريث الشهيرة التي تقدمها «بي. بي. سي» منذ الأربعينيات عندما افتتحها الفيلسوف برتراند رسل. قرر عناني مشكوراً نقل مؤلفات سعيد إلى العربية بما في ذلك ما سبق نشره، حتى يجعلها تنطق بالعربية كما قال في مقدمته لـ«الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق».

تتميز ترجمته بالمتانة والوضوح وتجنب الحذلقة، فاستطاع توصيل الفحوى وإضفاء سلاسة على اللغة قليلاً ما يظفر بها المترجم لا سيما في الكتب الفكرية والفلسفية. صدر الكتابان عن دار رؤية، بالقاهرة، ٢٠٠٦. كلمات ميلز في الأول منهما ص٥٧.

● «النداء»، العدد ٧٩، الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦

«الأطفال غير المرئيين»

أبو بكر السقاف

«الأطفال غير المرئيين»
فلنتحاور مع محمد صادق العديني وأصلاحيي الجزيرة العربية!

١ - تبدو لنا كل أنواع الشر الموجهة نحو الأطفال أكثرها إمعاناً في اللا أخلاقية، وليس لأن البالغين يستحقون أن يكونوا عرضة للشر أو الإيذاء، بل لأن الطفولة محايدة، منزوعة السلاح؛ ولذا يبدو أبسط عدوان عليها جريمة جسيمة. قد يكون لذلك بعد غريزي يتعلق بالحفاظ على النوع، ولكن لا شك في أن السبب الأعمق أخلاقي بامتياز؛ لأن العدوان على من لا يملك لنا ضراً نذالة وجبن. ولذا حرَّم العُرْف ثم الأديان والفلسفات قتل الأسير أو الاجهاز على جريح. أما عذاب الطفولة فقد اختاره كل الفلاسفة الذين درسوا مشكلة الشر في العالم في الفلسفة الغربية الوسيطة والحديثة، لأن عذاب الأطفال يطيح بكل النظريات التي تقول إن عالمنا أفضل العوالم الممكنة، بل وربطوا المشكلة بالأدلة التي قدمها اللاهوت لإثبات وجود الله. وما يعنينا هنا هو التأكيد على أن الطفولة محايدة، وإذا كانت الدول تلجأ إلى الحياد لتجنب شرور الحروب، فلماذا تتهاوى المجتمعات البشرية، على إلحاق أبشع أنواع الأذى بالكائنات المحايدة.

أصدر الرئيس الجزائري الأسبق، أحمد بن بللا، قانوناً يحظر عمل الأطفال في مهنة تنظيف أحذية الكبار في مدن الجزائر. وكان هذا القانون من القوانين التي صدرت بُعيد الاستقلال. وقد رأى فيه بعض المعلقين إجراء عاطفياً، وأنه لا يحل المشكلة، إلى غير ذلك من الحجج التي تبدو منطقية، ولكنها أبعد ما تكون عن المنطق، لأن القانون جسد إرادة أخلاقية ودفع الدولة والمجتمع

للشروع فوراً في تجنيب الطفل وأسرته المذلة والهوان. فهو حكم يلزم الدولة بوضع حد لشقاء الأطفال؛ وعدم حظر مسح الأحذية لا يعني إلا الاستمرار في اعتبار هذه المهنة -ولو ضمنا- أمراً مقبولاً، مع أن القوانين تحرِّم عمل الأطفال على الاطلاق. كان «بن بللا» يردد في تلك الأيام، مفسراً اشتراكيته وإسلامه، بأنه يحمل القرآن الكريم في يد و «رأس المال» في اليد الأخرى. ولم يكن الرجل مدلِّساً أو بهلواناً سياسياً مثل كثيرين قبله وبعده. وأثبتت الأيام التي تلت بعد خروجه من السجن أنه صادق في إسلامه وعروبته واشتراكيته، وأنه لا يرى أي تناقض بين مكونات شخصيته هذه. ويبدو لي أن معالجة قضية الطفولة تحتاج إلى تضافر كل هذه المكونات لحلها نهائياً في بلدان الوطن العربي، وهي أعقد من أن تحل بدافع أخلاقي محض، فالنقد الأخلاقي وحده لا يكفي لتبيان شرور الاستغلال الرأسمالي، وهو في أساس هذه القضية، ومحاولة حلها خارج هذا الإطار، وإن صدقت النوايا، لا يكون إلا علاجاً جزئياً، بينما المطلوب والمنشود إنما هو إلغاؤها بحلها. وليس مبالغة القول بأن درجة تقدم وإنسانية أي مجتمع تقاس بموقفه من الطفل والمرأة، فهما يُضطهدان معاً أو يسعدان معاً. ومن الواضح أن النظرة الدونية إلى المرأة تمد ظلالها الظالمة إلى عالم الطفل البريء. وكما هي الحال في قضايا كثيرة، ليس توقيع المواثيق الدولية التي تحمي المرأة والطفل من قبل الدولة إلا مجاراة لاتجاهات دولية هي جزء من ديكور الدولة العصرية ومن مسوغات طلب المعونات أكثر من كونها مشاركة في عمل جاد محلي ودولي لحل المشاكل المزمنة التي يعاني منها مجتمعنا، إنه جزء من «السيادة» المتحررة من منطق الواجب.

٢ - «وضع أطفال العالم ٢٠٠٥» هو التقرير السنوي. ويرسم في هذا العام لوحاً قاتماً بالأرقام الصاعقة: عدد الأطفال في العالم نحو ٢,٢ بليون طفل، يعيش ١,٢ بليون منهم في العالم الذي

يسمى نامياً، وعدد الذين يعيشون في حال فقر بلغ بليون طفل، أي: واحد من كل اثنين من الاطفال في العالم.

٦٤٠ مليون طفل بدون مأوى، أي واحد من كل ثلاثة أطفال.

٤٠٠ مليون طفل لا يحصلون على المياه الصحية، أي: لواحد من كل خمسة من الأطفال.

٢٧٠ مليون طفل لا تقدم له خدمات صحية لائقة، أي: لواحد من كل سبعة من الاطفال.

توفي في العام ٢٠٠٤ دون سن الخامسة ١٠,٦ مليون طفل، وهو يعادل عدد الاطفال الاجمالي في فرنسا وايطاليا واليونان، وعدد الوفيات بين من هم دون الخامسة يومياً هو ٢٩١٥٨، يتسبب في ٣٩٠٠ منها عدم توافر المياه. وبلغ العدد الاجمالي لهذه الوفيات ١,٤ مليون طفل. وهؤلاء يقضون لسببين: وفرة فائضة تتمثل في الفيضانات، وشح في مناطق أخرى.. لا يمتد العمر بنحو عشرة ملايين من الأطفال للعيش بعد الخامسة، ويموت ٢,٢ مليون منهم في حال معاناة من أمراض، لتعذر الحصول على أمصال. كثيراً ما يكون ثمن طائرة حربية كافياً لإنقاذ أطفال دولة من دول العالم المتخلف/ التابع.

يولد ٣٢ ٪ من اطفال اليمن دون الوزن الطبيعي.

يولد ٣١ ٪ من اطفال السودان دون الوزن الطبيعي.

يولد ٣٠ ٪ من اطفال الهند دون الوزن الطبيعي.

والنسبة في السويد ٤ ٪.

الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية بسبب ولادتهم دون الوزن الطبيعي هم:

في جنوب آسيا ٤٦ ٪ - نحو نصف الأطفال.

في الصحراء الأفريقية ٢٩ ٪.

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تسمية شائعة منذ مطلع القرن العشرين لتجنب تعريف بلدان الوطن العربي) ١٤٪.

وفي أمريكا اللاتينية ٧ ٪.

يبلغ عدد الوفيات بين الاطفال قبل الخامسة ٥٠٠٠ طفل في اليابان، والعمر المتوقع للمولود في اليابان ٢٠٠٣ يقدر بنحو ٨٢ سنة، بينما يتوفى في زامبيا قبل بلوغ الخامسة ٨٢٠٠٠ والعمر المتوقع للمولود فيها ٣٣ سنة.

في العالم ١٥ مليون طفل يتيم بسبب وفاة الأب أو الأم بالايدز، وهذا رقم قابل للزيادة؛ إذ أن نحو ٤٠ ٪ من البالغين في بوتسوانا يحملون فيروس هذا المرض. إن عدد الأيتام يعادل اجمالي عدد الأطفال في المانيا (١٥,٢ مليون) ويفوق عددهم في المملكة المتحدة (١٣,٢ مليون طفل).

تشن الولايات المتحدة الأمريكية الحروب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي لذلك تستحق صفة «إمبراطورية الشر» والتي أطلقها ريجان لوصف الاتحاد السوفييتي. ورغم أن وصفهما معاً بالإمبراطورية صادق، إلا أن أمريكا لا تزال مستمرة في شن الحروب لأسباب إمبراطورية لا سيما

منذ الاعتداء على نيويورك وواشنطن في العام ٢٠٠١، فأصبحت الحرب على الإرهاب استباقياً ذريعة للسيطرة على العالم بالقتل والتدمير وتسميم البيئة والبشر. إن أرومة الشر التي تنتج -دون كلل- ألوان الشرور، ومنها الطفولة المعذبة، هو هذا النظام الرأسمالي المعولم. واللامبالاة التي يتسم بها أداء وسائل الاعلام الدولية، والمنظمات الدولية، من هذه القضية سببها الاهتمام الشديد بالحرب على الارهاب، التي أصبحت راية آخر الامبراطوريات.

إن نسبة ١٪ من ميزانيات التسلح كافية لإنقاذ الأطفال، وقد قدر تقرير براندت المشهور في الثمانينيات من القرن الماضي أن نحو ٣٪ من الانتاج الوطني الاجمالي في دول العالم المتقدم تكفي لإنقاذ كل دول العالم المتخلف/ التابع، الذي نهب العالم المتقدم ثرواته «وفائض إنتاجه التاريخي»(أنور عبدالملك).

٣ - قدرت منظمة اليونيسيف في العام الماضي عدد الأطفال الذين يهربون من اليمن إلى السعودية بنحو خمسين ألف طفل بين سن ٥ و١٢. وقبل أيام أفادت وسائل الاعلام في السعودية أن بعضهم أدخل إلى دور الرعاية (٣٠٠ طفل). وكثر الحديث عن أن أهل الاطفال هم الذين يهرِّبونهم ليعولوا الاسرة بالتسول والدعارة والشذوذ الجنسي. وهذا دليل لا يرد على الوضع الفاجع في هذه البلاد، حيث لا تبالي الدولة بالقضية. والمجتمع ليس أقل مبالاة منها، لأن الدولة والطبقة التجارية موجهتان نحو الخارج بمنطق الدولة الريعية بالنسبة إلى المجتمع.

ويبدو أن برايين في حديث صحافي مع مسؤول في اليونيسيف توماس ماكيدرموف، في نهاية العام الماضي، وصف حال الأطفال بأنهم «الأطفال غير المرئيين» لأن المجتمع من حولهم نسيهم. وهناك آلاف منهم في السودان وفلسطين والعراق، عالقون في الصراع المسلح. إن أطفال اليمن لم يدخلوا هذا الأفق المظلم إلا مرتين: في حرب العام ١٩٩٤، وفي صعدة في العامين المنصرمين، حيث سجن وعذب أطفال في غير مدينة يمنية، وأعرف بعض الأسر التي عانت من هذه الجريمة. وما تزال الدراسة الوافية لحال الأطفال غائبة، ويا حبذا لو اهتمت المنظمات غير الحكومية بهذه القضية. فالدراسة جزء أساسي من الحل، وقد ذكر ماكيدرموف في حديثه أن اليمن والعراق وجيبوتي والسودان من بين أكثر الدول التي بها معدل وفيات مرتفع، وأن الذين في سن ١٨: ٤٥ ٪ في اليمن، و٢٠ ٪ في مصر. وإذا ما تذكرنا أن اليمن صاحب أعلى نسبة في الإعالة، أي عدد الأفراد في الاسرة الذين يعولهم رب الاسرة فإن هذه النسبة نذير شر.

وهذه سمة ثابتة في حياتنا، فكل مشاكلنا مدفوعة إلى حدها الأقصى كماً ونوعاً. والفجوة بين دخل الأغنياء والفقراء، واستحواذ شريحة صغيرة من السكان على أكبر نسبة من الثروة الوطنية، يزيد المشكلة تعقيداً. ولذا يبدو أن مواجهتها يجب أن تكون مجتمعية من ناحية ورسمية تكون جزءاً من خطة شاملة تعالج الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. وهذه مهمة دولة لمواطنيها، تملك إرادة ومشروع نهضة، وهي غائبة في المدى العربي كله. والموجود فيه نقص لها.

رأس السنة الميلادية ٢٠٠٦

● «النداء»، العدد ٨١، الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦

فلنتضامن مع محمد صادق العديني وإصلاحيي الجزيرة العربية!

أبو بكر السقاف

«الأطفال غير الرئيسيين»
فلنتضامن مع محمد صادق العديني وإصلاحيي الجزيرة العربية!

١ - تتبع أجهزة السلطة الأمنية في «ج. ي» وسيلة معروفة سبقتها إليها الأنظمة الأمنية في البلدان العربية منذ أربعينيات القرن الماضي، مفادها أن خلخلة أية منظمة مدنية أو سياسية أو نقابية، يمكن أن تتحقق دون مواجهة عاصفة قد تثير الرأي العام وتضمن تعاطفه مع هذه الهيئات، ولذا فمن الأفضل اتباع القضم التدريجي لبنيتها التنظيمية، وذلك باعتقال فرد أو بضعة أفراد، فترة تطول أو تقصر، حسب الحاجة، ثم إطلاق سراحهم، واعتقال مجموعة جديدة، وهكذا دواليك؛ فلا تقوم قائمة لأي تجمع لا تشرف عليه الأجهزة. والنظام الأمني في اليمن السعيد بحكامه أمني بامتياز، يسكن مسام المجتمع، وهو تعبير مكثف عن تصور السلطان للدولة والنظام.

إن الخوف الذي بلغ حد الجزع من الكلمة والرأي الذي يمثله مجموعة من الشبان والشابات الذين خرجوا عن حدود الامتثال والتقليد وكسروا أوامر ونواهي عَرض الطاعة الذي له أرومة قارة في ثقافتنا القديمة وفيما تبقى من المخزون النفسي منه فينا، ينالون قسطاً وافراً من حقد السلطة. وما تزايد وسرعة وتائر التهديد والاعتداء والسجن وتلفيق القضايا وضروب العنف المادي والمعنوي، إلا دليل لا يرد على أن هؤلاء الشبان على طريق الحق والحقيقة، وأن جهرهم بالحق هو حقاً أفضل الجهاد كما كان أسلافنا يقولون. ويمكن إفراد قضية واحد منهم لأنها أنموذجية. فالزميل محمد صادق العديني يدافع منذ سنوات عن حقوق الانسان. رَأَس وحرر غير صفحة في صحف محلية،

● محمد صادق العديني

● من اليمين: علي الدميني ومتروك الفالح وعبدالله الحامد

فتوحَّد اسمه بقضية حقوق الانسان فرداً وجماعة في أذهان القراء، فكان لا بد من محاولة ترويضه أو قهره. فكررت السلطة معه «حكاية» الزميل منصور راجح، الذي قضى اربعة عشر عاماً من زهرة عمره في السجن بتهمة ملفقة تضافرت جهود المشيخة المحلية والأمن السياسي في حبكها. إن مهمة كل المناصرين لجهود العديني الشجاعة إنقاذه من الوقوع في الشَرك نفسه. من الذي يستطيع ان يعيد لمنصور السنوات المهدرة من شبابه..؟ لا شيء مثل التضامن يدحر الظلم ويعلن تمسكنا بالكرامة. والحرية دائماً هي حرية الآخر: القريب والبعيد والجار، من نتفق أو نختلف معه.

٢ – عندما أصبح نشاط منظمات حقوق الانسان في المغرب ملمحاً ثابتاً في الحياة السياسية في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، أراد أمير المؤمنين أن يلتف عليها بدلاً من مواجهتها التي غدت غير ناجعة، بل أكسبت المدافعين عن الحريات والحقوق المدنية والسياسية مكانة طيبة بين الناس؛ فكوَّن مجلساً رسمياً للدفاع عن حقوق الانسان في المغرب. وسرعان ما قلدت المغرب دول الجوار، ثم اليمن، فمصر، واخيراً التحقت المملكة السعودية بالركب. وتشترك كل هذه الانظمة في كونها لا تطيق أن ترى نشاطاً مستقلاً للرعية عن المخزن/ الدولة السلطانية، التي لا يمكن إلا أن تبتلع المجتمع؛ فالدولة –كما في نص للمرادي في «أحكامه السلطانية» –بستان، الملك/ السلطان في مركزه وتدور من حوله كل الدوائر، فهو يحاكي مركز الفلك، كما في علم الهيئة (الفلك) القديم.

نشر الاستاذ متروك الفالح رسالة موجهة إلى الرأي العام العربي والدولي، يناشد فيها كل الهيئات المعنية بحقوق الانسان ان تسانده ورفاقه في دفاعهم عن حقهم الطبيعي في تكوين جمعية مستقلة لحقوق الانسان في وطنهم(القدس العربي ٢٠٠٦/١١/١٢م)، وذلك بعد ما أصبحوا محرومين من الحياة اليومية الطبيعية، ومن حق مغادرة وطنهم والعودة إليه. فوجهت الفدرالية الدولية لحقوق الانسان رسالة مفتوحة إلى الملك عبدالله بن عبد العزيز في ٢٠٠٦/١١/١٤م تطالب بالكف عن مضايقة الاصلاحيين الذين يحاولون نشر الديمقراطية في بلادهم، وبعضهم كان قد قضى عاماً وبعض عام

في السـجون على إثر تقديم مذكرة تطالب بالشـروع في إقامة نظام ملكي دسـتوري في البلاد، وغدت التهمة الرائجة التي ترددها وسائل الاعلام هي تلك التي أطلقها وزير الداخلية نايف، الذي أشار غير مرة إلى أنهم ضد على العقيدة الرسمية (الوهابية) وهي عنده الاسلام كله، وما خلاها ألوان من الكفر ودرجات في الفسوق والزندقة.

ذكـرت الفدراليـة الدولية أسـماء الاصلاحيـين المناضلين المحرومين من السـفر والذيـن يضايَقون بصـورة منهجية في حياتهم، وهم: متروك الفالـح، عبدالله الحامد، علي الدميني، عبدالرحمن اللاحم (وهـو المحامـي المعروف الذي تولى الدفاع عن الثلاثة)، محمد سـعيد طيب، سـليم الرشـودي، نجيب القصيـر، والكاتبـة وجيهة الحويدر التي اعتُقلت غير مرة ومُنعت من السـفر إلى البحرين حيث يقيم ابنها.

مرة أخرى: حي على التضامن!

٢٠٠٦/١١/١٥

● «النداء»، العدد ٨١، الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦

تبشير المسلمين بالإسلام أو الاضطهاد الديني في صعدة

أبـو بكـر السقـاف

3

تبشير المسلمين بالإسلام أو الاضطهاد الديني في صعدة

الحكم الغرمي يجب أن يتغير لصالح الوحدة ولضمان المستقبل

السلْم في لواء صعدة الدامي يبدو أضرى من الحرب. وهي الحال نفسها في الجنوب، فالحرب لم تضع أوزارها، بل هي سادرة في إضرام نارها بلهيب هادئ الوقع، يجرِّع المواطنين، هنا وهناك، ألواناً من ما يمكن أن يسمى: تمييزاً، هو في جوهره اضطهاد يطال الأرواح والأبدان. فالقراءة -حتى غير المنتظمة- لأخبار هذه وتلك الاصقاع تُخلِّف أثراً مريراً في الفهم والذاكرة معاً.

الاضطهاد الديني في منطقة صعدة يبدو منهجياً وليس أمراً عابراً تجيء به نزوة وتذهب به أخرى. فمنذ نهاية الحرب وما سمي بالعفو، ورحى السلطة تطحن حياة الناس، وتنال من أكثر المشاعر حميمية وسراً، وهو ما تصفه صحيفة «الأمة» قائلة إن السلطات العسكرية التي تصدت لحروب صعدة الثلاث أصبحت «تتبنى عملية التضييق الفكري والمذهبي على مواطني صعدة ومعتقداتهم ومساجدهم التي تتعرض للمصادرة واستبدال خطبائها وأئمتها بأشخاص ينتمون إلى السلفية التكفيرية* برغم معارضة وعدم قبول الأهالي، غير أن فرض سياسة التمييز الديني تتم بالقوة العسكرية، حيث تعرَّض مسجد الإمام عز الدين بن الحسن في مديرية ساقين قبل أسابيع لفرض خطيب من معهد دماج، بالقوة العسكرية والترهيب الذي لا يزال سارياً حتى اللحظة» (الأمة العدد ٣٨٦، ١٤٢٧/١٠/٢٥ و٢٠٠٦/١١/١٦).

عندما يفرض التمييز بالقوة يصبح اضطهاداً دينياً سافراً ويتم في أشد صوره عنفاً وقسوة.

وهو أمر عرفه المسلمون في بداية الدعوة، وعرفه المسيحيون على يد الدولة الرومانية، ويزخر به تاريخ الصراع بين الفرق الدينية في اليهودية والمسيحية والاسلام. وما تسميه الصحيفة «التضييق الفكري» كان استهلالاً كئيباً سبق الحرب على أهل صعدة.. أقصد مصادرة «نهج البلاغة» من المكتبات العامة في صنعاء، مع أن الكتاب محل إجماع، تحترمه كل المذاهب، وجدير بالذكر أن الإمام الشيخ محمد عبده قام بنشره في مستهل نشاطه الفكري للإصلاح الديني، ومن المعروف أنه مالكي المذهب أشعري العقيدة، والمذهب الرسمي في مصر كان الفقه الحنفي.

إن الاضطهاد الديني ملمح مائز للسلفية التكفيرية، وكان لب اجتهاد محمد عبدالوهاب. وما ممارسات الدولة الوهابية في نجد والحجاز ونجران ضداً على المذاهب الاسلامية كافة، إلا فيض من ذلك الاجتهاد الذي قطع حتىمع التسامح النسبي الذي نجده عند ابن حنبل؛ لأنه اعتمد على «الحديث في بناء الشريعة وكتب رسالة مهمة في الصحابة وفضلهم». وقد انحدرت الوهابية من تشدد ابن تيمية، الذي تكوَّن في ظروف محنة سياسية حادة تزامنت وغزو التتار، ولا يصلح فكر الأزمة ليكون فكر أو فقه الأزمنة الأخرى كلها. ومن أعنف وسائله الفقهية أنه يعتمد على فكرة الولاء والبراء، التي قال عدد كبير من الفقهاء إنها انتهت بعد فتح مكة. ولا يزال كل فكر متشدد، بما في ذلك فكر أصحاب القاعدة، يجعل الولاء قرين المحبة، والبراء قرين الكراهية، وهذا يفسر حدة الطبع وجفافه عندهم.

ما تقوم به السلطة في صعدة يدخل في إطار الاضطهاد الديني، ولا يحتمل أي تفسير آخر. وأي تلطيف يشذب نابَهُ وظفره، لا يساعد إلا على حجب الحقيقة. وتعرفه المواثيق والعهود الدولية -التي وقعت عليها الدولة اليمنية- التي ترفض أي مس بحرية العقيدة والضمير وبالوسائل والشعائر التي تمارس وفقاً لها العقيدة، وتجعل احترام العقيدة وممارستها واجب الدولة الأول في مجال الحريات.

وأما ما نشر في صحيفة «البلاغ» لا يترك مجالاً للشك في أننا أمام ظاهرة اضطهاد ديني مكتملة الأركان، تفرض رجل الدين و طريقة أداء الصلاة ومكانها وإلا اعتبرت الصلاة باطلة، ويترتب عليه اعتقال «المواطنين» بتهمة عدم أداء صلاة الجمعة. وتتفوق السطة في بلادنا على أختها في الجوار بأنها استبدلت المطاوعة بالعساكر، وبذلك تبدو أشد حماساً في ممارسة الاضطهاد الديني. وهذا ليس عجباً فكثيراً ما يفوق التلميذ أستاذه.

«... القيادة الأمنية في اللواء (١٧) اعتقلت مجموعة من المواطنين بتهمة عدم أداء صلاة الجمعة. قام أبناء «مران» بالاتجاه يوم الجمعة ١١/١٧ إلى جامع «ساتر» لأداء صلاة الجمعة على أن يكون خطيب الجمعة منهم زيدي المذهب خاصة وأن أبناء المنطقة هم كذلك. إلا أن القيادة الأمنية رفضت ذلك وحاولت إلزام المصلين بالخطبة المعدة من قبل اللواء ١٧ والتي سيلقيها خطيب سلفي تم إحضاره لهذا الغرض، ما دفع المواطنين إلى عدم الصلاة، وتفضيل الصلاة في منازلهم» أي يصلون الظهر، وهو جائز عند غير مدرسة فقهية. ويصف الخبر الخطيب السلفي بأنه «لا يكل ولا يمل عن سب مذهب المواطنين». وبذلك يصر اللواء ١٧ على الجمع بين أزيد من شرين: باحتمال الأذى، ورؤية وسماع خطبة جانية. وقامت القيادة الأمنية باعتقال:

١ - أحمد ناصر غثاية، ٢ - ناصر علي ساتر، ٣ - حمود أحمد غثاية، ٤ - حسين غابش، ٥ - صلاح رضوان، ٦ - حسين سحان.

وكما في الحالات السابقة يطلق سراح المعتقلين «بضمانات وتعهدات»، وذلك يعني إدخال الضامنين والمتعهدين في دائرة الملاحقة. وهذا إجراء يتكرر في غير مجال، من الحصول على البطاقة الشخصية، إلى ممارسة العمل في مؤسسة عامة أو خاصة، وهذا تأكيد على أن المواطن غير كامل الأهلية قانونياً. ولكن الطامة الكبرى في هذه الأحداث اعتقال المواطنين بذريعة دينية، التعسف والقهر فيها واضح، وهي تستر القمع السياسي.

تذكر هذه الأحداث بما جرى في الجنوب بُعيد حرب العام ١٩٩٤، في عدن ولحج وحضرموت، لأن فقه العدوان نفسه هو الذي يوجه أساليب القمع.

إن عدم اهتمام الصحافة والرأي العام بهذه الأحداث الخطيرة قد يعود إلى أن الحرب الحامية وحدها هي التي تعتبر جديرة بالاهتمام. ونحن في واقع الامر أمام حرب لا تقل خطورة، بل لعلها في بعض أبعادها أشد إيلاماً من الرصاص وقذائف المدافع، لأنها موجهة نحو أكثر الأمور قيمة في كيان الانسان: عقيدته التي كثيراً ما يرى فيها علة وجوده ويتوحد بها فلا يتصور نفسه بدونها كائناً حراً ومستقلاً وقادراً، له حق الاختيار والرفض. والحرية في هذا المجال، كما في كل سياق آخر، واحدة لا تتجزأ، وهي إما أن تكون للجميع، وإما لا تكون، دون أدنى تفريق بين مذهب وآخر. وقد أصبحت الحرية الدينية في جدول أعمال السياسة دولياً، لأسباب عدة وأوطاننا العربية في المركز منها. هذه قضية كبيرة ويجب أن تخرج من منطقة الظل إلى النور.

٢٠٠٦/١٢/٣

* لعل الأصوب: «استبدل بأئمتها وخُطابها أشخاصاً ينتمون إلى السلفية التكفيرية».

● «النداء»، العدد ٨٢، الأربعاء ٦ ديسمبر ٢٠٠٦

لك يا موريتانيا السلامة

أبو بكر السقاف

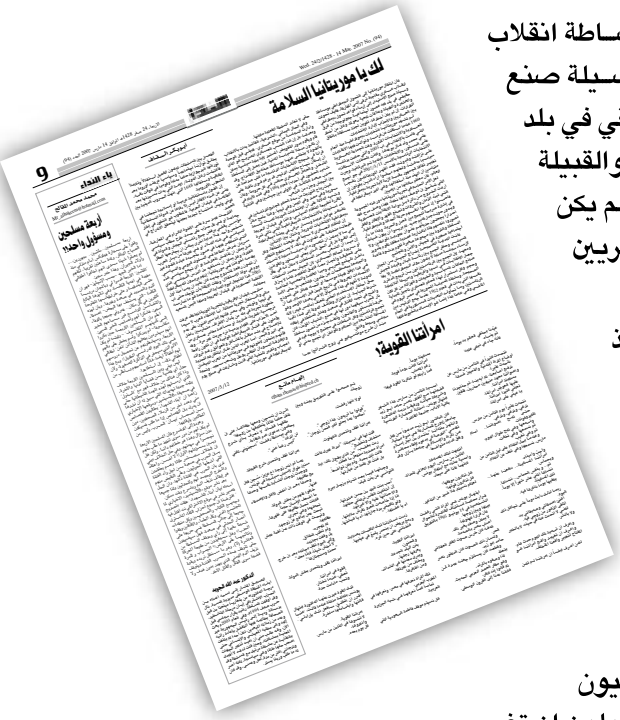
لك يا موريتانيا السلامة

كان انتقال موريتانيا إلى التحول الديمقراطي بوساطة انقلاب عسكري مفاجأة ترقى إلى المفارقة، فكيف تحولت وسيلة صنع الاستبداد إلى إرساء قواعد تحول ديمقراطي حقيقي في بلد فيه عصور اجتماعية جيولوجية من الرق والعشيرة والقبيلة وعلاقات تبعية معولمة. وكان من أخطر القرارات، إن لم يكن أخطرها، تكوين لجنة مستقلة باتفاق بين العسكريين والأحزاب لإدارة الانتخابات.

لم تشهد موريتانيا انتخابات ديموقراطية منذ العام ١٩٦٠ عندما استقلت عن فرنسا، وتوالت فيها الانقلابات العسكرية والانتخابات المزورة. وفت الجماعة العسكرية التي قامت بالإنقلاب في آب ٢٠٠٥ والتي حكمت برئاسة علي محمد ولد فال بوعدها. وكانت المحطات: الاستفتاء على الدستور، والانتخابات البلدية ثم البرلمانية، وجرت الانتخابات الرئاسية بالأمس ٢٠٠٧/٣/١١ في جو أُجمع على نزاهته وهدوئه، فقد أظهر الموريتانيون نضجاً سياسياً مدهشاً، ولعلهم دحضوا آراء الذين يقولون إن تغيير ثقافة الجمهور مقدمة لازمة لأية تجربة ديمقراطية، متناسين أن الهند منذ استقلالها، وهي أكبر ديمقراطية في العالم، كان معظم سكانها من الأميين.

لعل الأمر الحاسم في تجربة موريتانيا دور هذه المجموعة التي تستحق أن توصف بأنها نخبة، فهذا وصف مدح، فقد أرادت الخروج من دائرة بل دوامة الانقلابات العسكرية التي تبدِّد الزمان والثروات وتصنع القهر والإفقار والفقر فأحسنوا إذ أسموا أنفسهم حركة العدالة والديمقراطية، في إشارة

صريحة للجمع بين العدل والحرية، وهذا ما دار ويدور حوله جدل قديم جديد. لم يريدوا أن يكون ضباطاً أحراراً يجعلون حريتهم عنوان عبودية المواطنين، ولا تصوروا أنفسهم فئة انكشارية عصرية مغلقة تقوم بتدوير السلطة والثروة بين مجموعة صغيرة تقوم برشوة قاعدة اجتماعية صغيرة في الجيش والأمن والمجتمع.

كانت البداية الصحيحة إخراج الجيش من المجال السياسي وحظر الجمع بين رئاسة البلاد وقيادة الجيش لإرساء سياسة مدنية لا يكون مولد الديمقراطية إلا بها ومعها، لأن الجمع بين الرئاستين لون من تربيع الدائرة، جعل الانقلابات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية صانع العاهات السياسية والخيبات والهزائم من كل لون وحجم. وكل استمرار لهذا الحكم العسكري تأجيل للبداية الصحيحة، ومشكلة السياسة المحورية في مصر اليوم هي نفسها التي بدأت في العام ١٩٥٢ عندما جمع الرئيس بين الرئاستين، وما تحاوله التعديلات الدستورية في العام الماضي وفي عامنا هذا إنما هو الإمساك بالخيوط كلها حتى لا تغادر السلطة الفعلية مكانها.

وفي الحال اليماني «الشرعية» القائمة بدأت بالانقلاب، وأدارت السياسة من موقع عسكري- قبيلي قبل الوحدة وبعدها، بل إن هذا النسب العسكري الصريح هو الذي قام ويقوم بدور التقويض المستمر لأية بنية سياسية يمكن أن تكون مدخلاً للسياسة المدنية، فمن يصل إلى السلطة بالقوة لا يتخلى عنها بوساطة صناديق الاقتراع، وقد قرأنا في ضجيج الانتخابات الرئاسية ما كتب صراحة عن أن إمكان نجاح منافس الرئيس قد يرغم قوى نافذة على التدخل. والعامل العسكري حاضر في كل حروبنا، وكان شديد الحضور في (حرب) العام ١٩٩٤ وفي هذه الأيام في حرب صعدة الثالثة. في الأولى بين جيشين وفي الثانية بين الجيش وجزء من الشعب.

هبت رياح التوريث من سدة الحكم الجامع للرئاستين في سورية وفي مصر وفي اليمن وفي ليبيا، وهذا ملمح مائز وشديد الدلالة على أن الانتخابات الدورية ليست السمة المقررة لطبيعة النظام السياسي، وأننا في البلدان العربية قد استبدلنا بالانتخابات الديمقراطية التي تأتي ثمرة تضافر عوامل عديدة ومسار مركب في بيئة ديمقراطية، ديمقراطية الانتخابات الدورية، وشتان بين الإثنتين.

إن النظام العسكري لا سيما في طبعته المتخلفة، وكل طبعاته متخلفة على تفاوت في ذلك، لا يستطيع التفكير في ما لا يمكن أن تتصوره أي سياسة مدنية لا تستند إلى القوة بل إلى الحق الذي يعني الدستور والقوانين. إن مبدأ أن الشعب مصدر السلطات لا مكان له في عقل أو سريرة الحاكم العسكري، لأن الجيش مصدر السلطات على الحقيقة والمجاز معاً، فأفق التفكير هنا لا يزال داخل المجتمع الحربي ومبدأ الغلبة والعصبية الخاصة والجامعة بمصطلحات ابن خلدون، فالشعب بل حتى الأمة في هذا الأفق قبيلة موسعة أو اتحاد قبائل علي أنموذج الاتحادات المعروفة في تاريخ اليمن قبل الاسلام، كما أن الدولة لا تُفهم في هذا السياق إلا في بعدها الأوحد وهو حق احتكار الاستخدام العلني للعنف (ماكس فيبر) لأنه شرط الجباية. إن اختزال وظائف الدولة إلى هذا المبدأ واضح في تجدد القتال في صعدة، وفشل السلطة في إطفاء نار الحرب سبقهما دور لها في صنع «الشباب المؤمن» كان خرقاً للدستور والقانون، ولكنه جزء من تصور سلطة تجمع الرئاستين وكل السلطات في مجتمع لا

يوجد فيه في المسافة الشاسعة بين الحاكم والمواطن أي تجمع مدني أو سياسي وسيط وفاعل.

منذ أن طرح مونتسيكيو في (روح الشرائع) مبدأ الفصل بين السلطات، ليكون الفصل استقلالاً وتكاملاً يخلق توازناً اجتماعياً وسياسياً عرفته اوروبا بعد ثوراتها البرجوازية حكماً مدنياً وقومياً في الوقت نفسه، فاكتملت أركان الدولة/ الأمة التي بدأت مسيرتها بعد اتفاقية وستفاليا ١٦٤٨ التي أنهت الحروب الدينية بين الشعوب الأوروبية.

إن القول باستثنائية عربية أو إسلامية تجعلنا في غنى عن هذه الأفكار ليس إلا دفاعاً عن الدولة السلطانية القائمة في البلدان العربية. فالمطلوب هو التطور في إطار كوني وليس استنساخ تجربة بعينها ليتحقق الاندراج في العصر.

اقترحت غير مرة على الأخوة الكرام في المعارضة، جماعة أو في كل حزب على حدة، طرح مطلب سياسي مؤسِس يقضي برفض جمع رئاستي الجيش والدولة في شخص واحد. فلا بداية أخرى يمكن أن يجترحها العقل السياسي في هذه البلاد أو في غيرها من ديار العرب، التي تتمظهر فيها في صور متجددة عبادة القوة عبر سريان عَرض الطاعة في السلوك اليومي والسياسي. هل يمكن أن تناقش المعارضة أو أي تجمع سياسي هذه الفكرة؟ وهل يمكن أن نستفيد من الدرس السياسي الذي يقدمه اخواننا في موريتانيا؟ إنهم يريدون للديمقراطية أن تكون رافعة لمشروع جديد كان عليه أن يبدأ منذ أول يوم في دولة الاستقلال، وظلت الانقلابات تؤجله حتى آب ٢٠٠٥. هذا التأجيل ليوم البداية الصحيحة هو ما تمارسه الأنظمة العسكرية في البلدان العربية ومنها اليمن السعيد بحكامه.

سترحب البلدان الأفريقية بالتجربة الموريتانية فقد عرفت مالي والسنغال تجربة مماثلة. أما الأشقاء العرب لا سيما في ليبيا وتونس وفي مصر فإنهم إما سيراهنون على عدم خطورة تجربة في بلد من بلدان الأطراف، متمترسين داخل نرجسية «قطرية» ضارية، أو مساعدة مغامر عسكري من أحد الاحزاب على القيام برمية نرد جربت غير مرة... وقد يؤملون على فشل الديمقراطية الوليدة في أن تكون رافعة للإصلاح في بلد مثقل بالمشاكل والعوائق رغم ثرواته في البر والبحر. أما العرب الذين طال انتظارهم للحرية فإنهم يتمنون لاخوتهم في موريتانيا من العرب البيضان والأفارقة السودان الظفر بوطن وشعب سعيد.. وتحية اعجاب وتقدير للنخبة التي قادت وشاركت في صنع يوم الديمقراطية في موريتانيا.

٢٠٠٧/٣/١٢

● «النداء»، العدد ٩٤، الأربعاء ١٤ مارس ٢٠٠٧

نائب المندوب السامي الأمريكي يطلق حمامة السلام

أبـو بكـر السقـاف

نائب المندوب السامي الأمريكي يطلق حمامة السلام

3

التعريفات

فرص

صنعة المهزومين..

ليست المرة الأولى التي يدلي فيها مسؤول في السفارة الأمريكية بصنعاء بحديث صحافي أثناء وجود رئيس الجمهورية في زيارة لأمريكا. وحديث السيد خوري نائب السفير الأمريكي الذي نشرته "الأيام" (٢٠٠٧/٥/١) جاء أكثر من حديث صحافي وأقل قليلاً من توجيهات وإرشادات وأوامر صريحة. كما أنه كان نقداً صريحاً وضمنياً لسياسة الدولة في شأن من أخطر شؤونها ألا وهو الحرب.

في البداية يقول ضمنا أن التهديد يأتي من الفساد أكثر مما يأتي من الحرب. ويضيف أن تخويف الناس بضياع النظام الجمهوري دعاية غير ذكية. "يجب أن تكون حكومة حرب ولكن حكومة حرب على الفساد، بمعنى أن الحرب على الفساد يجب أن ترقى إذا لزم الأمر إلى أعلى من مستوى الحرب على الإرهاب". هذا كلام يقوله نائب المندوب السامي الأمريكي وهو صاحب المصلحة الأولى والأخيرة في الحرب على الإرهاب التي أصبحت علة وجود بالنسبة لبلاده. وكلامه، وهو بهذه الصفات، يصعب دحضه. ولعله يريد به تبيان موقف بلاده من اللعب الذي يقوم به النظام في دائرة التحالف مع أمريكا في الحرب على الإرهاب.

وبمنطق براغماتي أصيل في التفكير الأمريكي يرى ضرورة الحل، أو "هناك دائماً حلول أخرى"، مادام الطرفان لم يستطيعا "أن يصلا إلى حل سياسي أو حل عسكري"، وهذا في سياق نقد صريح للتصريح العسكري لرئيس الوزراء المدني، ونحن نعرف أن الرئيس هو الذي تكلم. وسبب هذه الحكمة

● خوري

● مجور

السياسية في كلامه (خوري) التجربة الكارثية التي تواجهها بلاده في حرب إعادة استعمار العراق التي فاقت جرائمها ما اقترفته في حروبها العدوانية السابقة. ومن هنا فإن استمرار الحرب الظالمة في صعدة مقلقة، "نحن قلقون من أن استمرار هذه الحرب قد يؤدي إلى فوضى ليس فقط في صعدة ولكن في مناطق أخرى من اليمن". واليمنيون الذين قالوا هذا الكلام نفسه اتهموا بتهم شتى أخفها الخيانة. ولكن وطنية المتحدث الرسمي باسم الدولة الحامية لا ترقى إليها الشبهات، لا سيما وهو حريص على أن لا تتدخل جهات أخرى شريرة في شؤون اليمن الداخلية. وهو هنا ينظر إلى نفسه واحداً من أهل الدار. وهذا يذكرني بدعوة حارّة وجهها قبل سنة الرئيس قرضاي يناشد فيها أمريكا أن تمنع الدول الأخرى من التدخل في الشأن الأفغاني.

ونحن ندور في الفلك نفسه، وإن على لسان الراعي الأمريكي، "فاستمرار الحرب وفوضاها إذا ما انتشرا فقد تستغلهما فئات خارجية؛ ولذلك ننصح أن تستنفد كل الإجراءات والوساطات والحلول السياسية". وهذا كلام صريح: إن الجهود لم تستنفد في جميع المستويات المذكورة. ورغم ورود كلمة "فئات" بدلاً من "دول" في السياق، إلا أن هذا يعني أن الخارج لا يقف وراء الحرب. وهذا يناقض قائمة المتهمين الذين أوردهم الكلام الرسمي وشبه الرسمي، بدءاً بإيران وليبيا، وأخيراً السعودية، التي تريد إضعاف اليمن.

ويذكرني كلامه عن السلم وأنه نهاية كل حرب إنما هو السلم بمقال "المسيح الجديد الذي يتكلم الإنكليزية" الذي كان سبب محاكمة مشهورة للفقيد عبدالله باذيب في عدن. وحتى إن كان قد تحدث

نائب السفير بالعربية فإن الفحوى قائمة.

وختام التصريحات له فوح أطيب من المسك: " بعد أن تسكت المدافع يجب أن يكون هناك حل يضمن لكل سكان هذه المناطق حقوقهم، وأن يضمن للدولة سلطتها وهيبتها بأن تستطيع أن تتحرك وتفرض النظام في كل أصقاع اليمن".

إن "يجب"، و"سكان هذه المناطق"، لا تترك مجالاً للشك في أن الأمر الأخلاقي المطلق هو الذي يتحدث بلسان الدبلوماسي أكثر من الدبلوماسية، وكأن "التعاون الأمني" الذي ورد في إجابة عن سؤال سابق في الحديث نفسه ليس بين همومه.

ولا يقف عند هذا الحد بل: "في هذا المجال يجب أن يكون هناك معاملة متساوية لكل المواطنين ("يحب"! الرجل مع مبدأ الواجب وكأنه فيلسوف كانطي جديد) ويلقي اللوم على النظام لأنه لم يستمع إلى النصيحة الأمريكية الخيرة. "لو كان الشمال منطقة مفتوحة لكل الدول المانحة لاستطاع الشق الشمالي من اليمن أن يحصل على برامج الدعم والتنمية مثل سائر اليمن، وهذا ما نصحنا به بعد نهاية الفترة الأخيرة، في ٢٠٠٥، من القتال في الشمال". وهذا كلام لا يحتاج إلى تعليق. ويصرِّح بأن الحكومة الجديدة "بدأت بتنفيذ القوانين القديمة وأخذت [إتخذت- أ. س] إجراءات جديدة بالنسبة للسلاح".

وعندما يقول: "من الصعب أن تطلب من المواطنين في الشمال أن لا يحملوا السلاح عندما يحمل السلاح المواطنون في كل أنحاء البلاد الأخرى". والنقد لا يقتصر على المسألة من حيث المبدأ، بل يذكرنا بحُجة الطرف الآخر في صعدة عندما ذكر هذه الحجة نفسها عن الحديث عن السلاح في صعدة وبقية البلاد. ويزيد الأمر وضوحاً عندما يذكر أن "المتمرد يحصل على أسلحة من الأسواق المحلية" شأنه في ذلك شأن "الجماعات الإرهابية في البلاد وخارج البلاد، تحصل على أسلحتها من الأسواق المحلية اليمنية". وهذا قول صحيح ويرد في سياق ينقض نقضاً قاطعاً وصريحاً كل ما يقوله الكلام الرسمي بهذا الشأن، ويفسِّر جانباً من أسباب استمرار الحرب ودور اليمن في الإقليم. ولكن ما لم يقله الدبلوماسي الأمريكي أو السلطة، هو أن تجارة السلاح في اليمن، السعيد بحكامه، قضية متواشجة بكل مستويات السلطة/ السلطات. إنها جزء أساسي من الاقتصاد السياسي للنظام الجمهوري القبيلي القائم منذ العام ١٩٦٢، وأن إخراج الجسم الجنوبي من الحياة السياسية والعسكرية للبلاد والاستيلاء على أسلحته رسَّخ هذا الملمح في بنيان الدولة؛ فتجارة السلاح تدر أرباحاً أكثر من تهريب المشروبات الكحولية والأدوية. وداخل هذا المثلث يتكامل الاقتصاد السياسي للنظام لأن هذا المثلث هو صورة الاستيلاء على الثروات الجاهزة دون الإسهام في إنتاجها. ومن السهولة بمكان دعم هذه السياسة بالاستيلاء على الأراضي والشواطئ ومياه البحر، فتكتمل دائرة النهب في "بلد منهوب حتى النخاع" (حبيب السروري).

يقول الراعي الأمريكي لفرسان الحرب: "السلم خير". ونحن مع السلام، ولأسباب بعيدة عن حكمة وخيال "الأمريكي القبيح"، ورغم ذلك نرحب بالسلم لأنه خير. إن حجج أنصار الحرب قد استنفدت، ويجب أن تقف الحرب حتى لا تستنفد البلاد إرهاقاً وقتلاً ودماً وتعذيباً وزرعاً لألغام الأعماق في بلد

لم يكتمل اندماجه الوطني.

وكما قلنا في أول حديث عن الحرب، هناك دائماً وسائل أخرى غير الحرب لحل الخلافات والنزاعات، وأن الحرب أبشع فشل للأفراد والجماعات والدول، وأنها دائماً انتصار للغريزة والـ"أنا" البيولوجية على الـ"أنا" الثقافية الإنسانية.

"أوقفوا الحرب"، "السلم خير"... وكل حديث عن رفض الخروج على الدولة ورفض حرب الدولة على الخارجين، كما في بيانات المشترك، ليس منزلة بين المنزلتين. إنه وقوف في اللامكان. وقد تزحزح الدبلوماسي الأمريكي من منطقة اللامكان "لينصح" بسلوك طريق السلام. إن الوقوف في المنطقة الرمادية ليس حكمة بل إضاعة لوقت يقتل الجميع.

٢٠٠٧/٥/٦

● «النداء»، العدد ١٠٢، الأربعاء ٩ مايو ٢٠٠٧

مناضلو المجتمع المدني في سورية وهيبة الدولة

أبـو بكـر السقـاف

مناضلو المجتمع المدني في سورية وهيبة الدولة

جابر عصفور.. ريادة وتنوير

استؤنفت في دمشق قبل أيام محاكمة ميشيل كيلو، أحد الأعضاء البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني السوري، وعضو لجنة تنسيق إعلان دمشق الذي يهدف إلى الدفع باتجاه الإصلاح والديمقراطية في سورية. وكان قد ألقي القبض عليه وزملائه النشطاء السياسيين والحقوقيين، مثل أنور البني ومحمود العيسى، بعد توقيعهم مع آخرين -على عريضة تطالب السلطات السورية بالعمل على إعادة بناء العلاقات السورية- اللبنانية على أسس مختلفة، ووقع عليها ٢٥٠ مثقفاً سورياً. وهو متهم بالعمل على إضعاف الشعور القومي، والنيل من هيبة الدولة، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية... الخ.

ويُعرف ميشيل بأنه من الناشطين السلميين، ومن الذين ظلوا على امتداد سنوات يحاولون صوغ وجهة نظر متكاملة للخروج من دائرة الأزمات والركود والتردي الثقافي في بلاده. وهو مثل زملائه يرى أن العلاقة السوية بين بلاده ولبنان إنما هي في مصلحة الشعبين. وتعرفه الأوساط الثقافية بثقافته الرفيعة والتزامه بمبدأ الحوار الفكري بعيداً عن لغة التخوين أو الإدانة. يواجه ميشيل قراراً آخر بالإحالة للمحاكمة العسكرية وذلك بموجب المادة ١٥٠ من القانون الجنائي العسكري التي تقضي بعقوبة السجن المؤقت لمدة تصل إلى خمس سنوات لكل من ينشر مقالاً سياسياً أو خطبة بقصد الدعاية أو الترويج لحزب أو جمعية أو هيئة سياسية محظورة. وقد تمت إحالته للمحاكمة بدعوى أنه بالاشتراك مع آخرين حاولوا الترويج لعريضة

● كيلو

إعلان دمشق – بيروت داخل مجالسهم في المعتقل، وسعوا لإقناع سجناء آخرين بالانضمام لذلك الإعلان.

أصدر عدد من منظمات حقوق الإنسان العربية بيانات تساند ميشيل كيلو ورفاقه. ومن المؤسف أن قضية الحرية في بلد عربي لم تصبح قضية بقية البلدان العربية؛ فما زال التنظيم والتضامن الذي نراه بين شعوب أمريكا اللاتينية غائباً عن الساحة العربية.

إن ما يسترعي الانتباه في التهم الموجهة إلى ميشيل وصحبه وفقاً للقوانين السائدة والنافذة، أنها تتسم بالعمومية، ويصعب تحديدها، كما أنها في الوقت نفسه تعطي أية جهة رسمية، ومنها القضاء، مجالاً واسعاً للتفسير والتأويل؛ فتهمة "النيل من هيبة الدولة" لا يمكن تحديدها إلا بناءً على الرغبة والهوى، طالما لم يجر تعريف الأعمال والأقوال التي تعتبر نيلاً من هذه الهيبة. ولذا فإن قوانين بعض البلدان الديمقراطية (ألمانيا مثلاً) تقوم بوصف تفصيلي لأحكامها العامة بحيث يضيق المجال إن لم ينعدم أمام استغلال مثل هذه العبارات المبهمة. كما أن هذا الحشد من النعرات الطائفية

والمذهبية في صعيد واحد على الشاكلة نفسها يقصد به إعطاء السلطة مجالاً لحرية التفسير. وهو ما نجد له نظيراً في قوانين في اليمن ومصر وغيرهما من البلدان العربية. وهي قوانين غير عادلة، ومقاومتها شرط لسيادة القانون.

وميشيل كيلو أبعد ما يكون عن النعرات المذكورة، فتاريخه السياسي والثقافي لم يرتبط بأية واحدة منها، بل كان ملتزماً برؤية يسارية وسلمية خالية من أي تمترس داخل الطوائف والملل والنحل، فهو من الذين يرون في الوعي الوطني والاجتماعي والدولي وسيلة للقفز فوق هذه الحواجز الثقافية التي تحول بين السوريين والعرب جميعاً، وصوغ فكر يتسع لجميع العرب على اختلاف ثقافاتهم الفرعية داخل الانتماء العربي العام. ويشهد التاريخ القريب وهذه الأيام أن السلطة هي التي تمارس هذه النعرات وبأدوات ووسائل الدولة. تعلمنا حركة إحياء المجتمع المدني في سورية وحدة المجتمعين: المدني، والسياسي؛ فليس المجتمع المدني مقدمة للديمقراطية، بل الديمقراطية السياسية والمجتمع المدني لا يكونان إلا معاً، فالسياسي في صلب المدني.

ميشيل وزملاؤه، من الذين يرون أن شعباً يستعبد شعباً آخر، لا يمكن أن يكون حراً، وأن لب الفكرة العربية منذ نشأتها هو الإخاء والشراكة في البحث عن مصير له كل سمات الكرامة والحرية، وأن الاستبداد والإلحاق بالقوة يلحق أبلغ الضرر بقضية العرب وحقهم في وحدة ديمقراطية عصرية.

أجريت قبل أسبوع انتخابات تشريعية في سورية، وصفها الصحافيون بأنها اتسمت بالكآبة وقلة الإقبال. وقد تنافس المرشحون على ثلث مقاعد البرلمان، لأن ثلثي المقاعد محجوز لأحزاب الجبهة الوطنية، وهي التجمع الحاكم، نظرياً، بينما كل مقاليد الحكم في يد حزب البعث السوري.

يطمع ميشيل وزملاؤه إلى مجتمع مدني وسياسي يصنعان معاً انتخابات حرة وعادلة ونزيهة، خارج أسوار الأحكام العرفية المؤبدة والحزب الواحد. وهذا جزء من إعلان دمشق - بيروت، ومن مطالب حركة إحياء المجتمع المدني السوري، الذي ترقى بداية ظهوره الفاعل في الحياة المدنية والسياسية إلى عشرينيات القرن الماضي، وجاءت الانقلابات العسكرية منذ العام ١٩٤٩ لوأده، بإخراجه من المجال السياسي.

هيئات الدفاع عن حقوق الإنسان في بلادنا مطالبة بالوقوف إلى جانب إخوتنا في سورية، وكذلك الصحافة؛ فالتضامن الدؤوب أقوى عوامل الوحدة في واقع عربي يصنع الفرقة والاقتتال كل يوم.

٢٠٠٧/٤/٢٢

● «النداء»، العدد ١٠٣، الأربعاء ١٦ مايو ٢٠٠٧

الإعـــلام الـغـربـي وصـنـاعـة الـكـذب

أبـو بكـر السقـاف

الإعلام الغربي وصناعة الكذب

قل وداعا لهالفاظ التي تحبها

تتحـدث وسـائل الإعلام العربيـة بصوت واحد وهـي تؤكد أن "متكـي" وزير خارجية إيران تراجع عن موقف بلاده المعلن، فهي لن تسعى لتدمير إسرائيل، وأكد أنه لا يمكن لأية دولة أن تمحو دولة أخرى، ومضى الوزير شارحاً رأي بلاده في حل القضية الفلسـطينية بوساطة استفتاء يشـمل كل الفلسطينيين في فلسطين وخارجها وكل ممثلي الديانات الأخرى في إشارة إلى اليهود والمسيحيين، وذلك على مستقبل فلسطين.

إن المدهـش هنـا أن يعتبـر مراسـلو الفضائيـات العربيـة هـذا الـكلام تراجعـاً عـن مواقـف الرئيس الإيرانـي نجاد، والحال أن الأمر ليـس كذلك البتة، والخطـأ هنا قائم في تصديـق الإعلام العربي لما روجتـه وسـائل الإعـلام الغربيـة والصهيونية والأمريكية في ما يخص القضية الفلسـطينية، فـرأي نجـاد، هـو مـا ردده الوزيـر متكـي فـي المنتـدى الاقتصـادي العالمـي فـي الأردن اليـوم، ولكن وسائل الإعلام حذفت منه كل ما يتعلق بالاستفتاء، وهـو أمـر مبنـي على حـق تقرير المصيـر وأخرجت كلامـه في حلة مناسـبة لما يشـاع عن تطرفه وجموحه وسحب ذلك على قضيته العادلة وعلى القضية الفلسـطينية العادلة بامتياز. ومفاد كلامه أن نتيجة الاسـتفتاء هي التي ستقرر بقاء اسم الدولة على الخريطة أو اختفاء هذا الاسم.

إن السـيطرة وليس الهيمنة تقطر على وسـائل الإعلام العالمية تمكن أمريكا والغرب والصهيونية العالمية من صنع الأخبار، وكذلك ممارسة "صناعة التسليم" كما قال تشومسكي، بحيث يصعب التوثيق

في أصل الرواية، لأن موجات من تكرارها تجعلها مسلمة، أي لا تقبل الفحص. حدث هذا مع تصريح عابر أدلى به الراحل أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الأسبق عن مصير اليهود في فلسطين المحتلة، فقال: "فليعودوا بالبحر كما أتوا". ولكن العبارة التي أصبحت أيقونة "نرميهم في البحر"، وتكرر الأمر مع بعض تصريحات الراحل جمال عبدالناصر غير مرة وفي ذروة الأزمات السياسية مع العدو الإسرائيلي.

يكفي أن تراقب صورة أو خبراً عن أية منطقة في العالم سواءً أكان الموضوع تصادم قطارين أم مظاهرة أم عرضاً للأزياء ومسابقات ملكة جمال العالم لتدرك أن صورة واحدة توزع على كل محطات العالم التلفزيونية، ويصدق هذا على اختيار فقرة من التصريح أو الخبر. عولمة خانقة لا تسمح إلا برؤية من زاوية واحدة محددة بصرامة.

إن احتكار الخبر والصورة هي أساس الخلافات في منظمة اليونسكو في السبعينيات من القرن الماضي عندما انسحبت أمريكا من اليونسكو وأوقفت مساهمتها المالية.

كان الخلاف في الواقع واسعاً في فترة إدارة أحمد مختار إمبو لليونسكو وارتبط بالإعلام باعتباره من مكونات الثقافة، فالوكالات الأمريكية والغربية تتحكم في ٩٠ ٪ من الأخبار، كما أن أمريكا تسعى لفرض ثقافتها على العالم.

وقد تذكر وزير التربية الجزائري الأسبق الأستاذ محمد الميلي أن الصراع في تلك الفترة كان وراء طول المفاوضات بين ممثل الاتحاد الأوروبي وهو وزير فرنسي وبين أمريكا لأن الجانب الأمريكي صرح بأنه لا يقبل التفوق عليه في مجال السلاح النووي والطيران والثقافة. ولم تعد أمريكا إلى اليونسكو إلاّ بعد تولي مدير جديد خلفاً لأحمد مختار إمبو السينغالي الذي دافع عن العالم الثالث في مجالات التعليم ومحو الأمية والثقافة والإعلام، وعن ضرورة حضور ثقافات العالم كافة في المجال التداولي الثقافي، وهذه فعلاً هي المهمة التي أنيطت باليونسكو لتكون منظمة سلام ثقافية وإخاء إنساني.

إذاً كان قول أحد ممثلي ما بعد الحداثة لا: "يوجد نص بريء" صحيحا في مجال الأدب، فإنه أكثر صحة في عالم الأخبار والسياسة، فهو هنا يتسربل بالخديعة.

وهناك ما هو أسوأ من هذا كله، أقصد ما يسميه علماء الاجتماع في الغرب بـ"امبريالية المقولات" مثل "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" هذا عن فلسطين ويهود الشتات، "دول الطوق" حول إسرائيل أي أنها مطوقة، والحال أن هذه الدول هي المهددة والمطوقة في الواقع والفعل... "فدائية الإيراني" وحبه للموت. "عدوانية العربي".. "حسية الشرقي". امبريالية لأنها توجه التفكير في مسارات محددة تخدم أهدافاً بعيدة.

كنت قد كتبت عن رأي الرئيس نجاد في قضية فلسطين في صحيفة "النداء" في العام الماضي [العدد ٧٢، ٢٠٠٦/٩/١٣]، ويمكن أن يعود من أراد إلى المقال وهو حديث عن سياق الصراع بين إيران وأمريكا والغرب(*)، في إطار محاولتها لنيل حقها في امتلاك دورة الوقود النووي دون أن تحاكم على النوايا، بينما لا تحاكم إسرائيل على الأفعال وامتلاكها لمخزون كبير من السلاح النووي

إعترف به رئيس وزارتها "أولمرت" علناً في سياق التهديد قبل أشهر وقد كشفه منذ ١٩٨٩ "فانونو" الإسرائيلي الذي كان يعمل في المنشآت النووية الإسرائيلية في ديمونا وعوقب بسجنه ١٨ عاماً، وبعد خروجه من السجن يجدد كل سنة منعه من مغادرة إسرائيل رغم أنه أعلن أنه اعتنق المسيحية وصرح بأن إسرائيل دولة لا حق لها في البقاء، دون أن يتحدث عن استنفار دولي كما فعل نجاد قبل نحو عامين ومتكي اليوم، فتذكر بشعار فتح في السبعينيات عن دولة علمانية في فلسطين يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود.

٢٠٠٧/٥/١٩

(*) هذا حديث عن الكذب الخفي الذي يُظهر نفسه خبراً بريئاً، أما كذبات المنبر فمعروفة وهي التي مهدت لغزو العراق بكلام عن المدفع العملاق وأسلحة الدمار الشامل، واعترفت أمريكا رسمياً بأنها كذبت وضللت العالم.

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

قل وداعاً لهافانا التي تحبها

أبو بكر السقاف

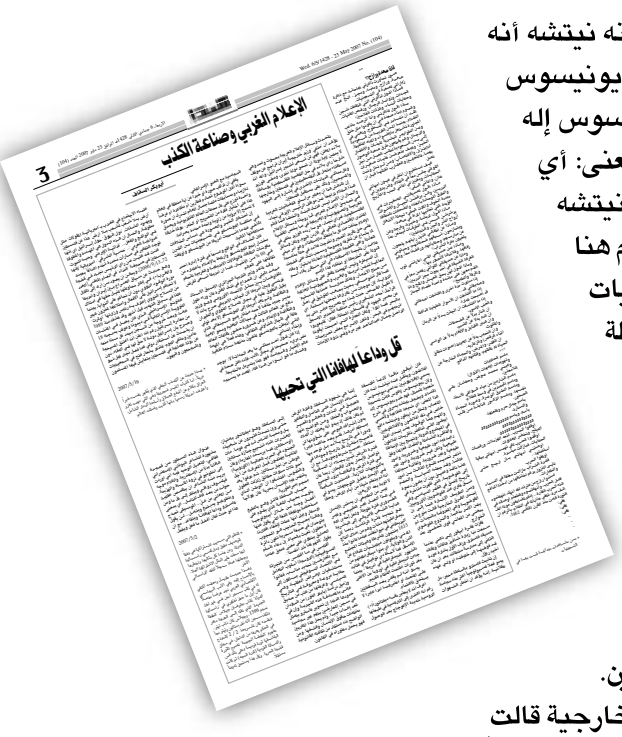
الإعلام الغربي وصناعة الكذب

قل وداعا لهافانا التي تحبها

كان أبيقور ناقدا لاذعاً لفلسفة أفلاطون، وينقل عنه نيتشه أنه كان يسمي الأفلاطونيين "مداحي ديونيسوس" ولأن ديونيسوس لاغوس كانت تسمية شعبية للممثل، فهم خدم ديونيسوس إله المأساة. ويضيف نيتشه بسرور في شرح هذا المعنى: أي شيعة الطاغية ولاحسي اللعاب. ولكل من أبيقور ونيتشه دافع خاص في نقد أفلاطون والأفلاطونيين. والمهم هنا الوقوف عند إحدى أفكار أبيقور التي تناقض نظريات أفلاطون في المجتمع والدولة، وتجمع بين الإحاطة والنظرة الشاملة والنفاذ، فعالمنا وفق رأيه فيه أمور طبيعية وضرورية، وأمور طبيعية ولكن غير ضرورية، وأمور غير طبيعية وغير ضرورية. ولفائدة سياقنا نذكر تحديده للنوع الثالث من أمور عالمنا، وقد جعله السياسة. والحكم هنا نافذ وعميق دون أن يكون دعوة إلى الفوضوية، التي ظهرت متأخرة في تاريخ لاحق في الفكر السياسي وفي نسق فكري عند الفوضويين الأوروبيين.

ومن الطريف الإشارة هنا إلى أن إحدى الفرق الخارجية قالت بنوع من الفوضوية وهي المعروفة بالنجدات. لم يكن الأمر مذهباً، والنزوع الفوضوي بمعنى من المعاني قوى الحضور عند الخوارج.

قفزت فكرة أبيقور إلى ذهني عندما سمعت نبأ زيارة شافيز هافانا ولقائه صديقه كاسترو، وزف الأول بشارة عودة الثاني إلى ممارسة سلطاته، بعد أن كان قد فوضها إلى خليفته أو ولي عهده أخيه راؤل.

إن تشبث كاسترو بالسلطة محير، بل يبدو فعلاً فسيولوجياً أكثر منه سياسة عقلانية. إنه يؤكد أن أخطر الشهوات إنما هي شهوة السلطة. وفترة المرض تساعد الإنسان على التأمل والتفكير العميق في الذات والعالم والمصير والصواب والخطأ. ومن الواضح أنها لم تكن كذلك، إذ يبدو أنه يعتقد أن البلاد بدون إشرافه اليومي على شؤونها لن يستقم أمرها، فلم يعد حاكماً عابراً ودوراً في تاريخ بلاده، بل توحد بها فأصبح يختزل كل تاريخ وجودها في سلطة.. أصبح شرط وجودها، مع أن فترة المرض تبين بجلاء أن السفينة تواصل الإبحار بدون القبطان. ربما كان في فترة المرض والنقاهة يزود الجميع بالتوجهات اللازمة.. فاستمرت السفينة في الإبحار بفضل التوجيهات. يبدو لي أنه لم يتعلم شيئاً من أيام المرض. وحقاً لا توبة بعد الأربعين.

ليس من الطبيعي أن يستمر الإنسان في هذا العمل غير الطبيعي وغير الضروري فترة طويلة. ولعل إحدى أهم هدايا الشعب الأمريكي إلى البشرية هو تحديد فترة الرئاسة، ربما لأن ديمقراطيتهم نشأت وهم من أملاك التاج البريطاني في نيوانغلند عندما كانوا منذ ١٦١٥ ينتجون الشرطة وهيئات المجتمع المدني، ويكونون ميليشيات للدفاع عن المدن والولاية، أي بنوا ديمقراطيتهم من الأسفل كما لاحظ دي توكينل في كتابه المشهور "الديمقراطية في أمريكا"، بينما جاءت الديمقراطية في أوروبا من الأعلى بعد ثورات أطاحت النظام القديم.

يبدو أنه لم يفكر بعد السقطتين على المنصة، أو اعتبرهما أمراً عابراً لا يستحق الاهتمام.

أعرف أنه لا يعتبر نفسه ديكتاتوراً(*). رغم أنه اهتدى إلى الماركسية في طبعتها الروسية شديدة الإعوجاج بعد الوصول إلى السلطة. وهو ديكتاتور بامتياز، حتى وإن تحدث كثيرون عن شعبيته بل ومحبة الناس له في كوبا. مات العشرات أثناء تشييع جنازة ستالين (أوسطالين كما يرسمه المغاربة) وكان الجنود في الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية يهتفون قبل المعركة: من أجل الوطن من أجل ستالين. ثم عرفوا بعد نحو ثلاث سنوات حقائق زلزلت العقول والنفوس. اكتشفوا أن "الوطن الذي يتنفس فيه الإنسان بحرية" كان غولاجاً بحجم امبراطورية.

حجاب السلطة قاتل وهو بالطبع يتوحد بحجاب اللغة الذي يقوم على أفضل وجه من خلال أيديولوجيا مستحكمة بوظيفة اللغة التي يقول عنها أوسكار وايلد أنها عملت لإخفاء أفكارنا. وهكذا يصبح الحاجب هو المحجوب. يتوحدان في صبغة سحرية تكون دائرة لا معقول، تعبث بالحياة. إن دعاء المسلم الصادق ينطوي على معنى عميق عندما يقول "اللهم قنا شر أنفسنا".

اقتبس في ما اقتبس من التجزئة السوفييتية (الروسية) أسلوب التعامل مع المعارضين تحديد مناسب، فكانوا في الاتحاد السوفييتي يساقون إلى مستشفيات الأمراض العقلية، وهي حكاية مروعة ومعروفة في التاريخ السياسي. وعرفتها من كتب من صديق وزميل دراسة (بابكر النور) من السودان عانى بالمصادفة هذه التجربة وإن في حدودها الدنيا. إن تحوير كاسترو يتمثل في سجن المعارضين بتهم غير سياسية تعد إعداداً جيداً. ولم يحل هذا المكربين منظمات حقوق الإنسان وكشفها. ومن الواضح أنه استفاد من ثقافته القانونية فهو يحمل دكتوراه في القانون.

عنوان هذه السطور من قصيدة مشهورة للشاعر اليوناني الاسكندراني كفافي، التعديل الوحيد

فيــه أنــي أوردت هافانا بدلاً من الاسـكندرية. والكلام موجه إلى أنطونيو في ذروة المأسـاة والهزيمة. يريد منه الشاعر أن يتقمص عقلية فيلسوف رواقي وينظر إلى كل ما ومن حوله من بعد كافٍ للتأمل.. أي بمعنى من المعاني من علٍ... الموسيقى تصدح وأنطونيو يستمع ويتأمل... لن يقول كاسترو وداعاً لهافانا ويتقاعد.. مع أن هذا لو حدث لكان أفضل ما فعل ويفعل.

٢٠٠٧/٥/٢

* النظم التي سميت اشتراكية هي وفقاً لتوصيف دقيق وماركسي رأسمالية الدولة. ومن هنا كل مثالبها وأخطرها أنها سطت على المثل الاشتراكية العلا، وجعلتها هدفاً سهلاً للنقد الرأسمالي الآخر.

وهذا حديث طويل ومعقد أكتفي بالإلماح إليه. وفي الأدب السياســي الاقتصادي العربي نجد عرضاً مفصلاً له في كتب سمير أمين في غير لغة. كان أول ما حفز تفكيري في "رأسمالية الدولة" كتاب ميلوفان جيلاس "الطبقة الجديدة" الذي نقله إلى العربية ماهر نسيم ١٥٩٦، وجيلاس كان نائب تيتو.. ولكنه سجن لأنه نقد ستالين وتيتو معاً فنقده كان تشريحاً. ٢ / ٢ لأنموذج في الحكم يعرفه من الداخل، في ســياق مفهوم "الطبقة الجديدة" تصبح الثورة البلشفية ثورة قومية وعلى ذلك قس. والمسألة القومية (ثورة المجد) ثم كانت قضية الحرية. وكل هذا يستحق تدويناً مستقلاً.

● «النداء»، العدد ١٠٤، الأربعاء ٢٣ مايو ٢٠٠٧

تحية إلى إخواني الانفصاليين المتقاعدين العسكريين والمدنيين في جنوب ما بعد ٧/٧

أبو بكر السقاف

12

تحية إلى إخواني الانفصاليين المتقاعدين العسكريين والمدنيين في جنوب ما بعد 7/7

قضايا تقتل الصحافة

من يقبر أجندة منظمات المجتمع المدني؟

لقد أنهيتم باعتصاماتكم ومسيراتكم ثم بالجمعية وفروعها، مرحلة جزر في النشاط المدني السياسي، فأعدتم لفكرة المجتمع المدني اعتبارها ومكانها، وللسياسة معناها، وللفاعلية السياسية التي تتزامن وتتوج كل جهد إنساني دورها المحوري في تحويل الأفكار والحقوق إلى واقع ممارسة عملية لا نظرية فقط. وأنتم بذلك تقدمون مثلاً وأنموذجاً حياً نَضِراً للأحزاب التي لا تريد مغادرة المقرات بحُجة أن القانون لا يسمح، ونسوا أن الأصل في القضية كلها ربط الديمقراطية بحقوق الانسان وإلا غدت لعبة مطواعة لإعادة إنتاج الواقع في ثباته، بينما تواشجها بحقوق الانسان، يجعلها أداة في تقديم وإعادة انتاج موسعة للواقع، تضيف جديداً وتجري تغييراً. والبداية في حق التصدي للظلم.

في مظاهرة الضالع قبل أيام حال الرصاص الغزير بينكم وبين الوصول إلى الشارع الرئيس، ولكن ذلك كان من قبل السلطة إشهار إفلاس سياسي، وهو في أساس حربها التي تدور في صعدة. فلو ملك الناس قنوات فاعلية ووسائل تعبير ومجالات حوار لما نشب أي قتال، فالحرب عجز يصم الجميع وفي المقدمة الدولة.

الدولة التي من أقبح شرورها أنها تريد أن تكون معبوداً، فيتحول الناس إلى عباد طائعين، مع أن

ما يصنعها، وهي صنع إنساني، إنما هو المدنية الثقافية التي ترسي أسس السياسة، فتكون الدولة ضرورية ولازمة بقدر ما توظف لخدمة المدنية الثقافية، ولعل في أساس عجزنا العربي العام واليمني الخاص أننا لم نحسن استخدام آلة الدولة لمضاعفة هذه المدنية الثقافية التي تصدر عنها، فأصبحت قيداً على إنتاج المدنية، بل وتقوم بتحطيم الهيئة الاجتماعية بتفكيكها بدلاً من توحيدها فنسينا أن جوهر القضية في السياسة والاجتماع السياسي هو البنية المدنية الثقافية والاقتصادية، والدولة ليست نتاجاً لها، ولذا بدلاً من الأخلاقية السياسية (قسطنطين زريق) تعبد الانتهازية البراغماتية، ويسود ازدراء العام، والتركيز على الخاص، فاختفت العقلنة السياسية في الادارة والتنظيم والتربية، ومعها الإحتفاء المستبطن بقيمة الدولة بنت المجتمع المدني الثقافي السياسي، أي نقيض الدولة الغول العظيم الذي لا ينتج إلا الاقتتال والدمار والقبح.

صدقوني، لقد أشعلتم جذوة هذه المعاني بتنظيمكم وسلمكم ودأبكم، وأثبتم أن الثقافة التي يمر بها شعبنا منذ نحو ثمانين عاماً، أثمرت، وأن سنوات الجفاف الثقافي والحقيقة الواحدة، ثم فرصة العبودية باسم الوحدة، لم تفلح في إطفائها.

ها هي تنير الطريق وتنث الدفء في النفوس والعقول. إن «بُعْبُعْ» الإنفصالية أشبه بخيال المآتة منه بكلمة تشير إلى معنى، وإن أطلقها وزير، لا يستطيع أن يقول شيئاً يفيد، مثل سائر الوزراء، فهم جميعاً لا يقولون جملة مفيدة أو حتى شبه جملة، فكلام السلطة/ القوة يأتي من الخواء ويعود إليه. فهي لا تحاور إلا نفسها، إن «بعبع» يكشف هلعها وجزعها، وهو محاولة للدفاع عن حالة إطلاق الرصاص على متظاهرين عُزَّل في يوم تسميه السلطة عيداً، ولكن إطلاق الرصاص جريمة لا يمكن الدفاع عنها بأية ذريعة.

لقد خرجتم تدافعون عن الكرامة الإنسانية، وهي أساس كل متحد إنساني وكل دولة وكل تجمع. فإذا لم تضمن، فقدت هذه الكيانات علة وجودها، ويصبح أمر أفولها مسألة وقت. الرصاص وبعبع الانفصالية الذي نفدت صلاحيته وعمره الإفتراضي من الإفراط في السحب على رصيد مكشوف إسمه الوحدة بالقوة، يتناقضان مع كلامكم الذي يضيف جمالاً إلى لغة السياسة اليومية، «لقد أصبحنا ضحايا حسابات واقتناعات ضيقة نتج عنها مصادرة حقوقنا من رواتب ورتب ومنازل ومناصب وأرض، وعلى إثرها صودرت آمالنا وطموحاتنا في تأمين مستقبل لأولادنا. لكنهم لم يستطيعوا مصادرة إرادتنا لأنها عصية على المصادرة. ربما نستطيع انتزاع حقنا المسلوب والمنهوب، عبر كل الطرق المتاحة والحجج القانونية»(«الأيام»، ٢٠٠٧/٥/١٩).

ماذا بقي من الوطن؟ إن قضيتكم العادلة صورة دقيقة لحال الجنوب كله، فيد العنف لم تترك شيئاً تمتد إليه إلا الوجود المادي البيولوجي للناس. ومن هنا فإن إعلان الإعتصام المفتوح مبادرة رائعة، حتى لا تكون المقاومة السلمية حتى العصيان المدني أمراً موسمياً. وبذلك تؤكدون أن الديمقراطية لا معنى لها بدون حقوق الانسان. وجعل الانتخابات بداية ونهاية الديمقراطية مغالطة جسيمة، فالانتخابات نهاية مسار يومي لواقع ديمقراطي، ووسيلة تغيير وتقدم. وأنتم تكررون ما يقوله كل المظلومين المهانين والمذلين عندما تطالبون بتنفيذ توجهات الرئيس. ولكن أليس أمراً محيراً أن يطالب

الجميع بتنفيذ توجيهاته وعلى امتداد عقد ونصف عقد من السنين، ولا تنفذ، كأنه لا علاقة له بما حدث ويحدث؟! إن استهدافكم هذا الذي طال، كان ولا يزال جزءاً من سياسة رسمية تمييزية تدميرية موجهة ضداً على أهل الجنوب كافة، ولا بد من النظر إليها من هذه الزاوية حتى يمكن الحديث عن إصلاح أحوال الناس. عندما تصبح المشكلة مزمنة فإن هذا يدل على أنها قرار مدروس وليس خطأً عابراً أو موقفاً طارئاً. لا شك في أن عليكم أن تطالبوا الجهات المسؤولة بدأب وانتظام، وأن ترفعوا أمركم إلى القضاء، وكل هذا عمل إجرائي ضروري للتعامل اليومي مع الارادات والمصالح. ولكن القضية تبقى سياسية بامتياز ولا بد من طرحها في مكانها الصحيح هذا، لأنه لا يمكن الحديث عن المواطنة خارج دائرة الحقوق والواجبات، وأنتم تحرمون منذ سنوات منها جميعاً. فالحقوق ليست لكم، بالتعريف، والواجبات لستم جديرين بالقيام بها، بالتعريف أيضاً. فمرة أخرى: ماذا يتبقى من الوطن؟! إن حرمانكم من حقوقكم جانب من القضية الكبرى، وجانبها الآخر هو حرمان الجيش والمؤسسات المدنية من خيرتكم التي كانت تدير وتنظم شؤون دولة. أما الدولة الجديدة فليست بحاجة إليكم، فهي دولة تمت خوصصتها فأصبحت حصرية في دائرة القبيلة والعشيرة والأسرة والعصبية الجغرافية الجهوية، وأنتم لا تدخلون في محيط أية دائرة من هذه الدوائر. إن إحالتكم إلى تقاعد غفل من الحقوق حتى أبسطها، هو الوجه الآخر لإحالة الجنوب كله إلى دائرة الإلحاق والضم. هذا ما جاء في إحدى راياتكم: «من هنا نبدأ».

لقد جعلتم من الأيام القليلة الماضية عيداً حقيقياً، لأن الروح عاد إلى الشارع السياسي، وقلتم ببلاغة الفعل إن مؤسسات المجتمع المدني ليست نباتات ظل تعيش في هامش الاستيراد، بل هيئات تكوّن مع المجتمع السياسي وحدة جدلية حتى لا يكون المجتمع المدني شاهد زور في ما يسمى بالديمقراطية الناشئة دائماً.

وبالنسبة لي فقد عدت إلى التفكير في قضية تشغلني منذ ١٩٩٤/٧/٧ ألا وهي أن البلاد بحاجة إلى حزب جديد، لا يرفض ما قبله بل يستفيد منه، ولا يكون دون مستوى قضايا الواقع الذي يمور بالمشكلات الجسام والمصيرية، ولا يتجاوزها في جموح دون كيخوتي، بل يحاول الإمساك بتلابيب الواقع بوساطة وعي مطابق له. وحاجتنا إلى التحرر من كل القيود الكابحة والتحرير الذاتي بالشجاعة والصدق، أمور لم تعد تحتمل التأجيل، من أجل وطن حر وشعب سعيد. ولكم مني تحية تقدير وإعجاب وتضامن.

٢٠٠٧/٥/٢٧

● «النداء»، العدد ١٠٦، الأربعاء ٦ يونيو ٢٠٠٧

أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات (١)

سندس العطاب ترفض التلقين(*)

أبو بكر السقاف

أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات(١)
سندس العطاب ترفض التلقين(*)
13
أحمد سيف حاشد
انقذوا راس الخيواني
أن تختفي بين أن يعلم أحد

يعتبر رئيس الجمهورية الجامعة جزءاً من دائرة الأمن الشخصي فيلحقها بمنطقة السيادة التي يشرف عليها بنفسه. ولذا لا تملك الجامعات حق انتخاب رؤسائها، لأنه رئيسها كلها، وليست رئاسة رمزية مثل تلك التي تمارس في الملكيات الدستورية على الكنيسة وبعض المحافل، بل ممارسة تجعلها جزءاً من قصوره واستراحاته وطائراته. والجامعات هي «عقل الأمة» ومراكز يتخرج فيها قادة المجتمعين المدني والسياسي. ورغم تكاثر رؤساء الجامعات الذين يحتفظون في فترة انتدابهم لرئاسة الجامعة برتبة في الأمن السياسي أو القومي، بعد أن كان أسلافهم يوجهون بالتلفون وهمسات المقايل، إلا أن غرف الأمن بالجامعات لا تزال في ذروة نشاطها. وهذا جزء من الدولة الأمنية وهي قفا الدولة السلطانية العربية المعاصرة، إذا صح أن وجهها هو الرئيس، وكلا الوجهين نتاج لقاء آثم بين السلطة الرئاسية ورئاسة الجيش.

فلا يمكن والحال هذه إلا أن تنشر شرور السلطة القوة في كل الجسم الاجتماعي والسياسي والتربوي. ولذا فإنه بدلاً من التخبط في دائرة مضحكة من الاقتراحات، علينا أن نتوجه رأساً إلى رأس الأفعى: إخراج الأمن السياسي من الجامعة واستقلالها، بدء، بانتخاب اعضاء هيئة التدريس رئيس جامعتهم، وكذلك

العمداء ورؤساء الأقسام، وكل ما خلا هذا قلب لهرم الأولويات وقبول بواقع الحال. وإعادة النظر في قانون الجامعات الصادر بعد الحرب/ مايو ١٩٩٥. نشرت الصحف أخباراً عن اضطهاد بشع للطلاب والطالبات في غير جامعة للدولة (تسمى «حكومية» وهذا خطأ) وما حدث في جامعة إب يستحق أن نقف عنده لأهميته من وجهين (حرية الطالبة والطالب، وهمجية اساليب التربية العلمية والسياسية وفق منطق الحصان، وهو يعارض كل منطق يمتلك ابجديات التعليم السليمة وقواعد التربية والبحث العلمي والإدارة الانسانية.

تشير إفادات المحامي ناشر الشجاع (هود) -وله التحية والتقدير وللمنظمة التي ينتمي إليها- إلى الوقائع الآتية: أفاد رئيس جامعة إب أن الطالبة وزعت منشورات تسيء إلى الجامعة. كذّبت الطالبة ذلك. رفض عميد شؤون الطلاب قرار القضاء الذي يقضي بعودتها وحقها في الامتحان. وأضاف: «هذا قرار يتم شراؤه بـ٥٠٠ ريال من أمام بوابة المحكمة». عميد العلوم: «أنا لا أقبل أي توجيه أو أمر من خارج رئاسة الجامعة». وعند فحص الوقائع يتضح أن هذا الاستقلال المبالغ فيه إلى درجة الانتفاخ للجامعة ليس إلا ذروة عبوديتها. فالقضية كلها بدأت كما يحصل يومياً من رفض الطالبة أن تلقي اجابات محددة تقولها في حلقة للفضائية اليمنية، وكانت هي وغيرها من الطلاب والطالبات يتعرضون للتهديد من قبل الأمن السياسي بالجامعة بأنهم وأنهن يشكلن «تجمعات مشبوهة» أو بالحوثية، التي تسمم حياة المجتمع كله لأنها تتيح فرصة ذهبية للأجهزة وأحبابها وأصحابها.

الأمر على بكرة أبيه بيد أمن الأمن السياسي، وما الإدارة والأساتذة الاداريين إلا بيادق في الإدارة الأمنية للجامعات، وهي آخر مجال تصلح له، وهي في أساس تردي العلم والتعليم والخلفية السياسية في جامعاتنا ومن ثم في مجتمعنا.

رفض الطالبة سندس التلقين يدل على شخصية مستقلة لا تقبل أن تعامل وكأنها طفلة تقدم باقة ورد لرئيس الجمهورية أو غيره في حفل قص الشريط/ الاشرطة، وهو فعل لا متناهٍ ومؤشر الى أن السلطة والسلطان عازم على تأبيد مشاكلنا.

هذا السلوك الايجابي منها يدل على أنها لا تقبل التلقين في مسار العملية التربوية والعلمية والتعليمية، لأنه نقيض كل منهج علمي يعيها جميعاً، فوظيفة التعليم من الأولي إلى العالي تعليم المنهج وتمكين الطالب/ الطالبة من اكتشاف قدراته، أي نقض التلقين الذي تبدأ معه وظيفة التعليم في بلادنا والبلدان التي تشبهها أي القمع لأن هدف التعليم الحفاظ على الواقع وإعادة إنتاجه في ثباته، والحيلولة بينه والحركة والتطور والتغيير.

سندس معارضة بالتعريف لواقع الجامعة الذي يتضافر فيه التربوي - التعليمي، والأمني، في تواشج لا يقبل التفريق، ولا يستقيم التعليم إلاَّ بإلغاء هذه الوحدة الآثمة. قبل عامين فصلت طالبة إعدادي مصرية لأنها كتبت في موضوع الإنشاء كلاماً فيه نقد لأمريكا. إنها طالبة صغيرة، كبيرة في عين الرأي العام المصري. وهبَّ عشرات الصحافيين للدفاع عنها، فأصبحت قضية عامة بجدارة. وهذه الحادثة تؤكد أن التعليم في الدولة السلطانية، وإن تعددت مسوحها وقسماتها وديكوراتها، له الوظيفة نفسها: القمع، ويسخّر كل الأدوات والإمكانات والطاقات لهذه الغاية التي لها الأولوية

على العلم والتعليم وترقية العقل البشري والخلق والسلوك الجميل. كل هذه القيم تصيبها وظيفة التعليم الأساسية في مقتل. ونتساءل: لماذا تقدم الناس في اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا والهند والصين... إلخ ونحن في مستنقع الجهل وأكثر الشباب أمية بما في ذلك المجتمعات العربية التي بدأت تتطلع للنهوض منذ نحو قرنين من الزمان. التعليم هناك رافعة تقدم وباب نهضة يتسع لدخول ملايين الصغار والكبار إلى عالم المعرفة /الحرية، وليس مفارقة أن طلابنا وطالباتنا والأساتذة يدخلون الجامعة من أبواب حديدية صغيرة جانبية والباب كبيراً موصد دائماً برتاج ثقيل. وبخروج الأمن من الجامعة سوف تفتح كل الأبواب على اتساعها.

وللعزيزة سندس التقدير والإعجاب والمحبة والتضامن. ولأسرتها التحية.

٢٠٠٧/٦/٢٤

(*) حتى الموتى من البالغين ذكوراً وإناثاً، يلقنون بعد دفنهم. ونحن نتلقى القرآن من القارئ، في الأغلب، وتفوتنا الوصية/ الحكمة: إقرأ القرآن كأنه أنزل عليك. ثقافة الأذن طاعة، والقراءة فعل تحرر وتفكير.

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

أحمد سيف حاشد

أبـو بكـر السقـاف

13

أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات(١)

سنديس العطاب ترفض التلقين(٢)

أحمد سيف حاشد

أنقذوا رأس الخيواني

أن تختفي دون أن يعلم أحد

للمـرة الثانيـة تعاقب السـلطة التنفيذية النائب أحمد سـيف حاشد. وهي السلطة الوحيدة في البلد، فالنظام في اليمن السعيد بحكامه قائم على الجمع بين رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للجيـش، وهذا رفض من نقطة البـدء للدولة المدنية، ويصبح الحديـث عـن الدسـتور ونظائـره، والنظام الجمهـوري أو الرئاسـي هريـر كلام وأضغاث أحلام، لأن طبع السـلطة/ السـلطان القائم على مبدأ الجمع بين الرئاسـتين بجعل الاحتـكام إلى القـوة المجال الوحيد المفتـوح على باب التغييـر وفـي مقدمتـه التغييـر بالجيـش وثبت أنه أسوأ أنواع التغيير في المشرقين والمغربين.

إن المفارقـة السـاخرة أن عضو لجنة الحريات فـي مجلـس النواب، جـرى الاعتـداء عليه وهو يمـارس مهامـاً هـي مـن صميـم اختصاصـه بمـا هـو نائب وصاحـب صحيفة. ولم يسـفر التحقيـق في الحادث الأول عن شـيء رغم مضي عـام، وهـا هو الحادث الثاني يتعثـر التحقيق فيه. وهذا ازدراء مـن قبـل الهيئة التشـريعية لحقـوق النائب بلغ مـداه، وهل يمكـن لهذه الهيئـة ان تكون جادة في غير هذا من الأمور وهي لا تحرص على الدفاع عن حرية وكرامة وسلامة عضو عامل فيها؟

يبدو أن مجلس النواب راض أن يكون تابعاً للسـلطة الوحيدة في البلاد، وكنا نظن أنه لم يتدخل فـي أحـداث صعـدة الدامية لأن الأمر يتعلق بالسياسـة والسـيادة العليا وهي فـي بلادنا أغمض من الغموض و«حاجة تلخبط اللخبطان» كما يقولون في مصر، ونتائجها غاية في الوضوح البشع وعلى

كل الصعد. أما أن تصل التبعية إلى العجز الكامل عن نصرة عضو من أعضائه يبدي اهتماماً صادقاً بالشأن العام ويشارك في نشاط المجتمع المدني ليثبت أن السياسي والمدني وجهان لأي مجتمع ينشد السياسة المدنية والعقلانية السياسية، فإنه أمر تجاوز كل تشاؤمنا.

إن الانتصار للنائب الشجاع المضطهد واجب كل برلماني، فذلك ليس أمراً يوجبه الدفاع عن الحق والحقيقة بل وبه يرتبط مصير مجلس النواب، الذي عليه، حتى يحظى بالاحترام والثقة من المواطنين، ان يكون سباقاً إلى ساحات الدفاع عن الحق ونشدان العدل، فهل يتحرك النواب؟ وهل يشكون في أن كرامة النائب أحمد جزء لا يتجزأ من كرامتهم جميعاً؟ إن سلوك مجلس النواب يثبت أنه لا يريد أن يكون إحدى السلطات، وأنه راض قرير العين بمكانه في النظام السياسي وهو بائس يشبه العدم.

أما النائب احمد سيف حاشد فإن تقدير الرأي العام له وكذلك هيئات المجتمع المدني الفاعلة يزداد كل يوم. ولك التحية والإعجاب والتضامن.

غرة تموز ٢٠٠٧

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

أنقذوا رأس الخيواني (١)

أبـو بكـر السقـاف

13
أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات(١)
سنديس العقاب ترفض التلقين(١)
أحمد سيف حاشد
أنقذوا رأس الخيواني
أن تختفي دون أن يعلم أحد

«التهمة الموجهة للخيواني، هذه المرة، هي العلاقة بما تسميها السلطات «خلية صنعاء الحوثية الثالثة»، وهي التي بدأت وسائل إعلام الحكومة التحدث عنها ونشر أسماء أعضائها عقب اعتقال الخيواني وفي سياق تبرير اعتقاله.

رئيس الجمهورية شخصياً أبلغ قادة المعارضة بهذه التهمة، معتبراً الخيواني جزءاً من مخطط سري لقلب نظام الحكم وإعادة الإمامة إلى الحكم... وإذ تحدث الرئيس عن مجلس إمامة سري داخل البلاد، فقد اعتبر أن عبدالكريم الخيواني هو الأب الروحي لخلية صنعاء الحوثية التي كانت تخطط لأعمال عنف». (صحيفة «الشارع»، ٢٣/٦/٢٠٠٧).

هذه أفضل تغطية كاشفة قرأتها في الصحافة اليمنية لحادثة اعتقال الخيواني.

وهذه الاتهامات التي أطلقها رئيس الجمهورية تكفي للحكم بالإعدام غير مرة.

المطلوب هذه المرة رأس الخيواني. ويرى المحامي محمد المرتضى أن الطريقة التي تم بها اعتقاله في غرفة نومه، وهجوم ثلة من رجال الأمن القومي عليه وهو بملابس النوم يهزون رأسه ويجثمون على صدره ويشدونه ذات اليمين وذات الشمال، إنما هي شروع في القتل، لا سيما وأنهم قالوا له إنهم يعرفون أنه يعاني من مرض في القلب. كان المشهد المروع هو ما لم تتحمله أعصاب ابنته هبة (٧سنوات) فأُغمي عليها، وهذا دفاع الحياة في الكائن الحي عندما يداهمه ألم إن لم يتجنبه بالغياب يفقد الحياة نفسها. هبة، الزهرة الصغيرة، أصيبت برضَّة نفسية سوف تلاحقها مدى الحياة. و يؤكد علم النفس

أن الذاكرة بعد الخامسة لا تنسى.ولا بد من محاكمة الجناة أمام قضاء عادل. يتكرر تعذيب الأطفال مع كل اعتقال تقريباً.وقد روع ابن الزميل سعيد ثابت قبل نحو ثلاث سنوات وإن بصورة أقل بشاعة. وهناك عدد كبير من الأطفال الحوثيين في السجن.

نعم، المطلوب رأس الخيواني. وجاء اعتقاله بعد الفرحة التي عمت البلاد بعد إيقاف نزف الدماء في صعدة. وقد ضربت السلطة/ السلطات، عرض الحائط وطوله بتعهدها الدولي في اتفاقية وقف اطلاق النار، حيث تنص على أن العفو يشمل الجميع باستثناء من تحقق النيابة معهم. وعلى فرض ان الخيواني من الحوثيين، وهو أمر لم يقم عليه برهان قاطع واحد، فإنه يكون مشمولاً بالعفو المذكور، وهو الذي اعتقل بعد الاتفاق. ولكن السلطة عودتنا على أنها لا تحترم شيئاً سوى رغبتها في الانتقام والتنكيل بخصومها. تمديد الاعتقال شهر إنما هو البداية.

أما القضاء، فإن أدق وصف له قدمه المحامي محمد ناجي علاو، بعد خبرة طويلة ونشيطة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان، عندما قال إنه يتلقى أوامره من الأمن السياسي.

إن رفع سقف الدفاع عن حياة الخيواني يجب أن يصل إلى الحد المطلوب لإنقاذ حياته، لأن من يطلب رأسه قدم على أنه نجا في الاعتقال السابق من الموت لأن السجناء دافعوا عنه بعد أن سقط على إثر ضربة قوية وجهها إلى رأسه سجين محكوم بالإعدام. وهو مشهد يعيد إلى الذاكرة مشاهد من أفلام الواقعية الايطالية الجديدة التي تقدم تاريخ ألمانيا في إيطاليا.

إن القوانين اليمنية بالنصوص وظلال المعاني ومجالات التفسير بل والتأويل التي لا تتناهى فيها تضمن صدور أحكام ظالمة لإزهاق أرواح البشر في هذه البلاد، الذي كان القضاء فيها ولا يزال أفعل وأفتك أدوات السلطة لشن حرب متصلة على المواطنين في الصعد كلها وبنجاح منقطع النظير.

هذه كلمات موجهة إلى من يدافع عن حق الإنسان في الحياة والمحاكمة العادلة في هذه البلاد، وإلى لجنة حقوق الإنسان اليمنية في كندا ونظريتها في بريطانيا.

وإلى المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، والعفو الدولية في لندن، وهيومن ووتش في نيويورك، وإلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا، والى الزميل هيثم مناع في باريس، وإلى جميع منظمات حقوق الإنسان في البلدان العربية في المشرق والمغرب.

قتل الأبرياء في ساحة القضاء يبدو من بعض الوجوه أشد هولاً من القتل العشوائي في ميادين القتال «ليس هناك من يكوِّن جزيرة وحده. إنه جزء من الكل... فلا تسلني لمن تُدقَّ الأجراس، إنها تدق لتنعاك» الشاعر الانكليزي المتصوف (جون دون).

٢٠٠٧/٦/٣٠

● «النداء»، العدد ١١٠، الأربعاء ٤ يوليو ٢٠٠٧

٧/٧ يـــوم حـــق تـقـريـر المـصـيـر

أبـو بكـر السقـاف

7/7 يوم حق تقرير المصير

١ - أكـدت حـرب العـام ١٩٩٤ دقـة تعريـف المفكـر العسـكري السياسـي النمسـاوي كلاوزفتز وصحـة تعريفه الحـرب بأنها اسـتمرار للسياسـة بوسـائل أخـرى، فقـد كانت تلـك الحرب الحلقـة الأخيـرة مـن حـرب مورسـت بوسـاطة الاغتيـالات والقصـف الاعلامـي والسياسـي، فجـاءت لتلغـي الوحدة السـلمية وان لـم تكن ديمقراطية، وكان مـن أولى مهامها التخلـص من وثيقة العهد والاتفـاق التي وصفت بأنها وثيقة الخيانة بعد ان وقعت عليها الأطراف كافة. ولذا أعلن وزير خارجية النظام إلغاءها قبل نهاية الحرب، وفي يومها الأخير أرسل الراحل العطار خطاباً إلى بطـرس غالـي الأمـين العام لـلأمم المتحـدة تؤكد الفقرة(د)* فيها الالتزام بها. ويبدو أن الرسـالة كتبت وأرسلت بناء على طلب أمريكي.

وبعـد يـوم ٧/٧/ ٩٤ ثبـت أن قلـب تعريـف كلاوزفتـز صحيـح أيضـاً بـدوره، فأصبحـت السياسـة اسـتمراراً للحـرب فـي كل شـبر مـن أراضـي الجنـوب. وهذا يجعـل التعريف دائرياً تصنعه الحرب- السياسـة، والسياسـة -الحـرب، ولا يمكـن كسـر هـذه الدائـرة الجهنميـة إلا بنـوع من السياسـة جديد يمتد نسـبه القريب إلى الحرب العالمية الأولى العام ١٩١٤، بينما يرقى البعيد إلى الفلاسـفة الرواقيين ومفكري الحق الطبيعي، ثم كانط وثورتي أمريكا وفرنسـا. أقصد حق تقرير المصير للفرد والجماعة والشـعب، لأن أبسـط وأدق وأوضح تعريف للديمقراطية هو ذلك الذي صاغـه الاشـتراكي الغابي البريطاني هارولد لاسـكي: حكـم الناس برضاهم، وغيابـه قطيعة لا يمكن

● جانب من اعتصام المتقاعدين العسكريين بعدن

معها قيام أي متحد سياسي طبيعي، ولذا تلجأ الشعوب إلى ممارسة هذا الحق لإيجاد مخرج سلمي وشرعي من وجهة نظر الدستور المحلي والقانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية. تم استبدال السياسة المدنية بحق القوة العسكرية.

٢ – بعد الحرب تلازم الحديث عن القضية الجنوبية مع شعار إصلاح مسار الوحدة، وكنت ولا أزال مقتنعاً أنه اسطورة كبيرة، فهو يعني اقناع المنتصر بأن يتنازل عن ثمار نصره، وكانت أولى بشائره إلغاء وثيقة العهد والاتفاق، الذي لم يكن الالتزام بها في رسالة العطار إلا مناورة سياسية في أروقة الأمم المتحدة يتجنب به المنتصر إحراجات أممية ممكنة، ونيل مباركة الهيئة الدولية للأمر الواقع، الذي كان الراعي الأمريكي راضياً عنه في سياق تصفية آثار الحرب الباردة. وكان نسك «الاستعمار الداخلي» في جانب منه توصيفا لأسباب هذا الاقتناع.

بدت الطبقة السياسية الحاكمة منذ ٩٤/٧/٧ بتقسيم البلاد إلى مناطق عسكرية، وكثافة حضور الجيش في الجنوب سياسي وقمعي في وقت واحد، واقرار بأن الجنوب حال خاصة واستثناء كبير داخل الإطار السياسي العام الذي يجمع الجنوب والشمال. هذا التمييز يترجم في حياة كل يوم تمييزاً سياسياً وقانونياً واجرائياً، فأصبح الانتماء إلى الجنوب أو الشمال هو الذي يقرر المعاملة والحق بل والكرامة، ولا يستثنى من هذه الصورة أي مجال. بدا بجلاء أن الطبقة السياسية الحاكمة

مختصرة في غرائزها، فاقفلت بذلك كل إمكان لمخاطبتها بله محاسبتها سواء أكان باسم القانون أم الدين أم العرف. أصبح الناس في الجنوب يعيشون في دوامة ظلم معمم، لا شك أنه من أحفورات القرون الغابرة، التي توجد في الطبيعة في صورة سمكة مرسومة في حجر في قمة جبل كان يوماً بحيرة.

أما الأسطورة الثانية وهي أصغر حجماً فهي شعار إصلاح النظام السياسي لأنها تدور في فلك إصلاح مسار الوحدة نفسه، فلم تظهر أية بادرة تدل على أنه بالإمكان التقدم في طريق الإصلاح بالقطعة، واتضح أنه بمرور الزمان أخذ يصبح اكثر استحالة، ذلك لأن اصلاح مسار الوحدة والاصلاح السياسي الشامل ينتحران معاً في لقاء حميم وغير سعيد عند جذر المشكلة التاريخية في النظام السياسي اليمني، وهو عدم مناسبة الثقافة السياسية الحاكمة للذهنية القبيلية لبناء دولة، وهذه حال خاصة من مشكلة عربية عامة هي سبب تعثر الأنظمة العربية على تفاوت داخل زمان تاريخي عمره نحو قرنين، ولذلك يتعذر بناء «ألفة جامعة» (الماوردي) فوجد الناس في متحد قادر على صنع الوحدة بين المختلفين، ولا نزال مستمرين في ترسيخ متحد اجتماعي قائم على الانقسام والتشظي، وعلى اعادة إنتاج الانقسام بصورة دموية كلما يسرت شروط وتحولات السياسة الدولية ذلك**. وما يحدث في العراق ولبنان ليس إلا المدى الأقصى لامكانات مجتمعاتنا التي تمتلك مخزوناً نفسياً، ووعياً سياسياً يتحكم فيه «اللاوعي السياسي»(ف.جيمسون)، أي الانتماء الأولي البسيط السابق على الوطن والشعب والطبقة، وهو الخزان العربي الكبير لهذا «اللاوعي السياسي» الذي يتحكم في الوعي السياسي المعلن.

صحيح أن البنية تخلق الأسطورة، فالحياة المشتركة للناس في بلد معين وذهاب الصغار إلى المدارس وخضوع الجميع لقوانين واحدة وتعريفهم باسم وعلم وجواز سفر، يخلق فكرة الوطن والقومية، أو ما أسماه باحث عربي أمة متخيلة أو متصورة. ولكن هذا يحدث في بنية تملك انسجاماً داخلياً، وليست منقسمة على نفسها. حيث أن كل طرف فيها يعتبر نفسه كياناً مستقلاً عن الآخر، ذلك لأن تلك الوحدة الظاهرية لا تتجاوز المظاهر وهي في حقيقتها شرط لاكتساب شرعية خارجية، لا شرعية داخلية، لأن الداخل موحد بالقوة وحدها عنواناً وممارسة وغاية، حيث يصبح الحكم ممارسة سيادة من طرف مع آخر وليس تنظيماً اجتماعياً وسياسيا واقتصادياً بله أن يكون وظيفة يقوم عليها النظام بدءاً من رئيس الجمهورية حتى شرطي المرور. ويتعذر في هذا المجتمع أن تكون الثقافة تنظيماً اجتماعياً للمعني لأن شرط ذلك وجود ثقافة واحدة، بينما المجتمع المنقسم على نفسه يمتلك ثقافات تجمع كل جزيرة من جزره وثقافات فرعية داخل كل جزيرة. هذا التذرير اللامتناهي هو الذي يوجد الدولة السلطانية طرفاها سلطان ورعية.

٣ - قضى بعض المواطنين ليلة السابع من تموز ٢٠٠٧ في ساحة العروض (الحرية) بخور مكسر، وبعضهم جاء مع الفجر، ورغم حال الطوارئ في المنطقة وسد قوات الجيش والأمن والشرطة مداخل الساحة وشتم المواطنين واهانتهم في كل مدخل، إلا أن الناس تمكنوا من التسلل إليها وواجهتهم أطقم مسلحة باطلاق الرصاص للتخويف، ولكنها انسحبت بعد ذلك تاركة الساحة للجمهور، لأن

استمرارها في الساحة كان ينذر بمذبحة.

وعلم الجمهور عند بدء الاعتصام في التاسعة أن العقيد ناصر النوبة رئيس جمعيات المتقاعدين اعتقل وأربعة من رفاقه في جولة كالتكس. لم يتحول الحشد إلى جمهور كما كتب سارتر في إحدى سلاسل «مواقف»، بل أصبح شعباً، فاللافتات جاءت من جميع أرجاء الجنوب من حضرموت حتى الضالع للتضامن مع الاعتصام الكبير المدوي الذي توج اعتصامات تناثرت باتساع خريطة البلاد منذ نحو أربعة أشهر. واختيار اليوم جاء رداً مدنياً راقياً على الحرب وويلاتها ورفضاً لبناء حق على مبدأ القوة، وتأكيداً على أن الحق يستطيع أن يكون قوة فاعلة عندما يستوطن العقول والنفوس فهو عندئذ «يصبح قوة مادية» (ماركس) هذا الجمهور الغفير. الآلاف، ومن جميع الأعمار. ومن جميع «جهات الروح» جاؤوا ليرفضوا بالفعل أن حق التظاهر في عدن ليس لأبناء عدن وحدهم، كما صرح المندوب السامي وأنهم يجرمون كل عودة بهم إلى ما قبل الاستقلال ليفرض عليهم حكم الأقيال – المحافظين الجدد بعد ٩٤/٧/٧، اكدوا انهم يمتلكون ارادة لم تستطع السلطة انتزاعها منهم، وهذا لو تحقق فهو الموت الحقيقي، أما اليوم فإنهم ينتصرون لكرامتهم التي تفرض الاعتراف بها فينتصب الحق/ الحقيقة قوة قادرة على التغيير وممارسة حق تقرير المصير. أصبح «التصدي للظلم» قوة. لا يمكن أن يكون هذا الجمهور من «سقط المتاع» بل كائناً عملاقاً يملك موارد غزيرة من الحكمة السياسية والشجاعة، تجعله يثق بأنه بالغ هدفه.. و«أن السلاح آخر ما يحتاجه الشجعان» كما قال الروح العظيم غاندي فاختاروا المقاومة السلمية منهجاً. إنهم مصممون على توديع «سنوات الحجر» فاستحضروا هتافاً كان شائعاً في سنوات حرب التحرير: برع يا استعمار برع. تحول حاسم من «الاستعمار الداخلي» إلى الاستعمار الخارجي*** في وعي ومخيلة الناس، ما كان يقال أحياناً في تضاعيف مقال أو همسا في مقيل أصبح صوتاً مدوياً في لندن وشيفلد وباريس وجنيف. استقبل الناس الأمل وما سيتأتى ليس إلا مناصيل. انداح الأفق شاسعاً كأنه رحاب البحر الفسيح.

إن الأمر يبدو نهاية منطقية لوحدة فورية اندماجية مسلوقة جاءت حربها بعدها لتؤكد عجز أبناء وبنات الشطرين وقصور الطبقة السياسية الحاكمة في الجنوب والشمال عن بناء وحدة تنجز تقدماً ونهضة وإخاء في بلد حر وسعيد، ولذا لا بد أن يستأنف التاريخ مسيره من لحظات الانقطاع ليكون شيئاً سوياً وإلا طالت رحلة التيه والعذاب.

عدن في ٢٠٠٧/٧/٧

* «... وبناء على ما سبق فإن حكومة الجمهورية اليمنية تود أن تبلغكم بأنها قررت ما يلي:

أ- إعلان عفو عام شامل. ب- استعدادها لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم نتيجة لأعمال التمرد واعتبار قانون رعاية الشهداء سارياً على جميع ضحايا التمرد. ج- تأكيد التزامها الثابت بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان. د- اعتزامها مواصلة الحوار الوطني في ظل الشرعية الدستورية والتزامها بما جاء في وثيقة العهد والاتفاق كأساس لبدء الدولة اليمنية الحديثة. هـ تأكيد حرصها على التعاون الكامل مع دول المنطقة...» مقتطفات من رسالة القائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية د.محمد سعيد العطار، إلى د. بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، في ٩٤/٧/٧.

** مقولة «القابلية للاستعمار» للمفكر الإسلامي المستنير حقاً مالك نبي ليست البتة في صالح المستعمر، بل اساسها جعل المستعمر مسؤولاً عن مصيره، لأنه يجب أن يكون قادراً على مواجهة الغازي.

*** تذكرت ما أخبرني به الراحل العزيز عمر الجاوي في العام ١٩٩٥م. استقبله الرئيس محتجاً قائلاً: يعجبك إن ابن عمك يكتب عن الاستعمار الداخلي، فأجابه عمر الحمد لله وكثر خيره إنه ما كتب عن الاستعمار الخارجي. وذكر عمر أن الرئيس بدا مندهشاً وكأنه لم يدرك معنى كلمات عمر. تذكرت حكايته وأنا اسمع هدير.. برع يا استعمار برع في ساحة الحرية بخور مكسر في صباح ٢٠٠٧/٧/٧.

● «النداء»، العدد ١١١، الأربعاء ١١ يوليو ٢٠٠٧

أنقذوا رأس الخيواني (٢)

أبـو بكـر السقـاف

13
أنقذوا رأس الخيواني (2)
خطباء في الجنة ومصلين في النار
هذا لساني.. اعلام بحاجة الى.. (2)

منذ حرب صعدة الأولى والسلطة/ السلطان، تظهر عزماً على التنكيل بالصحافي الذي يفتح ملفات مقلقة سواء أكانت تتعلق بالتوريث إك بالحرب في صعدة، أو جرائم مشرحة كلية الطب بجامعة صنعاء الجملة مضطربة رغم أنها هكذا في الأصل. حوكم لأنه تابع بدأب ملف الجرائم، فانضمت جامعة صنعاء إلى الدولة رافعة قضيتها معه إلى القضاء، فأنصفه القضاء. وتبين أن سوء الطوية تجاوز الرغبة في التأديب، إلى محاولة اغتياله في السجن على يد مجرم محكوم بالاعدام. وفي هذه الجولة بدأ التعذيب والتنكيل من لحظة الاعتقال العاصفة في غرفة نومه وامتدت يد الجريمة الجبانة إلى الصغيرة هبة (٧سنوات) وهذا عدوان يكون مع العدوان على حرمة المنزل جريمة مركبة لا بد من مقاضاة مرتكبيها والآمرين بها.

تراكم السلطة/ السلطان وقائع عدوانها بمحاكمته أمام محكمة أمن الدولة، وهو دعا الأخوة الأعزاء في «هود» إلى الاصرار على عدم إعطائها شرعية في محاكمته. ورغم الاضطراب في صوغ التهم، بالإضافة والحذف، إلا أنها تدور في إطار التهم التي وجهها الرئيس في اجتماع جمعه بقيادات المشترك ونشرتها «الشارع»، فهناك مجلس سري للإمامة، والخيواني على صلة جد وثيقة بخلية إرهابية جعلت الرئيس يصفه بأنه «الأب الروحي» لها، وهي جبة فضفاضة عليه، كما أنها لا تناسبه صورة ومضمونا والسلطة تعرف أن الارهابيين لا يتشكلون في إهاب المجرم فجأة، فهم إما يتخلقون مجرمين في تنظيم عقيدته مبنية على

● الخيواني

تدمير النفس والخصم، وإما يعدون بعناية داخل اجهزة الأمن الرسمية، بل لم يعرف عن الخيواني منذ مرحلة الدراسة الابتدائية في تعز حتى الانتهاء من الدراسة والتخرج في جامعة صنعاء أي ميل إلى العنف بله الإرهاب.

ويشك في وجاهة هذه التهمة حتى الامريكان رسمياً وشعبياً. وكان آخر تصريح بهذا الشأن ما قاله رئيس لجنة حماية الصحافيين بنيويورك ونشر في الصحف.

إن التهمة الموجهة إليه* الآن مع بقية أعضاء الخلية عقوبتها الإعدام كما كتبت في المرة السابقة. وازددت اقتناعاً بهذا الفهم لسير القضية بعد قراءة تصريحات المحامي المخلص في الدفاع عن الحق/ الحقيقة، خالد الآنسي، وهذه شهادة مهنية يحمل قائلها إرادة خيرة ويعرف المبدأ المشهور للقانونيين الرومان، الذي يقول إن براءة ألف مجرم خير من معاقبة بريء واحد.

وهناك بعد سياسي ثقافي في القضية يزيد مخاوفي. فالظلم الذي يصيب الناس في دولة توتاليتارية (شمولية) لا يتسم بأية دلالة شخصية، فلا شك أن ستالين وهتلر وفرانكو وغيرهم من بناة الدولة

الشمولية، لا يعرفون أعداء النظام الذين حكم عليهم بالسجن أو الإعدام أو العمل في معسكرات اعتقال يموتون فيها ببطء كما في «غولاج» ستالين الذي قدم صورته المروعة سولجينستين. ولعل الاستثناء كان في تصفية رفاقه من اعضاء المكتب السياسي وهم من القادة الذين صنعوا الثورة: تروتسكي وبوخارين وكيروف.

تقوم الدولة -الآلة بإبادة الخصوم برتابة وهدوء هما جزء من ترشيد جهاز الدولة البيروقراطي أو ما كان ماكس فيبر يسميه «القفص الحديدي»، والترشيد هنا جزء من عقلانية التحديث، فهذه الدولة وجدت في مجتمعات حديثة من حيث التنظيم الحديث للصناعة والعلم والإدارة، ولذا هي ديكتاتورية منتجة. بينما الدولة التسلطية موجودة في مجتمع ما قبل الرأسمالية، وحتى عندما يكون ملقحاً بالتحديث فإن الدور المقرر والحاسم فيه هو لمكونات ما قبل الرأسمالية والسياسية والثقافية. وهي عندنا ممثلة، رغم الديكور البراني الذي يحاكي الحديث في دولة السلطان، التي يرقى نسبها إلى دولتنا السلطانية القديمة، التي كانت تسمى احياناً «دولة الجند» لغلبة العسكريين فيها لا سيما من غير العرب. والجند اليوم هم الجيش الذي يوصف بالوطني!

السلطة هنا دائماً شخصية، تتصرف وفق المشيئة والإرادة. وكثيراً ما قلب الفقهاء و المؤرخون من أسلافنا العلاقة بين السماء والأرض إذا ما نظرنا إلى الأمر من زاوية الرواية الدينية فبدلاً من الاستدلال بوحدانية الله على وحدانية السلطان الزمني، يستدل بوحدانية السلطان الزمني على وحدانية الله. (انظر إن شئت: أبو عبدالله محمد بن ابراهيم بن جماعة، تحرير الأحكام في تبرير أهل الاسلام، مجلة «إسلاميكا» العدد ٦ (١٩٣٤). وانظر: الأشعري، اللمع، القاهرة، ١٩٥٥. والماتريدي، التوحيد، بيروت،١٩٧٠).

هذه السلطة الشخصية ليست حكراً على الشرق أو ديار الاسلام، فملوك وقياصرة الغرب مارسوها بالظفر والناب والشعوذة، فكان منهم في فرنسا من يداوي المرضى بريقه!!

ولكن هذا حاضرنا. وهنا كل جحيم التخلف. ويعاني فيه ومنه بلد عربي يحاول منذ نحو قرنين اقتحام أفق العصر الحديث. وقس على ذلك حالنا.

عندما حوكم الزميل سعد الدين ابراهيم وقضى فترة طويلة في السجن سببت له امراضاً جديدة وضاعفت أمراضه القديمة، لم أجد سبباً مقنعاً للقضية برمتها، فالتقرير السنوي الذي كان ينشره: الملل والنحل والأعراق، رغم اتهامه بأنه يجعل من الأقباط أقلية ويسعر قضيتها، وهو المسلم الذي كان قبل هزيمة ١٩٦٧ متحمساً للناصرية، فلم يكن ذلك كافياً لفهم القضية. وبالمصادفة عرفت أنه في جلسة مع زملاء «حكيت النكتة» فأضاف تعديلاً إلى نكة معروفة منذ سنوات، وهي إضافة موفقة تناسب الخيال المصري والذائقة الشعبية. ولأن أهل الخير كثيرون عُرف أنه صاحب الإضافة الطريفة والخبيثة معاً. فكانت القشة المشهورة لا سيما بعد أن كتب معارضا التوريث.

ورغم التلاعب الذي مارسه القضاء، إلا أنه ظفر بالبراءة في النهاية ولكن بعد أن نال العقاب المطلوب. وكنت أرجح براءته دون أن أطلع على التفاصيل، وذلك بعد قراءة شهادات نشرتها الصحافة

لأساتذة معروفين بالنزاهة والصدق والمستوى العلمي الرفيع أمثال الأستاذ (البروفيسور) النجار وهو من الهيئة الاستشارية لمركز «ابن خلدون»، الذي أسسه سعد الدين.

بعد عودة الإمام أحمد إلى العرش وإعدام الشهيد الثلايا، اشتهر عنه أنه قال إنه لا يريد شيئاً بعد الآن إلا انتظار هذا الولد: اللواء محمد قائد سيف.

وهو الذي ودعته عدن وداعاً يستحقه قبل اسبوع، وكان يتمتع بأفضل جوانب الخلق العسكري.

إن الأمر لم يكن سياسياً محضا في نظر الإمام، بل إهانة شخصية وجهها إليه هذا الشاب الجريء، ولم يكن يتوقعها منه، ورأى في شجاعته تحدياً شخصياً له لم يستطع أن ينظر إليه خارج الصورة التي رسمها تاريخ الإمامة لكل كفار التأويل الخانعين. لم يدرك أن ابن «جبل حديد»، تخرج في الكلية الحربية بالقاهرة ويحمل في روحه طموحاً جديداً وحباً للحرية، وأن اقامة أسرة «البليط» في عدن زودته بثقافة مدنية ومدينية، وأنه و أهله عرفوا مهنا جديدة تربي الشخصية خارج دائرة الرعوية الزراعية.

منذ الجولة الأولى في حرب صعدة لم تعد العلاقة بين النظام والخيواني تدور في إطار حرية الرأي أو المعارضة السياسية، أصبح لها بعد شخصي نما بانتظام في كل مرة يكتب فيها الصحافي مقالاً أو يدلي بتصريح، ونقده الشديد واللاذع لمن يتصور أنه بطل الحرب في المرات الثلاث وسع دائرة العداء الشخصي، فلا الرئيس ولا قائد الجبهة العسكرية وضباطه، من الذين يمكن اتهامهم بأنهم يتمتعون بروح التسامح والقدرة على الجدال أو الحوار، هذا الحوار الذي اصبح (درجة) تغطي كل سوأة في النظام منذ سنوات، ولكن لا يدخل في اطار مفهومه عند السلطة احترام حرية الرأي أو العقيدة.

بقي أن أكرر ما جاء في المقال السابق: لا بد من تضافر الجهود لرفع سقف الدفاع عن حياة الخيواني، أما اذا تجددت الحرب كما تشير نذر كثيرة فإن ارساله إلى المشنقة يكون جزءاً من جنون الحرب. يجب أن لا تقلد هيئات المجتمع المدني: الأحزاب ونتخذ من الاعتكاف في المقرات سنة دائمة وبدعة هدى، بل أقترح أن تجترح بدعة ضلالة اسمها الخروج إلى الشارع. وأعلق آمالي بهذا الشأن على «هود» والشقائق.

٢٠٠٧/٧/١٣

* تحية تقدير للأخ العزيز محمد غالب غزوان، الذي رفض أن يكون شاهد زور في قضية الخيواني. إنك يا أخي تثبت أن لكلمة الانسان رنين كبرياء كما قال مرة مكسيم غوركي، وأنك أكبر من شرطك الانساني، الذي كثيراً ما يكون ذريعة لامتهان الانسان فينا، وأن الجريمة في كل صورها وإن طغت لا يمكن أن تنتصر. انتصرت للحق، ولن نخذلك، فلا تخف، أنت أكبر من كل آلة التزوير التي يسمونها دولة.

● «النداء»، العدد ١١٢، الأربعاء ١٨ يوليو ٢٠٠٧

موت الشهيد هزاع المحمدي

أبـو بكـر السقـاف

موت الشهيد هزاع المحمدي

13

نائب الرئيس في جنازة عاطفة

الحارثي

صناعة الكذب

قصيدة كتبها الزميل سلطان الصريمي، ونعي نشرته الوزارة التي يعمل فيها، بعد خبر مصرعه في الصحافة، ومقال غاضب وحزين نشره الزميل عبدالله الدهمشي. هذا كل الصدى الذي تردد في الحياة العامة. ربما لأن الموت ليس حدثاً فاجعاً في أية صورة في هذه البلاد التي يبدو فيها الموت حدثاً عادياً. مع أنه ليس كذلك البتة؛ فهو أكثر الأشياء واقعية، وأقلها حظاً من التصديق. أما عندما يكون قتلاً معلناً وفعلاً علنياً يصل حد الزهو بإنزاله على الخصم، فإنه في سياق نفسي وعقلي سوي، كان لا بد أن يثير الاستنكار والتأمل. ولكن من فرط تكرار هذا اللون من القتل، أصبح الناس يتصورون أن من يقوم به يعيش داخل «ثقافة الحصانة». قتل المحمدي، ثم مرت سيارة على جثمانه، للتمثيل به. هذا الإمعان في القتل همجية لا نظير لها، إلا عندما يكون القتلة واثقين من أن يد العدل لن تطالهم. وكما حدث في مقتل اليريمي والحبيشي، أطلت الوساطة القبلية برأسها لتقترح تسوية في دائرة نفوذها، وتساندها وساطة عسكرية، فاكتملت دائرة نفي القانون والتعامل المدني مع جريمة جسيمة، أودت بحياة مواطن أصر على شرف مهنته، فرفض المشاركة في سندات وصكوك مزورة لها علاقة بالمنطقة الحرة.

ولم نعد نسمع شيئاً عن الحادث. وبعد أيام فقد الزميل عبده جحيش إبنه. ولجأ القاتل إلى شيخ في بكيل: عبدالله دارس، فأصبح، وفقاً لعرف القبيلة، «ربيعاً» ولا يهم أنه قاتل، إنه في دائرة

القانـون الواقعي كما قال آل العواضي، الذين دارت معاركهـم مع خصومهم في دائرة القصر الرئاسي بضع ساعات قبل أشهر.

أصبحـت المدن، بما فيها صنعاء التي كانت خارج سـاحات تصفية الثأرات، بدولة القبيلة ومضاربهـا، وهـذه لا تحتـرم فـي العمـق إلا أعرافها، ولذا فهي شـبه دولة، لأن من شـروط الدولـة سـريان مبـدأ صوري عـام، لا علاقة له بالامتيـازات والمراتـب الاجتماعيـة. وعندمـا يسـود العـرف، وهـو نقيض المبـدأ الصوري، تضمحل -حتى الاختفاء- سيادة القانون.

ويكـون صرعـى غيابـه «قانـون» هجـين، معجون بالعنف والرشوة والوساطة والكذب#. ونسمع عن علي موسى البيضاني، سجين في السـجن المركزي، قضى ٣٧ عاماً، وغيره مئات كشـف مآسـيها الصحفـي علـي الضبيبي في «النداء»، في لون مشرق وشجاع من الصحافة التي يرسـي قواعدها شـبان وشابات، يمثلون الحديث فـي حياتنا. ولـذا يلاحقهـم اليمن القديم والتقليدي، لأن الحديث لم يغير في العمق ولا يزال «الميت يمسـك بتلابيب الحي» والديمقراطية كلمة رثة في ترسانة القول الرسمي.

● المحمدي

الصحافة قبل الهشة، المبدعة، عليها متابعة حادث الشهيد المحمدي. كان يقوم بواجبه فقتل. المتابعة جزء من القضية هام وخطر، لأنها تقاوم النسـيان، وهو بداية ضياع الحق والحقيقة. المتابعة الدؤوب جزء من العمل على سيادة القانون. ومواجهة للقوى التي تطرد فكرة القانون من حياتنا كل يوم.

٢٠٠٧/٧/١٥

* صرح محامي أولياء الدم أن الاسـتئناف بشـمال العاصمة قد حول التهمة، الموجهة إلى اثنين من الجناة، من القتل العمد إلى الإيذاء، مخالفاً لقرار الاتهام الصادر عن النيابة الابتدائية.

«الثوري»١٩٧/٢٠٠٧

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

الحـارثـــي

أبـو بكـر السقـاف

موت الشهيد هزاع الحمدي

الحارثي

صناعة الكذب

أعترف أن غناءه بدا لي غير جذاب؛ ربما لأني تعودت الاستماع إلـى الأغاني الشـمالية، علـى اختلافها، بـأداء فنانين جنوبيين ولسـنوات طويلـة، منهـم: المسـلمي والجـراش والقعطبـي والعنتـري وفضـل اللحجـي وعمـر غابـة والمـاس... وهؤلاء أداؤهـم طليق واضح، ويمنحك إيقاعـه فرصة للتلقي، لأنه ينتقل من حركة إلى أخرى بسلاسة.

كان اللقـاء الأول مصادفة في مقيل في «الدار الحجر» فـي الوادي (صيف ١٩٧٨)، على شـرف مشـاركين من الجزيـرة والخليـج، جاءوا للمشـاركة فـي ندوة عن البحـث ومراكزهفيهما. فإذا بي أسـمع أداءً هادئاً ينسـاب كأنه استمرار لإيقاع راقص يتردد صداه فينـا. ذكرني الفـرق بين الاسـتماع الحي وذلك الـذي يقذفـه مايكرفـون الاذاعـة، الفـرق بـين السينما والمسرح، حيث الحضور كون أساسي من مكونـات التلقي، وفي المسـرح والغناء يكون عبـق الأداء حيـا وفاعلاً ويذهب رأسـاً إلى الاحساسـات والمشاعر. منذ ذلك تغيرت علاقتي بفن الراحل الحارثي.

وتنبهـت بعـد ذلـك إلى أدائـه المتميز لأغان معروفـة، بل مشـهورة في اللون الصنعاني. فهو كما يقول الزميل لامبير من مدرسة أخرى.

وبعد ذلك وبالمصادفة المحض التقيت به عدة مرات في منزل الصديق هشام الزعيم، الذي كان يعمل فـي مكتـب دولي في صنعاء، وهو من عشـاق الغناء العربي التقليدي، ولا سـيما مدرسـة حلب. وكان الحارثي يدرس ابني زوجته «كارمن» العزف على العود، وفي كل لقاء معه يتجدد ذلك الحضور الجميل

● الحارثي

الـذي كان فاتحـة تعارفنـا في صيف العام ١٩٧٨، ويحضر فيه الأدب والذوق ومسـحة هدوء مدهشـة يمكن وصفها بأنها بصحة الروح، فهي جزء منير في ثقافة الجسد والسلوك.

يبـدو لـي أنه كان يقـدم فناً مصقولاً متأثراً بألوان تركية وفارسـية وهندية حاضـرة في كل الغناء العربـي، بعـد انطلاقـه من الحجاز ومن المدينة، فدمشـق، تسـربت إلـى الموروث اليمنـي عبر القرون والمثاقفة والاشتراك في إحساس بالعالم متقارب، إن لم يكن في كثير من جوانبه واحداً، وهذا بعد أن أهملناه، نحن العرب، تحت ثقل تغليب السياسي على الثقافي واللحظة التاريخية على التاريخ. وفي الوقت نفسـه في أدائه سـمات من المأثور الشـعبي (الفولكلور) دون أن يقذف به خارج دائرة الإبداع الفـردي، الـذي يبـدأ معه وجود الفنان. تحمسـه للمشـاركة بالأغنية الوطنية في السـياق السياسـي الجديد، جزء من إرادته العصرية التي كانت قوية، عند من كانوا يعرفون بالعصريين في عهد الإمامة. ومن حسـن الحظ أن لامبير يحتفظ بتسـجيلات عديدة للراحل، وهو بحكم تخصصه وتحسـمه يعرف كيف يعتني بها. أذهشني وأفرحني أن الصحافي الشاب فتحي أبو النصر وهو المعجب بحالة برحيل، كتب كلمات جميلة عن الرجل وفنه. ورغم أنها بضعة سطور إلا أنها أكدت أن الراحل كان محبوباً بين ممثلـي غيـر جيل من اليمنيين. وهذا يعني أن الفن الجميل حـي في النفوس والذاكرة، وأنه لذا يمكن البناء عليه ومضاعفة الفرح الذي نمني أنفسنا بوساطته... سلاماً ووداعاً محمد الحارثي.

٢٠٠٧/٧/١٤

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

صناعـــــة الكـــــذب

أبـو بكـر السقـاف

موت الشهيد هزاع الحمدي

الحلزني

صناعة الكذب

13

الدولة الأمنية تخاف نشر الخبر أكثر من التعليق عليه. فالأول واقـع صلب، والثاني يمكـن المجادلة فيه. ولذا فقد غضب رئيس الجمهورية قبل سـنوات مـن صحيفة «الأيـام» العدنية، في ما عـرف بحادثة المكلا المشـهورة، رغم أن ما نشـرته الصحيفة كان خبـراً مولقـاً مـن مراسـلها. ورأي الرئيس في النشـر تعبيـر دقيـق عن الخوف مـن الخبر، بما هـو خبر. فلولا نشـر الخبـر ما ثـار جمهـور المـكلا. إذاً فالصحيفة هي السـبب في ثورة الجمهور، وهذا كسـر لعنق الحقيقة؛ فالسـبب هـو الحـدث/ الجريمـة. وعدم نشـر الخبر تواطـؤ بالصمـت مع المجرمـين، وتخل عن رسـالة الصحافـة. وهذا يؤكد أن ذروة الرقابة هي الحكم بالإعدام على الصحافي.

وهذا يفسـر استنفار السلطة كل امكانياتها فـي ٢٠٠٧/٧/٧، لتغطيـة الاعتصـام الكبيـر في سـاحة الحرية بخـور مكسـر. والتغطية هنا مسـتخدمة بالدلالة نفسـها التـي جعلها الراحـل إدوارد سعيد لعنوان كتابه «تغطية الاسلام»، الذي فضح فيه باقتدار جميل صورة الاسـلام في الصحافة الامريكية، فهي قائمة على الكراهية والعنصرية والعدوان.

أطل علينا من شاشـة «الجزيرة» «المتلعثم الرسـمي» بخطبة في مدح الوحدة بالدم لا يفوق ركاكتها إلا تهافـت محتواهـا، فزاد الحماس التوراتي لشـم قتـار اللحم والدم المحترق، صـدأ على صدأ. جاء المتحدث، «وكلامه من الأرشيف» كما قال الزميل جمال جبران، في مناسبة سابقة. وأضيف أن الأرشيف

كان في دهليز شديد الرطوبة.

كسبت المذيعة المحاورة الجولة، لأن المتحدث ظهر ليلقي بياناً لم يحفظه جيداً، فتذكر الجمهور اليمني حكاية الجدة سعيدة، التي حياها حفيدها: سلام يا جدة، فأجابته: يا ابني طلقني سعيد. ورغم أن الاجابة خارج السؤال تستحق درجة الصفر، إلا أنها في مثل هذه الحال تقوم بدور مساعد بترويج الكذب، إذ أن الكلام كله على بكرة أبيه يتحدث عن طلاق الجدة سعيدة، بدلاً من الحديث عن إطلاق الرصاص على المعتصمين العزل في ساحة الحرية في صباح ٢٠٠٧/٧/٧، ولكن التغييب شبه الكامل للحديث جاء في حديث مراسل «الجزيرة» في إحدى نشرات المساء، فظهرت صورته وحدها على الشاشة، فتخلت الشاشة بذلك عن الحديث بالصور واصبحت إذاعة. ومن الواضح أن السلطة لم تسمح بإرسال الصورة، إذ كنت بالأمس في ساحة الحرية على بعد بضعة أمتار من كاميرا مصور «الجزيرة» الذي صور الساحة من غير زاوية وتحدث إليه غير مواطن. أرجح أن المراسل منع، لأن غير صحيفة أشعرت، من قبل متحدثين رسميين باسم الرئاسة، بألا تنشر أية صورة. وإن نشرت خبراً، ففي زاوية، وباختصار شديد. كما أن حديث المراسل كان مختصراً، ولم ينجح في تقديم صورة أقرب إلى الحدث الكبير ودلالته. ويصدق في حاله ما قاله تشرشل مرة عن (بي. بي. سي): «إنها إذاعة لا تكذب، ولكنها لا تقول الحقيقة».

٢٠٠٧/٨/٨

● «النداء»، العدد ١١٣، الأربعاء ٢٥ يوليو ٢٠٠٧

فاسيلي ميتروخن والأسرار العلنية

أبـو بكـر السقـاف

فاسيلي ميتروخن و الأسرار العلنية
المواطنة واستثارة الهويات
13

منـذ اليـوم الأول فـي عمـر الوحـدة الفوريـة الاندماجيـة بدأ الشـريك الشمالي في اسـتثمار فكرة مفادها أن سيئات الحزب الاشتراكي في فترة حكمه الجنوب يمكن أن تكون من حسنات النظـام في الشـمال، وقد شـارك في حفر هـذا المنجم الثمين رئيـس الجمهوريـة والإعـلام الرسـمي بمناسـبة وبـدون مناسـبة، وكان ذلـك غطـاءً وقصفـاً إعلاميـاً موجهاً في المقام الأول نحو الجنوبيين، وتحت هذا الغطاء الثخين والكلبي جرت اغتيالات الملاكات الحزبية الاشـتراكية، مدنيـة وعسـكرية، بـل إن الحـرب العدوانيـة التـي أصابـت الوحـدة السـلمية في مقتل شـنت باسـم إنقاذ الجنوب والجنوبيين من الاشتراكي الذي لا شـك في أنه سيكرر تاريخه لو استقل الجنوب.
وكان هـذا سـقوطاً فـي اسـتهواء ذاتـي، لأن شـهوداً محايديـن من العـرب والأجانب قالوا في شـهادة موثقة في ندوة لندن (تشـرين الأول ١٩٩٥) إن الشعب في عدن استقبل إعلان دولة الجنوب بفرح غامر.

اسـتقبل بعض المتمسـكين بتلك الفكرة أسـرار ميتروخن (الأيام. ٢٦، ٢٧/ ٢٠٠٧/٧) بفـرح شـديد، فهـو عندهم اسـتمرار للحملة التي بدأت فـي بداية مهرجانات الانتخابـات الرئاسـية فـي العالم الماضي. عندما كشـفت «أسـرار مقابر الصولبان، ثم نبشـت مقابر ضحايا حرب ١٩٨٦، حتى تبقى صورة الحكم المخيفة ماثلة في الأذهان، وفي محطات الحملات كلها تنطـوي الفكـرة علـى صورة خبيثة للجنوبي، فهـو دموي وليس جديراً بحكم نفسـه، وأهل الجنوب

دائماً عصبيات متفرقة لا تجتمع في عصبية جامعة بالمعنى الخلدوني للكلمة، وينسى أصحاب هذا التصور أن كل ما جاء في أسرار ميتروخن معروف منذ سنوات، ربما باستثناء الفضائح الجنسية التي نسبت إلى أحد موظفي الجهاز الامني. وليس سراً أن جهاز الأمن الشمالي لديه مكتبة صور وفيديو يبتز بها الساسة والوزراء. كما أن الصورة التي استقر عليها الجنوب قبيل الوحدة كانت بعيدة عن مدارات الصراع الدامية، وإن كانت تحتفظ بشيء من التوتر ظن بعض الساسة ان الوحدة ستخلصه منه، فجاءت قفزة في المجهول وجرت وراءها ويلات وكوارث. «تسد مسارب ليل» الجنوب.

لن يكون مبالغة في القول إن إلحاح الشمال على الوحدة كان من أسبابه إلى جانب الثروة النفطية، خشية معلنة من تطور النظام السياسي في الجنوب، فالتعددية السياسية كانت قائمة، وإن لم تعلن بوساطة قانون، كما أن قانوناً للصحافة كان قيد الاعداد، وأقر مشروع اصلاح اقتصادي اجتماعي قدمه الزميل يس سعيد نعمان في شروط وظروف جديدة، وكان المستعجلون للوحدة الفورية الاندماجية وحدهم الذين طالبوا بتأجيل كل شيء إلى يوم الوحدة المنشودة، وستنهمر الحلول السحرية لكل المشاكل مع إطلال فجرها السعيد. كانت الموافقة على الدستور مقترنة بإضمار الالتفاف عليه وجعل الفترة الانتقالية، انتقامية بامتياز. وبعد الحرب كان الانقلاب غير الدستوري على الدستور.

كان الجنوب بهذه القسمات الجديدة وبعد إعلان الساسة أنهم استفادوا من تاريخ الدورات الدموية مؤهلاً لأن يكون أنموذجاً، وهذا أفضل طريق إلى الوحدة، بعيداً عن فكرة الدولة القاعدة، والزعيم الملهم القائد، فكل هذه الألواح الشعارات تتستر على العجز الأساسي في الانظمة السياسية العربية: عدم قدرتها على تقديم انموذج، وهذا الملمح ا لمحوري لا يزال قائماً في دنيا العرب كافة. الأنموذج القادر على جذب الآخرين هو أكثر الطرق عصرية وعقلانية وإنسانية، لأن البديل غزو الكويت ووحدة حرب العام ١٩٩٤، ودولتها القائمة يقارنها الجنوبيون بدولتهم التي كانت قائمة حتى ١٩٩٠/٥/٢١، وهي بجميع المعايير أفضل من دولة العسف الشامل والنهب اللامحدود وإهدار الكرامات، والإزدراء والاستعلاء. إن الناس لا يقارنون إلا داخل تاريخ واقعي، لا في إطار صور الماضي التي تجاوزها، دولة ومجتمعاً، ولو أن ميتروخن حدثنا عن «عناصر ك. ج. ب في جهاز مخابرات الجمهورية العربية اليمنية» التي أوصلت شريطاً مسجلاً إلى رئيسها لأماط اللثام عن كثير من الأسرار الدامية والدرامية، وقد أشارت إلى بعضها صحيفة «الشارع» في أحد أعداد الشهر الماضي، عندما نشرت ملف اغتيال الشهيد الحمدي، وفظائع الجيش والأمن في المنطقة الوسطى تحتاج إلى سفر خاص يرويها.

يتوق الناس في دولة الوحدة إلى الأمن والأمان، وإلى الحد الأدنى من مستوى معيشة يليق بالبشر، وإلى كرامة تجعلهم يشعرون أن كرامتهم أساس كل وطن ووطنية، كما أنهم يتذكرون اليوم أن الحكم السابق في الجنوب حتى عندما كان يقترف أخطاءه أو جرائمه كان على صلة بهم، يعرفونه وبينه وبينهم صراع ومودة، أخذ وعطاء، إنكار واعتراف. إنه ليس غريباً عنهم، أما اليوم فالحكم

أفراداً وأسلوباً ونظاماً غريب عنهم، إنه من كوكب آخر. غربة مضاعفة، ومحنة مضاعفة يصرون على رفضها ودفعها، والطوفان الذي يصدع بالحق من حضرموت حتى الضالع برهان لا يرد على الناس في الجنوب يتحسرون على النباش الأول. لن يحسن لا متروخن ولا أسرار جواسيس الشرق والغرب صورة نظام السلطان، السلطنة القائم في الجنوب.

٢٠٠٧/٧/٢٧

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ اغسطس ٢٠٠٧

لا يستطيع الرئيس حل قضية لا يعترف بوجودها

أبـو بكـر السقـاف

لا يستطيع الرئيس حل قضية لا يعترف بوجودها

13

مقابل «الوحدة أو الموت» نتطرف عاليا «الحرية أو الحرية»

أوضح رئيس الجمهورية في حديثه إلى "الوسط"، ١٥/٨/ ٢٠٠٧، بجلاء، أن قضية الجنوب أبعد ما تكون عن الحل، بل هي لا تطرح بما هي كذلك بعد أن مزقها أشلاء ونتفا صغيرة، "تم استغلالها" من قبل "أولئك الذين بالغوا بالإثارة في بعض المحافظات الجنوبية"، ورتب على هذه المقدمة الخاطئة حكماً خاطئاً. "فهم أشخاص لا يمثلون غير أنفسهم، ولا يمثلون هذه المحافظات". كلمة "بعض" غير صحيحة في وصفها لما يحدث في كل الجنوب، وهذا أمر كبير وحقيقة ظاهرة تملأ الأسماع والأبصار منذ نحو خمسة أشهر. وأما عزوها إلى "القوى المهزومة سواء في الداخل أو في الخارج، وبالذات أولئك الذين رحلوا إلى الخارج وغابوا عن الأنظار. وكما قيل "من غاب عن الناظر غاب عن الخاطر"، فهو تفسير أقل ما يقال فيه إنه روتيني هنا وفي غير بلد عربي لا يرى حاكمه واقع بلاده، حتى وهو يتدهور باتجاه الهاوية ويتسلى بنسبة كل ما يحدث إلى الخارج، وهذا ضرب من نظرية المؤامرة التي تتحكم في التفكير السياسي لا سيما في الأنظمة الأمنية، التي تجعل الأولوية المطلقة لأمن صاحب الدولة، وبعدها تأتي الأولويات الأخرى المرتبطة بهذا المبدأ الحاكم، الذي أصبح علة وجود الدولة. ونسمع رداً على هذا الفهم للدولة ينداح قادماً من مسافة زمنية، عمرها خمسة وعشرون من القرون، "ولكن الدولة لم تخلق لرجل واحد" (سوفوكليس، انيتغونا).

وهذا الإمعان في الزهو بنصر يبدو اليوم مشكوكاً فيه وغير مجيد ليس من الحكمة السياسية في

شيء، لا سيما وقد بلغت القلوب الحناجر.

ولكنه في سياق حديثه يبدو متسقاً مع مقدماته وإن تناقضت مع الواقع والوقائع، فكل هذا الضجيج لا معنى له في نظره، فالأمر بقضه وقضيضه، كما كان أسلافنا يقولون، لا يستحق هذه المعالجة فهو ليس "حالات نادرة"، "وقد حدث تقاعد غير قانوني لحالات نادرة...". إن الواقع محجوب وراء تصورات وأفكار لا علاقة لها به، ولذا يغيب في حدود مجال الرؤية، ولا تسعفه على بعض الرؤية "الحالات النادرة". إنه يحاور تصوره عن الواقع لا الواقع والوقائع.

وحال قضية الأراضي تجري على هذا المنوال نفسه، إذ يلخصها في "تمليك من وقفوا في صف الوحدة وتعويض الإخوان الذين غرر بهم"، تبدو العدالة ناجزة وكأنها تنزل رحمة وعفوا وغفرانا على الجميع حتى الذين غرر بهم.

لن نذكر الأراضي التي نهبت في أبين وحضرموت. ويكفي ما يلي عن عدن: «وجميع الاعتداءات والتصرفات ضد أراضي الملاك من كافة الجهات الحكومية (المساحة العسكرية، المؤسسة الاقتصادية، هيئة الأراضي)، وهذه فقرة من رسالة من لجنة ملاك الأراضي الزراعية في عدن – لحج وقع عليها ٦٦١ شخصاً ("الأيام" ٢٠٠٧/٨/١٨).

بيد أن الذروة الدرامية تأتي عندما أجاب على السؤال المتعلق بالشكاوى من مواطنين كثيرين ضد أعلى المسؤولين، فالمسألة لا تعدو البطء! "أصدرنا توجيهات إلى اللجان المشكلة والجهات المعنية، فحصل بطء منها، مما دعا القوى السياسية إلى استغلالها. وحددنا لها سقفا زمنيا لا يزيد عن شهر". بطء استثنائي عمره نحو ١٤ عاماً، لم يجترحه حتى حكام الأقاليم والمتصرفيات في عهد الدولة العثمانية، والمكان اللائق به ليس تاريخ علم الإدارة، بل موسوعة غينيس المعروفة التي تحرص على جمع الطرائف والعجائب في صعيد واحد.

اتسم الحديث بالحدة التي تمثلت في أوصاف أطلقها على من كان بالأمس نائباً للرئيس ورئيساً

للوزراء ووزيراً للمغتربين دون بينة، إلاَّ الإشادة بنفسه في جمل مترعة بالمدح الذاتي، وكلها لا تتسق و"ثقافة الكلمة" التي يطالب بها نقاده، ونحن نعرف كيف عاملهم بتسامح رفيع، ونذكر تمثيلاً لا حصراً الزملاء عبد الكريم الخيواني، ونبيل سبيع وعبد الله سلام الحكيمي وخالد سلمان وعبد الفتاح الحكيمي.

أما حديث الأفاعي وهو يتكرر عنده في تصوير اليمن والسياسة اليمنية فهو يشي بفلتات اللسان التي يذكرها فرويد في تحليله النفسي للكلمات والعلامات. أما الأفعى ومهندس المال، فالرئيس يعرف من الأفعى ومن صاحب بيت المال، لا سيما في تاريخ الوحدة منذ لحظات النفق إلى النفق الكبير الذي تتخبط فيه البلاد.

اقتصرت هنا على القضايا المتعلقة بقضية الجنوب، والمطالب الكبيرة والعادلة للمتقاعدين المدنيين والعسكريين، وكل الذين ظلموا ويظلمون. ولم يكن الجنوب يوماً ولن يكون مشروعاً صغيراً لحفنة من الساسة، إنه قضية بحجم وطن وسماء حرية وراية. أما المشروع الصغير الوحيد في بلادنا فهو هذه الدولة التي تدعي أنها قائمة باسم قضية كبيرة وتجسدها، بينما هي لا تعدو أن تكون نظام أقلية جهوية جغرافية تتبع داخلها أقلية أصغر منها، ثم مجموعة مغلقة وجد صغيرة بالنسبة لأهل البلاد في الجنوب والشمال والشرق والغرب في دائرة الافتراض والحلم المنشود. فهذه الأقلية وصاحبها هي الدولة. وهي التي تحكم، وما مجلس النواب والوزارات والحزب الحاكم ألا وكالات معتمدة لتعريف الأمور الإجرائية "إمامة" قبيلية معكوسة بدثار قحطاني، ورعاية امبريالية أمريكية.

مرجع هذه السلطة ليس الشرعية الدستورية، بل القوة العسكرية، وتبدأ من الجمع بين رئاسة الجيش والدولة. ومن هنا فإن مسلمة أن الأصل مدنية الدولة، تحتاج إلى رهان (سؤال الزميل المحاور). إن مدنية الدولة بداية البدايات. وهي التي لم يقترب منها التفكير السياسي في بلادنا حتى اللحظة مع أنها أساس البناء وطوق النجاة، هنا وفي غير بلد عربي وإسلامي.

إن كل ما جاء على لسان الرئيس في هذا الحديث يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لا يريد حل القضايا ولا يفكر فيها من الجانب الصحيح، انه لا يزال يفكر ويقرر داخل نشوة يوم ٧/٧/ ٩٤* وأنه يبدو غير مبالٍ بحركة الزمان، وبأن الناس ينضجون داخل عذابهم فيقررون مواجهة المصير، وأن الجمهور ليس دمية تحرك من قرب أو بعد، وأن المراهنة على شق الصفوف وملل الناس وقلة صبرهم، أمور لا تصدق دائماً. لا سيما عندما يكون الحق أوضح وأبهى من شمس عدن.

٢٠٠٧/٨/١٨

* نشرت صحيفة لا يحضرني اسمها أنه تم صرف أراضٍ في عدن لسراة البلاد وأعيانها وأنجزت الإجراءات في الأسبوع الذي بدأ بـ٢٠٠٧/٧/٧ والاعتصام الكبير. ومعروف أن الصرف في عدن بيد الرئيس وحده.

● «النداء»، العدد ١١٦، الأربعاء ٢٢ اغسطس ٢٠٠٧

القبيلة ودولة السلطة الواحدة

أبـو بكـر السقـاف

القبيلة ودولة السلطة الواحدة

3

الخيواني مسروقاً

تحت عنوان: توجيه رئاسي بإنقاذ شركة «المنقذ»، جاء في الصفحة الأولى من صحيفة الاسبوع في عددها الصادر يوم ٢٠٠١/٦/١٤ الخبر التالي: «وجه الرئيس علي عبدالله صالح باعتماد مليار وثمانمائة مليون ريال من ميزانية الدولة لتعويض شركة المنقذ. وكان الرئيس قد رفض اعتماد المبلغ المذكور الذي اقترحه الشيخ عبدالله الأحمر كحل وسط بين ما تطالب به «المنقذ» (ملياران و٨٠٠ مليون ريال) وبين ما وجه به الرئيس (مليار ريال).

وأشارت المصادر إلى أن الشيخ الأحمر وعدداً من المشائخ، (المشايخ أ.س) بالاضافة إلى قيادات عسكرية حكموا في القضية، قاموا بالتوسط لدى الرئيس للقبول بالمبلغ الأخير، حيث وجه رئيس الوزراء بصرف المبلغ.

وأضافت المصادر أن رئيس الوزراء اقترح صرف المبلغ على دفعتين حتى لا تتأثر ميزانية الدولة، وهو ما ترفضه قيادة «المنقذ» التي وكلت الشيخ حميد الاحمر الذي يحمل رسالة من والده إلى رئيس الوزراء بضرورة صرف المبلغ كاملاً هذا العام، حيث وعد بحل الموضوع عاجلاً وقالت مصادر في شركة المنقذ إن المبلغ المذكور لن يغطي الأرباح التي وعد بها المساهمون، وأن هؤلاء بالكاد سيحصلون على رؤوس أموالهم. وأضاف أن المحكمين والمشائخ (المشايخ) الذين تابعوا القضية سيرصد لهم مبلغ كبير لن يقل عن ٣٠٠ مليون ريال.

يذكر أن شركة المنقذ ادعت مصادرة الدولة لأراض لها في منطقة كالتكس بعدن عام ١٩٩٤، وتم رفع

القضية إلى محكمة عدن التي أدانت شركة المنقذ، واعتبرت قياداتها آنذاك أن الحكم سياسي، وتضم شركة المنقذ شركتي النور والسنابل، ويبلغ عدد المساهمين فيها ١٩,٦٠٠ مساهم لم يستلموا أموالهم حتى اليوم.

لو أراد روائي قدير أن يشخص صورة شبكة الحكم في النظام القائم في يمن ما بعد يوم ٧/٧/ ١٩٩٤، لما وفق أكثر من الصورة التي يقدمها هذا الخبر البسيط في مفرداته وحكايته، ولكن العميق في دلالاته إلى درجة مدهشة. إنه كما يقول الفلاسفة ذلك العيني الذي تلتقي فيه المجردات، لتمنح عينيته ثراء وحيوية لا تملكها المجردات، إذا ما أخذ كل واحد منها على حدة، ولذا يقال إن الواقع أغنى وأخصب من الخيال، ولذا يبدو أننا عندما نشحذ الخيال وننشط المخيلة لا نكاد نتجاوز الواقع إلا بقوة، الحتم وحدها، فكل ما تختلقه المخيلة إنما يستمد حيويته من عين الواقع، الذي يمور بالأفعال والأهواء.

إن القول بأن هذا الخبر يناقض الدستور والقوانين السارية ويلغي السلطات كلها لصالح سلطة واحدة، ألا وهي السلطة التنفيذية، والتي تمارس منذ سنوات نظام السلطة الواحدة، يبدو قضية جلية بذاتها*. ولكن هذا القول نفسه يبدو أحياناً من حيث لا نشعر يزعم أن هناك لوناً من ألوان الفصل بين السلطات في هذي البلاد، وأن هذا الديكور البراني الذي يجدد ويرمم دون انقطاع منذ يوم ١٩٩٠/٥/٢٢، قد زحزح مبدأ الحكم الفردي، وأننا بصورة أو أخرى قد دخلنا في مرحلة جديدة يمكن أن يتلقح فيها مجتمعنا بشيء ولو قليل من السياسة الحديثة. والحال في تقديري أن هذا أمر تاريخي لم يقترب مجتمعنا منه. وإذا كانت المجتمعات تتطور في مدارج تاريخية لها شروط ثقافية واقتصادية واجتماعية متواشجة، وغالباً ما تكون مصحوبة باستقلال فئة من السكان عن الحاكم الفردي بصورة من الصور «إن أهم جوانب الاقطاع الأوروبي التي ساعدت على نشوء الديمقراطية هو فكرة حصانة بعض الجماعات والأفراد امام الحاكم، إلى جانب مفهوم مقاومة النظام غير العادل ومفهوم التعاقد بما هو عملية ارتباط تبادل يقوم به أفراد «أحرار»، وبارنغتون مور صاحب هذا الرأي يرى أن هذا المركب من الأفكار والممارسات يشكل إرثاً حاسماً عن القرون الوسطى، أي أن البرلمانية في طبعاتها المتفاوتة إنما نتجت عن هذا المركب، ويستحيل ظهوره حيث الكل من العبيد- الرعا أو حيث تمتزج الرعوية بالريعية، فيتضافر الماضي والحاضر على صوغ عبودية مركبة، والدولة الريعية تحول بين المجتمع والديمقراطية، لأن الصراع فيها قائم على الاستيلاء على الثروة لا على إنتاجها، لأنها بالتعريف الا نقوم على الانتاج.

ان غياب هذه الفئة المحصنة أمام الاستبداد الفردي في تاريخنا العربي يسمى حكم الغلبة الذي شكا منه الفيلسوف الفارابي. ودورات الغلبة لا تصنع تقدماً، فهي عقيمة، ويشهد على عقمها أن مبدأ الخروج عند الخوارج والزيود لم يحدث تغييراً في الفكر السياسي ولا في الممارسة السياسية، والحاكمية اليوم في طبعتها الشيعية الاثنى عشرية، ايران، وحاكمية السنيين: المودودي والندوي والشهيد سيد قطب، تدور داخل البيعة التي تسلم الحاكم رقاب العباد ومصائر البلاد. والتعاقد لا مكان له في هذا السياق. ويتحدث عن الحاكمية النبهاني مؤسس حزب التحرير الاسلامي ١٩٥٢ وإن

جعلها للخليفة القادر على الاجتهاد مقترباً بهذا القول من الفقه الجعفري، لا سيما في ما يعرف اليوم بولاية الفقيه في ايران.

إن ضعف الاحتجاج على التصرف الحر من قبل الحاكم في الأموال العامة، ناتج جزئياً عن اعتبار عميق، لا يقر الاعتراض على تصرفه فيها، لأنها تتبعه بمعنى من المعاني، بما هو قيم عليها مؤتمن بمنطق البيعة، وتحجب قوامة الحاكم حتى عندما يكون بريئاً من مسوح التقوى، التصور العصري لمبدأ الحق العام والمصلحة العامة، فكل المطلوب منه هو الصلاح، وهو مفهوم يصعب ضبطه وتعريف حدوده، حتى داخل مفهوم الرعاية والراعي والرعية وكلها لا تدخل في إطار التعاقد المؤسسي الذي يحدد الحقوق والواجبات. اننا دائماً أمام سلطان ورعية، وبينهما فراغ شاسع.

وجاءت سنوات الحكم العسكري في غير قطر عربي لتقوض، على امتداد نحو نصف قرن، مقومات ومقدمات الوعي الدستوري بعد أن طردت من مجال التداول الفكري والتربوي بذور الإحياء والتجديد والتنوير التي لم يكتب لها أن تمد جذورها بعيداً في تربة الفكر النقدي لتعطي ثماراً نستعصي على الإلغاء، ولا أدل على قوة التدمير التي أحدثها الحكم العسكري من إحياء ولاية العهد في أنظمة جمهورية في سورية وليبيا ومصر واليمن.

وإذا ما عدنا الى الخبر- الحدث، فإن هذي البلاد تمثل نمطاً من النظام القبلي العسكري- التجاري، ولبه المسؤولية التضامنية بين اطراف العصبية الحاكمة، ولذا يقدم لنا الخبر نصاً دائراً من الرئيس الى الشيخ وإلى ابن الشيخ والمشايخ والعسكر ثم الرئيس فيكتمل النص. وليس هناك أي خرق لقاعدة دستورية أو قانون، فالجماعة المغلقة لا تحاور إلا نفسها، وهو ما يحدث ايضاً في السياق السوري كما لا حظ الزميل برهان غليون. إن الجماعة تعمل وفقاً للعرف السائد ويستعصي ضبط سلوكها بمبدأ صوري يفترض المساواة بين الناس، بينما العرف جوهر مبدأ الامتيازات والمراتب. ويخامرنا شعور بأن المجموعة التي يتحدث ويحكي الخبر عنها عائلة كبيرة قد وزعت الادوار على المنتمين إليها، وتتفاوت المراتب، فالرئيس في المركز وكل ما يدور يبدأ عنده وينتهي إليه، ويحل أفراد الجماعة محل جهاز الحكم كله، ونراه بديلاً للحكومة والقضاء، ولا غضاضة أن يكون المعتدي على القضاء ممثل السلطة التشريعية، فالتقسيم الذي لا يوجد إلا في الأذهان لا صلة له بواقع البلاد وإدارة شؤون الناس، إن الأجهزة متوخيات اجرائية.

إن تبادل المواقع وتكاملها داخل المجموعة هو الصورة المثلى لتوزيع غنائم السلطة بين اطراف جماعة تضامنية، وعيها وسلوكها مستغرق في مسلمات وأعراف الذهنية القبيلية.

إن الصورة بكل تفاصيلها ومكوناتها تقوم على «الإقامة على الكذب»** إن الذين يشكون من الظلم الذي لحق بهم، لأنهم سيحصلون فقط على رؤوس أموالهم، لا وجود لهم إذا ما أخذنا في الاعتبار الحكم القضائي الصادر في عدن، فالشركة لا وجود لها كما أعلنت صحف رسمية وناطقون رسميون في أوج الأزمة، بل واتهم صاحبها ومن معه من حزبه بأنهم اقترفوا جريمة خطف امريكي للمساومة به، والأرجح أن فاعلي الخير جميعاً، من أفلحوا في صرف المبلغ كاملاً هذا العام، بعد وعود بحل الموضوع عاجلاً، أصحاب المصلحة الحقيقيون، الذين يسبحون معاً في النظام- الفوضى، حيث يسود

نظـام السـلطة الوافدة. كما كانت حـال الأمم قبل العصر الحديث، ولأن السـلطة تتركز في يد واحدة، فالشكاون والمناشدات والاستغاثات توجه إلى فرد واحد من الافراد والجماعات. كتب مستعرب روسي قبل سـنوات: «إن اليمنيين عندما يتحدثون في السياسـة لا يتحدثون إلا عن أفراد لا يكادون يرتفعون إلى مستوى الأفكار» وهذا صحيح الى حد كبير وكذلك شأن أهل بلاده في العهد الماضي وحتى اليوم، فهنـاك أيضاً سـلطة واحدة وإن في سـياق آخر ومسـتوى آخر وسـلطة فردية في دولـة توتوليتارية (شمولية) تتميز بأنها حديثة، عن السلطة الفردية عندنا فهذه تسلطية – سلطانية.

ولا يعتمد مجتمع ما على الصدق الا في ظل ازدهار دولة القانون والشـرعية العقلانية تحضر في القانون لأن تجلي ارادة الناس وفاعليتهم القادرة على الدفاع عن كرامة الانسان وهي اساس الأسس كافة.

٢٠٠١/٧/٧

* فند الزميل محمد علي السقاف الجوانب القانونية في هذه القضية في صحيفة «الأيام» العدنية في الشهر الماضي (حزيران ٢٠٠١).

** حدثني عضو سـابق في الاتحاد الاشـتراكي السوداني في عهد «الإمام» النميري الذي اعتبره الترابي مجدد هذه المائة، أن مؤتمر الحزب ناقش باستفاضة إزدياد تكاليف بناء مصنع للسكر في منطقة نائية وليد نقاش طويل طلب عضو جنوبي الكلمة وقال بعربية ركيكة انه من تلك المنطقة ولكنه لم ير المصنع البتة.

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ اغسطس ٢٠٠٧

تضامناً مع الزميلة الطالبة والشاعرة إبتسام المتوكل
(بلاغ بالتعرض لتهديدات)

أبـو بكـر السقـاف

القبيلة وعولمة السلطة الواحدة

الخيواني مسروقاً

تضامناً مع الزميلة الطالبة والشاعرة ابتسام المتوكل (بلاغ بالتعرض لتهديدات)

تحت هذا العنوان كتبت الباحثة في مساق الدكتواره ابتسام حسين المتوكل في العدد الماضي من «النداء»،٢٢/٨/٢٠٠٧ وجعلته للإخاء سمياً لـ«منتدى الشقائق وجمعيات حقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان في مجلس النواب والجهات المعنية كافة».

يتضح من النداء أن السفارة والأمن المغربي ومكتب قناة الجزيرة قاموا بحجب حقيقة اعتصام الطلاب والطالبات للمطالبة بحق مشروع. وتهديد نائب السفير اليمني بترحيل ابتسام من المغرب، وملاحقاتها في عملها بجامعة صنعاء، معتمداً على علاقة جيدة برئيسها «منتقصاً من انسانيتي ومواطنتي التي يضمنها دستور بلادنا». ويمكن أن نحدس بالكلمات التي أطلقها النائب الشجاع في وجه الباحثة الشاعرة ابتسام، إنها تمتح من قاموس السلالية والعصبية القبيلية المعروف، وهو وإن كان غير منشور ومعتمد رسمياً إلا انه أقوى من الدستور البريطاني غير المكتوب، لأنه سعار عصبية وثمرة جهل ورعونة بلادة تعبث في ديار اليمنيين في الجنوب والشمال والشرق والغرب. إنها القوت اليومي لسدنة المؤسسة العسكرية- القبيلية - التجارية الحاكمة. حراس المدينة الجاهلة وخصوم «المدينة الفاضلة». وأما دونية المرأة فهي قطب الرحي فيه

والمجلـى الوحيـد للرجولة عندهم. ويؤكـد هذه القرابة الروحية والادارية بـين النائب ورئيس جامعة صنعاء أن إبتسام تلقت مساء الاربعاء ٢٠٠٧/٧/٢٥ التاسعة مساء بتوقيت المغرب، اتصالا من رئيس جامعة صنعاء، خلاصته «إما أن أنسـحب من الاعتصام وتصلني منحتي السـبت القادم، أو أنه ليس لـي حق ولو بقيت في السـفارة لعامين». لـو كان رئيس جامعة صنعاء منتخباً من قبل هيئة التدريس لفكر ملياً قبل الإقدام على تهديد طالبة في دار غربة وتحصيل علم.

محنـة إبتسـام حال خاصة من قضية عامة لطحـن حياة أبنائنا وبناتنا في أماكن دراسـتهم. واذا كان القمع والتسلط في اساس كل سلوك سفاراتنا في كل ما يتعلق بالموفودين والموفدات للدراسة في الخارج، فإن الفسـاد والانتفاع بمنحهم جانب مهم من سـلوكهم، كما كشفت ذلك تقارير وزارة التعليم العالي جزئياً منذ نحو شهرين. كفى عبثاً بمصير أبنائنا وبناتنا في ديار الاغتراب.

إن اتحـاد طـلاب الجامعـة ونقابة أعضـاء هيئة التدريـس مطالبون بالدفاع عن موفـدي وموفدات الجامعة بدون تردد، وإن كان وضع حد لمثل هذه التجاوزات والعدوان على حقوق الطلاب/ الطالبات لن يتحقق إلا بانتخاب رئيس جامعة من قبل أعضاء هيئة التدريس مسؤول أمامها، لا أمام من عينه، سـواء أكان الامـن القومـي أو بتوصيـة منه. الاسـاتذة وحدهم هم أصحاب الحق فـي انتخاب رئيس الجامعة وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام. ولا يمنح الدستور، ولا التقاليد الجامعية الراسخة في كل البلـدان المتحضـرة رئيس الجمهورية ولا من في حكمه تعيين رئيس الجامعة، لأنه بذلك التعيين يهدر حقهم الدستوري وينتقص من قيمة ومكانة العلم والعلماء

● «النداء»، العدد ١١٧، الأربعاء ٢٩ اغسطس ٢٠٠٧

«.. أواقتلوه..»

الدولة التسلطية بين التعذيب والقتل

أبو بكر السقاف

13

الدولة التسلطية بين التعذيب والقتل

في الشهر الماضي ظهر سيف الاسلام القذافي ليعلن أنه كان أول من ذكر في بيان لإحدى مؤسساته أن الطبيبات البلغاريات والطبيب الفلسطيني «حجحوج» عُذبوا، وبالكهرباء بالتحديد، وافتخر بأن ليبيا حققت مكاسب كثيرة من القضية: الملايين وبعض الأسلحة... الخ، ولم يتردد في القول إن الإهمال ربما كان السبب في إصابة الأطفال بالايدز، في إشارة الى أن مستوى النظافة والتطبيب في «العظمى» متدن إلى هذه الدرجة.

الحديث كله مزيج من الزهو المرضي الذي يفصح عن نرجسية الابن التي هي استمرار لـ«عظام» الأب، ومن «الكلبية» التي تزدري الجميع دون استثناء الليبيين والعرب وكل شعوب العالم.

إنه تعبير أمين عن العاهة الأخلاقية للساسة العرب في المشرق والمغرب، فليس لديهم الحد الأدنى من التعاطف مع آلام الغير، إذ يبدو كل آخر وكل شيء وكل قيمة وسيلة لما يرونه مجداً. والإنسان، أي إنسان، وسيلة ولا يمكن البتة التفكير فيه بما هو غاية في ذاته. إن حوسلة (جعله وسيلة حسب نحت الزميل عبدالوهاب المسيري، له طيب العافية) الإنسان ليس امتيازاً إمبريالياً أو صهيونياً حيث الحكم للتسليع في إطار التصور

● الأصابع المهددة بالبتر

● صالح

● سيف الإسلام

● غرامشي

■ لأن الجيش يقوم بدور الشرطة في القمع الداخلي مستبدلاً ذلك بوظيفة الدفاع عن الحدود، فإن الأمن هو الذي يتوحد بالنظام السياسي وحزبه الحاكم الى درجة يتعذر معها معرفة الحدود بين الحزب الحاكم والأمن والسياسة

■ توسع الجهاز بعد ٩٤ وزاد العاملون فيه بالتزامن مع توزيع عضوية المؤتمر الشعبي، فقد كان هضم وجبة الجنوب، الذي قدَّر له أحد ساسة المؤتمر (الإرياني) عشر سنوات، يقضي بذلك

والسلوك الامبرياليين، فهؤلاء الذين يدورون في فلك التبعية يقومون بأعمال أشد قذارة من سادتهم، وإلا ما قبلت غير دولة عربية تعذيب مواطنيها ومواطني بلدان أخرى، ممارسة بذلك تعذيبهم بالإنابة، لينجو السيد الرئيس المسدس بعرشه من المسؤولية، ويدلِّل في الوقت نفسه أنه ليس الوحيد المسؤول عن غوانتانامو و أبو غريب وباغرام. إن أبناء آوى يشاركونه في تمدين العالم العربي والاسلامي.

التعذيب في البلدان العربية لم يتميز بالفجور والعدمية والافراط في القسوة المجنونة إلا في دولة ما بعد السيد الانقلاب. في كتاب نادر في بابه قدَّم الباحث والناقد الأدبي نبيل سليمان (سورية) في رسالة ماجستير في الثمانينات صورة مقارنة بين التعذيب الذي كان سائداً في دول الاستقلال، وذلك الذي ظهر في دولة الانقلاب العسكري، وكانت المقارنة تعتمد على الروايات المنشورة في العهدين. فاتضح أن الارتفاع بالتعذيب الى مصاف العقيدة جاء مع هذه الدولة، والقراء العرب يعرفون «شرق المتوسط» للراحل عبدالرحمن منيف و«السفينة» للراحل جبرا ابراهيم جبرا، وكذلك «العسف» لبشير الحاج علي شهيد الحزب الشيوعي الجزائري. لم تشمل الأنموذجات على روايات من سورية.

وفي اليمن السعيد جاءت مع الحملة المصرية فنون التعذيب العصرية، ومدَّها الجار السعودي بالمال والخبرات الأجنبية، هذا في الشمال. أمَّا في الجنوب فقد ظهرت بعد الاستقلال مدرسة ألمانية شرقية تحت علامة تجارية سوفيتية (لجنة أمن الدولة) واجهها الجهاز المركزي للأمن الوطني بخبرات واستشارات إيرانية وألمانية غربية.

كتبت في بداية المرحلة الانتقالية للوحدة الميمونة في «صوت العمال» مطالباً بإخضاع جهاز الأمن للبرلمان بعد إعلان حل الجهازين، وكنت أدرك أن السلطة/ السلطان، ستقاوم (سيقاوم) أي مساس بالأمن الذي يأتي بعد الجيش في تراتبية الدولة الأمنية. ولأن الجيش يقوم بدور الشرطة في القمع الداخلي مستبدلاً ذلك بوظيفة الدفاع عن الحدود، فإن الأمن هو الذي يتوحد بالنظام السياسي وحزبه الحاكم الى درجة يتعذر معها معرفة الحدود بين الحزب الحاكم والأمن والسياسة، كما حدث في التجارب القدوة في مصر وسورية والعراق الشقيق جداً. ظن بعضنا أن تلك المطالبة مبالغة في سوء

الظن بصانعي الوحدة، وذلك في غمرة أو سكرة فعل سياسي صورته الايديولوجيا على أنه ذروة من ذرى التاريخ النادرة في الجزيرة والوطن العربي والعالم، فروح عمرو بن كلثوم لا تعرف الحدود إذا ما تعلق الأمر بخوارق القبيلة.

توسع الجهاز بعد ٩٤ وزاد العاملون فيه بالتزامن مع توزيع عضوية المؤتمر الشعبي، فقد كان هضم وجبة الجنوب، الذي قدَّر له أحد ساسة المؤتمر (الإرياني) عشر سنوات، يقضي بذلك. ولكن التغير الحاسم جاء على يد أمريكا فقد الزمت «الحليف» التابع بعد حادثتي «كول» «لومبرغ» باستحداث الأمن القومي فاصبح الضلع الثالث إلى جانب الدائرة الأمنية في الرئاسة التي كانت نسخة من إدارة مماثلة في قصور الرئاسة ببغداد.

ثبت في جميع الحالات، في الشمال والجنوب، أن الجلاد في تلك الأجهزة يستطيع تعلم الاستفادة من علوم العصر بالتدريب الحي قبل أن يعرف جدول الضرب في مجتمع تتوحد فيه السياسة بالقتل، حيث قربه من الفطرة التي يباهي بها لا يعني إلا أنه لم يمر بمدارج التطور التي أخرجت غيره من تجهم التعصب والتمركز في الذات إلى رحاب معرفة الآخر والمقدرة على التعاطف معه ونسج علاقة إنسانية سوية يكون الانسان فيها مرآة أخيه كما في قول جميل للرسول الكريم عن المؤمن.

■ إن الجمهورية القبيلية التي ورثت الإمامة إنما هي إمامة معكوسة، أو مضادة، أسقطت المسوح المذهبية وأخذت تنهل من «قوانين» طاغوتها الخاصة، فتضاعفت قطيعتها مع تاريخنا

■ يبدو التعذيب في مجتمعاتنا العربية وكأنه فعل رحمة لأن الأصل هو القتل. ولذا فإن الطريق الى نيل كرامتنا الإنسانية يبدأ بمناهضة كل أنواع التعذيب حتى نحول بين الدولة وحرية القتل، كما حدث في الخميس الدامي ٢٠٠٧/٨/٢في عدن

بتر السبابة أو الابهام الذي هُدِّد به الزميل الخيواني قبل أيام يمتح من المدرسة العربية التي أنشأها الانقلاب العسكري في الدولة العربية السلطانية التي وإنْ تنوعت ديكوراتها فجوهرها واحد، تلتقي مكوناتها في جعل القوة العمياء أساس الدولة والمجتمع، وهي بمثابة علة وجودها، والفساد نظامها، ورُهاب الأمن الشخصي لسلطانها محرِّك الحياة السياسية الذي يضبط إيقاعها، وليس مصادفة البتة أن يكون التوريث تاجها فيصدق في حالها قول الشاعر القديم وهو يرى مجد الخلافة يتبدد بالتوريث في الملك العضوض: «فيا لك أمة ذهبت هباء.. يزيد أميرها وأبو يزيد».

عندما قُتِل الصحافي اللبناني سليم اللوزي صاحب مجلة «الحوادث» البيروتية في عهد الأسد الأب،

■ بتر السبابة أو الابهام الذي هُدِّد به الزميل الخيواني قبل أيام يمتح من المدرسة العربية التي أنشأها الانقلاب العسكري في الدولة العربية السلطانية

■ عندما قُتل الصحافي اللبناني سلَيم اللوزي صاحب مجلة «الحوادث» البيروتية في عهد الأسد الأب، لم ينس قاتلوه حرق أصابع يده اليمنى. وقبل نحو ثلاثة أعوام وُجد الصحافي الليبي «غزال» مقتولاً وقد بُترت أصابع كفه في اليد اليمنى

لـم ينس قاتلوه حـرق أصابع يده اليمنى. وقبل نحوٍ ثلاثة أعـوام وُجـد الصحافي الليبي «غـزال» مقتولاً وقد بُترت أصابع كفه في اليد اليمنى.

رُهـاب الكلمـة يـلازم كل الطغـاة وكل مـن يحلـم بالاستبداد، فقد طرد أفلاطون من دولته (الجمهورية) الشـعراء، بـل ذهب فـي كتـاب «القوانـين» الى حظر تغييـر قواعد اللعـب والرقص، لأن تعود الخروج عن النص، أو عليه، تمرين على الرفض ونشدان الحرية. ولكن ذلك الرجعي العظيم لم يكن ينطوي على الظلام الشـرير الـذي يعربـد فـي جوانـح قـادة الانقلابات العسكرية الشوس.

عندمـا قال سـارتر إن التعذيب ليس فرنسـياً، كان محقـاً ولـم يقصـد الدفاع عـن الجلادين الفرنسـيين الذيـن جـرَّم فظائعهـم في الجزائـر وفرنسـا. ولكنه ليـس غريزة أيضـاً. إن جعل التعذيـب غريزة أمر لم يثبـت علميـاً. إنه نتاج اجتماعـي وثقافي لمجتمعات الاستغلال وصراع الطبقات. والذين يحاولون إيجاد مبـررات لهـذا النوع مـن الصـراع يهملـون الوقائع والحقائق التي يوردها «دارون» عن التعاون والسلام بـين الأنـواع، ويركـزون على مبـدأ الصـراع والبقاء للأصلـح فـي الدارونيـة الاجتماعيـة التـي وظفت لخدمة اغراض سياسـية صريحة. وقد رُشد الصراع الاجتماعـي في مجتمعات كثيرة، فلم تعد المجتمعات الأوروبية التي كانت تعتبر التعذيب والإعدام العلني الذي كان بدوره نوعاً بشـعا من التعذيب يعلن القوة اكثر مما يتوخى العقوبة، أمراً طبيعياً وضرورياً للأمن الاجتماعي. أصبح تعذيب الانسان بل العقوبة القاسـية أمراً مسـتنكراً، وتوسـع هامش الرحمة حتـى اصبح متناً، والغاء عقوبـة الإعدام تعبير عن التعاطف والرحمة وإقرار بنسبية البشري.

ونجـد فـي تاريخنا الفكـري والثقافي معالـم رائعة للاقتراب من مبدأ الإنسـانية. النبـوة أو الدين أسـاس تلـك الثقافة، وكان الانسـان في المجتمع غاية، والهدف سـعادته في الدنيـا والآخرة. ومن هنا التحريم المطلق للقتل العمد، والعقاب لا يقر الثأر والتمثيل بالمقتول. ولعل ما جاء في كتاب «الخراج» لأبي يوسف، يمثل أفضل استمرار لوصايا الرسول والخلفاء الراشدين لاسيما أبي بكر وعلي: «الأسير من أسـرى المشـركين لابد أن يطعم ويحسن إليه حتى يحكم فيه، فكيف برجل مسلم قد أخطأ أو أذنب،

يترك يموت جوعاً، وإنما حمله إلى ما صار إليه القضاء أو الجهل». والوصايا التي قدَّمها مذهلة: عدم إيذاء الاسرى، وإطعامهم وإلباسهم، عدم تركهم مقيدين بالسلاسل يتجولون في الشوارع ليتسولوا، منع ضربهم* لأن رسول الله «نهى عن ضرب المصلين». وقد شكا أبو يوسف من البطء في إجراءات العدالة، ورفض السجن الوقائي. (الخراج ص١٤٩).

وأما موقفه من الحدود فقد أخذ فيها بمبدأ مفاده أن «الشفاعة مباحة طالما أن الجاني لم يصل الى الإمام»، واستند في هذا إلى توسط الزبير والإمام علي لسارق. وحرص أن يروي عن عائشة أم المؤمنين «إدرؤوا الحدود عن المسلمين بالشبهات، ما استطعتم، فإن وجدتم مخرجا للمسلم، فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة».**

كان الورع قوة كابحة للضعف البشري الذي يغري بالفتك بالخصم. وكان الأتقياء من الكوفة والبصرة والخوارج ينتصرون للضعفاء ويساندون الموالي المستضعفين وكذلك أهل الذمة.

وقد نما في نفوس الشيعة شعور عميق بالعطف والشفقة بعد مقتل الحسين وأهله وصحبه في كربلاء. ويكاد عندهم يناظر فداء المسيح البشرية عن المسيحيين.

أما التصوف فقد أبدع ذروة في التعاطف والمحبة والكونية في إطار وحدة الوجود والشهود، فتأكد فيه نزوع إنساني نحو مذهب يجعل الانسانية مرجعاً. وأدرك المفكر الايطالي الفذ غرامشي انطونيو «أن الصوفية هي حركة التجديد في الاسلام»***. وقد التقى في أفق التصوف كل صانعي الثقافة العربية. كان المتصوفة أكثر قدرة على فهم المعاني الانسانية السامية التي ترد في عدد من أحاديث الرسول الشريفة ومنها حديثه عن المرأة التي دخلت النار في قطة حبستها فهي لم تطعمها ولم تتركها تصيب طعاماً.

ليست الإمامة وحدها هي التي أحدثت قطيعة مزدوجة مع تاريخ الاسلام، لاسيما النبض العقلي للاعتزال، الذي رافق نشأة الزيدية، ومع العصر، فكل المجتمعات العربية تعيش هذه القطيعة المزدوجة عن العهد الكلاسيكي لثقافتنا، أو ماوصفه المستعرب الفرنسي لومير بـ«الإسلام في عظمته الأولى»، وعن العصر. هذه القطيعة المزدوجة في أساس تدهورنا الأخلاقي، الذي يحتضن فظائع التعذيب. أصبح الحاكم، وإلى حد كبير المحكومون، خاضعين لغرائزهم وكأنهم جميعاً تبنوا ذلك القول القبيح: «الدنيا فم وفرج»، وسعرت دولة الريع النفطية انفلات الغرائز.

إن الجمهورية القبيلية التي ورثت الإمامة إنما هي إمامة معكوسة، أو مضادة، أسقطت المسوح المذهبية وأخذت تنهل من «قوانين» طاغوتها الخاصة، فتضاعفت قطيعتها مع تاريخنا، لأنها بالانقلاب العسكري استمرار لدولة الجند السلطانية، وأما العصر فحسبها منه أدوات التعذيب والتجسس. ودورات التدريب تمحو الأمية التكنولوجية وتمد الأمية الأصلية- الغريزية بدءاً من شهوة التسلط، بسلاح جديد يعزز قدراته العملية وهو يضاعف غرسه في وحل اللاأخلاقية. والاستبداد الأمني رغم كل مباهاته إلا أنه أظهر عجزاً أمنياً، ليس إلا الوجه الثاني لعجز المستبد الذي لا يمل من الحديث عن المقدرة والكفاية والتظاهر بالقوة والغرور الذي أصبح ملمحاً راسخاً في قوله وفعله.

إن غياب الانسان خلف أقنعة الزعامة والقيادة في دنيا العرب أشد المشاعر فتكا بالوعي العربي، فالفرد لا يرى صلة تجمعه بأحد «القادة»، فالفوضى البدائية في مجتمعات التخلف هي التي أوجدتهم

في كل مستويات الهرم المقلوب في البلدان العربية.

عندما يصرخ الراحل السادات في خطبة نقلها التلفزيون قائلاً عن خصومه السياسيين «حفرمهم»، ونسمع رئيس الجمهورية اليمنية علي عبدالله صالح يقول في خطبة له بعد مجزرة مأرب التي أودت بحياة سياح وسائحات إسبانيا، محرضاً الناس على المشاركة في تعقب الارهابيين: بلغوا عنهم... عن أي واحد منهم «أو اقتلوه»، ندرك أن القيم التي تراقب سلوكنا لم تطرد من مجال التداول القيمي بل هي غير موجودة أصلاً. إن وجود المجتمع الدولي بكل تناقضاته ونفاقه هو الذي يحمي الناس في هذه الدول العربية، فهو على قصوره ينتج تضامناً انسانياً ووعياً انسانياً كونياً نحن جزء منه رغم دعاة القطيعة الحضارية التي يروِّج لها الاسلام السياسي.

يبدو التعذيب في مجتمعاتنا العربية وكأنه فعل رحمة لأن الأصل هو القتل. ولذا فإن الطريق الى نيل كرامتنا الإنسانية يبدأ بمناهضة كل أنواع التعذيب حتى نحول بين الدولة وحرية القتل، كما حدث في الخميس الدامي ٢٠٠٧/٨/٢في عدن.

٢٠٠٧/٨/٣٠

* الضرب في السجون العربية وفي أقسام الشرطة التحية الأولى التي يتلقاها المواطنون، والتعذيب أصبح روتينياً في مصر والمغرب وسورية واليمن. والقيود لا تزال من وسائل الحصول على دخل ثابت في السجون اليمنية، وذُكر هذا في غير نشرة من نشرات منظمة العفو الدولية، ونقرأ عنه في صحفنا بانتظام.

** هذا المبدأ كان شعار الحقوقيين الرومان، الذين كانوا يصدرون عن قيمة إنسانية دنيوية مدنية أساسها في توخي العدالة في مجتمع وثني عرف تسامحاً في مجال الدين. وكانوا يقولون براءة الف مجرم أفضل من معاقبة بريء واحد.

*** لعل غرامشي كان يفكر، كما يبدو في السياق، في أن التشدد الديني أبعد الفرد المسلم عن الله، وأن التصوف كان يهدف الى إقامة جسر بين المسلم والله، ولما كان النقل المتزمت وعقله الاجرائي يحول بين الفرد وتلك الحميمية المطلوبة اتخذ المتصوفة الذوق طريقاً الى الله، وبذلك تكون التجربة الذاتية أساس الإيمان. وملحوظاته في التاريخ والفلسفة والفن والثقافة والأدب، بما في ذلك رأيه في الروايات البوليسية، نافذة وتدل على عقل كبير، ولذا قال عنه موسوليني بغطرسة فاشية: «هذا الدماغ يجب أن يتوقف عن التفكير».

■ **تحية: أهلا بصباح سعيد الجريك. وحيا ومرحبا.**

● «النداء»، العدد ١١٩، الأربعاء ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧

حي على حق تقرير المصير

(الى شهداء حرية الجنوب: بارجاء وبن همام ومحمد قائد ووليد صالح عبادي وصلاح القحوم)

أبو بكر السقاف

13

حي على حق تقرير المصير

• الى شهداء حرية الجنوب: بارجاء وبن همام ومحمد قائد ووليد صالح عبادي وصلاح القحوم

أبو بكر السقاف

قامت السلطات الأمنية «بنقل العميد المتقاعد ناصر النوبة وثمانية من قيادات مجلس تنسيق المتقاعدين العسكريين والمدنيين إلى صنعاء لمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية» («الأيام»، ٢٠٠٧/٩/٩)*. وبهذا تمضي السلطة في زيادة الوضع في الجنوب احتقاناً فتجعله غلياناً، وهو في هذه الحال منذ الخميس الدامي ٢٠٠٧/٨/٢، ولا شك انها سادرة في الطريق الخطأ وتدفع المواطنين في الجنوب للوصول إلى نقطة اللاعودة، التي كان سببها ولا يزال عدم اعتراف رئيس الجمهورية بوجود قضية جنوبية من حيث المبدأ، ومن ثم فإنه لا يستطيع حل قضية غير موجودة، وهذا «المنطق» أسير أيام وسنوات ما بعد ٩٤/٧/٧ يعض بالنواجذ على نصره، ولا يستطيع التفكير خارج هذه الدائرة. إنه يرفض رؤية الواقع بوقائعه الجديدة وتطورها السريع، ويعززها فشل السلطة في وضع حد نهائي واضح للحرب في صعدة.

أعلنت مسيرة الضالع الحاشدة، التي اشترك فيها نحو عشرة آلاف، لأول مرة مطالبة الشماليين بإسقاط النظام الذي «استوفى شروط زواله». («الشارع» ٢٠٠٧/٩/٨)، وكان هذا بلا شك اجابة على القمع الدموي لاعتصامي عدن والمكلا في ٢٠٠٧/٩/١، اللذين عوملا بطريقة تمييزيه صريحة، إذ لم تواجه السلطة مظاهرات، وليس اعتصامات تعز وغيرها في المناطق الشمالية بمثل هذا القمع الدموي. إن الكلمات التي جاءت في البيان الصادر عن مسيرة الضالع وصف دقيق لانتقال نوعي في الموقف من النظام القائم. وهو فعلاً قد «استوفى شروط زواله» ومنذ وقت طويل، ولكن لا يكفي أن يكون النظام غير قادر على الحكم؛ بل يجب أن يكون الشعب قادراً عليه أيضاً. وعلى أية حال فان النظام يفاقم أزمة وجوده بانتظام مدهش، ويدلل على أن الغليان الذي تشهده كل أرض الجنوب منذ نحو خمسة أشهر سياسي بامتياز.

لقد بدأت قضية الجنوب مسيرتها الدامية منذ اليوم ٩٤/٤/٢٧ عندما أعلن رئيس الجمهورية أنه وأركان حربه قد قرروا غزو الجنوب، لإسقاط صفقة الوحدة السلمية، للتخلص من الجيش الجنوبي، ومعه من وثيقة العهد والاتفاق، التي أعلن خبر إلغائها وزير خارجية النظام، قبل نهاية الحرب. وقد وصف الزميل محمد المتوكل في ذلك الوقت جيش الجنوب بأنه جيش الشوافع، وهو وصف مزيج من

التبصير والتخدير والخوف.

وما أقدمت عليه السلطة العسكرية منذ ٩٤/٧/٧ يشبه ما قام به بريمر في العراق بعد ذلك بنحو تسعة أعوام وإنْ كان يهتدي وهو يحل دولة العراق بما قام به الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية. لم تلغ سلطة الحرب جيش الجنوب بل وحلت البنيان الاقتصادي للجنوب لصالح الشمال: دولة وقطاعاً خاصاً، دون أن تأخذ في الحسبان أن القطاع العام الملكية الوحيدة لشعب الجنوب، وتم طرد مئات الآلاف من كل الأجهزة الإدارية. إن مجتمعاً بأكمله قد أحيل الى التقاعد، بملاكاته وكفاياته المدنية والعسكرية، فأصبح الجنوب ميدان كر دون فر لغارات التتار الجدد. واتضح أن دولة المؤسسة القبيلية- العسكرية التجارية تخلصت من نقيضها العصري والمدني لتنفرد بالحكم وتبني دولتها السلطانية، وهذا سلوك إنْ بدا أنه يناقض العصر ويستدبره إلا أنه تعبير أمين عن السياسة كما عرفتها الدويلات والممالك والسلطنات في اليمن قبل الإسلام وبعده، حيث مبدأ الغلبة هو السبب في قيام وسقوط الدول والممالك، ولذا لم تتبلور في تاريخنا «ألفة جامعة» (الماوردي) شأننا في هذا شأن كل المجتمعات قبل العصر الحديث. وما تزامن عشرات الدويلات والممالك في فترات طويلة منه إلا نتيجة لاستمرار الجزر اليمنية في العيش تحت ظلال سلطان الغلبة، الذي شكا منه الفارابي قديماً ومحمد خاتمي قبل بضع سنوات.

■ إن الذين تزمع السلطة محاكمتهم أمام محاكم عسكرية سيدفعون بحق تقرير المصير، وعندئذ ستنتقل القضية برمتها إلى المستوى الدولي لتغدو صفحة جديدة في ملف مفتوح

■ إن الوجود القبلي في الشمال نفسه لا يمثل إلا ربع السكان وربع المساحة، ولذا يتوحد بالغلبة ليعلن سلطانه، القائم على اضطهاد الفلاح القبيلي واستخدامه لحكم بقية الاغلبية العظمى في الشمال، والجنوب بعد الوحدة

استمرت الحرب بعد ٩٤/٧/٧ بالوجه الآخر للمقولة المشهورة للمفكر السياسي والعسكري الألماني كلاوزفتر، فأصبحت السياسة في الجنوب استمراراً لها، والجنوب منطقة عسكرية يحكم حكماً استثنائياً وتمييزياً يخضع أهله لـ«قوانين» واجراءات ومعاملات تختلف عن تلك التي تمارس في الشمال، ويصدق هذا على الأجور والرسوم والمعاملات والضرائب، ويذكِّر هذا، وإنْ في صورة كاريكاتورية، بالفرق بين روما والمستعمرات، ولكن مع غياب القانون الروماني الذي أصبح أهم مصدر للتشريع في أوروبا الحديثة وفي أمريكا. كان على الجنوبيين منذ ٩٤/٧/٧ إلى يومنا هذا مقاومة طرفي المعادلة المشهورة. استمرار هذه الحرب اليومية قرَّبهم من يقين مفاده أن فشل الوحدة الحربية

فشلا مدويا وقاتلاً لا يعود الى ضلال جهة دون أخرى في الدولة، وأنه ليس طارئاً يزول إنْ زالت أعراضه، بل هو جوهر وحدة الغلبة، التي ترى أن الوحدة غنيمة والغنيمة وحدة، وأن استمرار قتلهم على الحقيقة والمجاز لن يتوقف إلا إذا ما اعتصموا براية جديدة ألا وهي حق تقرير المصير، فهي المخرج الوحيد من احتضار طال مبدداً حيوات الناس وأحلامهم وكرامتهم في جميع أرجاء الجنوب، الذي أصبح دار غربة ومذلة واستغلال بدائي، جعل أحد ابنائه يصك وصفاً لعذاب أهله: «لسعة الجوع الجنوبي» (أديب قاسم).

كانت الحرب رصاصة الرحمة والانتصار معاً أُطلقت على وحدة دخلت غرفة الانعاش منذ يوم ميلادها، فقد كانت صفقة لم يفكر أحد طرفيها في تعقيدات البيئة السياسية فأصبح كما لو أنه يطلق رصاصة الرحمة على نفسه، ووظف الطرف الثاني كل امكانات الدولة ليشن حرباً يومية دامية وساخنة وباردة على شريكه، فبدلاً من أن تكون الوحدة تتويجاً لمسيرة رشيدة، جاءت دون مفارقة لتكون بداية صراع جديد هو استمرار لحربي ١٩٧٢ و١٩٧٩. وكل هذا جرى في غياب كامل لفكر سياسي يتحرك داخل سوسيولوجيا السياسة والوحدة، وهو ملمح راسخ في الوحدات والاتحادات العربية كافة على امتداد سنوات القرن العشرين. ويتم فيها دائماً طرد لمصالح الناس وانكباب نرجسي على طموح القادة أو القائد، وهذا مصدر الارتجال البدوي للسياسة وكأنه قصيدة فرضتها اللحظة.

كانت الأضلولة التي تؤكد أنه لا فرق بين الجنوب والشمال، وأنه لا يوجد نظام سياسي لا في الجنوب ولا في الشمال وإنما سلطتان طارئتان، وأن الوحدة إنما هي استعادة وحدة قائمة خارج الزمان.. الخ تغذي قراراً مضمراً ويقيناً راسخاً في الوعي القبيلي بأن الافتراس المتبادل هو محرك السياسة بعصبياتها في صورتها القديمة والمعاصرة، وجمعاً للأسد والثعلب حسب تصور ماكيافيللي للأمير، وفي صورته الخام. وكل هذا يصدر عن إلغاء للزمن، الذي شكّل على امتداد القرون تكوينات اجتماعية وسياسية وثقافية مختلفة على غير صعيد. فالوحدة في هذه الذهنية، وهي عربية بامتياز، تلغي الاختلاف مع أنه الأصل في كل واقع وكل فكر، وهو ما أسماه الفيلسوف الألماني لايبنتز «قانون الاختلاف الشامل»، وعبره وبساطته يبحث الناس عن التعاون والوحدة لأن إلغاءه يجعل الوحدة لا تحقق إلا استبداداً، والفاجع أن هذا يلقي قبولاً لا عند العامة بل وعند من يصفون بأنهم الخاصة أو النخبة، ولذا فشلت ٩٣ تجربة وحدة واتحاد وتعاون بين البلدان العربية في القرن العشرين، حسب دراسة قام بها مركز البحوث العربية في القاهرة قبل أعوام، وتجربة اليمن الوحدوية الدامية لم تشذ عن هذه القاعدة الإحصائية بل أكدتها على نحو همجي.

واستمرار الكلام الرسمي عن رسوخ الوحدة رسوخ الجبال يناقضه على نحو هزلي نشر مشروع قانون حمايتها وهذه الحرب اليومية بكل الأسلحة، ووجود معظم الجيش ومعه الحرس الجمهوري وفيالق الأجهزة الأمنية الثلاثة في الجنوب. إن هذا يشبه ترديد طفل يعبر منطقة مظلمة: لست خائفاً.. لست خائفاً.

لم تع السلطة/ السلطان وشيعته غير المذهبيين أنه لا يمكن الاحتماء بالسيادة من حق تقرير المصير،فهذه السيادة الجديدة قامت أساساً على صفقة بين نظامين غير تمثيليين بل وتسلطيين، وهذا

الحق هو أساس السيادة في كل مجتمع، ولا يوجد مجتمع معاصر لا يعترف بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، كما أن كل دساتير الدول إذْ تجعل السيادة العليا للشعب وتعتبره مصدراً للشرعية تعني أن الحاكم محكوم بقرار المحكومين وسيادته تُجدد من قبلهم، ولذا قال هارولد لاسكي إن الديمقراطية هي حكم الناس برضاهم، وهذا الرضاء هو ماتفتقر اليه سلطة الحديد والنار اليوم في بلادنا، وهذا الإعلان الكبير عن عدم الرضا، يأتي بانتظام جميل وتصميم متين لا يصدر إلا عن توحد عميق ومطمئن بغاية سامية لا يكون للوجود نفسه معنى إلا بتحقيقها.

ولا يشترط أن يكون المحتل أجنبياً وجنوده وضباطه زرق العيون ليكون لتقرير المصير قوة الحق، فهو حق لا يقبل التفويت للفرد والجماعة والقوم والشعب، لأنه يستند إلى الكرامة والحرية، وحيثما لجأ الناس إلى هذا الحق فهناك خلل جلل في حياتهم، وإنما تتميز الدول بأسلوب معالجة هذا الخلل: طلاق مخملي في تشيكوسلوفاكيا واستفتاء في كندا، ومطالبة علنية في برلمان الهند، وفي البرلمان الايطالي حيث ينادي رئيس رابطة الشمال بوستي باستقلال شمال ايطاليا لأنه يتحمل أعباء إعالة الجنوب الايطالي، وهذه مشكلة بدأت منذ ١٨٧١ عند توحيد ايطاليا وعُرفت بالميزوجورنو، كتب فيها وعنها أشهر فلاسفة ومفكري ايطاليا من أمثال كروتشه بـ، وغرامشي أ. هذه الأمثلة في وحدات تمت معظمها بعد حروب تحرير وطنية وحدت المواطنين، فكيف يكون حالنا في وحدة الغلبة ذات القسمات الموغلة في العتاقة، ولا تني في التحدث بالدم والرصاص والاستعلاء، من قبل كل أطرافها، وانضم علناً الى هذا السياق، تحت بيارق تستعيد مؤتمرات قبيلية بدأت من مؤتمر خمر، مؤتمر التضامن في موفنبيك ليعلن الجيل الثاني في المؤسسة القبيلية الحاكمة أنه يريد محاربة فساد هو جزء أساسي منه، وحماية الوحدة من مكائد الانفصاليين الجنوبيين. وليست هذه المؤسسة أقلية صغيرة، بل إن الوجود القبلي في الشمال نفسه لا يمثل إلا ربع السكان وربع المساحة، ولذا يتوحد بالغلبة ليعلن سلطانه، القائم على اضطهاد الفلاح القبيلي واستخدامه لحكم بقية الاغلبية العظمى في الشمال، والجنوب بعد الوحدة، فهو بكل المعايير حكم أقلوي بمصطلحات الزملاء اللبنانيين، بامتياز. شعاره الحكم في همدان.

إن حكم هذه الأقلية الذي يعلن عن نفسه بأنه الأصل الذي يعود اليه الفرع، كما قال الأحمر الأب شفاه الله ورعاه، في الأيام الأولى من عمر الوحدة الميمونة، يذكّر بما يسميه السميولوجي الايطالي المعروف أومبرتو ايكو بـ«الواقع المفرط»، حيث يراد لما هو مزيف أن يكون حقيقياً أكثر من الواقع الأصلي، ولعل ما حدث في «ساحة الحرية» العروض سابقاً، في يومي ٢٠٠٧/٧/٧، و٢٠٠٧/٧/١٧ على التوالي يقرّب الفكرة: في اليوم الأول كان الاعتصام العظيم الذي أعلن دون جججة ارادة شعب،واجه المواطنون العزل فيه الرصاص والسيارات المدرعة والشتائم المقذعة، فكان واقعاً حقيقياً، وفي الثاني نظمت فيه المحافظة ومندوبها السامي احتفالاً بيوم الديمقراطية، ورغم الحشود والضجيج بدا واقعاً ينقصه الروح وحرارة الحياة ودمها، ولذا فهو «واقع مفرط» أخرجه الإفراط من الواقعية والعينية.

إن حق تقرير المصير يواجه رفضاً شرساً من قبل ملك المغرب ليس لأنه أمير المؤمنين وضامن الدستور فحسب بل ولأنه منقوع في الثقافة السلطانية مثل والده. بينما تدل كل الدلائل والقرائن على أنه مخرج حكم في حال المغرب وحالنا، وتجاوز لاحتقان تاريخي في تاريخنا المشترك، وبداية

لدخولنا في العصر الحديث. وهو دائماً أقل ضرراً من حيث التكاليف المادية والمعنوية.

لا يمكن الالتفاف على المقاومة بالاستنساخ، فالشعب في الجنوب رغم كثرة الحديث في السلطة والمعارضة عن غياب عصبية جامعة موحدة، هو اليوم في ذروة تماسكه وتوحده تحت راية معركة المصير، ولن يجدي فتيلا أن يقول إعلام السلطة أن امريكا وراء تمرده وغضبه السلمي، فالولايات المتحدة حليفة وراعية النظام والحامي تحت راية مزورة هي المشاركة في الحرب على الارهاب، حربها لا حربنا، التي استبدلت فيها بالملاحقة البوليسية حرباً على افغانستان والعراق، بينما كانت هذه الملاحقة كافية إنْ كان المقصود مكافحة الارهاب حقاً.

بدأت امريكا وأوروبا تدرك بإجماع محلليها السياسين والاقتصاديين أن النظام يستعصي بإصرار راسخ على الاصلاح والتطوير، وأنه ثقب أسود، سياسي اجتماعي، يبتلع بقدرة متسارعة أي جهد رشيد يمده بأسباب البقاء لصالح حكامه والغرب. إنه يذكرني بما كتبه مرة في السبعينات الباحث الامريكي بوروز عن السعودية في سياق تحليل لأوضاع اليمن: يجب إنقاذهم من أنفسهم. وهذا محال، لأنه لا يمكن انقاذ إنسان فرد أو جماعة أو نظام من نفسه.

إن رسالة الراحل العطار التي وجهها إلى بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في ٩٤/٧/٧ وكان رئيساً للوزراء بالإنابة، والتي أوردتها في غير موضوع، يرجح أنها كتبت بتوجيه امريكي لتنظيم العلاقة بين المنتصر والمهزوم في الحرب، وتعامل معها حكماء النظام بحكمة «ما بدا بدينا عليه». وها هو يبدو باتساع الأفق السياسي.

إن الذي يفرض ايقاع السياسة الآن هو مقاومة الجنوبيين الرائعة لسلطة جريئة على الظلم والضلال، وإذا كان المجتمع الدولي سيمارس ضغطاً لإيجاد مخرج للنظام المرتبك والمسعور فإن ذلك من طبيعة الأشياء، فهو نفسه جاء بتأييد أمريكي باسم الاستقرار الذي بدأ الحديث عنه بوش الأب في العام ١٩٨٨ عندما زار مأرب لاعلان بداية ارتفاع نافورة النفط في (ج ع ي) وكان واضحاً في شرح شأن سياسي يرقى الى البداهة عن ضرورة الاستقرار لحماية نفط الخليج العربي وإذا ما أصبح هذا الاستقرار مهددا من قبل النظام القائم وحكمائه في الدائرة الصغيرة المغلقة التي لا تحاور إلا نفسها فإن الواقع الجديد الذي يفرضه نضال الجنوبيين للظفر بحقهم في تقرير المصير هو صاحب الفضل في اقترابهم من حلمهم، وليس النوايا الطيبة في الغرب أو إيمانهم المجرد والمطلق بحقوق الانسان. ومن حق الجنوبيين أن يوظفوا كل تطور او تغير في الوضع الدولي وميكانزمات المجتمع الدولي لتحقيق مطالبهم/ مطلبهم.

تنسى أو لاتعرف دولنا العربية أنها نتاج توازن دولي في صيغة صريحة كما في اتفاقية سايكس – بيكو، أو في تحويل قبائل وآبار نفط الى دول برآيات وعضوية في الأمم المتحدة. وفي حالنا لن يكون الحل خارجياً كما حدث في العراق، الذي جلب الاستعمار الداخلي فيه الاستعمار الخارجي، فكانت إعادة استعماره الهمجية الدموية على يد أمريكا ورئيسها المسدس بوش الابن.

إن أزمة الوجود تحاصر النظام من الشمال ومن الجنوب، والطبقة السياسية في الشمال تعادي حق تقرير المصير وتبدو متحالفة مع النظام لدرء شرور الانفصال، فمغانم الوحدة موزعة لا على

القاعدة الاجتماعية السياسية للنظام بل واغترف من بركاتها كثيرون من خارجها، فالوحدة القائمة بنزوعها القبيلي الحصري العميق جعلت كل جنوبي تقريباً خاسراً وكل شمالي تقريباً غانماً عبر سلسلة من التمييزات في حياة كل يوم، ولم يفكر ساستها ولو لحظة واحدة أن الجنوب يمكن أن يكون رافعة تطور للبلاد كلها بفضل كفاياته وثرواته وموقعه.. فهذا ليس هماً بالنسبة لها. ولم تكن الوحدة العصرية هماً للفئات والطبقات التقليدية في أي مجتمع عربي، ولا سيما في اليمن.

الثقافة السياسية التي تحكم سلوك الفاعلين السياسيين في بلادنا العربية، وفي مقدمتها اليمن، لا تسمح ببناء دولة بله أن تكون أساساً لدولة حديثة ومشروع نهضة، وإلا ماكنا في نهاية قوائم التقديرات الدولية في كل صعيد: الأمية والبطالة ونوعية الحكم والحياة والحريات. إن السلطة تتحرق شوقاً الى محاكمة نفسها. فليكن لها ما تريد.

إن الذين تزمع السلطة محاكمتهم أمام محاكم عسكرية سيدفعون بحق تقرير المصير، وعندئذ ستنتقل القضية برمتها إلى المستوى الدولي لتغدو صفحة جديدة في ملف مفتوح، زادت رعونة النظام من مشاكله بالاحتفاظ به مفتوحاً وقتاً طويلاً وأضافت اليه مشاكل جديدة.

٢٠٠٧/٩/١٠

* تبين أنهم في سجن رأس مربط، وهو سجن بريطاني استضاف رجال الحركة الوطنية والنقابية في أيام الحكم الاستعماري، واشتهر بأنه من أسوأ سجون الامبراطورية التي غربت شمسها.

● «النداء»، العدد ١٢٠، الأربعاء ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧

الديمقراطية والدولة الريعية

أبـو بكـر السقـاف

الديمقراطية والدولة الريعية
13
الفورة الوطنية

الدولة الحديثة أو البرجوازية تميزت بسمات أساسية جعلتها تختلف اختلافاً نوعياً وشاملاً في الوقت نفسه عن الدولة القديمة أو الوسيطة، فهي تقوم على العقلانية في الفكر والنفعية في المجتمع والسياسة، وترفع لواء الوطنية في الأيديولوجيا. ومبدأ النفعية هو ما يعبر عنه بكلمة المصلحة. وجماع هذه المكونات هو الذي يصنع الديمقراطية، ولا تكون في التزامها بالتعددية السياسية إلا معبرة عن التعدد الاجتماعي والطبقي. ولذا فإن رفض الديمقراطية يقترن بإنكار وجود الطبقات.

ومع صعود دول النفط العربية بدأ الاهتمام بفكر الريع في الدراسات الاقتصادية وبدرجة أقل في الدراسات السياسية، إلى حد يمكن معه القول بأن العلاقة بين الدولة الريعية أو الاقتصاد الريعي والديمقراطية لم تدرس بصورة معمقة وظلت ملمحاً يشار إليه في سياق الدراسات الاقتصادية، بل أراد بعضنا في بداية «الفورة» النفطية والحج إلىَ النفط أن يشيد نظاماً عربياً جديداً يقوم على زواج شرعي بين المال النفطي والقوة العاملة العربية بما في ذلك الكفايات العلمية. وعندما طرح اليمين الجديد وبوساطة دولته الامبريالية الديمقراطية هدفا يجب فرضه على العالمين العربي والاسلامي، تم ببساطة تجاوز السؤال.فأصبحت الديمقراطية ممكنة في السعودية ومصر والجزائر وجزر القمر، وبدت ديناً جديدا، على الجميع اعتناقه طوعاً أو كرهاً. ولفحص هذا الإمكان لا بد أولاً من تعريف الريع. وقد كتب آدم سميث في كتابه المشهور «بحث في

طبيعة وأسباب ثورة الأمم»: «يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح، فإذا كان ارتفاع أو انخفاض الأجور والأرباح يعتبر سبباً لارتفاع أو انخفاض الأسعار، فإن ارتفاع أو انخفاض الريع يعتبر نتيجة لارتفاع أو انخفاض الأسعار». هذا وصف لاختلاف الريع اختلافاً جذرياً عن صور الدخل الأخرى. وعند قطب اقتصادي آخر هو ديفيد ريكاردو يطلق الريع على «كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة». والنظريات الاقتصادية الحديثة ترى الريع دخلا غير مرتبط بدورة الانتاج، ومن ثم فهو دخل غير مكتسب، وهذه نظرية متأثرة بإحدى أشهر نظريات ماكس فيبر التي تربط بين الرأسمالية والأخلاق البروتستانتية في كتابه المعروف «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، حيث العمل هو وسيلة الخلاص في الدنيا والآخرة*. وجدير بالإشارة هنا رأي فقيه حنفي هو الشيباني محمد بن الحسن، صاحب «كتاب المخارج في الحيل» تحقيق جوزيف شاخت ليبزغ: هنريكس،١٩٣٠، الذي يكاد ينفرد بطرح فكرة تشبه ما جاء عند فيبر في سياق مفلسف ومعقد، ومفادها أن العمل ضرب من العبادة**.

الاقتصاديون الكلاسيكيون الغربيون يميلون الى رفض الريع، بسبب احترامهم العمل. ولعل ماركس يقف بين أكثرهم رفضاً وتمجيداً للعمل، الذي وضعه في النقطة المحورية لنظريته الاقتصادية.

ما يهمنا هنا هو السلوك الاجتماعي والسياسي للفئة التي تستولي على الريع، وهو يتسم بالتعريف بغياب الذهنية الإنتاجية، كما أنها لا تساهم في الانتاج، فالنفط وهو مصدر الثروة الأساسي في دول ذات ريع اقتصادي، أودول ريعية بصورة كاملة، يُستخرج ولا يُصنع، كما لاحظ الزميل غسان سلامة. وتقوم الشركات الغربية (أوروبا وأمريكا) بهذا العمل في كل مستوياته، من البحث حتى توصيل السلعة الى المستهلك. والمنظم (وهو غير المستثمر) عند عالم الاقتصاد شومبيتر، هو محرك الحياة الاقتصادية (راجع إن شئت في التعريفات «الرأسمالية»)، وهو نقيض ملوك وأمراء وشيوخ وضباط الريع من حيث الوعي والسلوك والقيم التي تحكم السلوك. وهذا الجانب عبر عنه الزميل أحمد النجار بصك مصطلح مدهش: «البطالة الاختيارية»، في سياق حديث عن البطالة في البلدان العربية، وهي في مقدمة دول العالم في هذا المضمار أيضاً. وهي بطالة يلجأ إليها صاحبها لأنه لا يحتاج إلى العمل، فدخله يقدم له اكثر من ما يحتاج. والحديث لا يجري عن الأمراء ومن في حكمهم، بل عن «مواطنين» في السعودية والخليج خارج دائرة «الكبار» من المترفين في الأرض. نتاج فاقع للدولة الريعية.

وهذه الدولة يعتمد اقتصادها على الخارج، وهي حال خاصة من الاقتصاد الريعي، وفيها تستولي الطبقة السياسية الحاكمة على المال العام، وتبني سلطتها عليه، إذ تقوم بتوزيعه أرزاقاً وهبات، وكل ما يجري في حياتها الاقتصادية ينبع من هذا النبع ويصب فيه. وتبعيتها للخارج الامبريالي مزدوجة: اقتصادية، وسياسية. وتركيز الثروة والسلطة في هذا السياق في أيدٍ قليلة متواشج بهذه التبعية المزدوجة. وتخلو هذه الدولة من أي تشريع ضريبي هو عماد الدولة البرجوازية الحديثة والمعاصرة، لأن المجتمع والدولة يدوران خارج فلك الانتاج: علماً وثقافة وسلوكاً. وقد تجاوز تأثير الدولة الريعية حدودها الى الدول العربية الاخرى سواءً أكانت ذات اقتصاد شبه ريعي أو ريعي. وبسبب هذا التأثير زاد فيها اعتماد مبدأ الامتيازات على القانون الصوري في تنظيم علاقات الدولة

بالأفراد والجماعات. ويرى فؤاد عجمي محقاً، وإن في إطار عدائه الفيزيولوجي للعرب والفكرة القومية العربية، أن دول النفط توزع الأرزاق في الداخل، وكذلك في الخارج، وتتخذ من فكرة القومية العربية ستاراً لهذه العملية، مما أدى الى ظهور نمط التوزيع الريعي بين الدول العربية. وما لا يهتم به فؤاد أن هذا التوزيع ستار يقوض مقومات التضامن والتعاون بين هذه الدول، فالنفط ضاعف وعمق عوائق الوحدة العربية، ويسر على الامبريالية الغربية وأد كل إمكان لها، بالضغط السياسي والاقتصادي وبالقوة المادية القاتلة التي أصبحت المفضلة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والواحد والعشرين.

ان المواطنين الذين يحصلون على الخدمات المجانية في دولة الريع لا تشبه علاقاتهم بدولتهم، علاقة المواطنين في الغرب بدولة الرفاهية التي بدأت مسيرتها منذ إصلاحات بسمارك في نهاية القرن التاسع عشر في المانيا بتقديم الخدمات خوفاً من قوة العمالة والاشتراكية الصاعدة. انهم رعايا. كما أن الاقتصاد كله ليس رأسمالياً بالدلالة الصارمة للكلمة، فلا وجود للمخاطرة ولا المبادرة، والشركات الكبيرة في مجال الخدمات والانتاج عائلية بامتياز، ولا تذكر في شيء بتلك العائلات العصامية التي نشأت داخل المجتمعات الرأسمالية الغربية ونجد صورها الخلابة في أدب دوس باروس الأمريكي، وتوماس مان الألماني ودرايزر الأمريكي، تمثيلاً لا حصراً.

إن الاقتصاد في الدولة الريعية وشبه الريعية نقيض اسمه، لأنه يقوم على الإنفاق. وهذا يعود بنا القهقرىَ الى العبقري الحضرمي الذي وضع الطور الاقتصادي في المكان الثالث والأخير من عمر دولة الاستيراد، لأن الاقتصادي تابع للعسكري/ السياسي، فالدولة القوية هي القادرة على الإنفاق وشراء الولاء والذمم وإرهاب الأعداء. كتب الباحث الفرنسي ميشيل سوريا عن سورية: «من غير الضروري أن تكون خبيراً في الانثروبولوجيا الاقتصادية لكي تكتشف أن مصنعا من مصانع القطاع العام هناك لا يسير وفق القواعد التي يسير عليها مصنع مشابه في فرنسا. وذلك أن سبب وجوده الحقيقي ليس تحقيق الارباح بقدر ما هو فتح الباب أمام إنفاق. هذا الإنفاق جزء من استراتيجية السلطة السياسية، ويشكل بالنسبة لها مصدراً جديداً للقوة». إن علاقات السيطرة سابقة زمنياً على علاقات الاستقلال واقوى منها في التحليل الاخير. ذلك لأن السلطة تكتسب بالعصبية، وهذه توصل الى الرئاسة، ولها السيطرة على آلة الدولة وتحديداً قرار الإنفاق. فالهرم هنا مقلوب عمّا هو عليه في التصور الكلاسيكي للاقتصاد السياسي. ان القلب واضح في عبارة ابن خلدون: «الجاه يجلب المال»، وليس العكس.

هذا في سورية وإن كان بها ملامح شبه ريعية إلا أنها أكثر عصرية من دول الريع النفطية في المستويات كافة. إن النفقات أهم من الواردات دائماً في هذه الدول، لأنها في صلب اللعبة السياسية: لعبة شراء الولاء (سمير امين، «الامة العربية». وهنا جذر الاستقلال النسبي للدولة عن المواطنين والمجتمع، سواء أكانت الدولة ريعية أو شبه ريعية. فالجمهورية العربية اليمنية حتى نهاية الثمانينيات كانت تعتمد في الحصول علي العملات الحرة على تحويلات العاملين في دول النفط وتشكل ٨٥٪ من هذه العملات، وانتاج النفط جاء ليسد الخسارة التي نتجت عن عودة العاملين في

تلك الدول بعد غزو «القائد الضرورة» الكويت. ومصر والاردن وسورية والمغرب اعتمدت وتعتمد على تحويلات المغتربين من أبنائها وبناتها، ما جعلها قريبة من دول شبه ريعية. ويمكن اعتبار المعونات الأجنبية في هذا السياق من صور الريع. ويقدر الاقتصاديون العرب المكونات الخارجية للدخل غير الخاضعة لسيطرة الدولة العربية في بداية التسعينات من القرن الماضي بنحو ٤٥٪ في مصر. أثر هذا المال النفطي في سلوك وقيم العرب في الدول شبه الريعية: الاردن ومصر واليمن، في مجال القيم والاخلاق، تأثيراً مدمراً بدءاً من قيمة العمل، فقد أصبح اللا عمل هو الممجد، وليس العمل، وهذا تصور يقوض أساس الانتاج: العمل. وازداد هذا التأثير قوة ونطاقاً بفضل سيطرة المال النفطي على الفضائيات وانتاج ثقافة التسلية ضداً على الفن والثقافة. وبوساطة الخبر والصورة سيطر هذا المال على الديني والقيمي في سماء الاعلام، الذي يمزج الموعظة المتشددة وسبل الفتاوى بأحدث الرقصات الغربية، فأصبح «الكليب» سيد أغاني الطرب والاعلانات، فتم تسليع كل شيء: الدين والقيم والذوق. وأصبح جسد المرأة مكوناً محورياً في هذا التسليع، فأصبحت تعيد صورة الجارية في العصور القديمة.

إن تقويض فكرة العمل بما هي قيمة، والفصل بينه والعائد، وازدراء الكسب الشريف، والانتاج الذي يتطلب ترشيداً عقلانياً، هو أخطر ما أصاب الذهنية العربية من الأضرار، فقد شل مركز القوة والكرامة: العمل.

فهل يمكن الحديث عن ديمقراطية في مجتمع غير إنتاجي؟ إن الاستيلاء على الدولة هو محور المحاور في التفكير السياسي، ولا أقول الفكر السياسي. وهذا مرتبط بالدولة الريعية وتخلف أشكال الريع الاقتصادي، وهو موصول النسب بالدولة السلطانية، التي تسري تعاليمها المضمرة والمعلنة في عقول العرب ووجدانهم، وهي دائماً تنويعات على «الاحكام السلطانية» القديمة. وهل يمكن أن يتزامن فعل ديمقراطي حقيقي مع نمط انتاج ريعي أو شبه ريعي وذهنية سلطانية هي مزيج من الاستبداد الفردي والتحريم والتأثيم والأثرة، التي الفرد والطبقة السياسية الحاكمة في غرائزها وشهواتها.

إن كل أشكال التجارب -المحاكاة - الديمقراطية في البلدان العربية قائم على:

١ - المرحلة الليبرالية في العهد الاستعماري.

٢ - المرحلة الليبرالية بعد الاستقلال التي أطاحها السيد الانقلاب، فأحيا الدولة السلطانية في طبقات متعددة: الانكشارية الجديدة، القبيلية، والطائفية.

٣ - بما أن الدولة العربية الحديثة نتاج توازن دولي، فقد أصبح من شروط علاقاتها بالغرب الامبريالي استحداث ديكور ديمقراطي يحاكي برانياً الأنموذج فيبدو وكأن رسالة التمدين التي يقوم بها الرجل الأبيض على ما يرام.

وعندما استبدلت الولايات المتحدة بالمحاربة البولسية للإرهاب، شن الحروب الامبريالية على الدول والمجتمعات العربية الاسلامية: افغانستان والعراق وفلسطين، فالتقت مع الأنظمة النابعة في مستوى جديد من التحالف هو المشاركة في الحرب على الارهاب.

وفككت سياسة الحرب على الارهاب عرى غير مجتمع عربي وإسلامي، فقوضت بذلك مقومات الدولة الريعية السياسية والمعنوية، فأسفر المشهد السياسي عن صراع بين السنة والشيعة يكتسح المشرق العربي وباكستان، ويراد له أن يضفي العروبة والاسلام على حرب أمريكا على ايران من ناحية والزج بالعرب في حرب الأعوام المائة.

وبذلك تقوم دول الريع التي جعلت النفط العربي أداة السيطرة الأمريكية الأولى في المجال الدولي، بتقديم البشر والثروات فدية لبقائها في ظل حاميها وراعيها الأمريكي، ويتفق الحامي والمحمي الآن بعد ترحال في البحث عن الديمقراطية الأصفى وحقوق الانسان. على أن الاستقرار، الذي أصبح المصلحة الأولى لأمريكا هو الجدير بالرعاية.

وإذا كانت الوحدة الوطنية المجتمعية المقدمة التاريخية الأولى لنشأة أية تجربة ديمقراطية، فإن البلدان العربية ومعظمها مجتمعات منقسمة على نفسها، فإن هذا الانقسام يغدو تشظيا يلهبه سعار التشدد الديني المذهبي ورايات الطوائف، وتتضاعف العوائق أمام تمدين هذه البلدان وإمكان الشروع في تجربة ديمقراطية، وبذلك يتفاقم الدور المدمر للثقافة السياسية العربية، التي تحول بين العرب وبناء الدولة الحديثة. والدولة الريعية في مركز الدائرة من هذه المشكلة التاريخية.

٢٠٠٧/٩/٩

* رأس كاتب هذه السطور في العامين ١٩٨٣ – ١٩٨٤مجموعة تكونت من أساتذة في قسم الفلسفة والاجتماع بجامعة صنعاء، للقيام ببحث ميداني مولته جامعة الامم المتحدة بطوكيو بوساطة منتدى العالم الثالث الذي رأسه الراحل العزيز اسماعيل صبري عبدالله، وكان جزءاً من بحث شامل في الاردن ومصر لمعرفة تأثير المال النفطي في الأخلاق والقيم في الاقطار العربية غير النفطية. وتستحق النتائج عرضاً مستقلاً.

** النخبة الحاكمة في الدولة الريعية ليست حاملاً إجتماعياً للديمقراطية، لأن الشغل الشاغل للفاعلين السياسيين فيها هو الامساك والسيطرة على الريع والاستفراد به. أما في الاقتصاد الانتاجي لا يجري الصراع على السلطة على هذه المشكلة، لأن الناس يؤمّنون حاجاتهم ويلبون مطالبهم بوساطة العمل والدخول في دائرة الانتاج، وهذا يعني أن الجهد والعمل الانساني هو الأساس فتتم الدورة الدموية الصحية في جنبات المجتمع. الدولة الريعية تلد الاستبداد والتسلط. الدولة تسلطية سلطانية، يحمي فيها مالك الثروة نفسه وعشيرته واسرته والقاعدة الاجتماعية التي يستند اليها. وفي مجتمع كهذا يستحيل بناء أية تجربة ديمقراطية. التناقضات بين الديمقراطية والاقتصاد الريعي لا يمكن تجاوزه إلا بالخروج على مقومات الدولة الريعية والاقتصادات العربية ريعية وإن تنوع الريع، وتباينت شروطه.

هذه دولة كسيحة وقعيدة تقوض الفرد والمجتمع. والدخل الوطني هنا مجاز.

● «النداء»، العدد ١٢١، الأربعاء ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٧

القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية

أبو بكر السقاف

القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية

13

ثورتنا... واستقلالنا

خرج غير قطر عربي من دائرة الاستبداد السلطاني بعد الحرب العالمية الأولى، واستقلت أقطار أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الحالتين انتقلت هذه البلدان من الدولة السلطانية إلى دائرة السيطرة الاستعمارية الغربية، قبل أن تلفظ أنفاسها، ولعل هذا من عوامل تعثر الاصلاح والنهضة في بلداننا العربية إلى جانب عوامل أخرى.

بيد أن البلدان العربية أصيبت بوباء سياسي قاتل عندما بدأ بعض كبار الضباط فيها القيام بانقلابات عسكرية، وكان انقلاب بكر صدقي (١٩٣٦) في العراق ثم انقلاب حسني الزعيم (١٩٤٩) في سورية، وتوالت الانقلابات فيها لخدمة الثلاثي الامبريالي: بريطانيا وأمريكا وفرنسا. أدخلت هذه الانقلابات البلدان العربية في الدوامة التي غرقت فيها قبل ذلك بلدان أمريكا اللاتينية، باعتبارها منطقة نفوذ امريكي شمالي، وتتمثل هذه الدوامة في إلغاء السياسة، أي ممارسة الاستبداد العسكري، وأول شروط غياب السياسة إلغاء مدنيتها، فالسياسة مذْ كانت مدنية بامتياز، ومن هنا عقلانيتها وقوة المدنية والتمدين وبقية قسماتها الانسانية، التي خرجت بفضلها من مرحلة القوة العمياء إلى رحاب الحوار والنقاش والتداول تحت مظلة الالتجاء إلى الشعب وممثليه بغير أسلوب، وفيها جميعاً تدور السياسة على الرأي والمصلحة والمساومة والتوافق. وتتميز السياسة المدنية بأن برلماناتها ليست صورية، بل يصور التعدد فيها التعدد الاجتماعي في المجتمع، وهي إطار الصراع السلمي وموئل التضامن

الاجتماعي والوطني لإعادة إنتاج المجتمع ودفعه في مسار التطور والتقدم.

ظن الرأي العام المصري والعربي أن انقلاب يوليو تموز١٩٥٢ استثناء بين الانقلابات العسكرية العربية. وتبين بالتجربة المرة أنه لم يكن إلا طبعة منها، وكان أقسى ثماره هزيمة ١٩٦٧ وطغيان أجهزة الامن السياسي على الحياة المدنية والسياسية والاجتماعية. ويمكن التفكير في الانقلابات الاخرى قياساً عليه حتى بعد اصرار محبيه على أنه تحول إلى ثورة، ولكن علينا أن نتذكر أن العالم العربي لم يعرف إلا ثورة واحدة: ضداً على الأجنبي إلى يومنا هذا. وأما الانقلاب العسكري في المتوكلية ١٩٦٢ فإنه منذ ٥نوفمبر ١٩٦٧ أصبح جمهورية النظام القبيلي التي أسفرت بدون رتوش، فقد رحل جيش الحملة المصرية، وتم طرد ممثلي الأطراف غير القبيلية من الجيش والأمن في دورات امتدت من مارس ١٩٦٨ الى أغسطس ١٩٦٨، واستوت الجمهورية بعد ذلك علي جودي القبيلة، هادئة مطمئنة، وتوحدت بالجيش - الأمن، حتى أصبح التمييز بينهم صعباً، وهذه حال الحزب الحاكم، الذي فقد منذ البداية طابعه المدني السياسي، وتوحد بالأجهزة الامنية.

إن الحكم العسكري في اليمن الشمالي مُنح بصفقة الوحدة شهادة الوطنية (الزميل علي ياسين) والترشح للمشاركة في بناء وحدة تكون الثورة الثالثة، التي تتجاوز «الثورتين» السابقتين. والحال أننا أمام انقلاب عسكري في الشمال وثورة وطنية للتحرر من الاستعمار في الجنوب، وغابت الصفة المدنية اللازمة والضرورية فيهما لصنع التقدم الحاسم نحو النهضة الأولى بالتعريف، فالقبيلة ليست حاملاً تاريخياً للثورة حتى إذا أمكن تربيع الدائرة بمعجزة خارقة، والحزب على النمط الاستاليني الذي نُقلت صورته إلى الجنوب كان أبعد ما يكون قدرة على أن يوظف لإنجاز ثورة سياسية مدنية وبناء أنموذج، وما تحقق في واقع الجنوب كان استمراراً وتطويراً للمثاقفة السياسية والمدنية والحضارية التي جرت مع مؤسسات النظام الامبريالي، والمثاقفة تشترط طرفين، ولأن الحكم لم يكن مدنياً سياسياً رغم الحديث الطويل الممل عن دور الحزب، بل يقوم على تحكم الجيش -أي القوة الوحيدة المنظمة عسكرياً- في الشأن العام، تخلص الحزب -الجيش من دولته، كما يفعل طفل لم يستطع الاستمرار في التمتع بلعبته فهو إما يسلمها لغيره أو يقوم بتحطيمها، وقد قام الحزب-الجيش في أغبى فعل سياسي بالعمليتين معاً: فتسلم جيش القبيلة في الشمال دولة على طبق من دماء. وأكد الجيشان أنهما عدوان للسياسة المدنية والدولة المدنية، وسقط شعبا الجنوب والشمال ضحية سوء تدبيرها.

إن الدولة العسكرية هي الجرثومة القاتلة للسياسة التي لا تكون إلا مدنية، لأن الاستبداد نقيض السياسة وضد عليها منذ أن فند ارسطو طاليس دساتير اليونان قبل نحو ٢٥ قرناً، وهذا هو الرأي الذي استأنفته مسيرة التطور في أوروبا بصعود الثورات البرجوازية الديمقراطية وفي شروط جديدة نوعياً أملاها التقدم المادي والفكري.

في مصر ألغى العسكر حكماً قائماً للأغلبية البرلمانية التي حازها حزب الوفد، ووعدوا بديمقراطية أفضل، وبعد محطات في العام ١٩٥٤ أسسوا دولة الجند والمخابرات. وعندما خلا الجو لجيش القبيلة في الشمال وطَّدَ الحكم العسكري المتوحد بالقبيلة، غاية ومؤسسات وذهنية. وإذا ما ورد

في أحد المقررات الدراسية في مصر أن حدود الدولة المصرية توسعت فشملت سورية، ثم تراجع عبدالناصر عن غزو سورية بعد الانفصال - التحرر، بعد نصيحة حكيمة قدمها محمود فوزي، فإن جمهورية القبيلة التي توسعت فشملت الجنوب، لم تتردد لحظة في شن حرب على الجنوب تحت شعار ثنائي لعين: الحرب على الانفصال والغزو الديني (المؤتمر والاصلاح)، فاستظلت الحرب براية وطنية غير موجودة وتكفير لا يملك ذرة من الحق والصدق خارج دائرة شهوة السلطة في أسوأ طبعاتها الدنيوية.

■ إن المفاضلة بين النظامين البرلماني والرئاسي مع بقاء الجمع بين الرئاستين تمرين لفظي وتدريب غير مجد لملكة الخيال، لأن أي أنموذج غير منتج على قاعدة السياسة المدنية سيدور في فلك القوة/ «السياسة»

ارتفع قبل يومين الضجيج الدوري الذي يتلو كل مبادرة رئاسية*، وهي دائماً تجري في دائرة ضيقة نرجسية الطابع، يجلس هو في مركزها، ومن حوله من يحب، وهذا هو الانقلاب الثالث على دستور الوحدة، والتعديلات عليه تحتل المركز الأول في تاريخ التعديلات الدستورية، لأنها من فرط كثرتها وجذريتها تصبح انقلاباً لا تعديلات، وأطرف ما في المبادرة أنها تعده، أو من يحب، بعشر عجاف في الرئاسة بعد العام ٢٠١٣.

إن الأقلية المغلقة، التي لا تحاور إلا نفسها، تفرط مع مرور الأيام في التمركز في ذاتها، لأن الذهنية القبيلية حصرية بامتياز، في جميع الثقافات.

إن أساس السلطة في الانقلابات العسكرية هو القوة، وبعد ذلك يُجلب الديكور وفقاً لشروط الزمان والمكان، فشعار حزب الوفد الذي صاغه الزعيم سعد زغلول طُرد من مجال التداول السياسي بعنف وفظاظة بعد ١٩٥٢، فلم يعد «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» بل سرت جرثومة القوة في كل علاقة قائمة في ظل دولة القوة: بين الأفراد والجماعات، وهذا أساس الفساد والتدهور الخلقي في اليمن ومصر وسورية... الخ. لأن منطق العدل والقيمة الخلقية الذي يستند إلى حكم القانون وبراءة الحق من التحيز لا يسود العلاقات كافة، والعبث الدامي الذي يعصف بالناس والأرض والقيم في الجنوب منذ ٩٤/٧/٧ لايحتاج إلى الشرح والتفصيل.

الجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الجيش هو أساس البلاء، وحجر الزوايا كلها في النظام العسكري، وهو ما يقاومه ببسالة اخواننا في الباكستان منذ عقود متطاولة، بعد أن أضعف العسكر البلاد سياسياً أمام خصومها، ونهبوا الثروات باحتكار جزء أساسي من النشاط الاقتصادي يقدره الخبراء بالمليارات. ويذكرنا بالمؤسسة العسكرية الاقتصادية في مصر بقيادة حسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة. وعندنا مؤسسة اقتصادية، إمتد خيرها الى الجنوب. إن البنى تتشابه في الأنظمة العسكرية في الدول السلطانية، التي تحتكر لا القوة: الجيش الأمن، بل ومصادر القوة:

الاقتصاد، والمال العام، ويكون التفاوت في نسبة النهب، أي الاستيلاء على الثروة الجاهزة، من قبل الأقلية الحاكمة التي لا تصنعها ولا تساهم في انتاج شيء ذي بال في حياة البلاد. إنها تعيش على الريع وتكتسب بذلك استقلالاً نسبياً عن رعاياها، وهو مصدر أساسي من مصادر قوتها. والدولة الريعية نقيض الديمقراطية، لأن الصراع فيها مصدره التنازع على الثروة وليس على انتاجها وتقاسمها، ولذا تبدو لنا الدولة الريعية مالكة الثروة الوحيدة والقائمة على توزيعها أرزاقاً على الرعايا، وهذا أسلوب إدارة الدولة المفضل عندها، لأنه يضمن الولاء للسلطان. ويتم على هذه الشاكلة سد ميدان السياسة برتاج ثقيل، لا يسمح بأي نوع من التغيير إلاَّ من داخله، أي ينتج انقلاباً جديداً، أو من الخارج الغازي الذي يجلبه الاستعمار الداخلي.

إن المفاضلة بين النظامين البرلماني والرئاسي مع بقاء الجمع بين الرئاستين تمرين لفظي وتدريب غير مجد لملكة الخيال، لأن أي أنموذج غير منتج على قاعدة السياسة المدنية سيدور في فلك القوة/ «السياسة». ولذا كثيراً ما يكون الحديث المطول عن العوامل المتداخلة والمؤثرة في السياسة تغييباً أو تمريراً -وإنْ يكن أحياناً غير مقصود- للعامل الحاسم المقرر والمحدد لبداية ونهاية الفعل السياسي. وليكن حديثنا على سبيل المثال عن الانتخابات الرئاسية في أيلول الماضي، فتقرير الاتحاد الاوروبي شرح عيوب البغلة فيها، واقترح ونصح بتعديلات واصلاحات قيمة ومفيدة بما في ذلك عدم اعتبار نقد الرئيس جنحة أو جريمة..الخ ولكن ما لم يفطن إليه هو أن كل ما ذكره من خروقات وتجاوزات تقود إلى الجيش والأمن وبعد ذلك إلى الجهاز الحكومي الخاضع لتوجيهات الجيش والأمن، ويصعب فصل الجهاز الحزبي عنهما، لاسيما عن الأمن. أي أن كعب أخيلوس في «ديمقراطية» جمهورية القبيلة هو الجمع بين الرئاستين، ولكن التقرير لا يقترب من هذه القضية الغائبة رغم أن كل التقريرات يوميء إليها جهراً وأسراراً. لكن الصمت الاعظم عنها يأتي من أصحاب القضية: الأحزاب، التي خلا برنامجها رغم طوله وتشعبه خلواً يكاد يكون كاملاً من الدولة المدنية، والسياسة المدنية، وصنوهما العقلانية السياسية، أي الرشد والترشيد في إدارة المال العام والحكم... الخ.

يقال أحياناً إنه لا داعي لاستفزاز الجيش، وهذا يعني أن الجيش هو القائد الأعلى والكوكبة المحيطة به، مع أن في الجيش الضباط الصغار وينتمون طبقياً إلى الفئات الفقيرة، وفيه الجنود وينتمون إلى الطبقات الفقيرة المدقعة. الجيش تراتب طبقي جلي لكل من يريد رؤية واقعه. نعم لمن يريد. والانقلاب يزيف مصالح هؤلاء المضطهدين ومصالح إخوتهم في المجتمع.

إن الانتقال إلى دولة السيد الانقلاب كان نقطة تحول قاتلة لمسار السياسة في البلدان العربية، فكان بعث الدولة السلطانية عبر حكم الجند/ العسكر بكل أوزارها وإضافةُ أوزار عصرية تناسب عصر الامبريالية فالعولمة.

إن الرؤساء جميعاً من العسكر والاستثناء حالات غير حاكمة، حيث لبنان مثال على ما قبل الدولة وما دونها، حتى ملك المغرب يحكم بالجيش وباحتكار تعيين الوزارات السيادية، وبعد تجربة قصيرة في الحكم بالتراضي والتناوب والابتعاد عن مرحلة والده الدموية، هاهو «ضامن الدستور» و«أمير المؤمنين» الذي أخفق في التحول إلى ملك دستوري بعد وعد خُلب، لا يجد تحققه في الشروط القائمة

بـل فـي الخـروج عنها وعليهـا. وهذه حالنا في اليمن السـعيد، وفي شـروط أكثر تـدنٍ من حيث قوة الأحزاب والنقابات وتعقيدات القضية الجنوبية التي لايبدو لها في الأفق حلُ إلا بممارسة حق تقرير المصير، للخروج من وحدة الإلحاق ومن إهاب الدولة القبيلية العسكرية.

٢٠٠٧/٩/٢٨

* سـأحاول في موضوع آخر إيضاح أن قرار حظر حمل السـلاح في المدن، والحديث الملغز عن الحكم المحلي.. الخ محاولة لاستباق توقعات يفكر فيها حكماء النظام كلما شاهدوا استمرار صعود انتفاضة/ ثورة الجنوب يوماً بعد يوم، رغم تفاقم القمع والقتل والمحاكمات الصورية.

● «النداء»، العدد ١٢٦، الأربعاء ٧ نوفمبر ٢٠٠٧

الدولة المدنية ضالة الباكستانيين ومن في حكمهم

أبـو بكـر السقـاف

13

الدولة المدنية ضالة الباكستانيين ومن في حكمهم

الجرائية المتخصصة.. قريب من العدالة الغائبة والنضال المفتقر للمقدمات

الرأي من ذهب والصمت من صدأ

(شيدة الثقلي (نيسة جمهورية الفنيات

أعـاد الديكتاتور الباكسـتاني مشـرف قضيـة الديمقراطية، أي مدنية الحكم والنظام السياسي، إلى مربعها الأول، بصورة سافرة مبـرأة مـن الديكور الديمقراطـي، وذلك بإعلانـه بالأمس أحكام الطـوارى* العامـة وتعليـق الدسـتور وإقالة رئيـس المحكمة العليـا افتخـار شـودرى وبعـض الأعضـاء. كل ذلـك بحجة أن أحزاب الاسـلام السياسـي تحول بـين الدولة ومحاربة الإرهـاب، وهـي في جوهرهـا وذرائعيتها حجـة امريكية بامتيـاز، جعلتهـا الامبريالية الامريكيـة قميص عثمان لشـن الحروب على دول مسـتقلة، وتهدف بوساطتها إلـى تحقيق سـيطرة عالمية على مصـادر الطاقة في العالم، وتنفيذ استراتيجية السيطرة الدولية حتى تتحكم في اقتصادات الأقطاب الصاعدة.

إن مشـرف لا يحـارب الاسـلاميين بـل كل الاحزاب السياسـية، وهذه شيمة حكم عسكري فردي وتسـلطي. وليس مصادفة أنه خصم حاقد علـى مؤسسـة القضـاء واسـتبعد بانقلابـه الثاني حكم القضاء بعدم دسـتورية جمعه بين رئاسة الجمهورية ورئاسة قيادة القوات المسـلحة. وقد أصبح القضاء موئل العدالة والأمل الباكستاني بعد أن أظهر كبير القضاة والمحامون أنهم هيئة متماسكة.

يؤكد مشـرف أن من يصل إلى السـلطة بانقلاب لايحتفظ به إلا بوسـاطته، وهذه قاعدة، الاسـتثناء النادر لها يؤكدها.

تميز رد الفعل الامريكي على انقلاب مشرف الثاني برفض الجمع بين الرئاستين، فهو يريد نظاماً

لا يفتح الباب أمام الجماعات الاسلامية، ويستمر حليفاً لأمريكا، ومن هنا إصراره على أن يتخلى عن منصبه العسكري قبل القسم الدستوري، وكأنها واثقة من فوزه في الانتخابات القادمة، وفي اليمن ومصر تمثيلاً لا حصراً. لا تصر أمريكا على هذا المبدأ الديمقراطي المؤسس للحكم المدني، لأنها ترى أن التمسك به قد يؤدي إلى وصول ممثلي الاسلام السياسي إلى الحكم، فالهدف وإنْ تعددت الوسائل واحد. كما أن معارضة الأحزاب العلمانية الكبيرة في باكستان لا تسمح بعدم أخذها في الحسبان، فالسيدة الشجاعة بي نظير والسيد نواز شريف يمثلان أقدم حزبين في البلاد، وكانت بوتو السباقة في إعلان أنها لا تستطيع أن تقبل برئيس في زي عسكري وتفجير موكبها، الذي تتهم ممثلي الاسلام السياسي والمخابرات العسكرية، بإعداده، إلغى أي إمكان لصفقة بينها ومشرف.

إن رفض أمريكا الجمع بين الرئاستين لتحقيق مدنية السياسة، أي ديمقراطيتها، لتقوم على مبدأ الحق لا القوة العمياء، لا يصدر عن إيمان صادق به، فهي لا تشترطه في اليمن أو مصر مثلاً، فالبراغماتية السياسية تثبت الأولوية للمصالح التي تلخصها كلمتي الاستقرار والنفط لا الديمقراطية، فهذه هم شعبي في باكستان وغيرها، وتوظفها امريكا والصهيونية ذريعة لإعادة استعمار البلدان التي تحررت، كما هي الحال في العراق وافغانستان. وتدمير العراق دولة ومجتمعاً يقدم أبشع صورة من صور عودة الاستعمار في صورتها الكولونيالية الاولى.

إن الحكم العسكري في الباكستان هو القيد الأكبر على مدنيتها وتقدمها. فبعد فترة رئاسة محمد علي جناح إنداحت موجة الحكم العسكري، وكانت فترة الحكم المدني استراحة بين عسكريين ودمويين على رأس الدولة والجيش في الوقت نفسه، ولذا لم تعرف البلاد إلا فترات قصيرة مدنية تعود بعدها إلى قفص القوة، وفقدت الاستقرار السياسي، ومعه مزايا تراكم الخبرة المدنية السياسية وترسيخ حضور القضاء المستقل وهو العمود الفقري لكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، وضمان تطوير نافع لمبدأ الفصل بين السلطات يؤكد استقلالها ومكانتها، وقدرته على تحقيق الخير العام والاندماج الوطني الذي كان غيابه سبب استقلال بنجلادش بعد حرب الباكستان والهند.

لن تخرج الباكستان من دوامة العنف والقتل وتأجيج الصراع الطائفي وتسلط الجيش والمخابرات العسكرية على الشأن السياسي، إلا بالعودة الى حكم مدني وسياسة مدنية، فالحكم العسكري نقيض السياسة، ونقيض الحكم العصري الرشيد. فهو بكل قسماته ينتمي الى ما قبل العصر الحديث؟

٢٠٠٧/١١/٤

* لعل هذا الفعل الأخرق قد أنقذ اليمن السعيد من أحكام عرفية يرى بعض الساسة أنها ضرورية لمواجهة أزمة النظام التي أصبحت تتفاقم بتسارع في الأشهر الأخيرة، وتتميز بأنها أكبر أزمة سياسية، فهي في جوهرها أزمة وجود طال مداها.

● «النداء»، العدد ١٢٨، الأربعاء ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧

فلنحتكم إلى مبدأ حق تقرير المصير

أبـو بكـر السقـاف

فلنحتكم إلى مبدأ حق تقرير المصير

13

يبـدو أن أرومـة «صلـف القـوة» (فولبرايـت) واحـدة سـواء أكانت ممارسـة دموية باتسـاع الكرة الأرضية كما تفعل أمريكا الامبريالية أم قتلا علنياً لمواطنين يحتفلون بذكرى ثورة وطنية قلوبهـم بها ضنينـة كما حدث في منصـة الحبيلين (ردفان)، وهـذه الأرومـة لا تعترف إلا بالقوة معيـاراً واحداً ووحيداً للحق/ الحقيقة، وتبدو كل ثمار السلطة التي تقوم عليها مغروسة في عربدة إله توراتي لا يتنفس الصعداء إلا إذا شم ختار الدم واللحم.

إن «صلـف القـوة» الصغيـر حتى القزامـة، الذي يـوزع الجثـث والـدم فـي أرجـاء الجنـوب يواجه منـذ نحـو تسـعة أشـهر بشـجاعة مدنيـة نادرة عنواناتهـا: مجلس تنسـيق المتقاعدين المدنيين والعسـكريين، لجـان العاطلـين مـن الطـلاب الجامعيـين، لجـان مـلاك الاراضـي المنهوبـة. ورغـم التأييد المتأخـر والمتلجلج الـذي يقدرونه للأحـزاب كل علـى حدة وللمشـترك، فإنهـم يدركون أنهم يمثلـون أنفسـهم ولا يحتاجون أن يمثلهم أحـد، فانبلاج حركتهم/ حركاتهم المدنية السلمية تعتمد على ذخر عميق في عقولهم ووجدانهم تبلور عبر معاناة ومكابدة طويلة لم يسلم من عدوانيتها حتى تاريخ نضالهم الوطني ضداً على المسـتعمر فأصبحـوا بعد حرمانهم من خيرات أرضهم وبحرهـم وموقع وطنهم مجردين من تاريخهم وذاكرتهم، «هنود حمر» في الجزيرة العربية.

إنهم لا يريدون أن تصطدم مطالبهم التاريخية بأحد، كما أنهم لا يرون في إخوانهم في الشمال إلا

حلفاء ممكنين في خضم الصراع مع الطغيان، وقد ثبت منذ نحو شهرين أن نضالهم السلمي العقلاني أصبح مثالاً يحتذى في الشمال لا سيما في تعز ومأرب، وأن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً، ولا يجب أن يحجب التضامن بيننا اختلاف مطالبنا لقيامها على أسس متباينة. والآن بعد أن سقطت أسطورة أن الظلم واحد حتى التطابق في جميع أرجاء دولة ٩٤/٧/٧، ثبت أنه في الجنوب دمر ويدمر مجتمعاً بحجم دولة، أدخلتها بلادة تاريخية لحكامها يعز نظيرها في جحيم الانحلال والتدهور والموت، فقد كانت صفقة الوحدة قفزة في الظلام لم يفكر فيه طرفاها إلا في مغانم ومصالح «الطبقة» السياسية الحاكمة في الشطرين، ولم يكن أكثر المتشائمين تشاؤماً يتوقع أن القفزة في الظلام ستجر وراءها كل هذا الدمار.

لا يستطيع حتى غلاة الوحدويين اليوم أن يكابروا وينكروا أن الوحدة ليست فشلة فحسب بل وقاتلة، فقد أطاحت تجربة تراكم مدني وسياسي وثقافي امتدت نحو سبعين عاماً وتاريخ مثاقفة مع العصر امتد أطول من هذه الفترة وسلمنا هذا الفشل القاتل إلى أقيال القبيلة الذين يقيمون اليوم جداراً عازلاً بيننا والعصر بكل قيمه ومبادئ تطوره وميكانيزمات حركة الحرية والتقدم والعلم. وها هو الصراع على السلطة والاختلاف على حكم كل الذين لا يتمترسون بحمى القبيلة من الشعب، أي الاغلبية العظمى التي تندرج فيها كل القوى الاجتماعية الحديثة في المدينة والريف، يبلغ ذروته في خلع حاشد رئيس الجمهورية من شجرة نسبها لتلحقه بشجرة مذحج، ورغم ما يبدو من غرابة في هذا الحوار القبيلي الرفيع إلا أنه في الجوهر تعبير دقيق عن الذهنية القبيلية التي تحكم الجمهورية القبيلية منذ انقلاب ١٩٦٢/٩/٢٦ التي استبدلت بالسلالة العدنانية سلالة قحطانية لتؤسس دولة زيدية جمهورية علمانية، بدلالة رفض الجانب الديني الفقهي في الزيدية مع الاحتفاظ بكل الشروط والملامح الأخرى لتجمع سكاني لا يكاد يزيد عن نحو ٢٥٪ من سكان البلاد.

لا يريد الجنوبيون ممارسة السياسة في هذا الإطار المتشبث بشجرة النسب وصراع السلالات و«قوانين» الطاغوت القبيلية التي رفضتها الإمامة بله القوى الحديثة. دولة القبيلة المناوبة على الحكم في الشمال لا تلد الا العقم والموت.

إن فشل الدولة القائمة سد مسام الحركة والتغيير في كل الآفاق، فالحرب في صعدة متقدة تحت رماد جمرها، وحال الجعاشن يتناسل في كل اليمن الأسفل، ويزدهر قتل المواطنين في تهامة على يد الجلادين من كبار ملاك الأراضي، ففي تهامة ومحافظتي إب وتعز نظام قنانة حليف لسلطة المركز ولا يحول بينها وامتلاك المزارع الكبيرة، بل يصنع تحالفها ويمده بأسباب البقاء.

هذه الدولة الفَشْلة لم يفلح حتى حماتها الامريكان والأوروبيون في حمايتها من الانحدار كل يوم نحو الأفول، وقد تطيل الدولة التسلطية العسكرية عمرها بالمبادرات التي تهدف الى تعزيز السلطة الفردية لتجنب طوفان اليوم الأخير، ولكن رغم كل ذلك فإن شبح الموت يلوح في مكان في الأفق.

هذه الدولة المتحضرة تبتز الجنوبيين إذ تهددهم بأن الخيار الوحيد القائم في حقل السياسة اليوم هو بين استمرارها والحرب الأهلية، وهذه أمكن تجنبها بفضل حكمة الجنوبيين وعقلانيتهم السياسية ووسائل مقاومتهم المدنية السلمية، ولكن ولا علاقة البتة لذلك بقلة شجاعتهم أو جبنهم

وهم الشوس رجالاً ونساءً، الدولة تبالغ حتى الاسراف في اختبار صبرهم وهو عمل لا يلجأ إليه أي حكم رشيد. فهذا النوع من الحكم لا يعرف «أن السلطة لا تعيش على القوة بل على القبول»، كما أنها لا تعرف أنه لا يمكن حل المشاكل بالوسائل نفسها التي صنعت بها (اينشتين) ولكننا منذ٩٤/٧/٧ في دوامة غياب الرشد وانفلات شهوة التملك والسيطرة في طبعة بدوية ضارية لن ينحسر موجها الضال الا باندحارها. وسوف تحل الكارثة إن أفلحت سلطة الأفول في جر الناس الى المقاومة المسلحة، وعندئذ ستستحق لعنة التاريخ.

إن الذين لا يرون أن التفاوت الواضح بين أساليب وأهداف الجنوبيين والشماليين قائم في اختلاف صنعه تاريخ تطور المجتمعين عبر مئات السنين، إنما يسرفون في التمسك بواحد من التصورات المجردة الآتية:

١ - الوحدة اليمنية حقيقة تطل علينا من خارج التاريخ، تؤثر في التاريخ ولا تتأثر به، والخروج عنها أو عليها خيانة وطنية، ومن هنا هي استعادة وحدة وليست وحدة في العصر وبوسائله.

٢ - الوحدة اليمنية عند جميع ممثلي الاسلام السياسي خطوة أولى في طريق استعادة الخلافة، التي أعلن مرشد الاخوان في مصر أنه يقبل في ظلها بخليفة ماليزي.

٣ - التفريط في الوحدة القائمة ولو بالحرب في نظر من ينضوون تحت لواء العروبة ولا سيما بعد أن تخلى أصحابها عن علمانيتها الهشة منذ هزيمة حزيران الطامة، إعاقة لحلم العرب المنشود في وحدة عربية من المحيط الأطلسي الى الخليج العربي.

تلتقي هذه التصورات التي كثيرا ما تنحدر في الممارسة الفكرية إلى الصور، أي أنها تغدو شديدة الارتباط بالوجدان، والاقترانات النفسية والعاطفية التي تلازم كل تفكير أسطوري، فتغدو أشبه بالصورة في الأدب والفن منها بالتصور العقلي الواضح، وهنا مربط من مرابط فرس أحلامنا الجامح الذي ارتد اليها فشلاً تكرر ٩٣* مرة في سنوات القرن العشرين، وها هو يمد ظلال هزيمته على سنوات القرن الواحد والعشرين.

لم نفلح حتى اليوم في التعلم من الخيبات المريرة التي جعلتنا عبيد القرن الواحد والعشرين، إذ لا توجد شعوب مستعمرة أو محمية بصورة صريحة إلا في البلدان العربية في آسيا وافريقيا! والأفارقة الذين يسبق حرف «حتى» كل الكلام عنهم في الصحافة العربية يحققون نجاحاً في غير صعيد سياسي واقتصادي وثقافي. الأمر الذي يجعلهم قدوة لنا إذا ما أردنا التعلم. إن الدرس الكبير الذي لم نتعلمه من تجاربنا هو أن الاتحاد أو الوحدة لا يمكن بلوغها بالقوة والضم، كما في تجاربنا كلها منذ منتصف القرن العشرين: منذ تجربة الجمهورية العربية المتحدة والحملة المصرية في اليمن الشمالي، ووحدة وادي النيل، ومشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، وغزو الديكتاتور صدام الكويت. كل هذه تجارب قامت على أن الغلبة التي كان الفيلسوف الفارابي من أشد خصومها وهو يحلم بآراء أهل المدينة الفاضلة، كانت في أساس تصور جميع الفقهاء للحكم بإطلاق، فسواء أكان براً أم فاجراً فإن من غلب تجب طاعته (ابن حنبل). كان الخوف على الوحدة التي هددها الخلاف في سقيفة بني ساعدة ثم في الفتنة الكبرى بعد مقتل الشهيد عثمان بن عفان، يطاردهم ولا يزال يتحكم في المخيال السياسي

العربي حتى اليوم حتى عند الذين يقفون خارج الاسلام السياسي، وحتى بين العلمانيين الدنيويين الذين يتخففون من الديمقراطية والليبرالية للظفر بالحكم الوحدوي المنشود الذي أصبح عند الجميع إدماناً وعادة. وما أقسى أن تصبح أحلامنا عادة كسول تحررنا من التفكر مع حركة الواقع ومحاولة انتاج فكر مطابق لتجاوز الواقع بدلاً من البقاء بين براثنه واجترار خيباته الدامية.

إن ما يجمع هذه التصورات/ الصور أنها تسبح في فضاء غير واقعي،ميتافيزيقي أي تفصل بينها والواقع هوى غير معبورة، وتفكر في أسطورة البدء فكل الواقع يصدر عنه واغفال الواقع- اليوم لأنه لا يصدر عنه باعتباره لا متنكراً للبدئية، بينما الوفاء لها هو نقطة الانطلاق، ومن هنا ولعنا بالبدايات في الأنساب والسياسة، أي أن التاريخ الواقعي للبشر و الأجيال لايزن مقدار ذرة، وعندئذ يتضح أن التفكير في الوحدة يجري وكأننا نعيش في الأبدية لا في التاريخ، وهذا في تقديري جذر رفضنا الفكرة القائلة بأن الوحدة لابد أن تقوم على أنموذج ناجح بمقاييس العصر والحضارة المادية والثقافة الانسانية. وبدلاً من هذا تهنا في صحراء «الدولة القاعدة»، «وبروسيا العرب» (العراق) وأسطورة عودة صلاح الدين، الذي لا يزال رافضاً الإطلال على حلمنا الكسول.

كانت القضية قبيل صفقة الوحدة القاتلة هي تشييد أنموذج نظام عصري في أحد الشطرين، والاتعاظ بالمآسي التي ضفرت سلطتا الجنوب والشمال سلاسلها القاتمة بدءاً بالبحث عن حلول لمشكلات النظام السياسي والمجتمعي، والخروج عن دائرة هموم الأشخاص والتجمعات الحزبية. ووحدة بسمارك التي يذكرها دعاة مبدأ الغلبة قامت على تقديم أنموذج ناجح تمثل في بناء قوة عسكرية عصرية وتحديث التعليم والانتصار على فرنسا التي غزت الدويلات والولايات والامارات الألمانية لايقوم أي نظام عصري في دائرة الغلبة، ولا يجدي هنا القول بأن الوحدة تحققت وعلينا أن نبدأ من «ثانياً» بدلاً من الحديث عن «أولاً» بالعودة إلى حرب العام٧/٧/٩٤. وهذه عودة لا إلى بداية التاريخ، بل إلى تجربة نصطلي بجحيم نارها هنا والآن، ونحاول بالعودة تجاوز واقع غير إنساني لا نريده أن يجر ظلال قسوته وتجهمه على مستقبلنا في الجنوب والشمال، فهذا الواقع جعل حتى مرحنا ونكاتنا تنضح لا بالمرح البريء، بل السام، إن سيل النكت عن الدحباشي، وهو صورة الحاكم المتسلط في كل طبقاته وليس البتة صورة الفلاح أو المهني أو المثقف الشمالي، إنها صورة تختلف عن تلك التي نجدها في نكت المصريين عن الصعيدي التي لا تتجاوز السخرية من الغباء والعناد و«الرأس الناشف». الدحباشي يساوي سلطاناً قراقوشاً «عصرياً» لا تعرف غطرسته حدوداً وملامحه عدائية وعدوانية لا تناسب إلا شخصاً متوحداً بالقوة، يشخصه بدقة مرعبة ذلك الرجل الذي أطلق الرصاص على طفل في أحد شوارع عدن لأنه قال له يادحباشي!. وهو ينتمي إلى السلالة نفسها للجنود والضباط الذين أطلقوا الرصاص على شهداء منصة الحبيلين بردفان.

الخروج من ربقة القوة يتحقق بالحرية الفردية والجماعية والشعبية، والشماليون الذين أهبت بهم غير مرة أن يتضامنوا مع الجنوبيين حلفاء لا أعداء ليسوا أبداً خصوم الجنوبيين إلا في كلام أصحاب السلطة ومن يكتبون في ظل بلاطها متهمين الجنوبيين بالبلادة والمراهقة وبالتنكر للعرق والدين والديمقراطية، بل والجنون**، بل وبمحاولة فرض أسوأ أنواع الاستبداد وهو استبداد

الأقلية، التي تحاول استعادة ما فقدته في الحرب بالسياسة، وأن ما يصدر عنهم يعوق «عودة التقاليد» وبفكر «الأرض الواحدة» و«الأصوات الجنوبية مناطقية وعدوانية». («الأيام» ٢٠٠٧/٩/٩). هذه ألوان من لوم الضحية، وهي أبشع من ممارسات الجلاد لأنها تتلذذ باتهام الضحية وتدافع عن الجلاد. إن من ينشد حريته لا يمكن أن يعادي حرية الآخر لا سيما إذا كان قريباً وصديقاً وجاراً تشدنا إليه ألف وشيجة ووشيجة، لا تلغي اختلافنا وتمايز مطالبنا، بل لعلها تؤكده وتدعمه لبناء «ألفة جامعة» قادرة تتناقض وشروط الغلبة. إن أبناء المناطق المضطهدة في الشمال وهم الأغلبية أصبحوا مضللين «بمواطنة» هي غيض من فيض «الغنيمة»، بينما إخوتهم في الجنوب لا يزالون في دائرة «بدون» مواطنة. ولا خروج منها إلا بممارسة حق تقرير المصير.

بعد أسبوعين تحل ذكرى يوم الاستقلال، الذي ضاع غير مرة، ولن تسعف السلطة الحكمة حتى لا تواجه العيد بالرصاص والغاز المسيل للدموع. وما أجدرنا اليوم اكثر من أي وقت مضى بالاحتكام إليه لنعرف حظنا من الصواب والخطأ ومن الحكمة السياسية وعقلانية السياسة ومدنيتها،«الاحتكام الى السيف» (الشهيد محمد أحمد نعمان) أرهقنا حتى الأعياد وأسال دماءنا نزفاً طويلاً يهدد مقومات الحياة فينا وفي ما حولنا. حق تقرير المصير مكون أساسي من مبادئ حقوق الانسان والمواطن ومن مفهومات الحق الطبيعي التي لا تقبل التفويت وعلى صلة باطنية عميقة بمفهوم كرامة الانسان التي نجدها مبثوثة في غير تعبير مشرق وسام في ثقافة كل الديانات السماوية والوضعية، ولعله يشكل أجمل وأحكم استمرار لسياق الحق/ الحقيقة منذ عصر النهضة وحركات التحرر الوطني لأنه يقدم معياراً جديداً لفض النزاع داخل الدول وبين الدول بحثاً عن سلام مجتمعي واجتماعي وانساني حتى يتحقق قول المسيح: «وفي الناس المسرة وعلى الأرض السلام». وشعارات التشنج والغضب والقتل لن تفلح إلا في تأجيل يوم حلولها.

٢٠٠٧/١١/١٦

* هذا الرقم ورد في بحث من أبحاث مركز البحوث العربية بالقاهرة، وهو من أقدر المراكز العربية، أسسه لفيف من العلماء والمفكرين اليساريين في مصر الحبيبة في الثمانينيات، وأضيف الى اسمه اخيراً كلمة والأفريقية. وعيبه الوحيد قلة المال، ورغم ذلك قدم دراسات عميقة وهامة في التاريخ والفكر والاجتماع.

** والتهمة الأخيرة تقوم على منطق شديد الغرابة فهي مؤسسة على أن الجنوبين يتوقون إلى العودة إلى حكم الاشتراكي غير الديمقراطي، ويرفضون ديمقراطية دولة ٩٤/٧/٧، التي انقذتهم من تسلطية الاشتراكي، وهذا قول يمتح من نبش القبور وذاكرة الثأر وتأليب الاخوة على بعضهم بعضاً، ولا يفكر في جرائم أصحابه التي جبت كل أشكال الظلم في جميع العصور، والاستعانة بخطباء الجمعة والأعياد في الشمال والجنوب يصب في هذا المنحى، الذي لا يستطيع فهم وتقدير النضج السياسي والمدني والثقافي الذي يرفد بالقوة والأمل والشجاعة تحرك الجماهير وجموحه النبيل في كل أصقاع الجنوب، الذي يقول بأفصح لسان إنه قادر على صوغ كيان جديد ومستقبل حر وديمقراطي وسعيد.

● «النداء»، العدد ١٢٩، الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧

أحمد سيف حاشد

أبـو بكـر السقـاف

13

أحمد سيف حاشد

في محاورة الفيلسوف أبو بكر السقاف

«انضم النائب المستقل أحمد سيف حاشد إلى قائمة «المصابين» على هامش احتجاجات الجنوب بعد تلقي البرلمان طلبا بسحب الحصانة عنه تقدم به الاسبوع الفائت نواب من كتلة المؤتمر الحاكم» الشارع ٢٠٠٧/١٢/١.

قرأ نواب المؤتمر ما يريدون وليس ما يرون ويقرأون من حروف وكلمات وجمل. وهذه مناسبة ممتازة لفهم كلمة «قراءة» التي أصبحت في فكر البنيوية تعني الفهم والتأويل والتفسير والمنحى وزاوية النظر والحساب في وقت واحد، فإذا افترضنا أنهم قد قرأوا فإنهم أسقطوا لب الجملة الشرطي في حديثه الذي نشر بعنوان مثير لا يكتشف القارئ التلاعب الإعلامي فيه إلا بعد قراءة التصريح كاملاً، فقد ربط قدوم الإنفصال بموقف المتفرج الذي يكاد يسود ساحة الشمال السياسية والمدنية؛ فإذا استمر الحال على هذه الشاكلة فإن الانفصال قادم.

وهذا فهم سياسي سليم؛ تدرج الموقف السياسي القائم منذ نحو تسعة أشهر في الجنوب، من الاعتصام السلمي المحدود إلى الاعتصامات الكبيرة في كل أرجاء الجنوب، وواجهت السلطة هذا الاتساع بإطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع في ساحة الحرية بعدن في ٢٠٠٧/٧/٧، ثم بإصابة أول معتصم في ٢٠٠٧/٨/٢ في يوم الخميس الدامي، وتوالى نزف الدم والقتل في المكلا في ٢٠٠٧/٩/١، وفي منصة الحبيلين حيث صنع رصاص النظام «عرس الدم» في مناسبة فرح وطني يحتفل فيها بذكرى المقاومة الوطنية وثورة الحرية في الجنوب؛ وهي ثورة التحرر الوطني الوحيدة

● حاشد

في شبه الجزيرة التي نسجتها ثوار المدينة والريف.

إن فحوى قول النائب المستقل لا غموض فيها. إذا كنا نزعم أننا في الجنوب والشمال أبناء وطن واحد، فكيف ولماذا يطول صمتنا في الشمال! فهو يرى أن هذا يهدد الوحدة، التي يفترض حكماً، إن كانت قائمة في الواقع وفي العقول والنفوس، أن يهب الجميع لمساندة مجموعة أو ناحية أو مدينة، أما أن يتفرج الشماليون على الجنوب كله وهو ما يسمى بشريك الوحدة طوال هذه الفترة، فإن في الأمر خللاً، إما في الفرضية أو في المستوى السياسي والأخلاقي للمواطنين في الشمال، أو إنهم مثل النواب الشوس يرون في التفرج تضامناً ضميناً مع السلطة، وإنه «ليس في الإمكان أبدع مما كان»، ولذا فالنائب صوت نشاز في جوقة إنشاد تعرف متى تغرد ومتى تسكت وكيف وبقيادة أي مايسترو.

إن جناية النائب المستقل أنه تصرف باستقلال عقلي ووجداني وضبط سلوكه بمعايير أخلاقية سياسية لا مكان لها في ثقافة الحزب/ الأمن الحاكم، إنه مثل نظائره في غير بلد عربي منذ منتصف

القرن الماضي حزب يلبس دولة، بكل أجهزتها ومالها وقضائها وسجونها وغرف التعذيب فيها. والنواب الشجعان يستنكرون أن يقلق صمتهم المتين والراسخ رسوخ جبال الوحدة، وهو الوصف الذي يكرره الرئيس وتابعه السياسي «العبد الأداة» الذي يمثل دور أحمد شوربان، والذي لا يستطيع حتى تعريف نفسه إلا إلحاقاً لها بالرئيس، كما كان العرب السادة يفعلون مع الموالي إذ يلحقونهم بالنسب.

أحمد سيف حاشد، ليس له من حاشد إلا ذكرى أدق من المحاق، أو باقي الوشم الذي يلوح في ظاهر اليد. فيرغمنا على تذكر: «لو كنت من مازن لم تستبح إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا». ولكنه ينتمي إلى ماهو أرفع من عصبية الجاهليات كلها، البائدة والمعاصرة التي يكتوي الناس بنارها كل يوم.

اهتبلوا الفرصة وأرادوا معاقبته على مواقفه كلها ومنها تعذيب الأطفال الذي نشرت «النداء» قبل نحو شهر جزءاً من تحقيق ميداني أجراه في صعدة، ومساهته في إطلاق سجين مظلوم، وتضامنه المستمر والمنتظم مع المظلومين في صعدة والجنوب.

إنه يقدم صورة للنائب العصري تتهمهم لأنهم الصورة الأخرى التي تشارك وتتواطأ في ترسيخ تبعية البرلمان للسلطة/ السلطان، حتى أصبح ختماً من المطاط تمهر به كل القرارات غير الدستورية، وغير الانسانية، من الاعتمادات الإضافية وتوزيع الصفقات وكل ما أصبح حديثاً مشاعاً من قضايا الفساد والتستر على أبشع الخروقات التي تمارسها السلطة التنفيذية بصورة روتينية، مما جعلنا نعيش منذ ٩٤/٧/٧ بصورة أشد دولة السلطة الواحدة وغياب كلي لمبدأ الفصل بين السلطات.

إنهم بموقفهم منه يؤيدون القمع والقتل الذي يُعربد في الجنوب ولذا يرون موقفه فضحاً لسكوتهم عن الشهادة. إنهم مثل حزبهم ودولتهم يرون الوحدة الوحيدة الممكنة هي هذه القائمة على السلاح والازدراء والكراهية. إنه شهادة حية وشجاعة ضداً على كل مثالبهم.

قبل نحو عقد ونصف من السنين زارني في كلية الآداب الاخ أحمد وسلمني بحثاً في الحديث المشهور عن الخلافة في قريش. وعندما طلب رأيي شجعته على نشره. ولا أعلم لماذا أحجم حتى الآن.*

قبل نحو عامين التقيت به بعد انقطاع طويل في مناسبتي تضامن مع الأخوين يحيى وعلي الديلمي، ومحمد مفتاح أمام مكتب المدعي العام، وكانت المرة الثالثة في ساحة الحرية في يوم ٢٠٠٧/٧/٧، كان والمرادي ممثلين رمزيين للشمال الحبيب.

استقر في ذهني أنه ناشط سياسي بامتياز. وليت الشباب والكهول والشابات الذين/ اللاتي، ينشطون في المجالين السياسي والمدني يقتدون به. وليس أمراً عابراً أن تكون صحيفة «المستقلة» هدفاً لصحافيِّي البلاط والأمن وعصابيِّي الاسلام السياسي، الذين يظنون أنهم يحسنون صنعا بينما هم يدمرون أقدس الوشائج بين الناس ويناصبون العداء كل ماهو حديث.

الدفاع عن حصانته واجب كل من يحترم مبدأ التمثيل ويرفض مبدأ الموالاة الرعوي.وشأن كل ما

يحدث في داخل الديكور الحديث في اليمن السعيد الذي يحاكي الدولة العصرية، فإن ممارسات النواب الموالين أحدثت تحويلاً دلالياً عميقاً على معنى النيابة والتمثيل عن الهيئة المنتخبة، فأصبحت جزءاً من مفهومات جهاز معرفي جديد، لايفهم إلا في سياق دولة تسلطية، سلطانية الملامح والقسمات، ليس لها من العصر إلا أدواته ومظاهره البرانية؛ فنحن في بحبوحة إمامة معكوسة استبدلت بالسيد العدناني قبيلياً قحطانياً طال توقه إلى السلطة والملك الملذوذ. إننا في حقل دلالي يقع خارج العصر وثقافته السياسية لا تسمح ببناء دولة على الإطلاق بله أن تكون دولة مدنية هي شرط الديمقراطية الأول إذ تخرجنا من حكم الجند- العسكر- الجيش.**

ليس غريباً أن تلجأ السلطة إلى عقوبة سحب العضوية.. فهذا ما قامت به حكومات غير ديمقراطية غير مرة في مصر والسودان وسورية. وتقاس متانة الوعي السياسي والقدرة على التعبئة التنظيمية في مثل هذه الأحوال بالنجاح في الحيلولة بين هذا السحب المشين والتحقق. إنها قضية عامة.. قضية رأي عام بامتياز.

٢٠٠٧/١٢/٢

* البحث جيد وموثق بصورة جيدة لتطور النظام السياسي والإداري والمالي في بدايته، ويدرس مسألة حية في الفكر التقليدي بكل فروعه لا في شبه جزيرة العرب بل في بلدان عربية بعضها تلقى صدمة العصر الحديث منذ قرنين!!

** يدعو الرئيس خصومه إلى التشبه بنواز شريف والشجاعة بوتو، فهل يستطيع أن يتشبه ببرويز ويخلع الزي العسكري.

● «النداء»، العدد ١٣٠، الأربعاء ٥ ديسمبر ٢٠٠٧

لا يا «وعاظ السلاطين» الدين ليس في خدمة السلطان

أبـو بكـر السقـاف

لا يا «وعاظ السلاطين» الدين ليس في خدمة السلطان

13

الغناء في تعز والرقص في عدن

هل العود أحمد؟

كانت البداية في الجَنَد، الأرض التي ارتبطت في ذاكراتنا ببداية حكم الدولة الاسلامية في هذه الديار، فعكر خطيب السلطان صفو العيد بتكفير الجنوبيين وظل سادراً في غي التحريض على القتل والاستباحة التي لا تعرف حدوداً لها إلا نزوات السلطان. ذكرنا خطيب الجند بتبادل الأدوار الذي قام بإخراجه وتمثيله الرئيس و«ذو الوجه الكئيب» عندما قام الأول خطيباً، وتفقد الثاني المعسكرات في إطار الإعداد لحرب القبيلة على الوطن المنشود في العام ١٩٩٤.

أن يكون الشيباني واحداً من و«عاظ السلاطين» أمر لا يثير الاستغراب؛ فهو لا يغضب لوطنه الصغير وربع أهله ومنطقته، ويقدم ولاءه المنفلت ثمناً لرضا السلطة/ السلطان، كما أن مؤتمر الزنداني في تشرين الثاني للتملي والتفكير في «فتنة» الجنوب أيضاً أمر متوقع؛ فالرجل كان ولا يزال سادراً في طريق «شيخ الذباحين» الراحل الزرقاوي، رغم أنه منذ جريمة ٢٠٠١/٩/١١، تحدث كثيراً عن الوسط والوسطية اللذين عاداهما بجهادية سلفية منذ ستينيات القرن الماضي، ولكنه أدرك أن هز الوسط ليس أمراً هيناً بعد أن أصبح في صراط سياسي شديد الوطأة، كأنما يصعد في السماء بين مساومات السلطان المحلي ومحارب الارهاب لصالح أمريكا الراعية والجامعة وبين السلطان الأمريكي المجنون الرئيس بوش -المسدس.

كل هذه البهلوانيات التكفيرية المتعطشة لدماء الجنوبيين تخرج من جيب السلطان والاسلام

السياسي المتحالف معه منذ سبعينيات القرن الماضي عبر مسيرة شائكة ودموية من القتل والارهاب والاغتيال وتسخير قيم الدين السامية بأكثر الطرق فجاجة؛ وحتى تناسب أجواء اليوم يسندها السلطان بتسعير نار الثارات في الجنوب، فـ«فرق تسد» سلاح أثير على سلطان ومحبي الاستعمار الداخلي أيضاً.

لا يوجد أي شك عند من يراقب أحوال هذي البلاد في أن هذا الحلف غير المقدس كان ولا يزال في مقدمة أسباب تدمير كل إمكانات بناء دولة حديثة، أي دولة لمواطنيها، فالاسلام السياسي والذهنية القبيلية يلتقيان عند مفهوم الراعي والرعية، وإلا ما كان شيخ الاصلاح القبيلي وشيخ التكفير الاصلاحي من لوازم السياسة اليمنية قبل الوحدة وبعدها، و في هذا السياق الجنوب دائماً غنيمة؛ ومبدأ الغنيمة هو محرك السياسة والأخلاق والتدين، في اتساق وتناغم يظلل تاريخ الدولة العربية الاسلامية حتى يوم الناس هذا.

لقد استغرب أبناء الجنوب خطبة الجمعة في عدن، ثم ما نشر في «الأيام» عن «حوار» الرئيس مع العلماء من عدن وحضرموت. كان تناول الخطيب لتاريخ الشطرين قبل الوحدة ناقصاً، وإيجازاً مخلاً إلى درجة تجعله غير منصف، بل ومنحازاً إلى جانب السلطان، فليس الجنوبيون وحدهم من كانوا يخافون السفر إلى الشمال. بل الشماليون أيضاً كانوا يسافرون إلى الجنوب عبر جيبوتي وبتحايل معقد. كما أن الجنوبيين الذين يصلون إلى جنة المأوى في الشمال كانوا يسامون الخسف من الأمن الوطني لفترة طويلة حتى يتم تدجينهم وبعد ابتزاز مالي وسياسي طويل، إن استلم بطاقة شخصية تكون مختومة «جنوبي يقيم في صنعاء». نذكر كل جنوبي بما ذكره الشاعر محمود درويش بأنه يحمل بطاقة «فلسطيني يقيم في إسرائيل». كما أن الجوازات التي حملها الجنوبيون تحمل الحرف «ج» إلى جانب الرقم، ولديَّ جواز سفر يحمل هذا الحرف الجليل. كما أن السجلات الرسمية للجنوبيين مستقلة عن نظيراتها المخصصة للشماليين. وحكايات السجن والاستجواب الذي يستمر أسابيع طويلة، وكتابة تاريخ حياة الوافد الجنوبي غير مرة، والتدقيق في قوائم أفراد أسرته وأصدقائه وزملاء دراسته، كان مكملاً للرشاوى/ الإتاوات التي لا تكاد تتوقف في كل مناسبة. ليست ظروف الحرب الباردة وحدها في أساس هذه المعاملة، بل الحكم العسكري الأمني والعصبية القبيلية التي يشرب من كأسها الجنوبيون منذ ٩٤/٧/٧، هو أس الأسس وموطن الداء الوبيل في جهاز يجمع بين ما دون الدولة وما قبل الدولة في اتساق يصبغه بتضافر لا مفارقة فيه تاريخ القبيلة ونظام موجود في القرن الواحد والعشرين.

أما الأمن والأمان اللذان تحدث عنهما خطيب الجمعة في عدن، وعلماء عدن وحضرموت فإنهما كذبة منبر، إلا إذا كانوا جميعاً لا يسمعون أزيز الرصاص في ساحة الحرية وردفان والهاشمي والمكلا وحوطة لحج.

أيها الاخوة، إتقوا الله. أهلكم يقتلون في الساحات العامة والشوارع وهم عزل، ويوصمون بأقبح الصفات، وأنتم تباركون ذلك باسم وحدة غير قائمة اغتالها النظام منذ ٩٤/٧/٧، فأصبحت وحدة مغدورة، يمكن أن نقول إنها اغتالت كل الوحدات القادمة. كان عليكم إما أن تمارسوا التفكير في السياسة باتزان ومهنية واقتدار، أو أن تمارسوا الوعظ بالحسنى وتقديمه للجميع: للسلطان وجنده

وحزبه وأركان حربه والمعارضة، وأبناء الجنوب كافة الذين خرجوا بعد صمت وصبر طويلين، لو طالا أكثر من ذلك لشك المؤرخون في آدميتهم وألحقوهم بالبهائم، أو بالحجر الذي تمنى أن يكونه أحد شعرائنا القدامى؛ بعد أن تعذر طيب العيش عليه في جحيم الدولة الأموية.

ألم تفطنوا بأن السلطان يريدكم وقوداً لنار حربه ضداً على أهلكم في الجنوب. فبعد توظيف تاريخ الثأر القبلي الآثم، أراد الاستفادة القصوى من الدين أولاً ومن كونكم من أبناء الجنوب، لتشهدوا في محكمته ولصالح مظالمه التي اعترف بها، وإن لم يعترف مكابراً بوجود قضية جنوبية، مع أنها ملء الأفق والأسماع والأبصار وتغذ السير نحو حرية طال انتظارها وكرامة كادت تُحتضر ولو لم يسعفها الشجعان والشجاعات من أهل الجنوب.

وبعيداً عن الغوص في تاريخ الجنوب العربي الدامي والمعقد، الذي يعني تاريخياً كل أصقاع وأركان هذا الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية في مقابل الشمال العربي، أذكركم بأن أحد أئمة الدولة القاسمية* جعل جنوب الشمال والجنوب الذي تنتمون إليه أرضاً خراجية (مفتوحة) وهذا يعني أنهم ليسوا مسلمين وإلا لكانت أرضهم عشورية، مثل سائر بلاد المسلمين.

أذكركم بهذا لأن لب ذهنية النظام القائم، حتى بعد زوال الدولة الزيدية المذهبية بعد انقلاب سبتمر٦٢. فالجهة الجغرافية نفسها، وقبائلها نفسها وممثلوهما في الجيش والإدارة ومجال المال الذي استولوا عليه دون أن يساهموا في إنتاجه، أي «وثوباً إلى الدولة» (ابن خلدون) وبوساطة الدولة. وتحت هذا الشعار شن علي عبدالله صالح، والأحمر (الأب) شفاه الله وعافاه، حرب التكفير والتخوين في العام ١٩٩٤. إن الصورة المعاصرة لنظام الخراج القديم هي النهب الذي طال كل شيئ: الزرع على الأرض والنفط في باطنها والبحر والموقع، وحتى التاريخ أصبح ملحقاً بدولة السلطة القبيلية التي تكتبه بأثر رجعي، وهي تنظم في الأيام القليلة القادمة ندوة لكتابته يشرف عليها -ولا تستغربوا- التوجيه المعنوي بالجيش؛ فنحن أبعد ما نكون عن الدولة المدنية: ضالتنا وضالة إخواننا الباكستانيين ومن في حكمهم. إن المخلب المزدوج للقبيلة/ الجيش ينهك جسد وروح الناس في هذه الجمهورية القبيلية، التي أعدت منذ سنوات مراسم توريثكم لـ«يزيد» القادم. أيها الاخوة الأعزاء: كان الامام الغزالي ينفر من مجالسة الحكام ويوصي بعدم الدعاء لهم بطول العمر؛ حتى لا يكون مشاركاً في ظلمهم الذي يمارسونه إذا ما امتد بهم العمر. هذه قمة لا أظنكم تقدرون على ارتقائها. وأيسر منها التزام صمت الحكمة، فهو أقرب إلى الدين، الذي يتوحد به الجهاد الأفضل، الذي علمنا النبي العربي (صلى الله عليه وسلم) إنه الجهر بكلمة الحق في وجه سلطان جائر.

٢٠٠٧/١١/٢٤

* هو المتوكل إسماعيل بن القاسم - ١٠٨٧هـ ١٦٧٦.

● «النداء»، العدد ١٣١، الأربعاء ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧

تحويل جامعات الدولة إلى مكاتب علاقات عامة

أبـو بكـر السقـاف

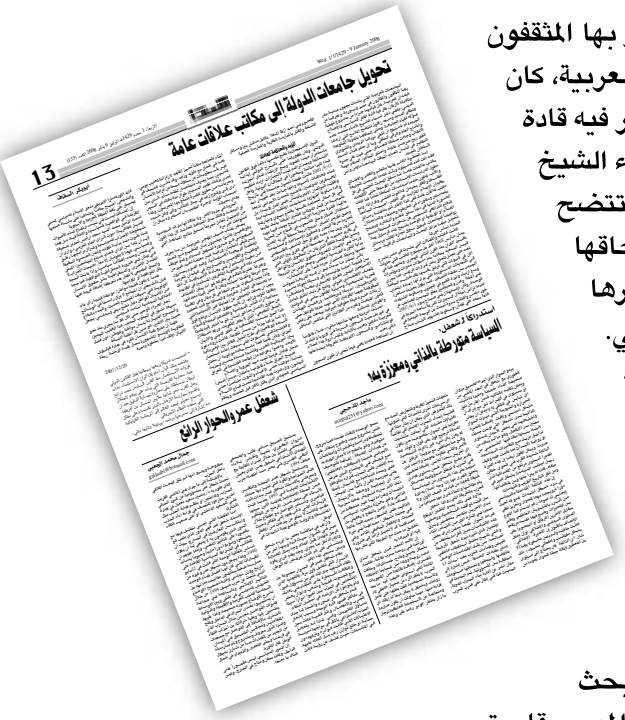
تحويل جامعات الدولة الى مكاتب علاقات عامة

13

شغل عمر والحوار الرابع

استدراك / تعديل

السياسة متوازنة بالذاتي ومعززة بها

الجامعات العربية التي نشأت بجهود مدنية بادر بها المثقفون والمفكرون في مصر وسورية، وغيرهما من البلدان العربية، كان قيامها جزءاً من مشروع نهضة متكاملة الأركان، فكر فيه قادة الفكر السياسي والاصلاح الديني، يكفي ذكر أسماء الشيخ الامام محمد عبده ولطفي السيد وسعد زغلول لتتضح الملامح التي أرادها هؤلاء لقيام الجامعة. وحتى إلحاقها بالدولة المملوكية الجديدة لم تستطع أن تلغي دورها الريادي والتنويري وانتاج العلم والرقي الخلقي. وما إن حكم البلاد السيد الانقلاب وجاءت سلطة العساكر، حتى هبت على جذوة الفكر ريح صرصر عاتية، واحتكر الحاكم/ الحكام مهمة التفكير في الشأن العام، ألحقت الجامعة بالأمن وأمن السلطان الجديد.

أما الخطوة الاشد فتكاً بالعلم والفكر والأخلاق فقد تلت هذه السيطرة وذلك عندما أصبحت الجامعة مكتب علاقات عامة. ثم سُلق البحث العلمي في كل حقول الدراسات الانسانية، من الموسيقا حتى الاقتصاد والأدب، ليكون خادماً لسياسات السلطة تماماً كما كانت الفلسفة والفكر يخدمان اللاهوت الكنسي وقراراته. ومع طغيان الإعلام المتزايد على الفكر، أصبحت الجامعة مكتب علاقات عامة، ففي هذا الاطار تتم مناقشة رسائل ماجستير ودكتوراه في الخرطوم وصنعاء، وهما يمثلان الصورة الدنيا في دنيا سلق العلم والدكاترة. ويصبح الدفاع الذرائعي السطحي عن شعارات السلطة باسم الاسلام أو الوطنية أو الوحدة بتدبيج هذه الرسائل

عملاً روتينياً للجامعات. فيغرق سوق تجارة الكتب برسائل تخجل منها مراكز البحث والجامعات الراقية، حيث الحرية أساس دورها.

كانت الكتب والمقالات التي نشرت في مصر لشرح بيان مارس ١٩٦٨ أكثر من مجموع الكتب التي حاولت تفسير القرآن منذ القرن الثاني الهجري. ونشهد هنا في اليمن السعيد بحكامه منذ سنوات ندوات ومؤتمرات تعد على عجل للحاق بآخر قرارات الرئيس، كما يجري الآن في الندوات التي ترهق نفسها لفك طلاسم الحكمة في التعديلات الدستورية التي يراد لها إعادة انتخاب الجديد من نقطة التصفير، كما يقول بعضنا ساخراً. ومع ازدياد وتيرة القمع في الجنوب وسقوط الشهداء في المكلا وعدن والحبيلين يعلو الحديث الصاخب عن الوحدة، وكان الاستهلال في صباح يوم ٢٠٠٧/٩/١، عندما تزامن احتلال السيارات المدرعة ساحة الحرية في خور مكسر وافتتاح ندوة تبحث عن الوحدة اليمنية في قاعة محمد علي لقمان، وسقوط الشهيد الشاب صلاح القحوم في أحد أزقة المكلا. تكامل مدهش بين وسائل التسلط والقتل بالممارسة الفكرية والممارسة العملية.

المؤيد والمحاكمة العادلة

الدول الاستعمارية تضع نفسها دائماً فوق القانون الدولي، وكان ظهورها على المسرح الدولي إيذاناً باستمرار مبدأ القوة، ومع الارتقاء الذي أنجزته الانسانية وبعد تراكم هذه الانجازات، ازداد تنظيم هذا المبدأ متانة وحضوراً في العلاقات الدولية، ولعل ٢٠٠١/٩/١١ كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ هذه العلاقات، لاسيما وأنها جاءت بعد انهيار أحد المعسكرين الدوليين، فأصبح الحدث الإجرامي ذريعة وظفته الدولتان الامبرياليتان على أكمل (وجه)، بل وغدا سلوكاً انتهازياً تستخدمه الانظمة الاستبدادية في كل مكان لحماية نفسها بقمع دموي ومباركة متحمسة من قبل الدولتين اللتين أضفنا بذلك طابعاً عالمياً. فكرة محاربة الارهاب أصبح يهدد فيما يهدد استقلال الدول وحق الشعوب في الدفاع عن الحرية وحق تقرير المصير. أصبح ذريعة سهلة في يد الصين لمحاربة حركة التحرر والحقوق الاسلامية، واستخدمه شارون ومن جاء بعده لإغراق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، في سفسطة تلغي الفرق بين الارهاب وحق مقاومة الظلم الذي كان من الحقوق الاولى التي وردت في الاعلان المعروف لحقوق الانسان والمواطن بداية الثورة الفرنسية العظمى، وجعل بوتن من الذريعة نفسها وسيلة لاستمرار حربه ضداً على الشيشان*.

لكن أخطر ما حدث هو أن هذه الذريعة تحولت من قضية أمنية بوليسية إلى وسيلة لعولمة مسيرة الاستعمار ليكون الغزو العسكري مكملاً ومتضافراً للعنف الاقتصادي الدولي. ونتج عن ذلك التنكر لمبادئ الحرية الشخصية، وسيادة القانون حتى في الدولتين الامبرياليتين، أمريكا وبريطانيا، ورفضت الهيئات الحقوقية فيهما القوانين التي تهدد حرية المواطن حتى أن ثلاث عشرة هيئة حقوقية أميركية أجمعت على رفض قانون التنصت وغيره من القوانين التي تناقض الدستور والقوانين السائدة.

أحدثت أمريكا ومعها خادمها ماتي** خلاءً قانونياً في غير بلد حيث السجون السرية في أوروبا

والبلـدان العربيـة دهاليز تعذيب بالإنابـة، ولكن ذروة هذا الخلاء: غوانتانامو، والسـجون الامريكية المعروفة ببشاعتها تأتي بعده.

إن المحاكمـة العادلـة تعنـي فيمـا تعني أن تكون السـجون أثنـاء المحاكمة مكاناً لحجـز المتهم، لا زنزانـة تعذيـب يومي، كما هي الحال مع المؤيد وزايد، وقد نشـرت الصحف في غير بلد معلومات عن سـلوك يحط من كرامة الانسـان السجين، بما يعرف باختصار لظلم سام، الذي من إحدى بركاته تقييد السـجين طوال مدة بقائه في السـجن وحرمانه من حقوق كثيرة يتمتع بها المجرمون، وهذا أدى إلى وقوع زايد في حال إكتئاب، وإلى وهن شـديد أصحاب المؤيد أوجزه الطبيب بأن اسـتمراره يمكن أن يودي بحياته.

الحرية هي حرية الآخر، ولا علاقة لها بآرائه السياسية أو الدينية، وكذلك حق المحاكمة العادلة، لأن هذا اللون من الاحتجاز تعادل تجريماً يسبق نتائج المحاكمة، التي استؤنفت غير مرة.

بعض كتاب صحف المهجر العربية، من ما يعرف بالواقعيين كانوا يبشرون بأن التطبيع مع العدو الصهيوني هو ضرورة لتحقيق السـلام، وهو موقف إسـرائيلي بامتياز، ورغبة غير معلنة لعدد كبير مـن الانظمة الرجعية الاسـتبدادية، وهم اليوم يحذرون الوطنيين والقوميين واليسـاريين في البلدان العربية من مغبة الاستمرار في معاداة الامبريالية، لأن ذلك يصب الماء في طاحونة المتطرفين المسلمين في القاعدة وغيرها. فشرط التقدم في نظرهم هو أنه يمكن الاختلاف مع أمريكا ونقدها أحياناً ولكن لا يمكن البتة معاداتها، ولذا يجب السكوت عن جرائمها في كل مكان وفي المقدمة ما تصنعه في البلدان العربية. واتسـاقاً مع هذه الحكمة يجب أن يسـكت اليمنيون عن المعاملة غير الانسـانية التي يلقاها المؤيـد وزايـد. إن تأييد حقوق الانسـان يرتفع فوق محاكمة آراء الناس السياسـية وعقائدهم الدينية والدفـاع عـن حقوق الانسـان بما هو إنسـان، هو ما تشـير إليه كلمتا «الحق الطبيعـي» الذي لا يقبل التفويت، ورغم استقلال هذا الحق بأسسه الفلسفية عن الفكر الديني والأديان، إلا أنه يراها جزءاً من مسـار تكوينه. كانت ذروة دعوة السـادة الواقعيين في طرح الخيار القاتل بين الامبريالية والفاشـية هي السنوات التي سبقت إعادة استعمار العراق، وكأن علينا فعلاً باسم حكمة موهومة أن نختار بين امبريالية الغرب وفاشية صدام حسين وحزبه الأوحد. ودعموا دعواهم بأن إطاحة الفاشية في العراق مدخل ليابان عربية تجدد مجد العروبة والاسلام.

أصبـح العـراق خلاءً قانونياً بامتياز، مدمراً تدميراً شـاملاً، موهناً حتـى الإعياء والموت، متناحراً حتـى الجنون، وازدهرت فيه الفاشـية تحت قناع الاسـلام السياسـي الجهادي الـذي يقتل الأهل قبل الخصم، وينظم قائد الاوركسـترا الامريكي شـعار الاسـلام السياسي السـني والشيعي، أصبح حكماً وشاهداً على مأساة صنعها ليسيطر على نفط المنطقة العربية والآسيوية.

إن المشـكلة ليسـت في تجدد ارتفاع هذه الأصوات المفرطة في الواقعية السياسـية والأخلاقية، بل فيما أسـماه الزميل محمد السـيد سـعيد (رئيس تحرير صحيفة البديل القاهرية) «موت الرأي العام العربـي»، وأرى أن شـيخوخة الأحزاب السياسـية وهزال برامجها رافق هذا المـوت منذ بداية تكونه، ولكـن الصحـوة الحقيقـة لابد أن تبدأ من الـرأي العام، صانع المجتمعين: المدني والسياسـي، فهما لا

يكونان إلا معاً. أصبحت الأحزاب،لا في لبنان وحده، إقطاعاً سياسياً، واذا كانت الحجة في لبنان هي ضرورة الديمقراطية التوافقية، فما حجة البلدان الأخرى. والديمقراطية مثل حقوق الانسان والحق الطبيعي لا تقبل عند تعريفها إضافة غريبة عنها مثل التوافقية أو المواجهة.

عندما لا تكون قضية مواطن/ مواطنة قضية رأي عام، فإن ذلك يعني أن المجتمع لا يزال راسخاً في الوشائج الأولوية التي سبقت المجتمع الحديث. والبدء بالدفاع عن الانسان المواطن دليل نضج ديني وسياسي، يجعل الاخلاقية السياسية أساسه السياسي.

لعل العزاء الوحيد حتى الآن هو ما يجري منذ نحو سبعة أشهر في الجنوب الحبيب، هذا الغضب الجميل، والجموح النبيل للانسان مواطناً وللوطن، دون فصل خبيث بين الاثنين، هو يدين كل أنظمة التسلط.

علينا أن نضع كلمة الانسان الفرد في عبارة فيلسوف الطاوية لاوتسو المشهورة محل كلمة الرحلة. رحلة الأميال الألف تبدأ بخطوة واحدة.

٢٠٠٧/١٢/٢٠

* أصبحت أمريكا ومعها بريطانيا فوق القانون الدولي وفتحت بذلك الباب أمام كل ألوان الاستبداد. بدأت غزوات الاستعمار منذ القرن السادس تحت ذرائع عدة: محاربة القرصنة التي بدأت على يدهم لاحتلال أوطان مستقلة، على محاربة تجارة الرقيق بعد أن رحل الغرب نحو ثمانية ملايين انسان من أفريقيا، وتقوم محاربة الارهاب بالدور نفسه وعلى نطاق أوسع معولم، ليعود العالم إلى المرحلة الكونيالية التي سبقت النظام الامبريالي.

** إشارة إلى مسرحية برشت «بونتيلا وتابعه ماتي».

● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨

لـــــوم الضحيـــــة

أبـو بكـر السقـاف

دأب الصهيونيـون منـذ بدايـة اسـتيطانهم فـي فلسـطين في العقديـن الأخيرين من القرن التاسـع عشـر، وهما بداية وصول اليهـود الـروس إليهـا، على لـوم العـرب الفلسـطينيين لأنهم عارضـوا اسـتيطانهم. وكانـت ذروة هـذا اللوم في سـنوات الانتفاضـة الأولـى عندمـا اسـتخدم الرصـاص المطاطـي الذي يكسـر العظام إلى جانب الوسـائل الأخرى بأمر من «رابـين». وتعالـت أصوات الاحتجاج في العالم لاسـيما ضـداً علـى قتـل الاطفـال وتكسـير عظامهـم، وقالـت الدوائر الاسـرائيلية غير مـرة رداً على الاحتجاجات إن الفلسطينيين يرغمونهم على قتلهم، بينما هم لا يرغبـون البتة في ذلك بحكم تمسـكهم بأخلاقيات يهوديـة خاصة؛ ومن هنا فإن المسـؤول عن قتل الفلسطينيين صغاراً وكباراً ورجالاً ونساءً هم الفلسطينيون، وزاد شارون على ذلك: أنه لايحق لأحد أن يحاكم اليهود، إذ لا يوجد من يملك هذا الحـق الأخلاقي على شـعب اضطهد بجرائـم مطلقة لا نظير لها في تاريخ البشـرية وهي التي منحت هذا الشعب تميزاً مطلقـاً يعصمـه من أي نقـد. وهذه صيغة عصرية لفكرة شـعب الله المختار، التي نقضتها المسـيحية، وقد طغت بشاعات وفظائع المحرقة لقتل الشعب الفلسطيني واحتلال وطنه بعد اجتثاثه ونفيه.

إن لوم الضحية نزوع عميق عند كل ظالم وجلاد يحاول به تبرير أفعاله وإلقاء الذنب على الضحية، وإن تفاوت الجرم بين ظالم وآخر. ولا يستغرب لذلك قول السلطة التي تدافع عن جرائمها في الجنوب

بدخان ثخين من الشعارات الدينية والوطنية والوحدوية. وقد أخذت الأحزاب الاخرى تنتقل بالتدريج من النقد الخجول لاعتصامات الجنوب بدعوى معارضة بعض الشعارات التي رفعت هنا أو هناك مرة أو مرتين، حتى أعلن بعضها صراحة أن السبب هو يد الخارج التي يراها في كل مكان فيخوّن الجنوبيين بالجملة، تماماً كما فعل الديلمي في أيام حرب العام ٩٤، فأعلن سعيد شمسان رئيس الدائرة السياسية في الاصلاح أن «هناك أيادي خارجية تقف وراء هذه القضية»، («الايام» ٢٠٠٧/١١/٢٤). إن مما يثير الحزن والغضب معاً أن يصاب بعضنا من الرجال والنساء بعدوى لغة العنف والصلف الرسمية، فتقرأ في الأيام، ٢٠٠٧/٩/٩، قول إحدى السيدات بمناسبة مهرجان عدن بصنعاء الذي أقامه بيت الموروث الشعبي: إنه جاء في أوانه، لأننا بحاجة إلى «إعادة التقاليد» وأننا على أرض واحدة، مع عودة «النزعات المناطقية والأصوات العدوانية والمناطقية». وقد علا منذ اعتصامات الجنوب السلمية كلام الكراهية الأجش مترافقاً وأزيز الرصاص منذ يوم ٢٠٠٧/٧/٧. إن صفة العدوانية تلصق بالذين سقطوا منذ هذا اليوم، وكان يوم ٢٠٠٧/٩/١ استمراراً للخميس الدامي ٢٠٠٧/٨/٢. وبين هذا الكلام، الذي يفتقر لا إلى الرصانة السياسية العقلانية بل وإلى الخلفية السياسية، مسافة زمنية قدرها ثمانية أيام من ٢٠٠٧/٩/١ يوم سقط الشاب صلاح القحوم برصاص السلطة في المكلا.

واتساقاً مع عدوانية الجنوبيين يكونون هم الذين أرغموا السلطة على إطلاق النار القاتل هو المقتول والضحية هو الجلاد!!. إن الأساس الذي يقوم عليه هذا التوحد هو لوم الضحية لأنها قاومت وتقاوم سلطة ترى نفسها إن لم تكن صاحبة حق مطلق كما في لغة شارون، فهي تملك ثقافة حصانة تعفيها من المساءلة، لأنها تحمي مبدأ مطلقاً، هو الوحدة. وهكذا يتوحد الموقفان في لاهوت سياسي بمصطلح «جون آبتر» كثيراً ما يصعب تمييزه عن اللاهوت الصرف، لأنه يمتلك قداسته نفسها وإن في صيغة دنيوية علمانية، ويرفض النسبية التي هي سمة كل جهد بشري فيمنح نفسه صفة الإطلاق،فيخرج من إطار عقلانية السياسة التي أصبحت علماً اجتماعياً مستقلاً عن لاهوت الكنيسة منذ ماكيافيللي.

يصاحب هذا اللون من «الوعي اليومي» (الشهيد مهدي عامل) خفة في استخدام الكلمات تزداد رعونة في واقع اليمن الثقافي. يصف مراسل صحيفة المصدر تشييع شهداء المنصة في الحبيلين: «وحقيقة لم ترفع أية شعارات عنصرية أو انفصالية إذا ما تم احتساب شعار بالروح بالدم نفديك ياجنوب من باب حسن النية». (العدد٥، ٢٠٠٧/١٢/١١) ومن الواضح أن سوء الظن الذي قال عنه العرب إنه من حسن الفطن يحميه من حسن النية، فالجنوبيون بالتعريف في نظره يرفعون شعارات انفصالية وعنصرية!! وإذا أمكن فهم مفهوم الانفصالية، فإنه يتعذر فهم الشعارات العنصرية، فهذه سمة لازمت أنظمة عرقية في جنوب أفريقيا والبرتغال، وهي جزء من فاشية تقوم على نظريات عرقية معروفة في الفكر الغربي الحديث والمعاصر ويستحيل أن نجد لها نظيراً في حركة سياسية تطمح نحو حق تقرير المصير في الجنوب أو في فلسطين. إن وراء هذه الخفة فجوات فكرية وثقافية عند صحافيي اليمن السعيد. ولن نناقش هنا باستفاضة أن الانفصال أو الوحدة رأيان سياسيان لا يملك أحدهما بالتعريف أية قيمة فكرية أو أخلاقية بمعزل عن مبدأ المصلحة التي تعزز في النهاية سلامة هذا الموقف أو ذاك وفقاً لتاريخية صارمة لا مكان فيها للاعتبارات العاطفية أو اللاهوتية بنوعيها السياسية والدينية.

إن تجريم مقاومة الجنوبيين السلمية والمشروعة دفاع عن جرائم السلطة وانحياز صريح للوحدة القائمة. يختار صحافي آخر حديث الكراهية، في «النداء» ٢٠٠٧/١٢/١٢، وربطه بشعار «لا حزبية بعد اليوم» الذي سمع في الموكب الجليل نفسه، والكراهية هنا مقحمة على السياق وفرضها حكماً مسبقا على النضال السلمي الذي يشنه الجنوبيون من نحو تسعة أشهر وهو حديث كثيراً ما يكون إسقاطاً، كما كان واضحاً في أحاديث الراحل السادات عن الحقد. ويبدو أن رفض الحزبية في هذا السياق هو بالتحديد رفض لوصاية المشترك والذي لم يقل أي طرف فيه كلمة في اتهامات الاصلاح التي بدت سافرة في حديث شمسان، بعد أن كانت عامة في كلام الآنسي، وإنشائية فاقعة في حديث اليدومي عن الاستعداد لكل آفات الوجود في سبيل الوحدة بما في ذلك الموت في سبيلها، لا شك أنه يقصد موت الآخر، كما في تعريف للصهيوني الأمريكي يجعله ذلك الذي يتبرع لترحيل يهودي آخر إلى فلسطين.

واليدومي صاحب مشروع التهجين المشهور الذي يطمح إلى تحسين سلالات الجنوبيين، جزاه

الله عنهم خيراً.

إن الخفة في أقصى درجاتها تتمثل في لوم الضحية على هذه الشاكلة وتحجب عنها يد القاتل الملطخة بالدم وعسف الناهبين وقهر جنود القمع وضباطه. وكلها أفعال لها صفات الروتين اليومي. ففي أساسها «القانوني» والخلقي والسياسي نظرة تمييزية، هي التي يمكن أن تكون قريبة بمعنى من المعاني من العنصرية وإن لم تتطابق معها، لأنها تصدر عن ذهنية قبيلية وليست نظرية بالمعنى الدقيق للكملة، وهي تتوحد بمفهوم الحصرية الذي نجده في هذه الذهنية، وتمثلها في شعرنا القديم عمرو بن كلثوم*.

بعد صمت طويل يكاد يكون كاملاً عن الكلام المباح في القضية الجنوبية تزحزح كلام الصحافة الحزبية وغير الحزبية من نقطة إلى أخرى، ومع بلوغ أصحاب القضية ذروة جديدة في مقاومتهم السلمية المدهشة التي عمت كل أرجاء الجنوب لتؤكد أنها قضية الجميع وكل واحد وليست راية مجموعة تحن إلى السلطة الضائعة أو فورة غضب عابرة. أصبح الجنوب بدلالته السياسية الكاملة هو القضية، عند هذه النقطة أخذت لغة الصحافة الحزبية وغير الحزبية تعانق الكلام الرسمي في وحدة إيمان تقوم على هرطقة سياسية جامحة ومتغطرسة ليؤكد حلفاً غير مقدس ضداً على شعب يريد ممارسة حقه في تقرير مصيره، وهو حق يتوهم بعض الصحافيين أنه لا يستقيم إلا في وجه الاستعمار الخارجي، بينما يراه آخرون كفراً محضاً وخروجاً عن رابطة الدين أو خيانة وطنية وخروجاً عن صراط الوطن المستقيم، وكل هذا كلام خارج السياسة وذرائع تبرير ايديولوجي، أي ضلال وعي يزيف الواقع باعتماد تصور صاحبه للواقع على أنه مطابق له باسم الدين أو الوطنية أو القومية، إنه كلام مستقل عن الواقع ومطالبه ومتعال عليه لأنه منفصل عنه وعنها. ولذا تبدو أفعال واقوال الجنوبيين متقدمة وناجحة في ميزان الفكر السياسي والممارسة السياسية عند مقارنتها باللغة الرسمية وكلام الصحف الحزبية، وغير الحزبية، وهذه علامة فارقة هي ثمرة وعي سياسي جنوبي تشكل منذ ثلاثينات القرن الماضي، ضفرته الجهود النقابية ثم النقابية السياسية. فالسياسة التي تستند إلى فكر ونظرية، وحتى في سنوات حكم «الاشتراكي» تميزت الحياة في الجنوب بدرجة من التسييس كبيرة هي نتاج مكثف لذلك التاريخ، وإن فت في عضده قيد الحزب الواحد واحتكار التفكير من قبل قلة لا تجيد التفكير السياسي الرشيد، فقذفت بالجنوب في أتون وحدة لم يحن أوانها، فصدق فيها قول قديم: «من طلب الشيئ قبل أوانه عوقب بحرمانه». و«الوعي اليومي» السائد في الكلام السياسي الرسمي والاهلي في الشمال يناصب الجنوب العداء ويريد حرمانه من حق أساسي من حقوق الانسان، ألا وهو حق تقرير المصير، وهو بامتياز حق سياسي وليس معارك للحقوق الثقافية، أو الفدرالية أو ما في حكمهما، كما كان الشعار يفسر احياناً قبل الحرب العالمية الاولى. وأما مؤتمرات حاشد التي توحدت بالدولة فهي أشد ضلالاً من الجميع، اذ تدعي لنفسها وصاية على الجميع، بما في ذلك الجنوب. عظام قبيلي جامح.

إن من يشطح في تنضيد الأوصاف كلما تحدث عن قضية الجنوب، عليه/ عليها أن يترفق بما تبقى من مشاعر الألفة بين الناس، وألا يكون شاعر القبيلة/ السلطة أو كاتبها وهو ينثر تلك الأوصاف،

وأن يدرك أن يبدو له جموحاً في الكلام السياسي الجنوبي هو رد الفعل لجموح القتل والإستغلال والإزدراء، وكلها جعلت من وحدة الصفقة التي أنتجت حرب ٩٤/٧/٧ إلغاءً لكل وحدة قادمة بعد هذا اليوم، رفقاً بالوحدة إن كنتم حقاً حريصين عليها في مستقبل متحرر من الحرب والاستغلال والإذلال، فالوحدة مثل الحرية تكون أو لا تكون، والمواطنة إما أن تكون أو لا تكون، لأن ما خلاها إنما هو «بدون» الشهيرة، ولذا تبدو كلمة المتساوية التي تضاف إليها حشواً لا معنى له. كما أن كل عقد اجتماعي يقبل التجديد دائماً كما يقبل الإلغاء، فالحاكم محكوم بقرار التجديد المتواتر، ولذا «فالسلطة لا تعيش على القوة بل على القبول». وسماع أو قراءة أخبار يوم واحد من أيام الجنوب يؤكد هذا القول الرشيد.

٢٠٠٧/١٢/١٥

* لو فكر الصحافيون الوحدويون قليلاً في تصريحات نسبت علناً إلى الأحمر الأب –شفاه الله وعافاه– وإلى اليدومي ومشروع التهجين المعلن، ثم أخيراً حديث حكيم المؤتمر عن صومال حضرموت، لوجدوها أقرب إلى عنصرية بدوية ارتجالية، ولكنها في العمق توجه السلوك الرسمي نحو مئات الآلاف من مواطني أكبر حاضرتين في الجنوب، عدن والمكلا، وتعايش وتثاقف المواطنين فيهما يعود إلى نحو أربعة قرون ألم تصل الذهنية القبيلية ذروة بؤسها وقماءتها في الحديث عن البيض البلوشي والعطاس الأندنوسي!!.

● «النداء»، العدد ١٣٤، الأربعاء ١٦ يناير ٢٠٠٨

الوحدة الفورية الاندماجية في وجود القضية الجنوبية
«.. أمـــا عـــدن كـمـلـوهـا..»

أبـو بكـر السقـاف

13
لوم الضحية
الوحدة الفورية الاندماجية في وجود القضية الجنوبية
«.. أما عدن كملوها»

هـذه الكلمـات وردت في اللقاء الصحافي الـذي أجرته «النداء» مـع الشـيخ سـنان أبو لحـوم، والصراحـة التـي وردت في غير حديث له قد تكفر عن جزء من مشـاركته في صنع السياسة في الجمهوريـة العربية اليمنية، التي انتفضـت كاملة الضراوة وبشـهوة متجددة للنهب والقتل بعد ٩٤/٧/٧. وفي إشارته إلى أن الشـماليين يقدسـون الزلط توصيف لأهم مقومات السـلطنة فـي كل عصورها، وإنصافـه الجنوبيين جدير بالثناء، ولا أشـك في أن السـنوات التـي قضاها هناك أثرت في نظرته إليهم، وهو يرد الجميل بمثله إلى من اسـتضافوه وكرموه بصدق ولوجه الله في سنوات الشدة عندما لجأ إلى لحج وعدن هروباً من جحيم الإمامـة، ومقابلاته الصحافية تسـتحق تحليلاً خاصـاً، وقبل ذلك مذكراته الكاشـفة الفاضحة لسجون خرافه «الذات اليمنية».

تذكرت أحاديث الرجل، له طيب العافية وهناء الصحـة، وأنا أقـرأ موضوعاً كتبه أبو هبة ياسـين في الثوري ٢٠٠٨/١١/١٠، فقد قدم مسـحاً جيداً لاسـيما لما صرف من الأراضـي والمواقـع في العام ٢٠٠٧، وكلها بأمر الرئيس، وإن وردت كلمة من صنعاء غير مرة في هذا السياق. فالصرف في عدن في يده فقط. وعند الانتهاء من قراءة الموضوع توقن أنهم كملوها فعلاً من معاشيق إلى بير فضل إلى العلم. صرفت عدن قطعة

قطعة ديات وأروش. تذكرت ما كتبه المؤرخ المقريزي عن عبث صلاح الدين الايوبي بأراضي وادي النيل وفلسطين، وغرائب أفعال قراقوش الذي كان يخلفه في القاهرة إذا ما غادرها. وفي الكحلاني، المندوب السامي اليماني، ما يشبه أعمال قراقوش من حيث تنفيذ الصرف والبطش وتمكين المؤسسة الاقتصادية وخظر دخول عدن على أتباع الجنوب للمرة الثانية خلال ستة أشهر.

تحدى الكاتب السلطة أن تنشر تقرير الزميل باصرة، رغم أنه لايصدق الرقم الذي أورده التقرير، أي ١٥ متنفيذاً نهبوا عدن والجنوب. إن مالم يذكره التقرير، أي المسكوت عنه، هو الأخطر ألا وهو أن الرئيس وثلة من الأقرباء والأحباب الأبرار هم بداية كل سطو ونهب، ولذا يبدو أن تعليق الأمل على حل بالقطعة أو بالجملة مع استمرار هذه السلطة وهم قاتل، فكل ما يجري يتم وكأن عدن والجنوب أرض بلا شعب، فتمنح أرضاً وسماءً وبحراً لممثلي قاعدة الحكم الاجتماعية.

كان الاستعمار الكولونيالي يلغي الشعب الذي يستعمره بما هو ذات تاريخية لأنها لم تبلغ الرشد، أما شعار «أرض بلا شعب» فيلغي الشعب بما هو وجود. هذا ما حدث في فلسطين واليمن الجنوبي، ورغم ذلك يشكك عشاق الوحدة الفورية الإندماجية في وجود القضية الجنوبية.

٢٠٠٨/١/١١

● «النداء»، العدد ١٣٤، الأربعاء ١٦ يناير ٢٠٠٨

الوجوه الثلاثة لدولة الحرب على المجتمع

أبو بكر السقاف

الوجوه الثلاثة لدولة الحرب على المجتمع

13

جريدة خليفة

مناقشة هادئة لأفكار متطرفة

رغم اختلاف علماء التاريخ والاجتماع والقانون على تفاصيل كثيرة في أصل الدولة، إلا أنهم يكادون يجمعون على أنها جهاز قهر يوظف طبقياً لخدمة طبقة دون أخرى. ويحدد أحدهم، وهو ماكس فيبر، أن من أهم وظائفها احتكار الحق العلني في استخدام القوة لحفظ السلام الاجتماعي. ولكنهم جميعاً يشددون على أن هذا لا يستغرق وظائفها كافة، فهي لا بد أن تنظم العمل الاجتماعي والتضامن بين الأفراد والمؤسسات، وتكون بذلك اللحمة والسدى.

ومع الدولة الديمقراطية الحديثة أصبحت قادرة ليس على إعادة إنتاج نفسها فحسب بل وتجديد نفسها.

وعندئذ لا يكون الصراع، الذي يدور فيها مهدداً وحدتها، بل لعله دليل عافية ونمو. أما في حال انتفاء هذه المقومات والشروط، كما هي الحال في بلادنا العربية، فإن الديكور البراني المستعار يناقض جوهرها، وتدل كل ملامحها على أنها ليست دولة للمجتمع كله، دولة لمواطنيها، بل تسفر عن أنها دولة حرب على المحكومين، وهي لا تحكم المجتمع بل تحاربه، إنها ضداً على المجتمع، وأقصى درجات فشلها أن تكون حرباً عليه كله، فتصبح عندئذ دولة الحروب المستدامة الكبيرة والصغيرة. فهي تتوحد بالقوة وحدها وتلغي كل وظائفها الأخرى، التي هي أساس قيامها، بل إنها تثبت أن القوة والحرب هما وسيلة أصحابها إلى المال والثورة، وبذلك تكون لهذه الحروب وظيفة إقتصادية واضحة، فهي غنيمة مستمرة، فتستقر الدولة على هكذا نهج وتقيم عليه.

صعـدة والجنـوب وشـرعب، وجوه ثلاثة لهذه الدولـة، تضافرت مراكز القوى فـي الدولة في صنع الحرب في صعدة ورافقتها حرب إعلامية تسفه عقيدة جزء من المجتمع اليمني واضطهاد ديني سافر لكل الذين ينتمون إلى الاسلام السياسي الزيدي، تخلله رُهاب الشرعية الذي يقلق الحكام منذ انقلاب ٢٦ سبتمبر.

وفي شرعبٍ جاء رد فعل الدولة التي تتوحد بالجيش والأمن على دفاع الناس عن كرامتهم والمطالبة بالعدالة مفرطاً في استخدام القوة، وهي تستعديها على الشعب بمناسبة، وبدون مناسبة، كما يتضح في كل خطب وزيارات رئيس الجمهورية للمرافق العسكرية والأمنية، وما قاله أحد العسكريين لأهالي شرعب يفضح نظرة النظام إليهم؛ فقد أنذرهم بأنهم لا يستطيعون أن يكونوا مثل أهل مأرب، فهم في نظره أقرب إلى أهل الذمة الذين عليهم الاستكانة، ودفع الجزية أو ما في حكمها.

وحديث الدولة عن البدء في سـحب القوات يجعل المسـألة مأسـاوية ومضحكة في الوقت نفسـه. فأرتـال الراجمـات والدبابـات والمصفحات التي نشـرت الصحف صور زحفها وانسـحابها الجزئي تذكر الناس بجيوش الغزو وليس بصدام في جزء من «دولة» يمكن أن يعالج بالوسـائل البوليسـية والادارية والقضائية. تبدو الدولة السـلطانية وكأنها تجعل من الشـعار الذي يقوم عليه تحالفها مع

أمريكا: محاربة الارهاب، ذريعة لشن الحرب على منطقة شرعب، مقلدة أمريكا ورئيسها المسدس الذي جعلها ذريعة لعولمة حرب الامبريالية، بينما هي مسألة بوليسية محدودة المدى والطابع في كل دولة.

وهكذا أصبح الارهاب ذريعة للتحالف مع أمريكا ومشاركتها في قمع الشعوب العربية والاسلامية. بالأمس، ٢٠٠٨/١/١٣، سقط قتيلان في ساحة الهاشمي بالشيخ عثمان وجرح سبعة عشر من المواطنين. وهو استمرار للنزف الدموي الذي بدأ في ٩٤/٧/٧، بساحة الحرية في خور مكسر.

قال الجنوبيون جميعاً باستثناء الملحقين بمركز صنعاء «لا الكبرى» (سعدي يوسف)، ولن يتوقفوا إلا بعد بلوغ حقهم في تقرير مصيرهم. فكل ما بعد ٩٤/٧/٧، لا يملك ذرة من الشرعية، لأنه قوة عارية من كل معنى حقوقي وسياسي ومدني.

كل هذه الحروب تؤكد حرب الدولة على المجتمع، وكان أكثرها وضوحاً لجوء الدولة في حربها إلى القبيلة في الحرب الأخيرة في صعدة، وهو ملمح اتخذ صورة صارخة في شرعب، حيث جندت الدولة بوساطة الشرطة علناً مئات من الحداء، ونظمت وصولهم إلى الحوبان وتعز؛ مما أعاد إلى الأذهان صورة الجيش الامامي. وكانت إرهاصات هذا الملمح قد بدأت في إب عندما قام أفراد من الأمن ينتمون إلى القبيلة نفسها بقتل الرعوي في مركز الأمن. إن الدولة تتضح ملامحها أكثر فأكثر، حيث يبدو فيها ما قبل الدولة، وما دونها، فلم تعد تحرص حتى على احتكار استخدام العنف العلني لحماية السلام الاجتماعي، لأنها تقوم على نقيضه، ويحكمها مراوحتها بين السلطة/ سلطانية قائمة على توازن دولي، خلق من القبائل العربية وغير العربية رايات ودولا كاملة العضوية في الأمم المتحدة، ومناوبة قبيلية دورية على السلطة. ومن هذه الملامح تتكون حقيقتها، فهي ليست دولة حديثة البتة، ولا دولة لمواطنيها، فهي في حال انتقالية مستمرة.

ماذا يبقى لابتكار هويتها وشرعيتها فهي تحارب مذهباً وجماعة يمتد تاريخها نحو ألف عام، وتضطهد إخوانها في القحطانية، بممارسة زيدية جهوية ضاربة، وتجعل من الجنوب منذ ٩٤/٧/٧، دار حرب، وكأنه أرض بلا شعب.

دولة الحرب على المجتمع لا يمكن أن تستحق اسم الدولة: إنها تقوض أسس وجودها. فلم يبق إلا أن يقرر الناس مصيرهم.

٢٠٠٨/١/١٤

● «النداء»، العدد ١٣٥، الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠٠٨

الحلـــــــول الألغـــــام

أبـو بكـر السقـاف

الحلول الألغام

13

وطن ما بين الحلم.. وأرصفة التسول

فتح جماش!!

احتـج أبنـاء منطقـة نجـران مـن الاخـوة الاسـماعيليين على مشـروع توطين جديد في منطقتهم يهدف إلى جلب عشـرة آلاف مـن اليمنيين، وصفوا بأنهم من السـنة («القـدس العربي»،١٩ /٢/٢٠٠٨، مراسـل رويتـرز فـي الريـاض هامونـد). ورغـم تضـارب الأخبـار فيمـا يخص العـدد والهـدف إلا أن أبناء المنطقة اعتبروه رداً على مطالبهم التي قدموها في مذكرة مشـهورة قبل نحو سـتة أعوام طالبـوا فيها بالاعتراف بمذهبهـم والكف عـن تكفيرهم في المقررات الدراسـية والحصـول على حقوق «المواطنة» الأخرى، وكان ذلك في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٤ عندما توالت المذكرات التي تفاوت محتواها بين المطالبة بملكية دسـتورية إلى حماية الناس من سـطوة المطاوعـة التي تتـراوح من الجلـد حتى الموت والتعذيـب فـي مقراتهـم التـي تذكـر بمحاكم التفتيش التي بدأت في اسبانيا على إثر خروج العـرب واليهود منها بعد هزيمة آخر معاقل العرب في غرناطة.

إن «الhسـتجابة» لمطالب الاخوة الاسـماعيليين جاءت لتعزز موقع السلطة الوهابية،وذلك بخلخلة البنية السكانية في المنطقة، التي يمكن أن يكون الوافدون الجدد من السـنة رهن إشـارة السـلطة. وبدلاً من اندمـاج وطني طبيعي يمكن أن تضمنـه المواطنة والعيش المشـترك، يوجـد الإسـكان المنظـم ردود أفعال سـلبية منذ اللحظة الأولـى، ويبدو أن النظـام لا يبالي بالسـلم الاجتماعي، ومهجوس بوسـواس تدجين فرقة مسلمة كان لها دولة في المغرب ومصر واليمن،

فليس الفاطميون مجوساً انتحلوا النسب الشريف كما جاء في بيان رسمي سعودي رداً على مشروع الدولة الفاطمية الذي قال صاحبه القذافي إنه سيوحد العرب والمسلمين، ولم يفطن صاحب الكتاب الأخضر جداً أن دعوة مذهبية لا يمكن أن توحد بل بالتعريف وحكماً ستزيد النار اشتعالاً، لا سيما بعد أن شرعت أمريكا في أسلمة ثم تعريب عدائها لإيران، الذي يبدو أن السعودية والخليج لم تقع في فخه، كما تبين في الأشهر الأخيرة. ورد الافتاء السعودي الرسمي يؤكد أن الحل ليس مذهبياً ولا يأتي به شعار «الاسلام هو الحل» مهما تعدد قناع السياسة فيه وعلى سيمائه، خمينيا أو وهابيا أو على منوال الاخوان المسلمين أو القاعدة أو الجهاد، فكلها تعبير عن أزمة عميقة ولكنها ليست حلاً. الحل دولة لمواطنيها حيث الدين لله والوطن للجميع.

والاجراء السعودي يؤكد أنه لغم في منطقة لم يتعد الاحتجاج فيها المظاهرات وتقديم المذكرات، ويبدو أن مشروع التوطين قد ينقله إلى مستوى آخر من المقاومة. لا سيما وأن الاشتباكات التي جرت بين الاسماعيليين والشرطة في العام ٢٠٠٠ كانت بسبب توطين السنة.

في الجنوب يجري منذ شهور مشروع مماثل يهدف أيضاً إلى تغيير تركيب البنية السكانية فيه. وكان الأخ اليدومي من أوائل المبادرين، إن لم يكن الأول، وزعيم الحزب الراحل كان من الذين يتذمرون من الأعراق الغريبة في الجنوب، لاسيما في حضرموت وعدن، وتقدم قائد حزب الاصلاح الجديد بمشروع تحسين النسل في تلك البقاع قبل سنوات، فالذهنية القبيلية إستتباعية. الم يكن العرب بعد الاسلام يلحقون الموالي بالنسب، وكان بعضهم يرفض الصلاة وراءهم.

ولكن الوعد الجاد جاء بمشروع الرئيس لتوطين الشباب في الجنوب. وفي الحالين يبدو الجنوب أرضاً بلا شعب، كما قال الصهاينة عن فلسطين قبل زحفهم، ومن الطريف في عالم السياسة الدولية أن المؤتمر الصهيوني أرسل اثنين من أعضائه إلى فلسطين، وأبرقا بعد زيارة فلسطين إلى هرتزل قائلين: إن العروس متزوجة وقد أنجبت الأولاد. ورغم فلكلورية الحكاية إلا أنها تحتمل لوناً من الواقعية، بسبب المسافة وصعوبة الاتصالات والسفر. ولكن لا عذر لزعيمي الاصلاح، فهم حتى في عهد الامامة كانوا يعرفون المناطق المجاورة، تماماً كما يعرف ساسة الدولة النجدية المنطقة التي يريدون غمرها بمد سني يحمي الدولة.

إن تشابه المشروعات الألغام يشير إلى فشل الدولة القبيلية سواء أكانت دولة لأسرة، أم جمهورية النظام القبيلي العسكري التجاري، لأن المشترك بينها هو الذهنية القبيلية التي يتراوح وجود سلطتها بين مستوى ما قبل الدولة وما دون الدولة في حركة بندول يفرضها الواقع الاقليمي والدولي المحيط بالدولة السعودية الثالثة أو بجمهورية انقلاب ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

إن كيانات ما بعد سايكس بيكو كلها نتاج توازن دولي، أي أن السيادة التي لا تؤسسها ثورة يقوم بها مجتمع يفرض حقيقة نضجه واستعداده لتقرير مصيره والدفاع عن وطنه، ولذا يطول الترحال عبر سلسلة من الانقلابات هي في جوهرها عجز عن صنع مجتمع ودولة بالانتصار على البنيان الانقسامي الذي تفرض فيه فئة أو جهة أو طائفة حاكماً حصرياً على بقية المكونات. وتتفاوت صور ومشاكل هذه الكيانات من لبنان ما بعد ١٨٦٠ إلى السعودية إلى اليمن والسودان.

لفت نظري قبل نحو ثلاثة أعوام ما ورد في دراسة لمتروك الفالح، أحد الأربعة الذين اعتقلوا لأنهم طالبوا بملكية دستورية، وقيام ما أسماه أحدهم (الزميل الحامد) الدولة السعودية الرابعة، ولم يشفع له حتى هذا القول. ذكر الزميل متروك أن الاندماج الوطني معدوم حتى في المراكز الحضرية الكبيرة والحديثة مثل الخُبَر، وأن المدن تحكمها أسر محدودة، وكأنها عشائر جديدة* (وهو أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة عبدالعزيز بالرياض) وكل ما يجري اليوم في يمن ما بعد ٩٤/٧/٧ يؤكد، لا غياب الاندماج بل الحرب المستدامة بأشكال متعددة من صعدة الدامية بالحرب، إلى الجنوب الدامي برصاص الشرطة والجيش وجرائم العسس، وشرعب التي تؤدبها السلطة بالراجمات (الكاتيوشا)، وتهامة، والجعاشن.**

تقف الثقافة السياسية هنا وهناك حامياً لمصالح قلة قليلة، تنتمي إلى أقلية كبيرة في اليمن (نحو ٢٥٪ من السكان)، وأسرة ممتدة تضم عشرين الف أمير في نجد والحجاز. وفي الحالين يستحيل على هذه السلطة ذات الطابع الحصري أن تصنع وحدة إلا إذا تم تربيع الدائرة؟

٢٠٠٨/٢/٢٠

* استيلاء المشايخ والضباط على الأراضي في المدن يجعلهم الفاعل الاجتماعي الوحيد. والفرق أن الرصاص الذي يُسمع في صنعاء ليلاً، لا يُسمع في الحديدة وعدن والمكلا، حيث لا توجد جيوب مقاومة من المشائخ والضباط. كان آخر أخبار الاستيلاء بالرصاص هو هجوم مجموعة على منزل هشام وتمام باشراحيل ومكتب الأيام في ٢٠٠٨/٢/١٢، وتدل كل القرائن أن الأمر دُبِّر بليل بين السلطة وأدوات الفيد، وبإشراف رئيس الجمهورية الدائم الغاضب على «الأيام» لنشرها أخبار ثورة الجنوب السلمية.

** راجع إنْ شئت: متروك الفالح، الاصلاح الدستوري في السعودية، القضايا والأسئلة الاساسية. الناشر: المؤسسة العربية الأوروبية للنشر (أوراب)، سلسلة براعم، اللجنة العربية لحقوق الانسان.

● «النداء»، العدد ١٤١، الأربعاء ٥ مارس ٢٠٠٨

بُعْبُـــــع الصوملـــــة

أبـو بكـر السقـاف

بُعبُع الصومالة

13

عدن بذكريات الخمسينيات.. السلاطين والحكومة الفدرالية

منذ سنوات اصبح الحديث عن صوملة اليمن السعيد بحكامه من المسلمات التي لا تحتاج إلى برهان، والمسلمات قد تكون ضرورية في غير علم ولكن على شرط ألا تعود إلى نتائج غير علمية مثل قولنا منذ اقليدس: النقطة ما ليس له طول وعرض. وهذه مقدمة لتعريف الطول والعرض وبقية الأشكال الهندسية. ولكن كلما تعلق الأمر بالوجود الانساني تصبح المسلمات قاتلة. ولذا يجب فحصها حتى لا يكون العقل ضحية خدعة توسلها المكر السياسي لترويج فكرة أو رأي أو حكم سياسي جريح أو مضمر في إحدى الأساطير السياسية، وما أكثرها، فقد سمعنا وقرأنا حتى الإملال أن مشاكل الشمال والجنوب كافة تعزى إلى غياب الوحدة التي تحل العُقد كلها وتقضي على أسباب المشاكل في جذورها. وتبين أن الوحدة الفورية الاندماجية جاءت لا لتضاعف المشاكل وتخلق مشاكل جديدة فحسب، بل وغدت مشكلة المشاكل، دامية الظفر والناب، وأسلمتنا إلى جحيم لا تهدأ نيرانه بل ويزداد مع الأيام استعاراً يراكم الشرور والآلام. ولات ساعة مندم، ولذا فرض السؤال عن جدوى استمرار هذا الجحيم نفسه على الأذهان لأن ما في الاعيان فاجع.

والصوملة منذ أن شرع رأس النظام يخوفنا بها، بعد إنكار طويل واتهام كل من يتحدث عنها وعليها بأنه يضمر شراً وكيداً للوحدة الرائعة، أصبحت موضع شك عند الناس، بل إن الصورة الجديدة للصوملة ذهبت أبعد من القول الشعبي: «خوفه بالموت يرضى بالحمى». رغم أن الوضع

الجاثم أضر من الحمى فهو موت بطيء. أصبحت الصومله تعادل تشظي دولة القبيلة التي لا تستند إلا إلى الرماح إلى شظايا كثيرة، لم يقل أحد كيف يمكن أن يحدث هذا وما شروطه وإمكانه في كل جهة من الجهات الأربع في يمن الوحدة بالحرب. إنها صورة تعتمد على المعروف عن الصومال منذ انهياره الى اليوم، وليست البتة تصوراً بُني على المقارنة الواقعية بين مكونات الصومال ومكونات اليمن في ظل الوحدة. القصور العقلي غائب والصورة حاضرة، وهي دائماً وسيلة الفن والأسطورة لبناء الصورة الفنية أو الاسطورة السياسية، وحظ الاثنين دائماً من المعرفة والتماسك المنطقي ضئيل إلا بالقدر الذي تسمح به اللغة باعتبارها في المقام الأول بنية منطقية تقدم حتى الهلوسة في بنية دالة، ولكن حظها من الخيال والعاطفة وافر وغزير. صورة الصومله في ظروف اليمن تنتمي إلى هذا الاطار، لا إلى الممكن وفقاً لشروط الواقع القائم في هذه الأيام. ان الامكان وهو دائماً محكوم بالواقع قبل أن يصبح واقعاً يقول إنه يمكن أن يقوم في المدى الجغرافي القائم صورياً في (ج.ي) كيانان أحدهما جنوبي والآخر شمالي فقط، وهذه ليست صومله، بل نتاج طبيعي للوحدة الفورية الاندماجية التي قامت حرب العام ٩٤ لوأدها، ولذا استعجل وزير خارجية النظام إلغاءها قبل نهاية الحرب. جاء «مشروع» بناء دولة الوحدة بعدها، ولا مفارقة في منطق السياسة الارتجالية اليمنية، وهي ملمح راسخ في الذهنيات والكيانات التي لا تحكم بوساطة المؤسسات، فيقرر رأي فرد أو قلة مصير البلاد دون العودة إلى المواطنين. فكان حصاد الحكمة البدوية أن جاءت حرب الوحدة بعدها، وهنا لا مفارقة أيضاً، لأن الأساس هو الوحدة بالغلبة حيث يحكم «العقل المستقيل» لا العقلانية السياسية، والغلبة عقيدة سياسية عربية مضمرة في تجارب الوحدة كافة.

هناك ملمح مستمر في السياسة اليمانية، منذ صفقة الوحدة حتى اليوم، هو العجز عن تقديم حلول لمشاكل تتراكم ويزداد تعثر السلطة والمعارضة في ركامها. لأن الحلول التي تطرح، كما حدث منذ وثيقة العهد وقبلها وبعدها، تقوم على سلامة منطقها الداخلي، أي انساق فقراتها وقضاياها الأساسية ومقدماتها، أي أنها صورية، ولا يلتفت واضعوها إلى مدى مطابقتها للواقع ودرجة تعقيد المشاكل والمناخ السياسي والنفسي السائد في البلاد، ولذا تُمنى بالفشل الذريع مطولات تبدو سليمة ولكنها في الواقع تمرينات إنشائية مقطوعة الصلة بالواقع والوقائع، مهما حسنت النوايا.

لقد رفضت السلطة غير مرة مبدأ الفدرالية بين الكيانين الجنوبي والشمالي باعتباره ذريعة للانفصال. أما اليوم وبعد أن تجاوز الفعل السياسي الجنوبي حتى هذه الفدرالية فإن العودة إليه التفاف على واقع سياسي جديد يملأ الأفق السياسي والوعي السياسي وهما معاً قد ودعا وثيقة العهد والحكم المحلي واسع الصلاحيات ضيق الإمكانات وما في حكمه، فهذه كلها لا علاقة لها بواقع اليوم، الذي يعلن أنه يريد استعادة وطن، لا استعادة وحدة لم تكن، أو تقديم حلول ترقيعية لثوب قد أصبح خلقا رثا غير صالح للانتفاع به، يذكر بقول لفيلسوف المعرة. «كثوب اليماني قد تقادم عهده فرقعاته أنا شئت في العين واليد». كان ذلك إملاقاً مادياً، ونعاني من إملاق عقلي وروحي في هذا الزمان.

إن القفز فوق رؤوس الناس كما تم في صفقة الوحدة باسم تمثيلهم «الغيبي» أو «الصوفي» لا يجب

أن يتكرر وفي هذه الحال سيكون السعيد من اتعظ بنفسه، فلا يحق لأحد باسم طليعية غائبة سواءاً أكانت أشتراكية أم إسلامية سياسية أم عروبية وحدوية أم دفاعاً عن حمى الدولة القبيلية الذي اتسع بعد ٩٤/٧/٧ ليشبع نهم العصبية الجامعة في الشمال إلى الغنيمة التي جاءت بحجم دولة وشعب، لأن عاقبته ستكون وخيمه.

لم تعد الغرف المغلقة ومقايل الحوار المستحيل والعقيم هي المكان المناسب لتقرير مصير السياسة، فقد أصبح الشارع السياسي بدلالته الحقيقية والمجازية ميدان السياسة ورحابها المفضل، وعدم أخذ هذه الحقيقة السافرة كشمس الضحى في الحسبان يبرهن مرة أخرى أن الأحزاب تفكر في نفسها داخل حدود مناوراتها لا في الناس ومصالحهم وقوة حضورهم السياسي وتعبيرهم الصريح عن مطالبهم التي ازداد تمسكهم بها بعد نحو عام من الجهر بها في ساحة الحرية في عدن. ودعوا وهم الوصاية وعودوا إلى الشعب.

٢٠٠٨/٣/٥

● «النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨

الحريـــــــة أو المـــــــوت

أبـو بكـر السقـاف

الحرية أو الموت

سلام على ثابت.. حيا وتحية

القضية الجنوبية بين الواقع المعلوم والمجهول

العصر طريق إلى الإرهاق

منـذ قيـام الوحـدة اليمنية وهي تدور في فلك الموت، تجسـيدا للقتـل الذي كان ولا يزال الوجه الآخر للسياسـة في هذه البلاد. فمـا إن أعلنـت الوحدة حتـى أدخلت غرفة الإنعاش. وسـميت الفتـرة الانتقاليـة بجـدارة "الفتـرة الانتقاميـة"، وانداحـت فيهـا موجـة الاغتيالات التي عصفت بصفوف الاشـتراكي. والديمقراطية التي قيل إنها توأم الوحدة أصبحت وسيلة لإدارة الصراع بين شـريكي الصفقة المسـلوقة في سعار الفوريـة الاندماجية، بدلا من أن تكون أسـلوبا سـويا لإدارة الصـراع الاجتماعـي، وبـكل هـذا العـبء تم الإعـداد لحـرب مبرمجة في المعلـن وغير المعلن من الصفقة/ الصفقات.

وانجلى المشـهد السياسـي بعـد الحرب عن عـودة صريحـة ومزهـوة بنفسـها إلـى الحكم الفـردي السـلطاني الذي كان جوهـر نظام "ج. ع. ي". وبذلـك ألغي الجنـوب إلغاء كاملا، إلا بما هـو موضـوع لإدارة التسـلط السـلطانية، ومـدى للنهب والإذلال، أصبح ريعا بحجم دولة وشـعب، وهذه صورة نادرة للريع إلا في الزمن الغابر من تاريخ الأمم كافة.

ورغـم اليـأس الذي ران على النفوس والعقول إلا أن جذوة أمل واثقة من نفسـها كانت ثاوية تحت رماد الصمت في الجنوب كله. ومع ربيع العام ٢٠٠٧ أصبحت الجذوة تصميما وفعل إرادة حرة تسمت بأسـماء متعددة: هيئات المتقاعدين العسـكريين والمدنيين، الشـباب العاطلين، ومهرجانات المصالحة والتسـامح. وامتـدت وتكاثرت القطـرات لتصنع بحرا وموجا ومحيطا يمـلأ النفوس والآفاق، ووعيا

ناضجـا واقتـدارا تنظيميـا باهرا. وعندئذ اكتملـت ملحمة الروح في الجهات الأربـع كلها وانتفضت القضية الجنوبية في رمادها.

أصبحـت المقاومة السـلمية من أجل القضيـة الجنوبية خبزنا اليومي، وحركـت حتى الذين ناموا منذ عهد طويل على أعتاب قاتلهم في الشـمال، وتحركت كرامة الناس وإعجابهم بأهل الجنوب رجالا ونسـاء، وإن لـم يصل مـوج هذه الحركة إلى ذروة أختها الجنوبية، بسـبب الفـرق بينهما مع ازدياد طابع الانتفاضة السـلمية غلوا في الدموية من قبل دولة ٩٤/٧/٧. ولم يُثنِ الدم شـجاعة الناس، بل بدوا أقرب إلى هدفهم من أي وقت مضى. كانت السلطة وبلسان رئيسها ولا تزال غير معترفة بوجود القضيـة الجنوبيـة، ولذا لا يمكـن أن تتحدث عن حل لهـا، ولكنها ترتعد فرقا من تجذرها واتسـاعها وانتصاراتها المعنوية التي أخذت تنتشر في الخارج بعد أن أصبح الكلام عليها من مفردات السياسة العربية الحاضرة في الإعلام بأنواعه المختلفة.

في آذار/ مارس اتضح أن كل اللجان الرئاسية والتصريحات والحديث المطول عن الحلول ليس إلا إعدادا لخطاب الحرب والكراهية، فأوكل إلى صحيفة الجيش وإدارة التوجيه المعنوي والسياسي أن تطلق عنف اللغة، كما حدث في الجند وفي ميدان السبعين قبيل شن الحرب في العام ١٩٩٤. وهذه مؤسسة يرقى نسبها إلى النظام النازي، اقتبسها وزير الإعلام والإرشاد القومي في مصر بعد حركة الجيش المصري العام ١٩٥٢، ومنها انتقلت هذه المحاكاة إلى غير بلد عربي، ومنها اليمن. كانت افتتاحية ٢٠٠٨/٢/٦ "الوحدة أو الدم!" وهذا الوعيد المدوي في كل كلمات "النفر المنبوذون من المجتمع، المأجورون السذج، بائسون، محبطون...الخ" هل يستحق مَن هم على هذه الشاكلة عناء تحريك جيش آثر الحكمة بعد هزيمة في حنيش، ورضخ لإدارة الشجعان في صعدة، بعد أن عجز عن كسب حربه الظالمة عليهم.

يعيدنا المناخ السياسي والنفسي لربيع العام ١٩٩٤ بعد يومين عندما خطب رئيس سلطة ٩٤/٧/٧ في الحسينية (٢٠٠٨/٣/٨)، ودون مراعاة لمقتضى الحال، حيث عيد أبناء تهامة الذين يعيشون الفرح وأسراره رغم واقع الكآبة الذي يغمسهم فيه النظام منذ عقود وعقود، وكما ينفجر المكبوت ويعود في صيغة مضاعفة "الوحدة أو الموت" علامة السلطة/ السلطان التجارية في سوق السياسية، وزاد: من لم يعجبه يشرب من البحر الأحمر والعربي «إفراط في الكرم». حركت هذه الكلمات، لا كرامة أهل الجنوب، بل وخيالهم، فذهب جمع منهم إلى ساحل المكلا يحاكون حركات من يشرب من ماء البحر. هذه المحاكاة مترعة بالدلالات: السخرية والشجاعة والخيال والثقة بالنفس... وبمجمل هذه الصفات نعلن: نحن هنا أصحاب الأرض، ونعلن بمزيج من البساطة والروعة: "الحرية أو الموت"، "الحرية أو الموت"، "الحرية أو الموت".

٢٠٠٨/٣/٩

● «النداء»، العدد ١٤٣، الأربعاء ١٩ مارس ٢٠٠٨

استعـــــادة الوحـــــدة..؟

أبـو بكـر السقـاف

13

استعادة الوحدة..؟

بعد نحو عام من الثورة السلمية

سياسة الاعلام الرسمي.. اخطاء قاتلة والسير الى الهاوية

دعوها فإنها منتنة!!

ينادي بعض الساسة باستعادة الوحدة، أي استعادة وحدة ٢٢ أيار/ مايو، وبذلك سنتقدم من حقبة سياسية جديدة، تلغي كل أوضار واقع اليوم، الذي ترفضه كل جهات العقل والروح، مع أن هذا الواقع قد أظهر أن المتقدم ٢٢/٥ قد كشفت الممارسة السياسية أنه كان مليئاً بالفجوات والثقوب القاتلة. وتقديمه اليوم كما لو كان غاية الأماني إنما هو استهواء ذاتي يلازم أصحابه حتى بعد أن تبين لهم بالتجربة العلقم أنه شديد القسوة حتى الموت.

وبذلك يعود بعضنا إلى معنى راسخ في لغتنا أن المتقدم هو الماضي وهو المتأخر في منطق التطور. ومن مستبطنات الوعي العميق أن العصر الذهبي وراءنا، والزمان تقهقر مستمر، والقداسة هي التي تضفى دائماً على نقطة البدء، في ما يمكن أن يوصف بأنه عبادة البدايات . ونجده ماثلا في غير ثقافة. ويقوم الوعي التاريخي بتجاوزها بوساطة وعي نقدي.

إن من يريد استعادة الوحدة، التي تؤكد كل الوقائع أنها لم تكن، أو كما كان أحد الزملاء يقول إنها تمت ولم تتحقق أو تنجز، إنما يتمسك بدور له ماضٍ، ويريد بسطه على المستقبل، بعد أن تغيرت كل معادلات السياسة، وقواعد اللعبة. فالصيرورة السياسية، المجتمعة خلقت أطرافاً وشركاء عديدين وغيرت البيئة السياسية بمجملها* عندما قال هيراقليطس: «إنك لا تنزل النهر مرتين، لأنها المياه الجديدة تتدفق باستمرار». فهو إذا مثل «الشمس كل يوم جديدة». بيد أن الحنين إلى الماضي شيمة بشرية أصيلة. وإذا لم نوافق فرويد في

تشاؤمه بأن هذا في جوهره حنين إلى رحم الأم، أي إلى انتقاء مبدأ الواقع، الذي يقمع مبدأ اللذة، فإنه لا شك يمثل توقاً إلى سكينة مفقودة وإرادة جارفة للتخلص من كدر الواقع وقلقه.

ثم أن هذه الاستعادة من أفق ماضٍ قريب ليست بعيدة بل لعلها مضمرة في قول يتكرر دائماً في هذي البلاد منذ ٥/٢٢، أقصد القول بأن هذه الوحدة استعادة أو إعادة توحيد.

والحال أن هذا أيضاً وهم راسخ، فالاستمرارية غير قائمة في أي واقع سياسي، لأن الزمان فاعل أصيل في الكائن الحي وفي الجماد وفي المجتمعات الإنسانية، وهو يلد الجديد دائماً. ولو طبقنا مبدأ الإعادة على تاريخنا العربي الاسلامي، فأي وحدة نستعيد؟ الخلافة الرائدة أم الدولة الأموية؟ الدولة العباسية؟ وإذا ما أردنا أن تكون العودة إلى نسق مذهبي ديني، فهل سنختار تجمع أهل السنة أو الشيعة أو الخوارج أن التشبث بلحظة تاريخية يسبقه دائماً، جعلها مثلاً أعلى، وإهمال كل شروط اللحظة، وتعذر استعادها وشروطها، ولذا يختصم حتى الموت أصحاب اللحظات على الماضي حتى اليوم، فيكون المغيب هو الحاضر الذي يختلفون عليه، فتضاعف غربة أصحاب اللحظات- المثل عن الماضي والحاضر.

إن صيرورة صفقة الوحدة خلقت واقعاً جديداً بعد العام ١٩٩٤، أحدثه هذه المقاومة السلمية في الجنوب بقدراتها الفائقة على التنظيم ووضوح رؤيتها لحاضر الجنوب بعيداً عن أحلام الاستعادة المستحيلة. وهي مرفوضة من قبل الحركة السلمية، ومن قبل نظام ٩٤/٧/٧ لأنه يرى حتى في أبسط استجابة لمطالب الشعب خسراناً مبيناً مادياً ومعنوياً، فهو لا يقدر البتة على تصور وحدة حتى بشروط ٥/٢٢ التي شن حرباً لإسقاطها. ومن هنا فإن في حرب لتسليم مغانمه وإكليل غاره للمهزوم تقوم على أوهام أحلام اليقظة، ولا تليق بمن يفكر في الشأن العام إن كان جاداً.

إن عودة لغة الحرب أبلغ دليل على أن الاستعادة المستحيلة لا تصلح نقطة البداية في أي حل للقضية الجنوبية، كان عنوان افتتاحية صحيفة «٢٦ سبتمبر» الصادرة في ٢٠٠٨/٣/٦ والصحيفة تصدرها القوات المسلحة -إدارة التوجيه المعنوي والسياسي «الوحدة أو الدم!».

والتوجيه والإرشاد القوي صفتان نقلهما الراحل فتحي رضوان عندما تسلم منصبه الوزاري بعد حركة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وقد قلد بذلك ألمانيا النازية. هذا أصل ففرع هذه الوزارة وأختها الادارة.

٢٠٠٨/٣/٨

* هناك مفكرون أو فلاسفة أو فنانون كبار لكل العصور وبدلالة عامة رمزية تشير إلى أن ما اجترحوه وابتكروه كان ولا يزال جزءاً هاماً من «رأس المال الرمزي» لغير ثقافة وغير عصر، ولكن من الصعوبة بمكان الزعم بأن هناك من السياسيين من تصدق فيهم الكلمات نفسها، فالسياسة هي جزء من العقل العملي، وهذا أسير عصره، دون أن يعني هذا أن لا يوجد من يعين في غير فترة من فترات سير الزمن السياسي وشروطه ومحدداته دائماً. وحتى صفة الزعيم التاريخي، لا تصلح إلا لمرة واحدة، وتكون مرتبطة تاريخياً بتاريخية صارمة، ونذكر بعبارة ساخرة مشهورة في السينما المصرية للراحل يوسف وهبي «الشرف زي عود الكبريت، ما يولعش إلا مرة واحدة».

● «النداء»، العدد ١٤٤، الأربعاء ٢٦ مارس ٢٠٠٨

بعد نحو عام من المقاومة السلمية

أبـو بكـر السقـاف

13
استعادة الوحدة..؟
بعد نحو عام من المقاومة السلمية
سياسة الاعلام الرسمي.. اخطاء قاتلة.. والسير الى الهاوية
دعوها فإنها منتنة!!

ودعت المقاومة السلمية الجنوبية عامها الأول. ومن الواضح أنها، رغم كل ما يقال ورغم الوعيد الدموي الذي لا يكل من التكرار في الحديث الرسمي وغير الرسمي عنها، قد بلغت سن الرشد السياسي، وراكمت في خلال العام المنصرم خبرة متوجة بدم الشهداء وعذاب المسجونين والملاحقين، وهذا لون من الرشد يصعب إلغاؤه أو تجاوزه من قبل كل الذين يريدون إما وأد هذا الفعل السياسي الجميل والشجاع أو من يرومون أن يكونوا أوصياء عليه. وهو حدث تاريخي بامتياز خلقه الشعب فهو وحده صاحبه، وهو من يقرر مسيرته ومآله ومصيره. ولذا فإن المقاومة بحاجة إلى مزيد من تشكيل هيئات وكيانات تقدم على ممارسة الديمقراطية في مستوياتها كلها، حتى تكون صورة أمينة لواقع الرفض وإمكان تجاوز الواقع القائم. وفي هذا السياق لا مكان للتساؤل بلْه التشكيك في إمكان استمرار المقاومة. إذ يشهد واقعها واتساعها على أنها صدرت عن طول اختمار أوجد نضجاً وعمقاً عن الأفراد والجماعات؛ لأن طوقاً مدمراً من الظلم جمعهم في صعيد واحد، فوحَّدهم على اختلاف آرائهم وانتماءاتهم الفكرية والحزبية والجهوية، فقد تعلموا في مرحلة اختمار الوعي الطويلة أن التعريف الذي يجمعهم ويدمجهم في هوية سياسية واحدة اسمها الجنوب والقضية الجنوبية، هو الظلم والمظلومون، فرادى وجماعات وجهات. ولم تعد المشكلة اليوم في السياسة اليمنية رد المظالم، وهو غير وارد، ولا المعالجات بالقطعة، ولا التمثيل

الرمزي للجنوب في دوائر السلطة أو مضاعفة عدد الوزراء والسفراء من الجنوبيين، لأن بقاء النظام الـذي صنـع كل هـذه المظالم والعاهات السياسـية والأخلاقيـة يحول بين كل نية حسـنة إن وجدت والتنفيذ، وقبل ذلك وبعده لا يمكن أن يكون شـعل الحرائق هو نفسـه الذي يرشح لإطفائها، لاسيما وأن أبسـط إصلاح يصطدم بمصالح راسـخة للقاعدة الاجتماعية لنظام ٧/٧/٩٤، والنصر لا يعرف مفهوم التنازل.

إن الفشـل المـدوي لتجربـة صفقة الوحدة لم يصدر عن قصور فـي هذا الجانب أو ذلك منها، بل في أنها قررت ودبرت في غياب كامل لمبدأ التمثيل الديمقراطي للشعب في الجنوب وللشعب في الشمال، فـي زمن رسـخت فيه مبادئ حقوق الانسـان، وفـي مقدمتها حق التصدي للظلم وحـق تقرير المصير: للفرد والجماعة والأقوام والشعوب. كانت الوحدة فرضاً من أعلى، انفجر باختلاف الفرقاء، ولو كانت تمثيلاً لإرادة الناس العامة لما منيت بالفشل، بعد أن أصبحت ميداناً للصراع بين أصحابها مالكيها، وفجـرت لذلـك مشـاكل التفاوت في التطـور السياسـي والاجتماعـي والثقافي، بين شـعبي الجنوب والشـمال. وهـي وحدة لا يمكن اسـتعادتها فـي صيغة ١٩٩٠/٥/٢٢، فهذه تاريـخ محض، أي لا يمكن استعادته. إن الممكن الوحيد هو أن يقرر الجنوب مصيره. وانطلاقاً من واقع جديد عنواناته: الحرية

والمساواة والاخاء، يمكن استئناف الوحدة. أما استمرار هذه الوحدة القائمة، التي تستنجد كل بضع سنوات بـ«الوحدة أو الموت» وطقوس التعمير غير المسيحي بالدم، وتحتاج إلى كل هذا الظلم العميم وعربدة الغطرسة والجهل في تضاعيف الحياة اليومية، فإنه يستحيل أن يكون أمراً يقبله العقل العملي السياسي، والعقلانية الأخلاقية، والمبادئ المؤسسة للعمران والحضارة.

٢٠٠٨/٣/١٨

* أطالب بجعل يوم المولد النبوي الشريف عطلة رسمية، وليس في الأمر بدعة، ضلالة البتة كما يقول بعض المرجفين. وتحية لتهامة وحضرموت وعدن والمركز الثقافي المصري بصنعاء.

● «النداء»، العدد ١٤٤، الأربعاء ٢٦ مارس ٢٠٠٨

نداء عاجل إلى كل من يرى أن التضامن واجب إنساني

حسن باعوم مصلوباً على سرير مرضه

أبو بكر السقاف

13

حسن باعوم مصلوباً على سرير مرضه

شقي الزمان الذي يحتاج إلى الشهداء والأبطال. ولكنهم وعدهم يمنحون حياتنا المعنى. ويبدو هؤلاء أحياناً وكأنهم يلبّون دعوة الشاعر غوته: «حبيب إلى نفسي من يطلب المستحيل». ويحدس شاعر الأمة الألمانية العظيم أنهم يجعلون المستحيل ممكناً، ولذا أطلق هذه الدعوة في رائعته «فاوست»، ورفع فيها شعار الفعل الجديد، محاكياً نصاً في الانجيل، «في البدء كان الفعل»، فكان علم إنسانية جديدة ناهضة تتحدى حتى المستحيل.

اجتاح طوفان الاعتقالات في الأيام القليلة الماضية مدن الجنوب وقراه، وقدم لنا مشهدين من حياة باعوم:

١ - «اقتحم رجال الأمن منزلي وأشهروا السلاح في وجهي. رأيت باعوم يساق من مرقده مكبلا بالأغلال».

هكذا استهل جمال عبادي شهادته التي نقلها مراسل «الأيام» في عدن. كان جمال رئيس الجمعية الوطنية لأبناء عدن، قد استضاف باعوم. فداهم منزله، بعد منتصف الليل، رجال قالوا إنهم من الأمن القومي واقتحموا غرف النوم واقتادوه هو وضيفه. شاهد في معتقل فتح: علي منصر سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي في عدن، والمحامي يحيى غالب، وأحمد عمر بن فريد، وآخرين، «وضعت رؤوسهم في أكياس لإخفاء هوياتهم، «منعونا

● باعوم

من تبادل الحديث». («النداء» مرزوق ياسين، ٢٠٠٨/٤/٢).

٢ - «حسن باعوم مضرب عن الطعام وهو في المستشفى مكبل بالقيود وبحالة صحية لا تسمح ببقائه كذلك. وباسم المرصد اليمني (لحقوق الانسان) ألفت انتباه السلطات اليمنية إلى أن استمرار اعتقاله بهذه الحالة سيجعلها تتحمل ما يترتب من خطر على حياته» (تصريح الزميل محمد المخلافي في «الأيام» ٢٠٠٨/٤/١٦).

كل الذين اعتقلواهم من السياسيين، ولم يكونوا في مسرح الأحداث. ويرى الزميل عيدروس النقيب، رئيس كتلة الاشتراكي في مجلس النواب، أن مجموعات من خارج الحبيلين والضالع كانت في المنطقة. ويؤكد قوله إن أحداً لم يعتقل بتهمة الشغب، التي كانت جاهزة لشن حرب بالدبابات والمصفحات وطائرات ميج ٢٩.

إننا هنا لا نتحدث عن أخلاقيات مهنة الطب وقَسَم أبقراط المشهور، فالنظام القائم منذ ٩٤/٣/٧ في

إجازة أخلاقية مفتوحة، ولم تكن الأخلاق يوماً بين همومه نوجه نداء إلى كل المعنيين بكرامة الانسان في «العفو الدولية»، و«هيومن رايت وتش»، والمنظمة العربية لحقوق الانسان، ولجان حقوق الانسان في لندن وباريس وجنيف لم نقاذ رجل في العقد السابع من عمره يتجرع مهانة التعذيب في مستشفى الشرطة بصنعاء، وقد أجريت له عملية القلب المفتوح، ويعاني من ارتفاع ضغط الدم ومرض السكري والكلى، وقد اضرب عن الطعام منذ عشرة أيام.

إن التعذيب عمل غير انساني يريد تحويل الانسان إلى بهيمة. ولذلك تثبت السلطة أنها لا إنسانية، وسادية النزوع أو التواطو. إننا لا نعرف ماذا يحدث للزملاء الآخرين الذين غطيت رؤوسهم بالاكياس لإخفاء وجوههم، ولكنهم ووجوههم في ذاكرة كل مواطني الجنوب. فهم طليعة المدافعين عن الحرية والكرامة في هذا البلاد التي تقاوم، متحدية شرطها الانساني، لتثبت أن الانسان أقوى من شروط وجوده؛ وإلا ما صنع المستقبل.

ملحوظة هامة:

أرجو من كل من يطلع في المواقع الالكترونية على النص العربي والانجليزي والروسي لهذا النداء أن يتكرم، إن استطاع، بترجمته إلى الفرنسية والأسبانية والألمانية والبرتغالية والايطالية وله الشكر: «حسن باعوم، متزوج وله ابنة، د. سارة، وولدان فادي ورامي شاركاه غير مرة تجربة الاعتقال، من مناضلي حرب التحرير في الجنوب. عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، نائب رئيس اللجنة العليا للحراك السلمي في الجنوب، التي تكونت في يناير ٢٠٠٨».

د. سارة - ٢٠٠٨/٤/١٨

● «النداء»، العدد ١٤٨، الأربعاء ٢٣ ابريل ٢٠٠٨

إقتراح: الاضراب العام تضامناً مع سجناء الرأي والضمير

أبـو بكـر السقـاف

13
اقتراح: الاضراب العام تضامنا مع سجناء الرأي والضمير
مرة أخرى، بمبنى الصومعة
الجامعة.. الهوية الغائبة

أرادت حركة المقاومة في الجنوب أن تكون سلمية، وكان هذا تمسكاً بحكمة سياسية مدروسة جاءت من مخزون ثقافة سياسية تراكمت في غير مرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني، رسخ فيها الملمح المدني في الاضرابات العمالية والمدنية والسياسية، ولم تلغ هذه الثقافة حتى سنوات الحزب الواحد بعد الاستقلال.

تكاملت ملامح وقسمات «القضية الجنوبية» في سياق النضال السلمي منذ أزيد من عام، وذلك لأن هذا السياق أقنعهم أن سلطة ٩٤/٧/٧ لا تعترف من حيث المبدأ بهذه القضية، ووضعها الكلام المرسل من قبلها وحتى من قبل غلاة الوحدويين الاندماجيين الثوريين بأنها تهب من خارج الجنوب.

وجاء ما قدمته من حلول أسوأ من الافكار، فالذين عادوا إلى الجيش والأمن أسرى أحواش هاتين المؤسستين، رغم قلة عددهم. لأن عودة فعلية لهم إلى مراكزهم تهدد نصر ٩٤/٧/٧، ومن ثم فهي خطر داهم على السلطة القائمة.

لم تدرك السلطة اليوم أنه يمكنها أن تصنع بالرماح كل شيء إلا أن تجلس عليها، ولذا شنت حرباً كاملة العتاد والعدة على شعب الجنوب الأعزل، فاستخدمت فيها نيران بنادقها ودباباتها وطائراتها، وذلك منذ أواخر آذار حتى مطلع نيسان من عامنا هذا.

وجاء العنف السياسي ليكمل المهمة فاعتقلت المناضلين السياسيين من خارج منطقة الحرب في

ردفان والضالع وبعيداً عن المناطق التي قالت إن شغباً حدث فيها، وساقت المناضلين إلى المركز في صنعاء، من عدن ولحج والضالع وأبين وحضرموت، بعد حملة اعتقالات اتسمت بالقسوة والفضاضه الشديدتين. والحصار العسكري لايزال معززاً على ردفان والضالع. ولأن قضية الجنوب قضية شعب يصدق فيها قول الشاعر الراحل عبدالله هادي سبيت في إحدى قصائده «قفلنا الحساب، قررنا المصير»، هب الشعب في الريف والمدينة في طوفان غضب واحتجاج مستمر حتى اليوم ٢٠٠٨/٥/١١، كما هب الطلاب الشجعان في كل جامعاته والهيئات المدنية للمرأة الجنوبية في اعتصام ورفض مفتوح دفاعاً عن المعتقلين، والحركة السلمية التي لا تمثل همّ فرد أو جماعة أو جهة أو حزب أو تجمع أحزاب، إنها قضية الشعب كله، هي مضمون كرامة وراية حرية وحلم أجيال تجرعت مرارة سياسية تمييزية تذكر جوانب كثيرة فيها بمأساة اخوتنا في جنوب أفريقيا قبل الاستقلال. لقد أصبحت توقاً جارفاً إلى مستقبل جديد متحرر من أخطاء الماضي القريب في وطنهم واعادة الاعتبار إلى كل من ظلم ومن بناته وأبنائه، فهذا جوهر المحبة والتسامح والتصالح، وذلك بعد رفع أرزاء الحاضر القاسي الذي جمعهم تحت جحيم واحد موحد.

ان عدد المعتقلين ٢٨٧، والجرحى ١٠٠، والقتلى الشهداء ٢٥ (المرصد اليمني لحقوق الانسان، الثوري، ٢٠٠٨/٥/٨). إن اضراباً عاماً يشارك فيه الجميع وكل واحد هو الموقف الوحيد الذي يلبي دواعي الكرامة والحرية فينا جميعاً رجالاً ونساءً.

٢٠٠٨/٥/١١

● «النداء»، العدد ١٥١، الأربعاء ١٤ مايو ٢٠٠٨

مــرة أخـــرى، بـعـبـع الـصـومـلـة

أبـو بكـر السقـاف

13
اقتراح: الاضراب العام تضامنا مع سجناء الرأي والضمير
مرة أخرى، بعبع الصومالة
الجامعة.. الهوية الغائبة

لا يوجد شيء لا يمكن رفضه الا المستقبل، لأن الحاضر مرفوض كله. ليس النظام السياسي القائم الذي إذا ما وصف بالفشل أو الفساد كان ذلك نوعاً من تزيينه، لأنه توحد بهما في علاقة هوية (تطابق معهما)، ولذا لم يبق لنفسه فسحة أمل في أي عقل نقدي، لا يرى في الواقع القائم إلا المستقبل، لأن جدل الصورة يدمغ بالزوال كل القائم، وفي المقدمة الثقافة السياسية الرثة التي تجتر تبسطات القرن الماضي التي تذكر باللغو الذي يسبق كلام الطفل، فمن هذا المستوى تهب على الحقل السياسي نبوءات لا تجرؤ زرقاء اليمامة لو عاشت بيننا ووعت بعض علوم العصر، على إطلاقها. فبدلاً من التفكير في جذور الصومالة يخوفوننا بها فيصبون الماء في طاحونة السلطة/ السلطان، بدلاً من اكتشاف نصيبه في صنعها إن كانت قادمة، وعندئذ تغدو الصومالة أسطورة سياسية بالدلالة الدقيقة للكلمة، ويمكن أن تندرج في ما يسميه بعض علماء الاجتماع والسياسة في الغرب، بـ«إمبريالية المقولات»، فالاسطورة وامبريالية المقولات معاً يضبطان الفكر اليومي لكي لا يفكر خارجهما. «أرض بلا شعب لشعب للأرض».لبنان لا يقاس إلا بنفسه*. يعززان السطو الاستيطاني في فلسطين والمارونية السياسية في لبنان. لنفحص بسرعة وايجاز جذور الصومالة. اقتصادياً: مثلت سياسة الاغراق بالسلع الزراعة الرخيصة، ومن أمريكا الشمالية في المقام الاول، ضربة مدمرة للاقتصاد الصومالي القائم في عهد زياد بري، لأنها حطمت الأواصر والتكامل بين

اقتصاد الرعي والاقتصاد الزراعي، ودمر ذلك الأمن الغذائي: الحبوب والثروة الحيوانية. سياسياً: لم تستطع حكومة تقوم على علاقات التبعية بالخارج الامبريالي وتجعل الفساد العملة الأساسية المتداولة في اقتصاد الصفقة الذي لا علاقة له البتة بالانتاج، إلا أن تستمر في نهب الثروة وتوزيعها في إطار عصبية قبيلية قوية الحضور في السلوك الصومالي. وواجهت كل نقد أو رفض لتسلطها بالقتل، الذي بلغ ذروة همجيته في ما عرف بالصومال البريطاني. اعترف مندوب سابق للصومال في الأمم المتحدة للراحل عبدالله الاشطل، بأن الطيران الحربي الصومالي قصف آلاف المنازل ودمرها دون أن تكون هناك أية ضرورة حربية. جعل القبيلة الأخرى تعرف مقامها وجعلها عبرة لمن يريد أن يعتبر هو الدافع الأساسي لحكومة ترى أن القبيلة هي الحمى، وليس الوطن، ولنذكر أن الصومال كان تجربة اندماج وحدوي فوري، ألهم غير صحافي وكاتب نشيداً حماسياً ودعوة للتقليد.. كان الراحلان العزيزان الجاوي والنعمان من أشد المعجبين بإعلان وحدة الصوماليين في غرة تموز.

قام النظام بخطأ سياسي كبير عندما شن حرباً على إثيوبيا لتحرير أوغادين، وهي قضية عادلة حتى اليوم وغدا. ولكن الوسيلة المثلى في ظروف أفريقيا الاقليمية والمواثيق بين دولها والتي تحظر إعادة النظر في حدود المرحلة الاستعمارية، كانت دعم حركة تحرر يقوم بها شعب الأوغادين. وربما كان متعذراً أن تغزو اثيوبيا الصومال بمباركة أمريكية في نهاية العام الماضي لو كانت في أوغادين حركة تحرير وطني. دولة الصومال أول تجربة في القرن العشرين قام بها الصوماليون الموزعون قبيلياً على قبائل عديدة منذ عهد الغازي أحمد غران قبل قرون. ولعل ذلك يسر الانهيار، فبناء الدول يفترض تاريخاً مستمراً للجماعات الداخلة في تكوينها وحداً أدنى من الخبرة السياسية المتوارثة.

حالنا وان وجدنا تناظراً بينه وحال الصومال، إلا أن السياق والشروط التاريخية القريبة المؤثرة في واقعنا السياسي مختلفة، ولذا أرجح أن تكون النتيجة لا صومالة التشظي، بل قسمة الجغرافيا على اثنين، كانا قبل وحدة الارتجال، ثم وحدة التعميد بالدم قد حرما من أي تعايش يكون مقدمة للاندماج، الذي يسبق كل وحدة.

وهذا الواقع القائم الذي يتعذر تصور إصلاحه كلما اتسع الرفض، وتجذر بسبب إصرار سلطة ٩٤/٧/٧ على اعتباره صورة الوحدة الوحيدة الممكنة كما قال أحد صقورها قبيل حرب ٩٤، إما أن يقبل الجنوبيون هذه الوحدة القائمة أو نتحارب مائة عام، وكل ما يجري منذ أزيد من عام من الرفض بـ«لا» الكبرى كما يقول الشاعر الرائع سعدي، يعلن الرفض الكبير بحجم الذات والألم والهوية المقاومة، أنه يرفض هذه الوحدة ولو حارب على طريقته سلمياً مائة عام. جرأة الرفض الكبير تضفر بالمستقبل وهو جدير بالشجاعة المغامرة.

إن قبول الواقع باسم الواقعية كما يتحدث عنها أصحابها في اليمن العربي هو رفض للاقرار بأن الواقع غير واقعي، ما دام مرفوضاً في كل مستوياته، والذي يرفض الواقع يتمسك دائماً بإمكان واقع جديد يتخلق في ثنايا هذا الواقع المرفوض، وجدل الصيرورة لا يرحم كل ما تآكل ورانت عليه ظلال

الاندثار، فمهما استعان صاحب السلطة بالموت والحيلة وألوان الاغراء، فإنه في ساعات الغسق يرى الموت محلقاً في مكان ما في الأفق.

٢٠٠٨ /٤/٤

* للتدليل على فرادة لبنان الذي لا يشـــبه شـــيئاً ولا يشبهه شيء، قال ادوارد حنين أحد منظري المارونية السياسية: إن الأمر ليس في وجود الجبال، فهذه موجودة في اليمن.

● «النداء»، العدد ١٥١، الأربعاء ١٤ مايو ٢٠٠٨

الحـــريـــة لمـــتـــروك الـفـالـح

أبـو بكـر السقـاف

الحرية لتروك الفالح
الحرب والعنف.. النتائج والآثار
كلام... مجرد كلام
13

اعتقلت السلطات السعودية الاصلاحي البارز والأستاذ الجامعي متروك الفالح في الرياض الاثنين الماضي (فرانس برس)، وأفادت زوجته الوكالة بأنها أبلغت بذلك باتصال هاتفي منتصف ليل الاثنين: «قالوا إنه موجود في المباحث في الرياض ولم يعطوا أي سبب».

الفالح أحد الاصلاحيين الثلاثة الذين سجنوا ١٧ شهراً في السجن، لمطالبتهم بإقامة ملكية دستورية في بلادهم، وأُطلق سراحهم بعفو من الملك عبدالله. ورجَّح صديق له أن اعتقاله هذه المرة سببه دفاعه عن صديقه الدكتور الحامد، فقد أصدر بياناً بعد أن زاره في السجن، والحامد مصاب بالسكري ويعاني من أوضاع سجنه. وكان الحامد أحد الثلاثة، والثالث كان الشاعر الحربي. وتهمة الحامد هذه المرة أنه يشجع زوجات المعتقلين على المطالبة بالافراج عن أزواجهن والاعتصام أمام الدوائر الرسمية.

وتذكرنا حال الحامد بأحوال سجناء الرأي والضمير في هذي البلاد، فهنا وهناك المرض أحد وسائل العقوبة والتعذيب، كما أن الجمعية الوطنية لحقوق الانسان هناك تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به في المغرب ومصر واليمن فقد صرح مفلح القحطاني لوكالة فرانس برس، وهو نائب رئيس الجمعية، أنها «لا زالت (تزال) تتابع موضوعه ولا أعرف سبب اعتقاله». وهذه الجمعية رسمية مثل أخواتها منذ أن سن الملك الحسن الثاني بدعة ضلالة بتكوين أول جمعية رسمية للدفاع عن حقوق الانسان، تكون الخصم والحكم، ثم توالت هذه

الجمعيات شاهد زور رسمي وأحد وسائل إهدار حقوق الانسان.

هذا الاعتقال أحدثُ حلقة في سلسلة من الاجراءات القمعية ضداً على الاصلاحيين في السعودية، لاسيما المطالبين بملكية دستورية، بينما يطالب الشيعة والاسماعيليون هنا بالحد الأدنى من حرية التدين والمواطنة والاعتراف بأنهم من المسلمين.

تتميز كتابات الفالح، وهو أستاذ علم الاجتماع السياسي، بأنها تحلل أوضاع السعودية تحليلاً يكشف ما تحت السطح البراق من فشل، فالبلاد لم تحقق حتى اليوم أبسط مقومات الاندماج الوطني، حتى في الحواضر الكبيرة: الرياض والخُبر، اذ لاتزال المدن بلْهَ الريف جزراً تتكون من جماعات لايربطها رابط مديني عصري، ويؤكد تحليله هذا ما برز في السنتين الاخيرتين من إحياء احتفالي للنسب العائلي والعشيري والافتخار حتى بالجمال (بكسر الجيم) التي تنتمي لهذه القبيلة أو تلك، ويشارك علناً فيها ولي العهد السعودي.

إن كتاباته تحاول أن تطرح وسائل عصرية ودستورية لانقاذ بلاده من حال التفكك التي تهدد البلاد. ويؤكد هذا المشهد أن معظم البلدان العربية تعاني من قضية محورية واحدة هي عدم مناسبة الثقافة السياسية للطبقة السياسية فيها لبناء دولة تملك مقومات البقاء والاستمرار بصوغ متحد سياسي اجتماعي واحد، ولا تخفي حتى الثروة القارونية هذا الملمح الأساسي، بل لعلها تضاعفه، فهي تقدر على رشوة فئات من المتعلمين والمثقفين التكنوقراطيين الذين يمسخون الثقافة وظيفة تضمن رفاهية وسلامة شخصيتين. ولكنها لا تزيد بقية السكان إلا فقراً، فقد اكتشف الملك عبدالله فور توليه العرش أن الرياض محاصرة بالفقراء الذين لا يجدون مسكناً يليق بالبشر فأمر ببناء منازل لهم!

كما أن تصدير التشدد الديني وهو أساس ذهني ونفسي للتطرف، قد ارتد إلى نحر المملكة، لأن الفاحص بالعين المجردة لحالها يكتشف الفرق الشاسع بين الواقع والمعلن، حيث الاسلام راية عصبية ورئاسة؛ وأن تزييف رسالته في أساس النظام السياسي القائم.

إن الملكية الدستورية التي يقترحها الفالح والحامد والثاني سماها الدولة السعودية الرابعة حتى تبدو تدرجاً تاريخياً سلساً، إنقاذ حقيقي للنظام يفتح طريقاً قد ينقذها من الإنهيار، لأن استمرارها مرهون بمشاكل الداخل وتوازن المصالح الدولية، وقد حذر الفالح غير مرة من مشروعات أمريكية جاهزة لعزل منطقة إنتاج النفط في إطار خريطة الشرق الأوسط الجديد.

إن السلطة تضاعف أزمتها باضطهاد الاصلاحيين على هذه الشاكلة، فهي ترى أن دفاع الفالح عن صديقه جريمة لا تغتفر، وهذا دليل لا يُرد على شدة عزلتها وبعدها عن جادة الصواب السياسي، وبذلك تواصل السير السريع في طريق شديد الخطورة.

أما نحن فإننا نتضامن مع الفالح والحامد والحربي وكل أحرار السعودية ونحلم معهم بملكية دستورية تنقذهم من نظام يجيء بعد انقلاب عسكري، فيكون أسوأ أنواع التغيير كما ثبت في جميع القارات.

٢٠٠٨/٥/٢٣

* جاء في أخبار «يو. بي. اي» أن محمد عبده يعترف بـ«الخطأ» بنسبة الرسول إلى الجنسية السعودية وكان ذلك في برنامج «العراب»، الذي تقدمه «إم. بي. سي». والمطرب المعروف صدر عن سليقة، فقد علمتُ قبل سنوات من الراحل العزيز عمر سالم طرموم وهو إسلامي مستنير، حقاً وصدقاً، أنه دهش من شيوع هذا القول في السعودية وساءه ذلك كثيراً. ولكن هذا ما يمليه البحث عن الشرعية الغائبة.

● «النداء»، العدد ١٥٣، الأربعاء ٢٨ مايو ٢٠٠٨

الجـزء الثاني

التعريفات

التعريفات*

أبو بكر السقاف

التعريفات*
3
التسامح
أبركي خروقات الحكومة في 2005 أدى الى تراجع حرية الصحافة
تقرير: انتهاكات بالأقمار بواقع مرتين زيادة حالات الاعتقال خلال 2006

التسامح

الأصل اللاتيني للكلمة يعني الصبر، وهو صفة أخلاقية تصف العلاقة بشخص آخر ينتمي إلى عرق آخر، أو قومية أخرى، أو تقاليد ثقافية مختلفة، أو مذهب ديني، باعتباره مساوياً لنا كل المساواة. ولا يختزل التسامح إلى الصبر فقط؛ بل الصبر ليس إلا أسلوب العلاقة بالموضوعات أو الكيانات التي لا تقبلها، دون اللجوء إلى العنف. أما إذا كان السلوك ضرباً من التعالي على الآخر المختلف، فإنه يخفي العداء الكامن في النفس. إن التسامح على خلاف الصبر يقر للأفراد بحقهم في الاستقلال الذاتي. والتسامح بما هو صفة للشخصية يفترض حواراً ندياً مع الآخر، ومعرفة الجديد والآخر: الغريب المختلف، ولا يستبعد إمكان حدوث تغيير في نسق الأراء التي تؤمن بها.

المصطلح اللاتيني كان ذا دلالة سلبية، صبراً سلبياً، والقبول الطوعي بتحمل المعاناة والآلام والشر، وأضيف إلى هذه الأفكار: السماح وضبط النفس، في القرن السادس عشر. وأصبح للتسامح منذ القرن السابع عشر دلالة جديدة: السماح من قبل الدولة ومن الكنيسة الرسمية، لأصحاب الديانات الأخرى بممارسة طقوس عباداتهم.

إن التسامح العقيدي غدا صورة فكرة التسامح في العصر الحديث، ومبدأ مؤثراً في الحياة الاجتماعية في الفترة الممتدة من القرن السادس حتى القرن الثامن عشر. وفسر في هذه الفترة على أنه المبدأ الحاكم في العلاقة بين السلطة الزمنية والروحية، وبين الدين الرسمي والمذاهب والنحل

في الأديان الأخرى، وبين المؤمنين والملحدين. ولبلوغ أهداف التسامح اقترح المدافعون عنه تحديد سلطة الحكام في شؤون العقيدة. وفهم التسامح على أنه حرية الضمير عند المؤمن كان من الأفكار التي دافع عنها مارتن لوثر وأنصاره. كما أن الفلاسفة الإنسانيين نادوا بالفكرة نفسها، وهم الذين رفضوا الحكم المسبق والتحيز، ومنهم إرازموس الروترادامي وتوماس مور.

ولعل التسامح تمثل في التاريخ العربي في المقام الأول عند الصوفية، الذين اتبعوا طريق الذوق، فأصبح الدين عندهم قضية شخصية قبل كل شيء. وكانوا يزدرون الفقهاء و«علماء الرسوم»، ويتهمونهم بالسعي اللاهث وراء الجاه وحطام الدنيا (ابن عربي). ومع التعقيد الفلسفي الذي لحق بالتصوف أمكن أن يقول ابن عربي قصيدته المشهورة التي منها: «لقد صار قلبي قابلاً كل صورة...» فصار يتسع للعبادات كلها» دون استثناء داخل دين الحب. كما تمثل التسامح في موقف ممثل الشافعية في بغداد، القاضي صقر، الذي رفض ان يوقع فتوى إعدام الحلاج صلباً؛ إذ قال: «إن الرجل يتحدث عن الباطن وأنا لا أستطيع الحكم إلا على الظاهر». ولعله أدرك أن الفتوى تحقق هدفاً سياسياً في المقام الأول، فأحجم. ولكن لا نجد عند ممثلي المدارس الفقهية الإسلامية ذرة من التسامح نحو الصوفية، وكانوا، على اختلاف في تشددهم، يناصبون التصوف العداء الصريح حتى التكفير، رغم وجود آيات في القرآن تدعو بوضوح إلى قبول الآخر المختلف، وعدم وجود حد على الردة فيه أي عقوبة في الدنيا. وهذا يدل على الفرق الشاسع بين الإسلام المعياري وإسلام المسلمين.

نافح المسلمون عن التسامح باعتباره فضيلة أخلاقية، وخيراً اجتماعياً، مستندين إلى الكتاب المقدس. فدعوا إلى نسيان الخلافات بين الفرق، والاهتمام بالجوهري في المسيحية؛ وهو مبدأ المحبة، وكذلك الرحمة والحياة المستقيمة (إرازموس الروتروامي وفرانك وكاستيليون وبيومه ودي بوبتال وآخرون). وقد دعوا إلى التخلي عن العنف باعتباره وسيلة مرفوضة للتعامل بين الناس لدعوتهم إلى اعتناق عقيدة أو فكر ما، والدعوة ممكنة فقط في حال الانضمام الطوعي إلى دين أو مذهب. وظل هذان الشرطان ساريين عند الحديث عن أي تبشير أو دعوة فكرية في القرن السابع عشر (إسبينوزا، ويليامز، ولوك)، وكذلك عند بييل، وفولتير، وديدرو، وليسنغ، وآخرين، في القرن الثامن عشر. وأصبح الدفاع عن الدولة المركزية القوية في هذا القرن ملمحاً مائزاً فيه. ومن هنا برزت ضرورة الدفاع عن التسامح من وجهة نظر المصلحة السياسية لتجنب المشاكل الكبيرة في الدولة، مثل عدم الاستقرار الاجتماعي. وهنا يصبح الدفاع عن التسامح ورفض أية محاولة للحد من تأثيره الشغل الشاغل لفونتين ولوك وروسو.

أما عصر التنوير فقد قدم دفاعاً نظرياً عن التسامح، مؤكداً على حرية الكلمة والضمير. وتحفل «الموسوعة» المشهورة بكتابات فولتير وديدرو؛ حيث يطرح التسامح بما هو قضية أخلاقية –سياسية.

وقد رأوا أن طرد هذه الفضيلة التي تجلب السلام بين الناس كان سبباً في قرون امتلأت بالعار والشقاء».

وقد طورت الفلسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر بعد التسامح، حيث أصبح فيها يعني الحرية الجوانية والبرانية، يكون الفرد معها قادراً على اختيار آرائه وسلوكه.

دافع الليبراليون عن الحياة النقية التي لا تشوبها شائبة من الإرغام، لا من الوسط الاجتماعي والاستبداد الأبوي، ولا من الدولة. فالواجب إنما هو «المساعدة على تحطيم حتى أخف أنواع اللاتسامح» (هوميولت). ويقدم «ج. س ميل» تنوع الخيرة بدلاً من الرأي الواحد السائد، وهذا في رأيه ضمان توافر شروط أكمل لمعرفة الحقيقة وصنع التقدم.

وقد نقل علماء العصر نفسية التسامح إلى السجال العلني، فهو مدخل للنقاش المثمر، واعتبر مبدأ أخلاقياً ماثلاً في أساس العلم (كارل بوبر)؛ فهو رفض دعوى امتلاك المعرفة الحقيقية، والاعتراف بوجود مسالك عديدة متناقضة إلى هذه المشكلة أو تلك. وتزداد ضرورة اعتماد مبدأ التسامح في تلك المجالات التي لا يوجد بها معيار محدد للبت في «أي أنموذج يمكن أن تقدمه هذه الجماعة أو تلك هو الأفضل من وجهة نظر مطلقة»(دروا)؛ في مسائل العقائد الدينية، والأخلاقية، والعادات الصوفية.. إلخ.

وعندما يبحث العلماء قضية التسامح في المجال الاجتماعي، فإن سؤال حدود التسامح يطرح نفسه بإلحاح، ذلك لأن تعريف هذه الحدود يجب أن ينظر إليه باعتباره قيمة أخلاقية؛ فالحد الأخلاقي على وجه التحديد هو الذي يحول بين التسامح والانقلاب إلى نقيضه، أي إلى التسامح مع كل أمر وسلوك. إن إطلاق مبدأ التسامح يفتح الطريق أمام النزوات والعنف. إذ لا يمكن تحت أية ذريعة أن يكون التسامح تسويغاً للاعتداء على الحقوق العامة وحرية الإنسان.

إن التنوع والتعدد الثقافي حقيقة ملموسة في حياة عصرنا. كما أن عولمة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التكامل والاندماج، والتأثير المتبادل بين الكيانات الاجتماعية، حقيقة ملموسة أيضاً. ويصبح التسامح في مثل هذه الشروط والظروف «ليس واجباً أخلاقياً، بل وضرورة سياسية وقانونية (حقوقية)» (إعلان مبادئ التسامح ١٩٩٥).

أما في الفكر العربي والإسلامي الحديث فإن التسامح لم يطرح كفكرة فرضتها الحروب الدينية كما في أوروبا، بل ارتبط بالقوى الأجنبية الاستعمارية، فحكمت هذه الظرفية، كما يقول الزميل علي أومليل، التفكير في التسامح، فقد قامت «حملة دولية خاصة في فرنسا وانجلترا بعد حرب تطوان، واستصدار ظهير السلطان المغربي محمد الرابع (فبراير ١٩٦٤)، ثم الضغط على الحسن الأول من بعده فيما يتعلق باليهود المغاربة»؛ وكل هذا باسم «الحرية والمساواة الدينية». أي أن هذا المفهوم

لا علاقة له بالاعتراف المتبادل الذي عرفته أوروبا بعد حروبها طوال القرن السادس عشر، وفهم في إطار تصدر «للحرية الدينية» عند الطهطاوي، فهي عنده «حرية العقيدة والرأي والمذهب» ولكن «بشرط ألا تخرج عن أصل الدين» (الأعمال الكاملة، نشر محمد عمارة ص١٢٧)، أي أنها لا تتعلق بالاختلاف، كما أن ضرورة الوحدة بين المسلمين، أو بين العرب، قلصت إن لم تلغ مجالات الخلاف والاختلاف. إذ بدا للجميع ان الاختلاف ترف، ولذا ليس مستغرباً أن تكون الحرية الدينية عند الطهطاوي هي الاجتهاد، أي «إدراج المستجد من الوقائع (النوازل) تحت قواعد شرعية أصيلة». وقد عانت الدولة العثمانية منذ عصر التنظميات، في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، من تدخل بريطاني لفرض امتيازات وحقوق للجاليات الأجنبية فيها. ويجري حتى اليوم تضييق مساحة الاختلاف بل والتفكير باسم المعارك ضداً على الغازي والوافد. وقد شهدت الفترة الليبرالية في بعض الأقطار العربية ممارسةً ما للتسامح، مع بدايات التغيير الدستوري في عشرينيات القرن العشرين، ثم انحسرت الموجة. (راجع، علي أومليل، الإسلامية العربية والدولة الوطنية، بيروت،١٩٨٥) الفصل الرابع.

*** مصطلحات في الفكر والفن والفلسفة والسياسة تنشرها «النداء» على حلقات بدءاً من هذا العدد.**

● «النداء»، العدد ٨٦، الأربعاء ١٧ يناير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

هذه الكلمة في الإنجليزية، أصبحت تستخدم للدلالة على «النوع الاجتماعي» أو الجنوسة، وتمييزاً له عن النوع البايولوجي. وقد دخل المجال التداولي، لأول مرة، على يد ج. روبد(١٩٧٥). وكان الاختلاف على المصطلح الجديد قوياً في الثمانينات، ووظفته الحركة الأنثوية في ذلك الوقت، ليكون تطويراً لمنطلقات الحركة، مقدمة بذلك تغييراً جوهرياً في نظرية النوع، فأصبح الآن تأكيداً على التركيب النوعي المختلف، والوظيفة البايولوجية للجهاز العضوي بأسره، أي في المستويات الكرومسومية، والكيماوية (الهرمونات)، وبنية الهيئة التشريحية عند المرأة والرجل، الذي يرتبط في المقام الأول بالأنماط الثقافية، أكثر من ارتباطه بالقوانين الطبيعية البايولوجية، وبالأنماط الجندرية، النوعية، وتوصيفها القيمي في وسط اجتماعي معين، وفي مرحلة تاريخية معينة. وهذه الأنماط الثقافية ليست إلا وعياً بالدور الاجتماعي –الجنسي، الذي يعبر عنه بمفهومات الرجولة، أو العضلية، والأنوثة، أو الأنثوية. وتندرج الأنماط الجندرية في الوعي منذ الطفولة، في مسار إضفاء الطابع الاجتماعي على القيم السائدة في الوسط الثقافي، عن السلوك القويم، وتوزيع الكفايات، والالتزامات... إلخ.

إن التربية التقليدية وفقاً لهذا التصور جنسية، تتخذ لها من التراتب الأساسي للأدوار الجنسية في المجتمعي، دليلاً على مقام هذا الطرف أو ذاك، وتدمج الفرد في فئة اجتماعية محددة، فتكون عندئذ جندرية (نوعية) حكماً. وينشأ لذلك تصور جوهري للاختلاف بين النوعين، يكون فيه الدور

الاجتماعـــي في علاقة هُوية (أي متطابق كلياً) مع النوع (البايولوجي). تصور بنائي، يهتدي بالهُوية الجندرية، حيث يحدد الفرد نفسه امرأة أو رجلاً، بما في ذلك الواجبات والالتزامات. إن تحقيق هذه الأدوار ليس مناطقاً بالبايولوجيا، بل بالرمزية، وباللغة، وبالعوامل الثقافية.

إن أحدث تصورات الحركة الجندرية، تســتند إلى التحليل النفســي عند جاك لاكان، حيث يتعذر الحديــث عن هُوية واحدة ثابتة، وذات لها دلالة ثابتة. إن الشــخصية عنــد لاكان، ندرج في البداية باعتبارها تشظياً أو انقساماً، ورغبة لا متناهية. والأساس الثابت والفاعل فيها ليس الواقع، كما في التحليل النفســي الكلاســيكي عند فرويد، بل جوهر، أو ماهية رمزية متخيلة. بيد أن ا لاستنتاجات التــي ترتبت على هذا التصور الأساســي جاءت مختلفة. فجوديث باتلــر(*)، تفهم الجندرية عملاً تكوينياً، يتم في إطار أنماط ثقافية معينة، تقوم بدور رمزي. أما غروس، التي تعارضها، فإنها تفهم الجندر على أنه مجاز للتشويه الجنسي، ولا يمكن تعريفه، أو التدليل عليه بهوية قارة. أما تيريزا دي لاروبتس فإنها تستند في تحليلاتها إلى م. فوكو. ففي كتابها «تكنولوجيا الجندر»، الذي اعتُبر نقطة تحول في الدراســات الجندرية، ترى أن الجندر بنية اجتماعية تمثيلية، أو مكون تمثيلي في الخطاب الســائد، وهو نتاج مؤسســات اجتماعية كثيرة، كنظام التعليم، ووســائل الإعــلام العامة، والطب، والقانون، وليس فقط الأســرة، بل وأيضاً اللغة، والفن، والأدب، والسينما، والنظريات العلمية، وهذه أقل ظهوراً في المجال الإدراكي للظاهرة الجندرية.

إن الدراســات الجندرية، التي تنظر إلى الجنس بما هو ظاهرة ثقافية، تشــمل في ســياق تحديد إطارها، كل الدراســات الإنســانية: التاريخ، الاقتصــاد، علم نفس، علــم الاجتماع...إلخ. وتتميز بالدراســات البينيــة، والتأليف بين مناهج عــدة، والتركيز على الفرد وتوجهاتــه. إن علاقة الحركة الأنثوية، بالجندرية، بما هي مفهوم، متعددة. فهناك من يرون أن الجندرية تحجب عن الأنظار مشكلة المرأة، ويشــككون في عدالة الدعوة إلى إفراد خصائص نوعية «للأنثى». للدراســات الجندرية في الولايات المتحدة مقام رســمي في التعليــم، وفي البحوث العلمية، ملزم لكل المؤسســات الإدارية– الاجتماعية. الجندرية بحث جريء مقتحم عن المساواة، يرى من منظور جديد، يدخل قضية المرأة بما هي إنسان، في أفق علمي باتساع العلوم كلها، وذلك لتحرير المرأة والرجل معاً.

(*) تتسم دراساتها بطابع أكاديمي، وكثيراً ما يكون هذا ذريعة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنها من الذين يناصرون الحق الفلسطيني وينتقدون الصهيونية. وهي يهودية أمريكية.

● «النداء»، العدد ٨٧، الأربعاء ٢٤ يناير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

3
التعريفات
دوغما
خليجي 18.. السقوط من جديد في الحتمية اليمنية

دوغما

تعني الكلمة في الأصل اليوناني، الذي لا يزال ساريا في بنية اللغات الأوروبية: الرأي، الحل. وهو مصطلح كان سائداً في الفلسفة اليونانية -القديمة، وفي القانون الروماني. ثم اقتبسه الكُتّاب المسيحيون، وظل محتفظاً بمعناه الأول، وأصبح يطلق على القوانين والأوامر العسكرية، وقد استخدمه المؤرخ اليوناني القديم إكسينوفونت (القرن ٤ ق. م) بهذه الدلالة. أما شيشرون (القرن الأول ق. م) فاستخدمه في المجالين الفلسفي والسياسي، وقد تابعه في ذلك أوريجينسوس (القرن الثالث الميلادي) ليصف مذهب سقراط، وأفلاطون والرواقيين. وأما في كتب «الكتاب المقدس» فإنه يعني: الأمر الملكي، والقوانين الملزمة، بالنسبة لكل الرعايا. وهذه الدلالة شديدة الوضوح في كتب التوراة. أما في «العهد الجديد» أي الإنجيل، فقد ظهرت معان جديدة لهذه المصطلح. ففي إنجيل لوقا مثلاً، يعني: أمر قيصر تسجيل السكان. وأما في رسائل بولس، فقد أصبح يعني: التعريفات الكنسية، التي لا تُرد، وهي المرجع؛ فالكنيسة المسيحية إذاً هي بحق كنيسة بولس، وليست كنيسة المسيح. وفي عهد آباء الكنيسة (من القرن الثاني إلى الخامس) أصبحت الدوغما تطلق على:

١ – الحقيقة الإلهية الماثلة في الوحي، وهي تقابل، أي: تناقض وتعارض، رأي الفرد وظنونه وافتراضاته.

٢ – الحقيقة النظرية، في مجال اللاهوت، مقابل القواعد العملية في حياة المسيحيين.

٣ – المعاني الدقيقة الصارمة في المجال العقيدي، الذي يواجه التفسيرات الزائفة لها.

٤ – الحقيقة المسلَّم بها، أي دون برهان، التي تُدخل صاحبها عضواً كامل الأهلية، في الكنيسة.

ويميز اللاهوتيون بين الدوغما، والكيرغيما، أي المواعظ والإعلانات التي تصدرها الكنيسة؛ ذلك لأن مضمون الدوغما حق خالد لا يلحق به التغيير، وتصبح الدوغمات تعبيراً عن هذه الحقيقة الخالدة. أما الكيرغيما، فإنها الصيغ اللغوية التي يلحق بها التغيير، التي تتكيف والشروط الجديدة والأحوال المتغيرة، وكان لها في البداية مجال تداول محصور في الوسط الكنسي، وقد أصبح هذا المجال فيما بعد منطقة نفوذ الدوغما. وأصبحت الدوغما في اللاهوت البروتستانتي تعني ماهية العقيدة المسيحية، التي تحررت من الطابع الأسطوري ومن ركام الخيال والخرافات، كما في مؤلفات رودولف بولتمان (١٨٨٤ – ١٩٧٦). وأما الدلالة اللغوية المعاصرة، فإنها تعني: كل قول لا يقوم على البرهان، ويُسلَّم به وفقاً للعقيدة، أو التسليم بأية مرجعية، دون أي موقف نقدي.

ويذكرنا هذا بمبدأ التقليد في الاثني عشرية، وهو ملزم للمقلدين بعد فتوى يصدرها مرجع التقليد. كما أن تديين السياسة في الإسلام السني، والفتاوى التي تُستخدم ذرائع سياسية كل يوم، تجعل من الفتوى في الإسلام الشيعي والسني دوغما جديدة – قديمة، تُذكِّر بدور الكنيسة في الغرب المسيحي قبل الإصلاح الديني.

● «النداء»، العدد ٨٨، الأربعاء ٣١ يناير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

الخلافات على ضريبة المبيعات صورة لإشكالية النظام الضريبي

التعريفات

الحرب

الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في منتدى التنمية السياسية

البرلمان تدعو لمشاركة المجتمع المدني في تحسين الخدمات الطبية في محافظة الجوف

البحث الجنائي يهدد الباهي والسيد وآخرين داخلية بيحه بالتحقيق

الحرب

صراع مسلح بين الشعوب والدول والطبقات الاجتماعية هدفه بلوغ أهداف سياسية محددة. والحرب بما هي ظاهرة سياسية، تنشب بين الطبقات والدول في الوقت نفسه.

تملك الدولة أرضاً محددة، على جيش دائم أن يذود عنها. الجيش الدائم هو مجموعة من الناس عليهم القيام بالعمليات القتالية. الحرب عنف. والقيام بها يتوقف في كثير من جوانبه على القوة الاقتصادية للدولة. وينتصر فيها من ينتج الأسلحة المتطورة على من ينتج أسلحة أقل تطوراً، وهذا شرط بين شروط عدة. والأسلحة المتطورة يشترط إنتاجها قوى انتاجية متطورة، تقوم على معارف علمية وتكنولوجية؛ فالعلم منذ نشأته قوة إنتاجية حاسمة.

والحرب بما هي صورة من صور العنف، لا تنسب إلى البنية السفلية، بل إلى البنية العلوية، إلى السياسة. وأسبابها يُبحث عنها في العلاقات المادية –الاجتماعية. هناك سِفْر تكوينها. تبدأ الدولة المعتدية الحرب لأنها تريد في المقام الأول توسيع مجال نفوذها الاقتصادي، وتوظيف ثروات المهزوم لخدمة مصالحها. ولكن هدف الحرب لا يقف عند هذا الحد، فهو سياسي وروحي وجيوبوليتيكي، أي: جغرافي –سياسي.

والحروب عالمية أو حرباً بين دولتين أو أزيد. كما أن هناك حروب التحرير التي تُشن من أجل تحقيق الحرية، وهي حروب و طنية/ قومية وطبقية. والحروب إما عادلة وهي دفاعية، وإما عدوانية تريد الاستيلاء على أراضي الشعوب الاخرى، وحرمانها من الاستقلال والسيادة، وتفرض عليها

إرادتهـــا وأنماط حياتها. الحرب العادلة هي دائمـــاً رد على العدوان، ودفاع عن الدولة الوطنية وعن حضارتها.

كتب المنظر العســـكري المشـــهور، الألماني كلازفتز (القرن ١٩)، أن الحرب اســـتمرار للسياسة بوســـائل أخرى. وقد نُقد هذا الرأي لأن الحرب الذرية لن يكون فيها من يمكن وصفهم بالمنتصرين والمهزومين. ومن هنا فإنه لا معنى لممارسة السياسة بوسائل حربية. ولكن هذه الحُجة ليست مؤسسة تأسيساً جيداً؛ فهناك حروب غير ذرية، كما أن الدولة المعتدية يمكن أن توظف السلاح النووي لخدمة مصالحها السياسية. ومن هنا ضرورة سياسة تطرد كل أشكال الحروب من حياة الناس، وتحل كل المشاكل القائمة بين الدول بالوسائل السلمية.

● «النداء»، العدد ٨٩، الأربعاء ٧ فبراير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

تحقق مزايا الضريبة العامة على المبيعات مرهونة بشروط

الشخصية التسلطية

الشيخ محمد أحمد منصور يتهم المشترك بقيادة الحملة و هود: اتهمه بإرتكاب 15 جناية

الشخصية التسلطية

مفهـوم يجمع تصورات نظرية عن شـخصية نمطية تعتبر أساس الأنظمة التوتاليتارية، لأنها تجمع ملامح وصفات مثل الرجعية، والعدوانية، والتعطـش إلى السـلطة، ونمطيـة التفكير، والتمسـك بالتماثل، وكره الانتلجنسيا وممثلي الجماعات الإثنية الأخرى. وقد ظهر المصطلح لأول مرة في سياق التيار الماركسي الجديد في مدرسة فرانكفورت الاجتماعية، عند محاولة مفكري هذه المدرسـة دراسة التربية الاجتماعية التي يسرت ظهور النازية في المانيا. ثم أصبح المصطلح جزءاً من القاموس الاجتماعي اليساري في الستينات.

طـرح المفهوم أحد مؤسسـي الفرويدية الجديدة، وكان قريباً من مدرسـة فرانكفورت. ثم وظفه في دراسـاتهم مفكرو مدرسة فرانكفورت: هوركهايمر، وماركوزه، وأدورنو. وهذه الشخصية يفترض أنها مناقضة للشـخصية غيـر التماثلية، التي تحدث عنها الرومانسـيون، إذ عارضـوا «العبقري» الفنان بالعامي البليد والخامل، وأصبح في العشـرينات «رجل الجماهير»، ودرست صفاته الشخصية بمنهج علـم الأعماق الفرويدي، وبمناهج التحليل الاجتماعي المتأثر بالفرويدية الجديدة، التي اهتمت بدراسـة انحلال المجتمع التقليدي، لا سـيما العلاقات الاسرية والقرابة. وقد تبلورت فكرة الشخصية التسلطية بصورة نهائية، بما هي مصطلح يساري –راديكالي (جَذري)، في حقول الدراسات الاجتماعية– النفسية، وذلك لتفسـير السهولة التي انتصرت بها الفاشية في عدد من بلدان أوروبا. وقد ربط ممثلو هذا التيار انتصار النازية في المانيا، والفاشـية في إيطاليا، بظهور ملامح اجتماعية – نفسـية معينة، نتجت عن

انهيار العلاقات الأســرية التقليدية، وترتب على ذلك ضعف الأنا –الأعلى، في بنية الشــخصية، والذي تمت صياغته النظرية بتوظيف مفهوم الشخصية التسلطية. وهذا التفسير يضخم العامل الاجتماعي – النفسي، في تفسير نشأة الفاشية، ومعه اكتسبت الفرويدية الجديدة طابعاً يسارياً طليعياً. فوفقاً لآراء إريك فروم، ترتب على انهيار –العلاقات الأســرية– البطرياركية (الأبوية)، وعلى تحضر (المدن)، تجمُّع أعداد غفيرة من الناس في العصر الحديث. إن الشــخصية التسلطية، تعاني من الشعور بالحرية التي لا تطاق، ومن الوحدة، والضياع في البنى الاجتماعية الجديدة. وتزيد هذه المشــاعر الســلبية من شدة غريزة الحفاظ على الذات، ومن إرادة إثبات الذات. إن إرادة تحقيق الشــخصية التي لا تجد متنفســاً لها في نشــاط اجتماعي ذي سمات ديمقراطية، يتحقق في ســياق التسلطية، بفضل توحد الشخصية بجماعات سلطوية، وبالدولة، والقائد الخاريزماتي (اللدني، الملهم). إن هذه السلطة المرجعية– الشخصية التســلطية، تنوب عن ســلطة الأب، التي فُقدت في مسار انهيار الأســرة. وكان هوركهايمر قد انشغل مثل فروم في الثلاثينات، بهذا المفهوم، فقد نشــر بتحريره وإشــرافه فــي العام ١٩٣٦م كتاب «بحوث فــي المرجعية والأســرة». وقد وصف هذا الكتاب أدورنــو فيما بعد قائلاً إنه قــد تم فيه تقديم «البنية العامة للصفات التوتاليتارية». وقد حدث تقدم هام في صياغة مفهوم الشــخصية التســلطية، بإصدار أدورنو، وفرنكل بروتشفيك، ود. ليفانس ور. ساتفورد، كتاب: «الشخصية التسلطية»، حيث عرض هذا المفهوم نظرياً و بوســاطة بحوث ميدانية، واســتخدمت مناهج جديدة، مكنت أدورنو وبقية المؤلفين من تكرار اســتنتاجات فروم، وهوركهايمر، للتدليل على وجود الشــخصية التسلطية، في الفترة التي تلت هزيمة الفاشية. وقد وصفت هذه الشخصية بأنها «فاشيزويدية»، الأمر الذي جعلهم يتصورون الأنظمة الليبرالية –الديمقراطية، بعد الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية، بما هي «فاشيزويدية»، أي: تنطوي على تهديد فاشســتي. فوفقاً لأدورنو وزملائه إن الشرط والوضع السياسي للشخصية التسلطية يكمن في العلاقة غير النقدية بالأنظمة القائمة، وفي التفكير النمطي، المغموس في الدعاية الســائدة والمســيطرة، وفــي النفاق، واحتقار الفقراء، في غمرة الاهتداء بهدي الســلطة والقــوة. كتب هوركهايمر، في مقدمة البحث، عن الشخصية التســلطية، فوصفها بأنها نمط انثروبولوجي جديد، ظهر في العشرينيات. وقد قدم الكتاب توصيفاً نمطياً معيناً لهذه الشخصية بما في ذلك الصفة السادية – المازوكية.

إن فرضية أدورنو وزملائه، التي صيغت بناءً على بيانات أمريكية، اســتخدمها إركســون، الذي توصل بعد مقابلات مع الأسرى الألمان إلى استنتاج مُفاده أن لديهم أعراض الشخصية التسلطية. ولكن كون الأعراض التســلطية تعبر عن نفســها في أنماط أيديولوجية مختلفة، كان سبباً في توجيه النقد الى تصورات أدورنو للشخصية التسلطية، التي وصفت بأنها محاولة لحصر هذه الشخصية في مشــكلة العقيدية أو القطعية الدغمائية. كما وجه النقد الشديد إلى الجانب الميداني (الإمبيريقي) في البحث. إن الســؤال الأساســي هو: هل صحيح أن الملامح «التسلطية» تنتمي إلى نمط معين من

الشـــخصية، ولا تنتشـــر في كل الأنماط القائمة؟ وقد عمق الباحث الألماني روغمان، النقد الذي بدأه هيامان وشـــتلي، في كتابه «الدوغمائية والتســـلطية» (١٩٦٦). ورغم ذلـــك فإن تصور أدورنو، وجد تأييداً من قبل عدد كبير من الباحثين السوســـيولوجيين في الغرب، ولا ســـيما في صفوف اليســـار الراديكالي، والليبراليين، حتى الســـبعينات. تســـتقر في عمق هذا التيار أفـــكار ماركوزه في كتابه «الحب والحضارة» (١٩٥٥)[١] وفي «الإنســـان ذي البعد الواحد» (١٩٦٤)[٢]، والذي كان رائجاً في الغرب في منتصف الســـتينات، حتى منتصف السبعينات. ويمكن الحديث عن تأثير هذه التصورات في مجالات ثقافية أخرى في الغرب، بما في ذلك الأدب، والسينما.

إن الشخصية التسلطية في السياق العربي لها سمات خاصة تميزها عن نظيرتها في الغرب الحديث أو المعاصر. ولكن ذلك لا ينفي البتة اشـــتراكهما في ســـمات أساسية توحدهما في مفهوم الشخصية البطرياركية (الأبوية) ذات الجذور المشتركة في كل الأنماط السابقة على الثورة البرجوازية والحضارة الرأســـمالية، وتنســـج كلتاهما شبكة الســـيطرة العنكبوتية من مصدر قديم وعميق للشخصية الأبوية الاســـتبدادية في المجتمع القديم، وتمدها التصورات والتفســـيرات الدينية، والأسطورية، والفلكلورية، بزاد وافر من المخيال الاجتماعي المغموس في عمق القديم، والذي لا يزال حاضراً في البنية الاجتماعية والنفســـية والثقافية في البلدان العربية، التي لا تزال تحتفظ بالســـمات الأساســـية للمجتمع الأبوي، وهـــو قبيلي بامتياز، وإن تفاوتت حظوظ كل مجتمع عربي منه، بدرجة تلقحها بالحديث الوافد، ولنقل: بدرجـــة تزحزحها. ولكن البنية البطرياركية (الأبوية) حاضرة في كل الحواضر العربية، ســـواء أكان ذلك الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، أو «أبو العيلة» عند السادات، أو «القائد الضرورة» عند ميشيل عفلق في وصفه لصدام حسين، وكلاهما –وإن على تفاوت– عدوانيان، ولكن الثاني يمضي في مسالك باثولوجية (مرضية) تجعل دراسته سريرياً ضرورة علمية، فهل يمثل حالة بارانويا صارخة؟

والشـــخصية التســـلطية العربية خاضعة لمكونين ينتميان إلى ما قبل الرأســـمالية وإلى ما بعدها معاً، أي إلى البنية القبيلية، والبنية الملقحة بالحديث الوافد بما في ذلك شروط قيام برجوازية محلية عاجـــزة قعيدة، تقوم علـــى الوكالة «والصفقة» أكثر من قيامها على الإنتاج، فهي أســـيرة بنية تابعة للإمبريالية. ولذا نجد الشـــخصية التســـلطية في البلدان العربية، شديدة التنوع، وهي بذلك تصور فسيفساء المجتمعات العربية، ودرجة تحديثها، فنجد خليطاً يجمع عبدالناصر، وخادم الحرمين، وبن علي، وعرفات، وصدام حســـين، وحافظ الأسد، وعلي عبدالله صالح. ويجمع هذه الشخصيات مبدأ الســـلطة والتسلط رغم الاختلافات في المستوى الثقافي، والانتماء الاجتماعي –الطبقي، ونصيب كل واحـــد من الخاريزما أو غيابها. ويقدم أنموذج عرفات صورة فريدة، فهو مســـتبد بدون دولة، ولكنه نتاج الذهنية القبلية العسكرية العربية، وصفة الـ«ختيار» تحمل تعريفاً دقيقاً لها.

الشخصية التسلطية العربية، تختلف عن نظيرتها الأوروبية، بأنها تمارس تسلطيتها في مجتمع غير

حديث. فرغم كل أخطاء وجرائم ستالين، وفرانكو، وهتلر، فإنهم جميعاً كانوا يمارسون سياساتهم في مجتمع دخل العصر الحديث، ومن هنا قيامهم بدور في بناء القوة، وتوظيف العلم، والإدارة الحديثة المطوعة، لأغراض الطبقة الحاكمة.بينما كانت ولاتزال كل أعمال الشخصيات التسلطية في أقطارنا العربية، ذات ملامح فردية، وتميزها سمات دولة لم تتمكن من أن تكون دولة وطنية، أي دولة لكل مواطنيها . ولذا فإنها ترتكس دائماً في مستنقع المذهب والطائفة والجهوية. والشواهد كثيرة: في العراق، والسعودية، واليمن، والسودان، والجزائر، وسورية. بل وفي مصر، التي تثير قضية الأقباط فيها وهم مصريون بالأصالة (قبطى = مصري) من حيث تمكينهم سياسياً، ومن الحرية الدينية، أي اكتمال نصاب المواطنة، والجيش هناك هو حارس رواسب التخلف التاريخي. فجمع السلطات المدنية والعسكرية في يد واحدة قيد أساسي خطير على تطور بل نشأة السياسة المدنية، وفيه تبدأ الدورة السحرية الخبيثة التي نعيش فيها منذ أول انقلاب عربي قام به بكر صدقي (كردي) في العراق العام ١٩٣٦م. وكل حديث عن العصرية والديمقراطية في ظل حكم فردي، يجمع بين رئاسة الدولة وقيادة الجيش، بحث عن سراب. فلا بد من البدء بحظر الجمع بين الرئاستين المدنية والعسكرية.

تقوم الشخصية التسلطية بدور الحارس لامتيازات المجتمع القديم، والحيلولة بين القوى الحديثة والظفر بحق المواطنة والتمثيل السياسي، في إطار دولة لمواطنيها . فهي على رأس سلطة تطرد الشعب يومياً من المجال السياسي. وهذه الشخصية تمثل لقاء المصالح الاجتماعية القديمة ومصالح الطبقات والفئات الجديدة المرتبطة بالسياسة والاقتصاد الإمبرياليين، لا سيما في أمريكا . وتتعانق في هذا السياق العربي المتميز للتبعية، هذه المصالح التي تديم الاحتلال الصهيوني، والتبعية، ورعاية التخلف.

واليمن صورة من الصور المثلى لهذا اللقاء غير السعيد بين أحفورات العالم القديم ومصالح المعسكر الإمبريالي – الصهيوني.

يغلب على طبع وتكوين هذه الشخصية في البلدان العربية إما أصلها الريفي، وإما البرجوازي الصغير، في بيئة غير صناعية، أو تم ترييفها . ومن هنا هزالها الثقافي الذي يكون أحياناً اسماً آخر للأمية الثقافية والسياسية، فلا تبقى فيها إلا المكونات الأساسية البدائية، التي تلتحم بأساسها الأول: شهوة السلطة والتسلط، فتبدو متحررة من تاريخ الشعب والأمة بأسرها، وبالطبع من شروط العصر ومعاييره.

(١) و(٢) ترجم الكتابان إلى العربية وصدرا عن دار الآداب في بيروت في الستينات من القرن الماضي.

● «النداء»، العدد ٩٠، الأربعاء ١٤ فبراير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

شعر رأس المرأة.. أم تعليمها
التجمع اليمني للإصلاح بعد المؤتمر العام الرابع.. حزب يعمل وفقا لقواعد الإدارة والسياسة.. أم جماعة للوعظ والإرشاد
التعريفات
الأسطورة الاجتماعية

الأسطورة الاجتماعية

وهي مظهر حديث للنشاط الاجتماعي الايديولوجي، في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولون يتميز فيه يعمل على صوغ ونشر الأساطير السياسية. إذ حدث تغيير جوهري في مصير الأسطورة في العصر الحديث، وفي التاريخ المعاصر. فقد أصبحت الأسطورة تعني تصورات و همية، تقوم القوى الحاكمة بصوغها ونشرها للتأثير في الجمهور. وقد انتفعت الطبقات الحاكمة، في هذا الشأن، بأعمال شوبنهاور، ونيتشه، وسوريل، وباريتو، وفرويد، ويونغ. ونجد في أساس هذه الظاهرة تأكيد شوبنهاور على أولوية الإرادة العمياء على العقل. فهو قد قام بتحليل الأيديولوجيا من موقف الذات التي تفكر في آرائها، واقتناعاتها، ودوافعها، وتجعل للإرادة القول الفصل في إضفاء المعنى، على كل هذه الموضوعات. وقد أضفى نيتشه، طابعاً راديكالياً على تحليل شوبنهاور ونقده للأيديولوجيا. إذ لم يقتصر نقده على الجوانب الروحية في حد ذاتها، بل وجه نقده إلى صورة التفكير المنطقي أو قوانينه. ويرى باريتو أنه يجب البحث عن أسباب الخرافات التي تنتشر انتشاراً واسعاً، لا في المنطق، ولا في العقل، بل في العواطف، والنزوع العميق، والشهوات المدفونة في الأعماق. وقد قام بمحاولات لجعل لغة الدعاية مستبطنة عند الفرد. أما سوريل، فقد اعتبر ان الأيديولوجيا هي التي تدمج وتوحد في السياق الاجتماعي.

ورأى فرويد ويونغ، أن الأيديولوجيا وعي زائف، لأن ما يجري في النفس، إنما هو لعب الدوافع

اللاواعية والعواطف، التي تقوم بتشويه الوعي السوي. وقد اهتمت الدراسات الاجتماعية في الغرب بعد الحـــرب العالمية الثانية، بطبيعة الأوهام، وميكانيزماتها، وإعـــادة انتاجها، وفاعليتها، ووظيفتها الاجتماعية، وتأثيرها الجبار في الوعي الاجتماعي. إن الاسطورة الاجتماعية في أيامنا هذه، تصوغ الاســـئلة «الخالدة»: الســـلطة والطاعة، الاســـتقلال والتبعية، العدل والظلم. وقد راجت قبل الحرب الأهلية اللبنانية، أســـاطير اجتماعية سياسية، وازداد انتشارها بعدها، مثل: لبنان الذي لا يشبه إلا نفســـه، ورسالته التي لا نظير لها بين الشرق والغرب، والمردة الذين استعصوا على كل سلطة منذ العهد الأموي.

الآراء العرقية، و«الاستثنائية الأمريكية»، و«رسالة الرجل الأوروبي»، و«أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، نماذج من الأسطورة الاجتماعية.

● **«النداء»، العدد ٩١، الأربعاء ٢١ فبراير ٢٠٠٧**

التعريفات

أبو بكر السقاف

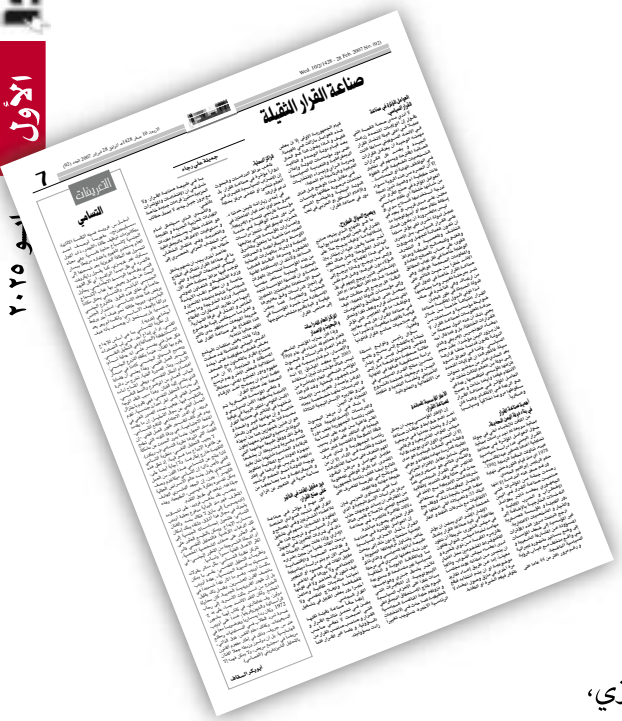
صناعة القرار المقبلة

التعريفات

التسامي

التسامي

أدخل س. فرويد هذه الكلمة الألمانية: «سبليميورنج»، مفهوماً لوصف أحد ميكانيزمات توظيف طاقة «اللبيدو» ذات الميول الجنسية لإشباع حاجة نفسية. وفي معناه العام يستخدم المفهوم باعتباره مرتبطاً بمسار تتحول فيه الطاقة الغريزية بعد شحنها إلى سلوك غير غريزي، كما يقول رايكروفت. فالفرد في ظل مبدأ الواقع، أي كل القيود التي يفرضها الوسط الاجتماعي، يحاول البحث عن طرق يعوض بها غياب الإشباع الجنسي المباشر. والتسامي يحتل مكاناً خاصاً في نطاق هذه الطرق. فالنزوع الجنسي يرفض هنا هدفه الأساسي: استمرار الجنس البشري، ويوجه طاقته نحو هدف آخر يرتبط وراثياً بالهدف الأساسي، ولكنه لم يعد بعد جنسياً؛ بل يستحق أن يوصف بأنه هدف اجتماعي (فرويد).

إن نظرية التسامي بما هي أساس للإبداع الفني، أو أي إبداع آخر، هي لب التصورات الاستاطيقية (الجمالية) في التحليل النفسي. فكل عمل فني يفسر على أنه عملية تسام، يقوم بها الفنان، عندما يكظم النزوع الجنسي، ويصبح السياق الجنسي كامناً في مسار تفسيرَ العمل الفني. وهذا يعني أن قضايا الأسلوب، وبناء الصورة الفنية، تخرج من دائرة اهتمام المحلل النفسي، ويبقى المتاح أمامه الجانب العام من الموضوع والنمط النفسي، الذي ينتمي إليه الفنان. وهذا سبب النقد الموجه إلى مدرسة التحليل النفسي؛ فهي تقوم باختزال العمل الفني إلى أطر أحداث جنسية، تقوم بالتنقيب فيها، فيغيب تعدد الصور الغني في العمل الفني عن مجال التحليل. إن ما يقدمه فرويد، أي الدور

الاجتماعي النافع للتســـامي، يبدو غير كاف لتفسير ظهور العمل الفني. «إن المنفعة الاجتماعية، هي ورقة التوت التي تطمح إلى ســـتر الجهل، عندما يدور الحديث عن مشكلة القيمة، التي تثيرها نظرية التسامي»(ب.ريكور).

لا يجيب التحليل النفســـي، بنظرية التســـامي عن ظاهرة الإبداع بما هو قيمة؛ إذ تطل هذه التقنية خارج إطارها. ولا إجابة ايضاً على: لماذا ينتج عن التسامي هذا اللون من العمل الفني وليس ذاك؟ إن التســـامي ميكانيزم وصف تفســـيري يقول عنه عالم الأمراض العقلية الكبير إ. بيرن، إن الجهد البشري الهادف يمكن تفسيره بفكرة «فيسيس» الطبيعية، وهذه جبلة فيه، تدفعه في طريق التقدم.

ينصب نقد مذهب فرويد، على تشاؤمه المتطرف. فهو منذ البداية مدفوع بعقدة أوديب (أوديبوس) إلى مأزق لا فكاك منه. والفنان يتحرك في مجال هذا المأزق، ولكنه يملك إمكان التســـامي، فتتحول إحساساته الجنسية إلى مسارب الإبداع. ويمكن بالطبع العثور على تلك الرغبات الأرضية. فالتحليل النفسي قادر على العثور على صفات الشخصية المخصية، أو المرحلة الشرجية من التطور الجنسي، في أكثر الأعمال الفنية سمواً وتسامياً.

تتركز نظرية التســـامي، مثل ســـائر مقولات ونظريات التحليل النفســـي، على ما يمكن تســـميته بـ«الســـيرة الجنســـية»: عقدة أوديـــب، مثلث أوديب. وهو ما أثار نقداً شـــديداً فـــي منتصف القرن العشـــرين، وقبل ذلك بقليل. بـــل إن ظهور الفرويدية الجديدة، كان محاولة للخروج من أســـر مثلث الأسرة، إلى رحاب المجتمع. ولكن النقد الأشد جاء على يد ج. دولوز، وف.غبايتاري، في كتاب لهما مشـــهور: الرأسمالية والشيزوفرينيا، ضداً على أوديب، ١٩٧٢. وكان رداً يسارياً وفوضوياً معاً في غمرة تمرد الطلاب في الســـتينيات ومطلع الســـبعينيات. وكذلك «علم النفس: فوق الذاتي» عند س. جروف، وذلك في إطار مفهوم الفنون الهامشية. بل أن دولوز وزميله جعلا الفنان مريضاً في «مجتمع مريض» ولا يمكن فهمه إلا بالتحليل الشيزوفريني (الفصامي).

● «النداء»، العدد ٩٢، الأربعاء ٢٨ فبراير ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

في شهر المرأة.. حديث خائف عن قضية المجتمع المعطل خوفاً على العفة

أثاراكسيا

تعني الكلمة في اليونانية: السكينة، وعدم الانفعال. وهو مفهوم أدخلته الفلسفة الأبيقورية لتصف الحال التي ينبغي على الإنسان أن يطمح إلى بلوغها، فهي قادرة على تجنيبه الخوف والجزع، عندما يفكر في الموت وفي الآلهة والآلام. ويبلغها إذا ما حد من حاجاته، واعتدل في المتع، وابتعد عن القضايا الاجتماعية. وهذا يشبه ما يسميه الرواقيون «آباتيا»، وإن كانت هذه تنطوي على اللامبالاة.

وتذكر الأثاراكسيا بفكرة النرفانا في البوذية، ولكن هذه أكثر جذرية منها، وتصدر عن تصور للكون والحياة، يختلف عن الفلسفة الأبيقورية. وجدير بالذكر أن ما ينسب إلى الأبيقورية من التهالك على اللذات فيه مبالغة، فهم لم يكونوا من أنصار مذهب اللذة (الهيدونية). ذلك أن أبيقور يقول بـ«الأوديمونزم» (=السعادة)، وهو يروم لا اللذة الجسدية، بل النفسية. كما أن الأثاراكسيا تعني: «التحرر من القلق الذي يلحق بالنفس والجسم»، وإن كان هناك من يرى أن الفرق بين هيدونزم (=مذهب اللذة) ومصطلح أبيقور، غير جوهري؛ فالمذهبان يوجهان الإنسان نحو اللذة وليس نحو الخير، وإن وجهاه نحو الخير فالهدف اللذة أيضاً. وقد قسموا أمور الحياة إلى ما هو طبيعي وضروري، وما هو طبيعي ولكنه غير ضروري، وما هو غير طبيعي وغير ضروري وهو السياسة.

● «النداء»، العدد ٩٣، الأربعاء ٧ مارس ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

5
التعريفات
لوك، جون
(1704-10-28/1632/8/2)
مجرد محاورة
مؤرخة.. مرجعي للإطراء!
عن الذين قتلوا الأخلاق اليمنية جهراً!!

لوك، جون
(1632/8/2) 28-10-(1704

مـــن فلاســـفة التنوير الإنكليز، ومؤســـس الفلســـفة الليبرالية في السياسة والاجتماع. وقد اقام فلسفته على «الحق الطبيعي» و«العقد الاجتماعي» وهما يناسبان نظريته في المعرفة، التي لا تعتـــرف بالمبادئ الفطرية. وقد شـــرح آراءه السياســـية في «رسالتين في إدارة الدولة» ووجه النقد فيها إلى السلطة الأبوية (البطركية) المطلقة، واعتبر الحركة الاجتماعية –السياســـية عملية (مسار) نمو وانتقال من المرحلة الطبيعيـــة إلى المجتمـــع المدني والإدارة الذاتية. والناس احرار في المرحلة الطبيعية ومتســـاوون في نظر بعضهم بعضاً وأمام الله. و الحرية هنا ليســـت الفوضى، بل حقوق طبيعية تجري وفقاً لقوانين الطبيعة التي خلقها الله. والســـلطة التنفيذية التي تمارس هذه القوانين، مجسدة في كل فرد يخضع لتقديـــرات عاقلة تمكنه من المحافظـــة على النفس، وهذا يمكنه من التوافق مع الآخرين والحفاظ على حريته، والتوافق هنا أســـاس «العقد الاجتماعي»، الذي يؤســـس الســـلطات: التشريعية والتنفيذية و«الفيدراليـــة» وكل واحدة منها قائمة بذاتها. والهدف الأساســـي للحكومة حماية الحقوق الطبيعية للأفراد وهي: الحياة، الحرية، والملكية الفردية. والانتقال من الوضع الطبيعي إلى الاجتماعي يتحقق بواسطة الملكية. فكل انسان يملك قبل أي شيء حياته أي وسائل عيشه وأولها العمل. للإنسان الحق في أن يتحد بعمله أي الحق في الملكية التي تؤول إليه بالقانون، على أن يتم انتزاعها من النطاق العام

أو الحيازة العامة دون إلحاق ضرر بالآخرين. وينظر لوك بعين الارتياب الى مثل هذا الانتزاع. وإذا كان هوبس يربط قيام العقد الاجتماعي بسلطة الملك، فإن الملكية الخاصة هي التي تحدد الحقوق عند لوك، فكلما زادت الملكية ازدادت المسؤولية امام الدولة التي تحمي هذه الملكية. وإذا لم تراع الحكومة قواعد «العقد الاجتماعي» وأولها حصانة الملكية وعدم المساس بها؛ فهي التي تضمن الحرية الفردية، فإنها تصبح غير قانونية ويكون للرعايا في هذه الحال الحق في المقاومة. بيد أن المقاومة تلتزم حدود المعقول وتؤدي إلى إقامة توازن سياسي راسخ. وكان لوك يرى أن الملكية الدستورية البرلمانية هي النظام الأمثل لتحقيق هذا التوازن، وقد أنكر الملكية المطلقة التي تقوم على الحق الإلهي.

والأساس العام للأخلاق في نظر لوك يجب أن يكون في الوحي الإلهي وليس في المبادئ أو الأفكار الفطرية، لأن العقل الإنساني محدود. والإنسان يستطيع تصور الله بالنظر إلى مخلوقاته بوساطة العقل. وهذا التصور يتسم عند كل إنسان بالعمق والفرادة، ولذا فإنه لا يمكن أن نقيم في الواقع معايير أخلاقية موحدة، وأن نقرر حلاً واحداً في قضايا الضمير والعقيدة والعبادة. ومن هنا يصبح التسامح أحد شروط «العقد الاجتماعي» والحكم القانوني. والانتماء والحماس لهذه المعايير الأخلاقية أو تلك، وكذلك متانتهما، تقوم على التعود (العادة) في المقام الأول. إن التوافق بين التأليه الطبيعي والنزعة التجريبية في فلسفته تقوم على الريبية. و هذه الريبية التي لا تنكر العناية الإلهية تؤكد دور المصادفة في تكوين رأي عن الواقع أو الحكم عليه، وتفسير المصادفة/ الفرادة في رؤية الإنسان إلى العالم، والأخلاق، وتطور وتغير الآراء الأخلاقية؛ فهذه كلها تحددها في الأغلب الخبرة الشخصية والنشاط ونتائجه النافعة، فالنفع هو الهدف النهائي لكل سعي ونشاط لأن العمل من أجل العمل يبدو أمراً غير طبيعي. وأما حرية الإرادة فهي عند لوك، الالتزام بالحكم الأخلاقي، والمعيار هنا إنما هو العقل.

أثرت فلسفة لوك في تطور النزعة الحسية والمادية الفرنسية، وفي المثالية الذاتية عند باركلي، والريبية عند هيوم. وقد تابع ج. تولاند (من الماديين) ومونتسكيو آراء لوك الأخلاقية والسياسية، كما أنها قد وجدت صدىً في المبادئ التي أعلنتها الثورة البرجوازية في امريكا وفرنسا.

● «النداء»، العدد ٩٦، الأربعاء ٢٨ مارس ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

أهمسا

3
التعريفات
اهمسا
خوفا على بلحاق، ومحاولة لتلبه بوز التوتر الذهني..
الجمل المفخخة حين تصنع الكوارث (زورا باسم الله)

كلمة سنسكريتية، تعني: عدم إلحاق الضرر بالكائنات الحية. وهو مبدأ أخلاقي في الفلسفة الهندية، وفي الديانة الهندوسية. وأوضح ذكر لهذا المبدأ ورد في الأوبانيشاد. ويتأسس هذا المبدأ على ضرورة أن الإنسان الذي يجد في نفسه بداية إلهية هي الـ«أتمان»، عليه أن يرى هذه البداية في الآخرين. وقد حظر معلمو البوذية، والجانية، والبراهمانيون، تدمير الحياة بأية وسيلة من الوسائل. ويشمل هذا الحظر كل المستويات: الفكر، والكلمة، والفعل. ولموقف الجانية في هذا الشأن سمة خاصة، فوفقاً لعقيدتهم، فإن بالضرر الذي يلحقه الإنسان بالآخر، يحرم نفسه من بلوغ النقاء المطلق، ثم يرتد إليه. إن العلمانيين، وبصفة خاصة رجال الدين، يحرمون الصيد في البر والبحر، وحتى حراثة الأرض، والتي ترتبط بإزهاق النفوس، وكذلك تربية الماشية، التي تترتب عليها النتائج نفسها. والجانيون ليسوا نباتيين، بل إنهم يفضلون ألاّ يأكلوا تلك الأعشاب التي يكون تدميرها شرطاً لاستهلاكها. والغذاء المثالي «الأمثل» هو ما يتساقط من الفواكه بصورة طبيعية. ولا يشربون الماء إلا بعد تنقيته عبر أداة تضمن حجز الكائنات الحية الدقيقة. ويغطي الراهب الجايني فمه بكمامة، حتى لا تدخله أي حشرة طائرة، ويلبس خلخالاً يحدث ضجة تبعد الهوام عن طريقة.

عرف العالم هذا المبدأ على يد المهاتما غاندي (الروح العظيم)(١٨٦٩ – ١٩٤٨) الذي وسع مفهوم أهمسا، فأضاف إليه: ضبط النفس، والمقاومة السلمية، والوعي بوحدة الإنسان والأحياء كافة،

وتطهير النفس. وكان يرى في إتباع مبدأ أهمســا شــرطاً لبلوغ الحقيقة، وهي الله، وضماناً لحل المشــاكل الاجتماعية –السياســية، فنقل مركز القوة من الفعل في الخــارج إلى الفعل في الداخل. فشــرط مقاومة المحتل، هو تحرير الذات الواعية، فالذي يتصدى لمهمة تحرير نفســه والمشــاركة فــي تحرير الآخرين والوطن، عليه أولاً أن يتحرر داخليــاً حتى يكون ذاتاً أخلاقية. وقد لخص أرثر كويســتلر تجربة الهند والصين بالقوميســار (ماو دزي دون) واليوجي (غاندي)، الذي يشبه زهرة لوتس تتفتح من داخلها. ولم نفطن نحن، في غمرة الترحال الثقافي «المســتمر، والابتســار الثقافي، الذي يحول بيننا ومعرفة أنفســنا والآخرين، إلى ما في الأنموذجــين الهندي والصيني، من دلالات تتجاوز القومي إلى الإنساني، حتى نستفيد منها في معركة البقاء».

● «النداء»، العدد ٩٧، الأربعاء ٤ ابريل ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

أرند حنا (1902/10/14 هانوفر - 1975/12/4 نيويورك)

فيلسوفة ألمانية - أمريكية، وعالمة سياسية، تتلمذت على ياسبرز، وهايدغر، وبولتمان، وهوسرل. وقد درست اللاهوت والفلسفة في ماربورج، وهايدلبرغ، وفرايبورغ. عاشت منذ العام ١٩٣٣ في باريس، حتى هجرتها إلى نيويورك في العام ١٩٤١، حيث أصبحت استاذة في المدرسة الاجتماعية الجديدة. وكانت في هذه الفترة قريبة من مدرسة فرانكفورت الاجتماعية. وقد نالت شهرة واسعة بعد إصدار كتابها عن أصل وحقيقة التوتاليتارية، حيث شرحت الاختلاف بين الأيديولوجيا والسيطرة في النظم التوتاليتارية، والاستبداد والطغيان والديكتاتورية، وتتبعت اصولها جميعاً في التاريخ الأوروبي في القرنين ١٨ و١٩. والتوتاليتارية في نظرها «شيء في ذاته»، كون عيني قائم بذاته، له صورته الخاصة ومنطقه، والخصائص التي تميزها: العنصرية، ومعاداة السامية، والإمبريالية، والحضور الكثيف للبيروقراطية. وترى أن الطابع الإرهابي لهذا النظام، ليس ناتجاً عن حسابات براغماتية، أو عن عدوانية في الإنسان، بل هو «استنباط» من ايديولوجية لا تحرك أعماق النفس الانسانية.

ورغم ذلك تنطوي النظرة الانثروبولوجية عندها على نزعة تفاؤل. وتقسم الفاعلية الإنسانية ثلاثة أقسام: العمل، والشغل، والنشاط. ويشترك الإنسان مع الحيوان في العمل: (أنيمال لابورانس)، وتمليه الضرورة البايولوجية التي تحافظ على الحياة، وهنا الإنسان حيوان صانع: هوموفابر،

يشـــيد عالمه الخاص وهو عالم فوق الطبيعة. والعمل والشـــغل أســـاس النشاط، وهو «غير فيزيائي» ونكتشـــفه بعد وصف ظهوري (فينومونولوجي) والنشـــاط هو الذي يجعل الإنسان شيئاً جديداً كل الجـــدة. والتعريف الكوني عندها للوجـــود: الميلاد والموت. والأول يتحقق في النشـــاط، والثاني في الســـلبية، وذلك في عمر الفرد. وأما في الحياة الاجتماعية، فإن الموت مرتبط بالتوتاليتارية، والميلاد بالثورة. وهي تجل النشـــاط ولذا فهي انثروبولوجية (انســـانية) بامتياز. الثورة «اختطاف التاريخ»، وهي خروج عن الخاص والخصوصية، و«هي الظاهرة السياســـية التي تضعنا أمام سؤال البداية» أى حقيقة –الميلاد. تتسم آراء أرند بالليبرالية الإنسانية. وقد صاغت أنموذج التوتاليتارية على هدي الأنظمة التســـلطية في أوروبا العشرينات والثلاثينات، ولا سيما في المانيا النازية. وقد عممت نتائج دراســـتها على الاتحاد الســـوفييتي. وتأثرت بأفكارها حقول كثيرة: علم الاجتماع النفسي، فلسفة وسوســـيولوجيا العمل، والدراسات السوفييتية. وكانت كتاباتها في القضايا الإنسانية مثار اهتمام كبير. ومن الواضح أن تجربتها الشـــخصية، وهي اليهودية الألمانية، أثرت في فكرها تأثيراً شديداً. فلا شـــك أن البشـــاعة والهول الذي تمثل في النازية بما في ذلك اهوال المحرقة، جعلها تخرج هذه الجريمة الإنســـانية، من إطار الفعل الإنســـاني، إلى عالم «الشيء في ذاته»، الذي صاغه الفيلسوف كانط، للإشارة إلى ما يتعذر إدراكه ومعرفته.

كان موقفها من الحركة الصهيونية نقدياً، فهي ترى أن الاســـتيطان تحت شـــعار من الشـــعارات القومية يخفي دورها وكونها تقدم نفســـها بما هي «مجال نفوذ» لأية قوة استراتيجية كبرى توظفها في مجال السياسة الدولية...

● «النداء»، العدد ٩٨، الأربعاء ١١ ابريل ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

دعوة الإعلام الرسمي لاقراض المستقبل..
استكشاف التحديات أولا..
علي محمد سعيد.. قصة الاعمال والاستثمار الاكثر رواجا في البلد
3
التعريفات
الكسموس

الكسموس

تعني الكلمــة في الفلســفة اليونانية القديمة: النظام والزينة و العالم والكون أي أنها مصطلح يشــير إلى العالم بما هو بنية كلية ذات نظام. ووحدة النظام الكوني من الأفكار الأساسية في الفكر اليوناني القديم. وكان يظن أن فيثاغورس أول من اســتخدم هذا المصطلح؛ إذ اعتبر العالم المنظم كسموســا (يكتبها بعضنا كوزموســا) وقد اعتمدت رسم المعجم الفلســفي، (مجمع اللغة العربيــة، ١٩٧٩). ولكن هذا يتعارض مع معرفتنا أن الفلســفة الملطية، قبل سقراط قد استخدمت هذا المصطلح في سياق عرض أفكارها الكسمولوجية، أي علم الكون.

تضمنــت فكرة الكســموس في البداية إمكاناً ينطوي على مبدأ غائــي، وذلك نتيجة للتنظيم الذي يدخلــه الصانع «ديمورجوس» وهو غيــر الخالق، لأن الصانع، كما تنبه المفكر والرياضي الكبير أبو ريحان البيروني، إنما يصنع من الطينة الأولى الخالدة، في كتابه المشهور: تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن –الهند ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م.

وقد وظف الفيلســوف أنكســاغوراس هذا المفهوم جزئياً، أما أفلاطون فقط وظفه بصورة كاملة في محاورة طيماوس، وقد انطوت هذه الفكرة دائماً على إمكان تأليه الكســموس، في مذهب وحدة الوجودفي طبعته المادية.

كان قدماء اليونان يعتبرون الكســموس وجوداً كاملاً بصورة مطلقة، وهو وجود استاطيقي كامل وبريء، ويبدو مناقضاً للتصور اليهودي والمســيحي الذي يتصوره وقد اعتوره النقصان أو العطب منذ البداية، بعد أن كان وجوداً كاملاً؛ وذلك بوســاطة الخطيئة الأولى أو الأصلية. ورؤية الإسلام لا تختلف في هذا الشأن عن رؤية اليهودية والمسيحية إلا من حيث مكان ودور الخطيئة الأولى، والخروج من الجنة، فلا تربط الرؤية الإســلامية بين هذا الحدث والعقيدة، على شاكلة المبحث المسيحي الذي يربط ذلك الخروج بفكرة الفداء المحورية في المســيحية، إذ يكتفي ا لقرآن بتبيان الفرق الأنطولوجي (الوجودي) بين الله والإنسان المخلوق، كما أنه لا يوجد أي ربط بين المعرفة والشر والخطيئة. الإسلام هنا في موقف و ســط كما في قضايا محورية كثيرة في أمور الدين. بما في ذلك القصص وأخبار الأنبياء والرسل.

إن مفهــوم الكســموس عند اليونان يظهر بصــورة جلية ذلك النزوع القــوي عندهم إلى إضفاء الإنسجام على الوجود وكذلك مثلنته، أي رفعة إلى مصاف المثال.

● «النداء»، العدد ٩٩، الأربعاء ١٨ ابريل ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

الأنموذج المثالي

مركب نظري من نسق مفهومات، يصور مساراً، أو لحظة أو رابطة في الواقع الاجتماعي، كما يتصوره الوعي الفردي، ويبدو له متسقاً كعقلانية لا تتسم بالتناقض.

والهدف الذي يتوخى الوصول إليه، أنموذج منطقي خالص من ناحية، وهو أيضاً من ناحية أخرى معيار يقاس به ما ينجز في عالم الواقع التجريبي. وهو تصور صاغه ماكس فيبر، وقد حدد بذلك فكرة الفيلسوف ريكرت، التي مفادها أن القضايا التاريخية (العلم عن الثقافة) إنما تصاغ وفقاً لمبدأ النسبة الى القيم، أي أنها لا تقبل التعميم، مثل قضايا «العلم عن الطبيعة». ويرى فيبر أن تناقض الواقع والأنموذج المثالي، هو المكان الذي يجب ان نبحث فيه عن تأثير أسباب إمبيريقية، وذلك يتطلب بحثاً علمياً اجتماعياً. ويؤكد فيبر على أن الأنموذج المثالي، لا يقدم أي معارف عن الوقائع، ولا عن إعادة إنتاجها، فهو ليس إلا وسيلة منهجية، تساعد على فهم الواقع أثناء فحص إمبيريقي، لأسباب عينية في مجال من المجالات الاجتماعية. ويقوم الأنموذج المثالي بهذا الدور لأنه لا يعكس الواقع، بل ولأنه يختلف عنه اختلافاً جذرياً، ويقدم نفسه باعتباره مختلفاً عنه من حيث المبدأ، فهو يقع في بعد آخر: بُعد اللاوجود. إنه مركب أو بنية نظرية يصوغها الخيال، مثل اليوتوبيا، وبإطلاق فكرة ما أو مبدأ إلى نهاية التعبير الكامل عن مكوناته، وذلك بتركيب عدة أفكار أو مبادئ في «تصور واحد»، يكون متسقاً كل الاتساق.

يجيب هذا التصور المثالي عن السؤال: كيف تجري الأحداث، وتتبلور الوقائع لو أنها استجابت

للمعيار أو القاعدة، وفي اتساقهما، أي دون تناقض؟ ويرى فيبر أننا إذ ندرس هذا المسار، لا ندرك درجة انحراف الواقع عن الممكن، والكائن عن الواجب، بل والأسباب التي أدت إلى هذا الإنحراف في الحياة الواقعية. والأنموذج المثالي بما هو يوتوبيا لا يمكن النظر إليه كفرضية، لأنه لا يمكن إثباته ولا نفيه، ولا يقبل الإقرار أو النقض بوساطة التجريب أو البحث الإمبيريقي، إنه يشير إلى اتجاه صوغ الفرضية، فهو «فرضية الفروض». وأنه في الوقت نفسه لما كان على علاقة ما بالبحث الإمبيريقي كعامل مساعد في سياق المعرفة، فإنه يربط المعايير القيمية، والإمبيريقية، في المجالات الثقافية. وما كان للمعرفة الإمبيريقية أن تجد طريقها إلى التطبيق لو لم يكن بين يديها ترسانة من الأنموذجات المثالية المتنوعة، وهي ترسانة يزداد تنوعها بأنساق ومنظومات عقيدية همها بلوغ أهداف عملية ومعيارية، مثل نظرية الحق (الحقوق)، الاقتصاد النظري...إلخ. وترتبط في بنية الأنموذج المثالي، قضايا معيارية ومنطقية، وهو يلقي ضوءاً على الوقائع الإمبيريقية التي تبدو محايدة، وينسبها إلى عالم القيم. ويحذر فيبر، من افتراض أن الأنموذج المثالي هو الحقيقي أو الصواب، فذلك خلط «النظرية والتاريخ»، وله عواقب وخيمة نظرياً وعملياً.

والأنموذج المثالي من المحاولات المبكرة، لصوغ منهج يدرس الظواهر الاجتماعية في الغرب.

● «النداء»، العدد ١٠٠، الأربعاء ٢٥ ابريل ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

بهاكتي

تعني في السنسكريتية: المشاركة، والولاء، والحب، والخضوع. كانت في البداية تعني في الفكر الفلسفي –الديني، الارتباط والولاء لإله شخصي. وقد ظهرت الكلمة في الفيدات القديمة، ثم تطورت في الهندوسية، وفي البهاغافادجيتا، وفي الفيدانتا، الفكر الفيدي المتأخر، أي في ما بين القرنين ١٣ و١٦، وانتشرت في الهند «حركة بهاكتي»، وجمعت أفراداً من أديان مختلفة، ومذاهب مختلفة، وكان الشاعر المسلم «كبير» من أنصارها. ونجد في البهاغافادجيتا، إحدى روائع الفكر والأدب الهنديين، دعوة إلى الإله الشخصي، وبهاغافانا هو نفسه كريشنا وفشنو، وعبادته ليس الهدف منها بلوغ النجاح في الدنيا، بل وفي المقام الأول بلوغ موكشا (=الخلاص)، وهنا نجد تصوراً عن شخصيته الإنسان (=بهاكتا)، فهو مستقل عن الطائفة (=فارنا) والنوع سواء أكان رجلاً أم امرأة منذور للرب، وتبلغ نفسه اتحاداً كلياً بالإله. وتفرد البهاغافادجيتا لـ «بهاكتي يوجا» مكاناً خاصاً بين أساليب بلوغ الخلاص، وقد اهتم مفكرو الفيدانتا، بفكرة بهاكتي، ولا سيما عند راما نوجا، فأصبحت الفكرة تعني في الفيدانتا المتأخرة، بوشتي بهاكتي، أي مطلق لامتناه، لا تتطلب عبادته أية طقوس، بل صوفية وتقشفاً وولاءً.

● «النداء»، العدد ١٠١، الأربعاء ٢ مايو ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

نائب المندوب السامي الأمريكي يطلق حمامة السلام

التعريفات

هرمس

صنعة الهيرومين.

هرمس

ويعني في الأساطير اليونانية: ترجمان الآلهة، وحارس المسافرين، وهو الذي يشيِّع نفوس الموتى، إبن زيوس وماي: إحدى بنات أطلانطيس. ولد في كهف بأركاديا.

وهو إله أوليمبي، رغم أنه ينتمي إلى عصر سابق على العصور اليونانية، ولعل أصوله من آسيا الصغرى. ويدل اسمه على مكون فيتشي، أي ضمني، وهو المشتق من كلمة يونانية تعني: ركام احجار، أو نصباً حجرياً، يوضع شاهد قبر. وكان هرمس حارس الطرق والحدود. وكان أي ضرر يلحق بالنصب تجديفاً مرعباً. ومن اسمه اشتقت كلمات مثل: النعال الذهبية المجنحة الخالدة، والصولجان الذهبي: مركز القوى السحرية... إلخ. ويوقظ هرمس النفوس، كما يدخلها عالم النوم، بهذا الصولجان. وهو الذي يقودها إلى جهنم، وإلى سلة الموتى. وهو في نفس الوقت وسيط بين عالمي الحياة والموت. إن مكر هرمس يجعله حامي النصب والسرقة؛ ولذا يسرق قطيعاً من بقر الإله أبوللو، كما يرد عند هوميروس في نشيد هرمس، وقد علم المكر عم أوديسيوس. وهرمس حامي الرعاة، ويتبادل مع أبوللو الجنك (الهارب) مقابل قطيع من البقر. وهرمس قريب من العالم الآخر، وهذا سبب نسبة «العلوم» السرية إليه، وهي سر مستعص إلا على «العارفين».

يحتفل بهرمس في عيد الربيع، وفي مناسبات ذكرى الموتى، وقد أصبح مركيوري (المريخ) في الأساطير الرومانية.

حصـــاد هرمس غزير في الفنون الجميلة اليونانية القديمة، فقد نحتت تماثيل كثيرة تصوره، على أيدي: بوليكتيوس، وبراكســـتل، وغيرهما؛ وفي عصر النهضة، وعصر الباروك: رفائيل، ورمبرانت. واهتم المثالون به بصورة أساسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وينتصب تمثاله في أيامنا أمام مداخل بعض الفنادق الباذخة في عواصم العالم الكبرى، مذكراً بالأساطير التي «تؤرخ» حياة هرمس وتعتبره رمزاً للتجارة.

● «النداء»، العدد ١٠٢، الأربعاء ٩ مايو ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

صراع البطون

ما بعد الحداثة

ما بعد الحداثة

مجموع تصورات متباينة في مجالات الفن والفلسفة وعلم النفس واللاهوت، وفي الثقافة المعاصرة. ولا ترتبط فيما بينها إلا بالشك في إمكان قيام الفلسفة ببناء وجهة نظر أو رؤية أو خريطة نظرية في الفن والأدب. فالمواضعات الحديثة المبنية على المفهومات الكلاسيكية: في الذات والموضوع، وفي الحقيقة المطلقة والنسبية، وعلى الإيمان بدور العلم في وصف وتفسير وتغيير الواقع، ثبت أنها تداعت أمام اختبارات الزمن؛ لأن العلم والفلسفة فشلا في التعامل مع الطبيعة والمجتمع، إذ عجزا عن تبيان قوانينهما. ولا يمكن الحديث عن «ما بعد الحداثة» بما هو تيار واحد أو قائم على فلسفة واحدة. ويجري الحديث في الأغلب عن الخطاب (المقال) أو الوضع «ما بعد الحداثي» في الفلسفة والثقافة. وقد تبلور المفهوم في ثمانينيات القرن الماضي.

ويمكن أن نزعم أن هذا التيار مركب من ما بعد البنيوية والنقد التفكيكي والانتاج الأدبي والفني في أوروبا وأمريكا. وقد حاول صوغ «رؤية جديدة إلى العالم» والحدود هناك، وكذلك التعريفات لها طابع نسبي، فكثيراً ما يواجهنا خلط في المصطلحات ينتج عن استخدام مصطلحات متقاربة بدلالة واحدة فتبدو كما لو كانت متطابقة.

وعلى أية حال يمكن أن نقول إن تيار ما بعد البنيوية كان المدخل أو المرحلة الأولى من ما بعد الحداثة. ويبدأ تاريخ (م. ب. ح) في الثمانينيات عندما حاول غير مؤرخ للأدب جمع شتات تجارب

العقود الأخيرة في الثقافة الغربية في متحد فكري يشـــترك أصحابه في عدد من المســـلمات النظرية ويبدعون نصوصاً يرين عليها روح واحد.

إن جمـــع هذه الظاهرة، وهي متعددة الملامح والمـــدارس، في كيان واحد أو تيار محدد، يمكن أن يســـعى إليه بصوغ وسائل تحليل متجانســـة، ويتبين عندئذ أن المشترك بينها هو ما أشير إليه آنفاً، أي: نزعة الشك.

كان إصدار أحد أعداد مجلة «كريتكل إنكوايري» العام ١٩٨٠ محاولة لكشف الظواهر أو السياقات المتوازية في (م. ب. ح) وراء تزايد الاهتمام بهذا التيار.

ويمكن الإشـــارة بصفة خاصة إلى الجهود البارزة عند: ديفير وجنكس وأوليفاد باتكر وديهامين وستينر، وكل أعمالهم صدرت بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٦ وتنصب على الأدب والفن والعمارة الحديثة. ومن الضروري الإشارة إلى جهود الباحثين الذين حاولوا إبراز الأسس التي تقوم عليها «حساسية ما بعد الحداثة» التي اعتبرت معلماً أساسياً تشير إلى «روح العصر» الذي أنتج (م. ب. ح) بما هو تيار اســـتاطيقي متميز ومن هؤلاء إيهاب حســـن وديفيد لوج ووايلد وفوكيما وليوتار ومازارو وظفار زاده.

إن أكبر ملمح مائز في (م. ب. ح) ولا سيما في مؤلفات ليوتار هو الرفض المبدئي لإمكان وصف الواقع وصفاً جامعاً لكل جوانبه، ونقد المعايير الفلسفية الكلاسيكية أي العقلانية. ومحاولة تأسيس فكرة مفادها اســـتحالة قيام فهم متبـــادل بين التصورات والمفهومات الفلســـفية؛ وذلك لغياب حقل معنـــوي (المعنـــى) كوني وكذلك لغة واحدة مشـــتركة، وهذا يعني عملياً التحطيـــم الكامل والمنهجي والواعي لجهاز المقولات الفلسفية.

يرى ممثلو (م. ب. ح) أن الخطاب الذي ظل ســـائداً في مجالات دراســـة الفن منذ عصر النهضة قد اســـتهلك ولم تعد له أية جدوى، وأن هذا الاكتشـــاف غيَّر تغييراً جوهرياً تجليات وصور الفن. إذ كانـــت العلاقـــة فيه بين العلامة والمعنى (الدلالة) مندغمة حتى الذوبان في ســـياق العمل الفني وفقاً للتصور الكلاسيكي. أما في الفن الجديد فإن الأولوية لأنموذج الفن الموضوعي، وهو ما سماه رولان بارت: «مجرة الدال»، وليست له أية وظيفة معرفية، فقد توقف الفن عن الطموح إلى الجدة والأصالة (الفرادة). وجرى تصحيح قضايا كثيرة في فهم مســـار الابداع الفني. كان الإبداع الفني ينظر إليه سابقاً باعتباره تحقيقاً لأفكار الفنان في إنتاج فني، ونُظر إليه بما هو مشروع له سمة واحدة تجمع الفنان والمهندس والعالم. أما الآن فإن الفنان كف عن أن يكون فناناً وفقاً لهذا المفهوم التقليدي الذي يعود إلى اليونان القديمة بدلالة الدمج والتوحيد بين هذه الشخصيات، ولذا يرفض أن يعمل بقواعد وقوانين هذا الفهم التقليدي (تلخيص لصفحات من كتاب مخطوط في نسخته العربية: ما بعد البنيوية

والتفكيكية وما بعد الحداثة).

وقد تغيرت وظائف الرموز في (م. ب. ح) إذ تم إلغاء أهم مبادئ الفن السابق: الاصطلاح والأسلوب والصورة وفرادة الانتاج الفني؛ وتجري الدعوة بنشاط إلى مبادئ مناقضة لها، توصف بأنها ذات قيمة استاطيقية مخفضة فهي عادية ونفعية بل ومبتذلة؛ وبذلك تطمس الحدود في (م. ب. ح) ففي الماضي كانت الحدود تميز بين الإصطلاح والعالم الواقعي، ولذا لا يسمي أنصار (م. ب. ح) أعمالهم فناً، بل «عملاً روحياً» أو «فعلاً ثقافيا»...

غيرت هذه المدرسة «صورة فن العمارة والسينما والرقص (الكوريوغرافيا) والأدب والشعر، وابتكرت ألواناً جديدة من الفن، لم توجد من قبل: بوب آرت وبودي آرت وانشتاليش وبيرفورمانس وهابيننغ.

تشكلت استاطيقا (م. ب. ح) بتأثير مباشر من قبل فلاسفة كبار في النصف الثاني من القرن العشرين: بدريار ودولوز وغايتاري ودريدا وجيمسون ف. وليوتار وكريستيفا. (تلخيصاً عن كتاب مخطوط، ما بعد البنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة).

وترقى جذور هذا الاتجاه فلسفياً إلى قلب هايدغر في «الوجود والزمان» (١٩٢٧) الكوجيتو الديكارتي فذهب إلى وجود الذات بما هي آنية (دازاين) «سابق لإدراك الذات الذي بنى عليه ديكارت الإدراك الحدسي للكوجيتو. وقال هايدغر بضرب من نهاية الفلسفة بالدلالة التاريخية لا المطلقة؛ فإذا كانت العلوم الوضعية قد ورث الفلسفة الميتافيزيقية، فإن الشعر يجب أن يخلف العلوم الوضعية، وإن أوجب مع ذلك العودة إلى الميتافيزيقيا في ما أسماه الأنطولوجيا الأساسية، التي يقول إنها تختلف عن الوجودية. أشار ماجد فخري محقاً إلى أن استاذه ادموند هوسرل قد بحث في كتابه «أزمة العلوم الأوروبية والفينومو- نولوجيا المتعالية» (١٩٣٦) في أزمة قابعة «في صلب الفكر الأوروبي فنعن على العقلانية المتحجرة إسقاطها للأسس العملية والأطر الثقافية للكشوف العملية». (ماجد فخري، الفلسفة العربية أمام حركات التفكيك والتشكيك المعاصرة، ما بعد الحداثة... أو الشكل المعاصر للسفسطائية ونسبية الحقيقة- «الحياة»، ١٩٩٨/٢/٢٧) (ما بعد الحداثة، ولأنه يدافع عن الموقف الفلسفي الكلاسيكي، حرصت على إيراد مقال الزميل ماجد فخري لندرة الكتابات العربية عنه).

وإذا كان ليوتار قد استنتج ضرورة إلغاء العلم والفلسفة، والاستعاضة عنهما بالرواية في صورة الاهتمام بالسرديات الصغيرة بعد انهيار السرديات الكبرى القديمة ذات الدلالات العامة: الأمة والوطن والانسانية... إلخ، ذاهباً ببعض آراء هوسرل إلى نهايتها القصوى؛ فإن دريدا طمس القرون والحدود بين الأدب والفلسفة. وجعل دولوز وغايتاري الفنان مريضاً في مجتمع مريض، ولا يمكن

فهمهما إلا بتحليل شـــيزوفريني (فصامي). (راجع إن شـــئت: مصطلح التســـامي في التعريفات). وانطوى فكر (م. ب. ح) على مدرســـة ما بعد الفكر الاســـتعماري، والتعدديـــة الثقافية، والاعتراف بالآخر، ومناصرة المدارس الانثوية، ورفض فكرة «اللياقة السياســـية (بوليتكل بونتيكل كوركتينس) اليمينيـــة، ومناصرة الثقافات غير الأوروبية والمطالبة ضداً على دعاة «اللياقة السياســـية» بإدراجها في برامج التعليم في أمريكا.

● «النداء»، العدد ١٠٥، الأربعاء ٣٠ مايو ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

ماذا لو أصبح ضريح الجندي المجهول معلوماً؟

الحاكم والمشترك.. التوافق على إنهاء حرب صعدة وتصعيد غضب الضالع..!

المندوب

تعريف في الفقه الاسلامي لكل فعل ليس واجباً ولا مقرراً ولكن يعتبر القيام به عملاً يقدره الوسط الاجتماعي تقديراً عظيماً، ويدخل في إطاره كل إظهار للكرم والرأفة والعفة والتعاطف الديني، وكذلك إنفاق الصدقة فوق مقاديرها المعروفة، والتبرع بالمال، وإلغاء الدين، وتحرير الأرقاء، ودفع المال مقابل اطلاق سراح الأسرى، وكظم الغيظ، وعيادة المرضىَ وتشييع الموتى وتقديم المساعدة في كل ما يتعلق بدفناء، وزيارة المساجد في غير أوقات الصلاة أو صلاة الجمعة، قراءة القرآن،، لاسيما ليلاً ودراسته وكتابته، وترغيب غير المسلمين في اعتناق الاسلام، وإكرام الضيف، ومساعدة المسافر في معرفة الطريق، وتجهيز المقاتلين الذاهبين إلى الجهاد... الخ. والشرط الأخلاقي الصارم يقضي ألا يطلب الانسان من الآخرين ذلك ولا أية امتيازات خاصة يغنمها لقاء أعمال الخير، فكل هذه الأعمال يجب أن تكون بدافع جواني. ويحتل المندوب مركزاً محورياً في الأخلاق الاسلامية، ولعل هذا كان وراء قول المجددين في الفكر الاسلامي الحديث والمعاصر بأن معظم التناقضات الاجتماعية مصدرها ذاتي يؤجج نزاعاً بين الأفراد، وأن إزالتها أمر سهل.

هذا التعريف المقولة جعلهم أيضاً يقولون إن الانسجام الاجتماعي أمر يسير بلوغه دون فعاليات وهزات اجتماعية وذلك بالاعتماد على ترقية شخصية الفرد. وهذا وهم شديد الرسوخ في الفكر الاسلامي بدءاً من جعل صلاح رأس الدولة الشخصي ضماناً لإصلاح كل ما خلا ذلك في الدولة

والمجتمع. ولعل هذا مرتبط ليس فقط بغياب أي تصور للسياسة يقوم على المؤسسات بحكم بساطة الوسط الاجتماعي السياسي الذي ظهر فيه الاسلام، وهو ما تبين بجلاء في سقيفة بين ساعدة، بل وبأن الأساس في الاسلام هو أن يزع بالقرآن، أي يعول على قوة الهداية فيه، وعلى سيرة الرسول.

واتضح ان اتساع الدولة جعل الخليفة الثالث يطلق جملته المشهورة: «يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن». وكان هذا بداية إلحاق الدين بالدولة، كما حدث في الدولة الرومانية (البيزنطية الشرقية) وهو ما يعبر عنه في تاريخنا بأن الخلافة أصبحت مع معاوية ملكاً عضوضاً. ولا يريد أسلافنا أن يعترفوا بأن البداية الموضوعية: اتساع دولة الفتح وتوفق الثروات، كانت في عهد الخليفة الثالث. والتعويل على مقولة المندوب عند العصريين محاولة لاستعادة جوانية الدين، الذي أصابته الدولة بتجويف شديد لايزال قائماً في كل الدول الاسلامية إلى يوم الناس هذا.

● «النداء»، العدد ١٠٩، الأربعاء ٢٧ يونيو ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

شحن مدينة يمنية

قتل الأم

التعريفات

الملكوت

الملكوت

سلطة الله العليا، أسمى ما في عالم الأفكار والإرادة والأمر عنده، وكذلك عالم أسراره الإلهية. وللكلمة التي ترد في القرآن، أصول آرامية تدل على السلطة العليا لله، وهي رتبة تقابل السلطة في دنيا الناس، وهي دنيوية عادية (الأنعام ٧٥، يس ٨٣، المؤمنون٨٨، الأعراف١٨٥).

ويرتبط بالملكوت عادة الجبروت، وكلاهما لا يمكن إدراكهما بوساطة الاحساسات الإنسانية، ولكن بصورتها القائمة في عالم الأشياء الدنيا. وهما يتصفان بالكمال والدوام، وفيهما علم بالحاضر والمستقبل. وكثيراً ما يستخدم عالم الملكوت مترادفاً مع الملك. أما الجبروت فله مكان وسط بين الملكوت والملك. وبوساطته تتحقق الأفكار في عالم الملك.

وقد تعقد مفهوم التراتب في عالم الملكوت بتأثير المصطلحات الأفلاطونية، والأفلاطونية المحدثة. فقد أصبحت المصطلحات: الملكوت، والجبروت والملك، تعني الثلاثي الأفلاطوني: العقل والنفس والعالم المادي.

فالفارابي وأبو طالب الملكي وابن سينا، يستخدمون هذه الكلمات الى جانب مصطلحات أخرى كثيرة، فأصبح الملكوت العقل الأول والروح القدسي، والجبروت النفس الكلية، والأمر، ونجد عند هؤلاء المؤلفين وغيرهم أن الملكوت يكون مترادفاً والجبروت. والعكس فلم يستقروا على اصطلاح محدد صارم.

وقد قدم الغزالي لوحاً أكثر إتساقاً فقسم الوجود إلى مستويات أو قوى:

الملكــوت: الجواهــر والمعاني. الجبروت: عالم الروحانيات وما يمكــن أن يكون في حكمها. الملك: عالم المادة الذي يدرك بالحواس. وقد أصبح هذا التقسيم أساساً لصورة يتوازى فيها بنيان العالم وبنية الإنسان العضوية: العقل –الملكوت، النفس –الجبروت– الجسد– الملك، من ناحية، وعالم المثل الأفلاطوني الخالد من ناحية أخرى. والمعرفة الحقيقية عند الغزالي هي العرفان (غنوســيس) الذي يجده العارف. وهو يتفق مع الصوفية ويقول معهم بالكشــف والمكاشفة. وثلاثية الغزالي هذه يمكن اعتبارهــا محاولة لتصوير مراتب الفيض الذي يصدر عن الواحد في فلســفة ألفوطين. وتتأســس مدرسة الإشراف على فكرة الفيض.

بيــد أن الغزالي لم يتخل عن هــذه الصورة ويجعل الجبروت عالم الملائكــة المقربين حيث اللوح المحفوظ فوق الملكوت، حيث ملائكة أقل رتبة وأرواح من مستويات دنيا. ونجد هذا الخلط بين الملكوت والجبروت والملك عند كثير من المتصوفة.

أما عند شــيخ الاشــراف الســهروري المقتول (حكم صلاح الدين الأيوبي)، فلا وجود لعلاقات محددة بين الملكوت والجبروت، فأقام بينهما ضرباً من الكفاءة «المتساوي» فهما وجهان لواقع واحد. فالذوات النورانية، هي الملكوت والجبروت، إرادة الله التي يحيط بكل شيء وكل آخر.

يســتخدم ابن عربي مصطلحي الملكوت والجبروت على طريقته الخاصة، فأحياناً يجعل الجبروت مجلــى لجوهــر الله في صورة الأســماء والصفات أعلى مقاماً من الملكــوت. ففي مذهبة في وحدة الوجــود يجعل هذا المصطلح مجالاً لتجلي الحقيقة الإلهية التي يســميها «حضرة» وبكلمات القرآن عنــد المتكلمين «اللوح» و«العرش»... إلخ. ويقوم البرزخ بدور كبير في مذهب ابن عربي.. عالم المثال وهو نظير الجبروت عند الغزالي. ويتســم عالم البرزخ بصفتين متناقضتين هما وجهان لواقع واحد فهو في وقت واحد مفارق ومادي.

ففي عالم البرزخ الإنسان هو «العالم الأصغر» وهو الحامل لمبدأين في المستقبل: مبدأ إلهي (مثالي) ومبدأ إنســاني مادي (ســنورد تفصيلاً في تعريف: لاهوت/ ناسوت). وهو وفقاً لابن عربي يجسد تجسيداً كاملاً صفات هذا الواقع، الذي يتأمل فيه نفسه كما يرى في مرآة. يرد مصطلحات «الملكوت» و«الجبروت» و«الملك» كثيراً في تفسير القرآن عند علماء الكلام من السنة والشيعة والصوفية. ورغم التنوع في استخدامها، فإن المعنى الاساسي عندهم يظل كقاعدة ثابتاً وغير متغير.

■ من المراجع:

الغزالي، «مشكاة الأنوار»، مصر ١٣٢٢هـ. الشريف الجرجاني، «التعريف» ص ١٥٦-١٥٧، ابن عربي «فصوص الحكم» ١٠٠-٢١٣. (لو صحت نسبة «مشكاة الأنوار» إلى الغزالي فإنه في هذا السياق متأثر بمدرسة الاشراف الصوفية، وهو يرفض الحلول في غير نص، ولذا يرى الراحل د/ محمود قاسم أن بعض نصوص «مشكاة الأنوار» مدسوس عليه. انظر ان شئت كتاب «دراسات في الفلسفة الإسلامية»، ط الخامسة ١٩٧٣، دار المعارف القاهرة، الفصل الثاني).

● «النداء»، العدد ١١٤، الأربعاء ١ اغسطس ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

السلطة

ظاهـــرة سياســـية واقتصادية تصف نســـق علاقات بين الحكم والمحكومين، وتفرض حضور ذات تناط بها الســـلطة، وتقوم القوانين بصوغ علاقتها وهي في أساســـها ومحورها. وكانت فكرة الفضيلة تقوم بتأســـيس نظـــري لها في القرنين الســـادس عشر والسابع عشـــر (ماكيافيللي، وهوبس، وهارنغتون). أما في القرن الثامن عشـــر والتاســـع عشر فقد ظهرت النظرية التي تتحدث عن تفاعل الأشـــكال الاجتماعية والاقتصادية، في إطار الســـلطة، وتفرض أن بنية توزيع الســـلطة مرتبط ببنية الملكية (بونيل) وأدت هذه الفكرة إلى قول ماركس إن الأســـاس في الســـلطة هو الاقتصاد. ويدرس ماكس فيبر سوســـيولوجيا السلطة، وهو يفســـرها على أنها علاقة حكم وطاعة. مؤسس على الاعتقاد بشرعية السلطة وهي أنماط ثلاثة: الســـلطة التقليدية، والســـلطة العقلانية، والســـلطة اللدنية (الخاريزماتية) والأصل في معنى الكلمة الأخيرة في لاهوت الكنيســـة الأرثو ذكســـية اليونانية البركة.(اقترح الزميل تيسيرشيخ الأرض كلمة اللدنية).

ينقل فردريش نيتشه مسألة السلطة الى المستوى الوجودي (الانطولوجي)، إذ يفصلها عن أهلها والفاعلين فيها فتصبح ماهية، وينظر نيتشـــه إلى تنوع تجلياتها في التاريخ، وفلسفة التاريخ نفسها على أنها صور لتمظهر السلطة، وهي قبلية (ابريورية) أي بالنسبة الى أهلها والقائمين عليها. والعالم صراع إرادات ونضال من أجل السلطة. وحتى أشجار الغابة تتصارع/ في أحد نصوصه.

أصبحت فكرتا الحقيقية والعقل تجلياً وصورة للسلطة، وهذا التصور غدا من المفهومات المفاتيح في الفلسفة الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد نظر أدورنو، وهوركهايمر في كتابهما: «ديالكتيك التنوير» إلى العقلانية الاوروبية باعتبارها سلطة اضطهاد تتم بوساطة السيادة على الطبيعة، وتؤدي إلى قمع الطبيعة الانسانية جوانياً. ولعل الدمار الذي سببته الحرب العالمية (الأوروبية) الثانية، وفظائع المحرقة كان من الأسباب التي جعلت المؤلفين يصوغان هذا اللوح القاتم لمسيرة العقلانية الغربية منذ اليونان القديم. ومحطاته مرعبة فعلاً حتى أيامنا هذه.

ينظر فوكو ميشيل إلى السلطة على أنها غير شخصية ولا علاقة لها بالأفراد والعلاقات بينهم، وما يكوِّن الأناء إنما هو مجموعة خطابات القوة التي تتداخل وتفرض على الأنا خطاباً نظرياً وعملياً (ممارسة). ويرى فوكو أن أنموذجات السلطة متغيرة، ففي الأزمنة الغابرة كانت سلطة الملك/ السلطان تستند الى شخصيته، وهي سلطة مطلقة على حياة وموت رعاياه. وأما في الأزمنة الحديثة فقد لحق التعبير بنسق وظيفة السلطة، فأصبحت تتطلب ضبطاً وتحكماً دائماً، وزاد دور المعايير القانونية، وأصبح أهم ما يميز تحقق السلطة أنها غير شخصية، وتتحقق السلطة في داخل المجتمع وليس عليه (من فوق). وترتبط هذه السلطة برباط وثيق بالمعرفة. المعرفة– السلطة، وهي تشكل أفراداً بعينهم وأنماطاً معينة من الفاعلية والنشاط التي يصممها ويقوم بها الأفراد. إن ما يتم صياغته وتصميمه ليس الذاتية (الفردانية)، بل إن حقيقة الذات تصبح موضوعاً للبحث العلمي والادارة والتوجيه، وكذلك تكنولوجيا إنتاج الأفراد.

إن السلطة وكذلك المعرفة تشكل موضوعاتها. وتقوم بوظيفتها بوساطة دراسة موضوعاتها، وتصنيفها وبالمعايير المناسبة والمؤسسات التي تناط بها هذه المهمات. وتصبح الحقيقة والعقل والذاتية لحظات في استراتيجية بسط ونشر السلطة في كل الجسد الاجتماعي.

■ من المراجع:

– هوركهايمر، أدورنو، ديالكتيك التنوير، بطرسبرغ ١٩٩٧.

– فوكوم، إرادة الحقيقة، موسكو ١٩٩٦. والرقابة والعقاب، ميلاد السجن، نيويورك ١٩٧٩. والسلطة المعرفة، أحاديث مختارة وكتابات أخرى ١٩٧٢–١٩٧٧بانثون، تاريخ الجناية م١/المقدمة نيويورك. فينتاج بوك١٩٨٠، نيتشه في إرادة القوة، ترجمة كاوفمان، فينتاج بوك، ١٩٦٨.

● «النداء»، العدد ١١٨، الأربعاء ٥ سبتمبر ٢٠٠٧

أبو بكر السقاف

أوخلوقراطيا

وتعني في اليونانية حكم الغوغاء، وهو مصطلح ينـدر اسـتخدامه. وقد ورد عند المـؤرخ القديم بلليـوس، كمـا وصـف أرسـطوطاليس هذا الحكم في سـياق مقارنته بين أشكال الحكم في اليونان، وذكره أسـتاذه افلاطون، وسمته الأساسية هي أن يسـتبدل بحكم القانون نزوات الدهمـاء التي تتغير باسـتمرار كلما وقـع جمهورهم تحت تأثيـر الديماجوجيين. ونادراً ما يوجد هذا النوع من الحكم في التاريخ، لأنـه يظهر في الفتـرات الانتقالية وأيام الفتن والأزمـات، ولا يتميز بطول العمر أو الاستقرار. بيد أن مشكلة الاوخلوقراتيا لم تفقد أهميتها ودلالالتها حتى في عصرنا.

● «النداء»، العدد ١٢٦، الأربعاء ٧ نوفمبر ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

عن الدفع بشرعية "الجزائية" باعتباره انتقاصاً للاعتراض عليها من الثرثرة!

تنامي الاحتجاجات في أبين وشبوة اسقط رهان الفتنة

فوكو، ميشيل بول
1926/10/15بواتيه - 25/ 1984/6، باريس

فيلســـوف، وسيوســـيولوجي، ومؤرخ علم.
درس في جامعات: باريـــس وكليرمون فاريانس وفارصوفيا (وارســـو) وأبسولا وهامبورغ وتونس وغيرها.
وشغل منذ العام ١٩٧٠ كرسياً في قسم تاريخ ونظم الفكر في الكولوج دي فرانس.

أهم المؤثرات في فكره جاءت من فرويد ونيتشـــه وهيبوليت وكانغليم وباشلار. ويمكن تمييز ثلاث مراحل في ســـيرته الفكرية ووصـــف الأولى بـ«أركيولوجيا المعرفة» في الســـتينات، ومرحلة البحث عن «جينيا لوجيا الســـلطة» في السبعينات ومرحلة الاهتمام بـ«اســـتاطيق الوجود» في الثمانينات. ولمؤلفاته في السياق «الجينيالوجي» أهمية في تاريخ علم الاجتماع وفي مقدمتها «المراقبة والعقاب» ١٩٧٥ و«إرادة المعرفة» و«تاريخ الجنسانية» ١٩٧٦، التي عرضت في النور وحللت المكونات النوعية– لســـلطة المعرفة واستراتيجية السلطة والممارسة العملية للخطاب (القول، المقال) التي تحدد صفاتها الأدوات المعرفية، ونوعيتها في محاولة فهم الانسان في مراحل تاريخية مختلفة. والسلطة السياسية في نظر فوكو لم يكن له أبداً طالباً ســـلبياً محضاً، أي القمع والاقصاء وما في حكمهما، فالسلطات المختلفة تخلق الواقع نفســـه وموضوعات المعرفة و«طقوس» البلوغ إليها ومعرفتها. وتتباين تاريخياً انماط العلاقة بين المعرفة والسلطة.

والعلاقة العصرية بينهما نشأت مع تخوم عصر التنوير في القرن ١٩، وهي هنا ليست امتياز فرد واحد، كما كانت الحال في عهود الملكية، وليس لها مركز، كما أنها ليست امتياز الدولة أو أجهزتها، إنها سلطة سمتها الأساسية أن الكل مراقب (بانو بتزم) والانضباط والمعيارية، وهي تقوم على أسس استراتيجية لإدارة الفرد (الفيزياء الاجتماعية)، ومراقبته (البصريات الاجتماعية)، وإجراءات تنظيم الأفراد عزلاتهم وتجميعهم في مجموعات (الميكانيكا الاجتماعية) ومعاقبة أو معالجة الأمراض الاجتماعية (الفيزيولوجيا الاجتماعية). وأكثر الاجراءات تعبيرية بينها السجن بما هو مؤسسة اجتماعية. بيد أن علاقات السلطة تخترم كل البنية الاجتماعية، ويمكن اكتشافها في المدرسة والمعسكر وعيادة الطبيب والأسرة.

يخضع الانسان المعاصر بجسده ونفسه لدراسة العلوم الانسانية ونشأة هذه العلوم تزامنت مع الميكانيزمات التي حددت المعايير الاجتماعية وتذرير الأفراد. وكلما كانت السلطة مجهولة زاد تذرير موضوعها فهو يظهرك: طفلاً ومريضاً وسجيناً.. الخ، ويغدو عندئذ مطواعاً للضبط الامبيريقي والدراسة. إن مفهوم «جينولوجيا السلطة» أثرت تأثيراً كبيراً في الفلسفة الجديدة في فرنسا وفي الجيل الجديد في مدرسة فرانكفورت وفي البحوث الاجتماعية العينية والدراسات السياسية في أوروبا. ونلاحظ نزوعاً فرديا في مؤلفات الثمانينات «العناية بالذات» و«تاريخ الجنسانية» وغيرهما وهي التي طرحت في مؤلفات الستينات من منظور اجتماعي في «تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي» ١٩٦١. و«ميلاد العبادة» ١٩٦٣. إن نقل الاهتمام من العصر الحديث إلى العالم القديم (اليونان والرومان) وعصر الانتقال الى الهيلينستة من عصر الاسكندر المقدوني، القرن الرابع ق. م، حتى القديس أوغسطينوس، يقدم له فرصة لدراسة سلوك «الذات الاخلاقية» لا في سياق خضوعها للقوانين والقواعد والتنميط الاجتماعي فقط، ولكن في سياق الاختبار العملي الحر، وبصورة خاصة في علاقته بذاته، بجسده وبمن يحيط به وبالواجب الاجتماعي.. الخ. يتضح موقف فوكو الاجتماعي في تأسيس مجموعة أخبار السجون ١٩٧١ – ١٩٧٣ التي جعلت همها تزويد الرأي العام بمعلومات عن المسجونين وأحوال الجماعات المهمشة وتوسيع حقوقهم، وفي المقدمة منها حق التصويت.

لقد فسرت أعمال فوكو بنزوع يساري جذري (راديكالي) وكذلك من وجهة نظر يمينية ولكن الصحو النظري والنزعة النقدية فيها تضمن له استقلالاً معيناً عنهما معاً.

● «النداء»، العدد ١٢٧، الأربعاء ١٤ نوفمبر ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

فروم إ.

1900/3/23، فرانكفورت (المانيا)

1980/3/18. مورالتو - سويسرا

فيلسوف اجتماعي ألماني- أمريكي وعالم اجتماع وعالم نفس، واحد من مدرسة فرانكفورت الاجتماعية، ومن مؤسسي الفرويدية الجديدة، وعضو أكاديمية نيويورك العلمية، واشتغل بالطب النفسي التحليلي. تقوم آراؤه الاجتماعية على تطوير المفهومات التقليدية في التحليل النفسي الفرويدي وذلك بتوحيدها بالفلسفة الأنثروبولوجية والماركسية. وينظر فروم إلى التاريخ باعتباره تطوراً للطبيعة الانسانية (جوهر الانسان) في شروط اجتماعية معادية لهذه الطبيعة. وقد صاغ انطلاقاً من هذا المبدأ مذهبه في صفات وخصائص الاجتماعي بما هي صورة الارتباط بين نفسية الفرد والبنية الاجتماعية. ويقابل فروم بين درجة الاغتراب والطابع الاجتماعي للادخار والاستغلال والامتلاك (السالب) في إطار علاقات السوق. ويتميز المجتمع العصري عنده بأن الاغتراب فيه يجري بوساطة طغيان الطابع الآلي والكومبيوتري والروبوت وذلك في سياق تحقيق الثورة العلمية التكنولوجية. وهذا سبب رفضه الشديد لكل ما هو آلي. وأهم ملمح في فكره موقفه النقدي من المجتمع الرأسمالي، وهو في نظره قد بلغ بالاغتراب الذاتي حده الأقصى، وقد قاده البحث عن نمط اجتماعي سوي ضروري لتفتح إمكانات الانسان الطبيعية في حدودها القصوى، إلى القول بنظرية اجتماعية تنادي باشتراكية إنسانية تذكر بمبادئ الكوموتة،

أي المشاركة.

■ من المراجع:

فروم إ. الهروب من الحرية، ١٩٤١، نيويورك. ثورة الأمل نحو تكنولوجيا مؤنسنة. عظمة وحدود فكر فرويد ١٩٦٨، نيويورك. الامتلاك والوجود، ١٩٨٨، نيويورك.

● «النداء»، العدد ١٢٩، الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧

التعريفات

أبو بكر السقاف

في تعقيب توضيحي على حوار «النداء»
نفعل عمر الإطار الشيعي للحزب لم يفر فكرة الاغتيالات الطائفة
جميعنا نتحمل المسؤولية في قرار الوحدة
3
التعريفات
العقلانية الصورية
الكابيتال
أسبوع آخر من الانتظارات في أبين
محكمة البداية بالواحي تصدر حكماً بإدارة عامي بريمن

العقلانية الصورية

مفهـوم أدرجه ماكس فيبـر في علم الاجتماع لتوصيف طابع الإنتاج الرأسـمالي. ضداً على المفهوم المضاد له والذي يقدم مفهوم المضمون المـادي في الاقتصاد، فالنشـاط الاقتصادي توجهه لا معايير اقتصادية فحسب بل ومعايير مـن خارج الاقتصاد مثل التقاليـد والقيم أي غايات لا تتحـدد بالاقتصاد وحـده الذي يعده «عقلانية مادية» أي نشـاطاً اقتصادياً تحركـه الفائدة والعائد، فـلا يعترف بعوامـل ضابطة من خارج الاقتصاد أي العقلانية الصورية. وهذه العقلانية الصورية تعني اسـتقلالها الذاتي عن الاستهلاك الـذي ميـز اقتصاد المجتمعات التقليدية، أي قبل الرأسـمالية. ويؤكد فيبـر أن العقلانية الصورية أنموذج مثالي، أي لا نجده في صورة نفعية في الواقع إلا نادراً بما هي مقولة اجتماعية. إلا أنه في الوقت نفسـه يقرر أن هذه العقلانية الصورية هي ميل ونزوع موضوعي في المسار التاريخي، وهذه العقلانية بما هي مبدأ الاقتصاد الرأسـمالي، في تقدير فيبر، تتغلغل في المجالات الأخرى: الإدارة والفن والعلم، وفي نمط الحياة، والتفكير. ويرى فيبر أن البروتسـتانتية العامل الحاسـم في إنتاج العقلانية الصورية الاقتصادية، لأن الأخلاق البروتستانتية جعلت النجاح الاقتصادي، بما هو إحدى حلقات النشاط العملي، قيمة أو معنى دينياً.

● «النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨

أبو بكر السقاف

الكلبيون

في تعقيب توضيحي على حوار «النداء»
نفعل عمر الإطار الميداني للحزب لم يقر فكرة الأغلبيات الضاغطة
جميعنا نتحمل المسؤولية في قرار الوحدة
3
التعريفات
العقلانية الصارمة
الكلبيون
أسبوع آخر من الانفلات في أبين
محكمة البيضاء بالتواجي تصدر حكماً بإدارة عامي بريمن

ممثلو مدرسة سقراطية في اليونان (القرن الرابع ق.م) أسسها أنتسفين، الذي طور الجوانب الأخلاقية في فلسفة سقراط، وقد رأى أن معنى الحياة إنما هو بلوغ الفضيلة، والحرية الروحية. والطريق المستقيم إليها هو الزهد في الحياة وحكمته. وأكثر الكلبين شهرة هو ديوجين فقد اشتهر بأنه كلبي في التطبيق، إذ اختصر مطالبة حتى الحد الأدنى، وأعرض عن المجدو الشهرة، بل وعن كل الملذات الحسية. وهذا كان تجسيداً لمبدأ الأفتاركا الكلبي، أي الاستقلال. وقد التزم بفكرة الطبيعة– القانون ودعا إلى ازدراء كل المعايير والشروط الاجتماعية، وينسب إليه مؤرخ الفلسفة ديوجين اللائرسي أفعالاً تتعمد هز المجتمع بأفعال تخدس الحياء.

ينسب إليه واحد وعشرون من المؤلفات منها «الدولة» الذي كان القدماء يضعونه في مصاف كتابي أفلاطون ورينون في «الدولة» (الجمهورية في الترجمة العربية).

■ **من المراجع: (ناخوف إ.م) مختارات من الكلبية. موسكو ١٩٩٦.**

● **«النداء»، العدد ١٣٣، الأربعاء ٩ يناير ٢٠٠٨**

التعريفات

أبو بكر السقاف

عن ثقافة الكراهية.. بمليار مرة أخرى

مجلس محلي سباع يقرر سحب الثقة من رئيسه

إدخال عدد المستقيلين في مجلس خنفر إلى 16 وفشل الدبلة في لبين يعجل بفشل الإدارة وأنباء عن مرافعات مجلسين

براهمان

تعني في السنسكريتية: يقبض، ينتشر. وهو مفهوم أنطولوجي (وجودي) في التقاليد البرهمانية –الهندوسية، الدينية والفلسفية، وتعني المطلق اللا شخصي. تقابل براهما الإله الشخصي، وهو جوهر موضوعي وهو في وقت واحد أساس العالم وتجليه الشامل. براهمان مفهوم متعدد المعاني في الثقافة الهندية: ففي الفيدات (الويدات عند البيروني) المبكرة قوة سحرية في القربان، وطائفة الكهان، وبعد ذلك جنس أدبي.

أما في الأوبانيشادات فيقترب المعنى من فكرة الجوهر الروحي. وهو في هذا السياق المبدأ الأول وعلة الوجود الأولى، والمعنى الباطني وقانونه الأسمى، ويُعَّرف بأنه الواحد في الكثرة، والجوهري في المظهر، والباقي فيما يعبر (يفنى) والخالد في الزماني، والحقيقة الشاملة. كل ما هو موجود مضمر في البراهمان كما في البذرة، ولكنه لا يتجلى للعالم ويعرف بالسلب، فلا يرى، ولا يدرك، ولا يولد ولا متناه... الخ. إن كونية البراهمان الحقيقية تدرك عبر إدراكه ذاته، وما تقوله الأوبانيشادات عن علاقة الهوية بين البراهمان والأتمان، والذات والموضوع، والانسان والله، التي تفصح عنها صياغات مقدسة مثل (أهام براهمان) «أنا براهمان» وغيرها. ويتسم مذهب البراهمان في الأوبانيشادات بوحدة الوجود، وقد طورته مدرسة الفيدانتا (الفيدا المتأخرة) لا سيما في مدرسة شانكارا.

● «النداء»، العدد ١٣٥، الأربعاء ٢٣ يناير ٢٠٠٨

أبو بكر السقاف

تو كفيل أليكسس
1805-/7/20 باريس،
1859/4/14 كان

مفكر سياسي فرنسي وعالم اجتماع ورجل دولة، وزير خارجية فرنسا في العام ١٨٤٨.

انصب اهتمامه الفكري في بحوثه على الأصل التاريخي وجوهر ومستقبل الديمقراطية، التي كان يفهمها فهماً شديد الاتساع بما هي مبدأ تنظيم إجتماعي نقيض للاقطاع. كان يرى أولي مراحل الديمقراطية نشأة الملكيات المطلقة: «يصبح الملوك في مرحلة معينة ملوكاً بسلطات مطلقة، وهذه الملكيات تعود إلى سبب واحد فيها جميعاً، وهو أنها تنتقل من اللاتساوي الإقطاعي إلى التوازن الديمقراطي. فقد تم كسر سلطة النبلاء، والشعب لم ينهض بعد، بعضهم لا يزال في أسفل السلم وبعضهم الآخر في مكان عالٍ نسبياً ولكنه لا يمكنهم من التدخل في قرارات السلطة، ويمتد نحو قرن ونصف قرن هذا العصر الذهبي للملوك، إذ ينتفعون في وقت واحد بالاستقرار السياسي والقدرة الكلية وهما في العادة يتنافيان. تلغي الثورة السلطة المطلقة، ولكنها لا تدمر موروثاته: سلطة الدولة المركزية. تقوم الثورة الديمقراطية باسم «الحرية والمساواة» ولكن يوجد تناقض بين هذين الشعارين، وهو ما يلاحظ في تاريخ الثورة الفرنسية (١٧٨٩-١٧٩٤) فقد صاحب سقوط النظام القديم والإلغاء الكامل للامتيازات الإقطاعية وانتصار ايدلوجيا المساواة نمو شامل لسلطة الدولة، وحوَّل الفرد إلى أداة لخدمة أهدافها.

تــزداد آلة الإدارة تضخماً وتتخلل كل الأرجاء بقوة وجبروت، ويحل محل اللاتســاوي الاقطاعي تراتب بيروقراطي، حيث يصبح كل شــخص خاضعاً لســلطة الكل اللاشــخصية. انها سلطة الملك الكبيــرة ولكنها تصدر عن الدولة» إنهــا نتاج وممثل الجميع، وتخضع حق كل فرد لإرادة الجميع». هــذه صورة خاصة من الاســتبداد التي تدعي الطغيان الديمقراطي، فلــم يعد هناك وجود للتراتب الاجتماعي، كما لا يوجد تحديد دقيق للطبقات ولا للمراتب، والشــعب مكون من آحاد يشبه بعضها بعضا. هذه الجماهير ذات الملامح الهلامية يعترف بها مصدراً شــرعياً للسلطة، ولكنها تبعد بعناية لا عن كل إمكان لممارسة القيادة بل وحتى أن تراقب حكومتها.

ســبق توكفيل عصره، لأن النقد الذي وجهه لصورية (شــكلانية) الديمقراطيــة البرجوازية ولأن ما لاحظه لم يحدث إلا في زمان لاحق: في مرحلة الدول الرأســمالية الاحتكارية، ذلك لأن اغتراب الوظيفة الاجتماعية السياسية عن الفرد الذي يكمله هروب الفرد إلى عالمه الخاص: «الفردانية» كما لاحظ توكفيل. ورأى توكفيل في هذه الفردانية تربة صالحة للأسلوب الرومانسي في الفن، الذي «يصور الانسان أمام الطبيعة والله محملاً بأشواقه وشكوكه وأفراحه غير العادية وتعاسته التي لا يمكن تصورها».

إن نشــأة الاســتبداد من أعماق الديمقراطية يفسر انقلاب نابليون الثالث في نظر توكفيل، الذي خاصمــه دون هــوادة حتى آخر أيام حياته. وقد رأى أن معقل الحرية إنما هو تقوية الهيئات الأهلية والادارة المحلية وتطور الهيئات الطوعية والمســاءلة الصارمة للموظفين، وهذا الرأي في معقل الحرية استلهمه توكفيل من زيارته المشهورة لأمريكا الشمالية، وفصَّلها في أشهر مؤلفاته: «الديمقراطية في أمريــكا»، حيث بين أن الفرق بين الديمقراطية الأوروبية والامريكية أن الثانية تنطلق من القاعدة إلى القمة، فالسلطات المحلية مثل الشرطة والادارة تنتخب أنتخاباً حراً، وهذه تجربة بدأت في نيوانجلند وهي ولاية في المستعمرة البريطانية (أمريكا) منذ ١٦١٥.

كما أنه رأى أن نشــر المؤسسات الدينية شــرط ضروري لحماية الحرية، لأنها بطبيعتها لا تقبل عبــادة الدولــة. أثَّرت أفكار توكفيل في ماكس فيبر الذي ينطلق مــن القول بتعارض الحرية الفردية والعقلانية البيروقراطية.

■ من المراجع:

- **ألكسس دي توكفيل، النظام القديم والثورة، باريس ١٩٥٦.**
- **الديمقراطية في أمريكا، الطبعة الانكليزية بمقدمة هارولدلاسكي.**

● **«النداء»، العدد ١٤٢، الأربعاء ١٢ مارس ٢٠٠٨**

أبو بكر السقاف

الجوهر

الجوهر: تعني في الفارسية اللؤلؤة. فهم هذا المصطلح ولا سيما في بدايات علم الكلام أنه الشيء الواحد الذي يميز فيه الجانب الكمي عن الكيفي من الصفات. وعند المتكلمين الذين يرفضون قسمة الشيء إلى ما لا نهاية، الجوهر (أحيانا الجوهر الفرد) أو الذي لا ينقسم كان مترادفاً وكلمة ذرة. ولكن الذرة عندهم مفهوم متأثر لا بالذرية اليونانية بل بالذرية الفلسفية الهندية ومنها اقتبسوا أن هناك صفات للعرض وأنه لا يدوم زبائن وأدى ذلك إلى القول بالخلق المستمر للأشياء.

أما عند المشائين العرب (الفلاسفة) الشرقيين، فالجوهر هو أول المقولات العشر الأرسطية ويقابلها أعراض عشرة. فالجوهر يمكن أن يكون واحداً أو شاملاً، فالشيء الواحد يمكن أن يكون جنساً أو فصلاً. أما الله فإنه لا يوصف عندهم بأنه جوهر أو عرض، ومن هنا نشأ في الفلسفة بعد التقارب بينها و علم الكلام، مفهوم الموجود وأصبح إما واجباً أو ممكناً، واعتبر مفهوم الجوهر وكذلك مفهوم العَرض ملحقاً بالممكن فقط.

● «النداء»، العدد ١٤٣، الأربعاء ١٩ مارس ٢٠٠٨

التعريفات

أبو بكر السقاف

عن انتخاب المحافظين وإلغاء صحيفة "الوسط"

مجلس القضاء الاعلى يحيل 13 من اعضاء النيابة الى التحقيق بتهمة تأسيس رابطة قضائية

بارثيو ولفريدو
1848-/7/15 باريس، 20/ 1923/8 سليني، سويسرا

عالم اجتماع إيطالي واقتصادي، فصل آراءه الاجتماعية النظرية في «رسالة في علم الاجتماع العام». وتتجلى النزعة الوضعية في المنهج عنده، في نقده للأحكام والمفهومات القبلية، وجعلها صادرة عن معرفة تجريبية تعرف الواقع عبر وصف الواقع وصوغ القوانين التي تعبر عن العلاقات الوظيفية بين الوقائع. ويقرر بارثيو أن هذه العلاقة مسلمة تفصح عن هذا الارتباط. ينطلق تصور بارثيو لعلم الاجتماع من القول بالفعل غير المنطقي، وذلك بعد أن أوجد مسلمة أخرى مفادها أن العلاقات الوظيفية يعبر عنها رياضياً. لقد رفض عقلانية حركة التنوير وأكد على لاعقلانية الفعل الانساني، فالسلوك الإنساني غير منطقي، وهو أمر بيّن في تقديره في سير التاريخ. فالذي يدفع الإنسان إلى هذا السلوك أو ذاك إنما هو استعداد نفسي فطري، وهو يخفي الهدف الحقيقي بحجج منطقية كاذبة، تكون جوهر النظريات الاجتماعية، كافة بدون إستثناء. فإن أية بنية ايديولوجية ليست الا تبريراً للفعل ومحاولة لاضفاء مسحة منطقية خارجية تخفي الدوافع الحقيقية.

ويرى بارثيو أن الأنساق الايدلولوجية مشتقة من العواطف، ويسميها «البقايا»، الثاوية في الأعماق النفسية اللاعقلانية. وهي نوابض بيولوجية تحدد السلوك الانساني الاجتماعي، إلى درجة يمكن معها وصفها بأنها قوة جبر اجتماعي، ويحاول بارثيوا بالاعتماد على «البقايا» الست من الطبقات

النفسية، التي تتفرع إلى شجب وفصول عديدة، تفسير السلوك الإنساني، وينسب إلى الطبقات- البقايا: غريزة الربط، التي توجد في التغيرات الاجتماعية كافة، وما بقاء المجموعات السلوكية الاجتماعية، إلا محاولة لتجسيد اجتماعية الفعل التي تظهر في الملكية وفي الغريزة الجنسية. وقد نظر إلى الفعل الاجتماعي بما هو عمل «غير منطقي» يجري على أساس «البقايا»، فهي إذن الخلية الأساسية في الحياة الاجتماعية التي تقرر دورة التغيرات والعودة إلى الماضي. ومن هنا فإن ما يميز الانسان ليس العقل، بل المقدرة على الانتفاع بالعقل في الأغراض الأنانية، وهو يتقبل العواطف، فهي المحرك الغريزي للتاريخ. فالاطراد في التاريخ ليس في جوهره إلا اطراد اللاعقلانية النفسية التي تحكم الأفراد، وسمى الايديولوجيات «لغات الشعور».

ومادام السياق كله هنا لاعلاقة له بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، فان البيولوجي عنده أساس الاجتماعي. وقد استخلص من هذا التصور فكرة التراتب الاجتماعي ونسق النخبة الحاكمة، وإذ يقابل بارثيو بين الايديولوجيا والحقيقة يؤكد مع ذلك أن تهافتهما المنطقي لن يقلل دلالتيهما الاجتماعية، ولا من قيمتهما بالنسبة إلى المجتمع وكذلك بالنسبة للفاعلين الاجتاعيين، مؤكداً على دورهما في التحشيد، موضحاً طرق الهيمنة على الرأي العام، وهو في هذا السياق يؤكد على الدور الذي تقوم به عناصر اللاشعور في النفس الانسانية، وصاغ أفكاراً في اللاشعور (اللاوعي) رغم أنه لم يكن على علم بأعمال سيغموند فرويد. وقد نزع القناع الأسطوري (السحري) عن الايديولوجيا، وقال بأن النظريات الحقوقية (القانونية) ليست أساساً نظرياً لتطبيق القوانين بل هي توظيف للقانون بوساطة حجج كاذبة لأهداف خفية. وتقدم الاشتقاقات (الايديولوجيات) الأخلاقية لحجب أهداف لا أخلاقية، ويستخدم الديني لخدمة اغراض ومشاعر دنيوية وضيعة في تاريخ جميع الشعوب، ويتضح في هذه الأقوال تأثير ماركس، ونقده للأفكار المثالية، التي تشوه صورة الواقع. ولكن بارثي لا يوضح الأسباب التي تجعل الآراء غير العلمية تزيف الواقع، فهو ينظر إلى المجتمع باعتباره نسقا- (نظاماً) ديناميكياً في حال توازن، ويمنح «البقايا» التي تثوي في كل الاشتقاقات (الأيديولوجيات) صفة القوة الحددة (بكسر الدال) بما في ذلك انقسام المجتمع إلى نخبة هي الأفضل و«لانخبة»، وهذا قريب من كلمة العامة في العربية. إن التمايز الاجتماعي يقوم على خصائص بيولوجية ونفسية عند الأفراد، ويرى بارثيو أن القدرة على الحكم والادارة وعدم القدرة صفة جوهرية لكل المجتمعات البشرية. إن دورة النخبة أي ثبات وجودها ثم انحلالها هو القوة المحركة للمجتمعات، وهو أساس كل الأحداث التاريخية، والأفراد وفق لهذا التصور يملكون منذ ولادتهم «بقايا» أي قدرات على حشد وقيادة الجماهير بوساطة المكر والخداع (الثعالب) أو المقدرة على استخدام العنف (الأسود) وتقيم الثعالب والأسود نوعين مختلفين من الحكم، وهما يتناوبان على السلطة، وذلك نتيجة لاستنفاد كل واحد منهما «بقايا»هـ في نهاية حكمه بعد دخوله مرحلة الانحلال. وعندما لا تقاوم النخبة الانحلال بالحاق

أفراد من الطبقات الدنى اجتماعياً، والذين يملكون مزايا عديدة مناسبة تحول بين المجتمع والتدهور، فإن الثورة تكون حتمية، وكل ما تحدثه هو تجديد النخبة الحاكمة. يمثل الأسود والثعالب المضاربين في الأموال والذين يعيشـــون على الريع، وهم أســـلاف المعاصرين من رجال الأعمال، وأولئك الذين يعيشون على القسائم والسندات. ويؤدي وجود أغلبية من الريعيين إلى الاستقرار الذي يتحول إلى التحلل، أما غلبة المضاربين فتؤدى إلى تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ويرى بارثيو أن تناوب الدورات السياســـية والاقتصادية مرتبط بدورات الإنتاج الروحي: الثقافي والديني والفني. ويرى أن هذا المجال يشهد إيقاعاً سببه تناوب فترتي الإيمان والشك، وفي أساسهما «البقايا» التي تثوي في الطبقتين الأولى والثانية. إن نظرية «دورة النخب» عند بارثيو مبنية على دراسة الخصائص البيولوجية النفسية عند الأفراد، بيد أن التحولات والتغييرات الاقتصادية والايديولوجية لا يمكن أن تكون نتيجة بســـيطة لتغيير أفراد النخبة الحاكمة، لأنه محكوم بتحول عميق في الســـياق الاجتماعي، وله سمات اجتماعية واقتصادية، والتغيير السياســـي يجد طريق إلى التحقيق عندما تعجز الجماعات الحاكمة عن حل القضايا الاجتماعية الاقتصادية التي تنشأ في سياق الممارسة السياسية. كان بارثيو يمدح بعض آراء كارل ماركس لاســـيما انقســـام المجتمع إلى طبقات، والدور القائد للصراع الطبقي في التاريخ، علماً أن فكرة الطبقات في الفكر الاجتماعي السياسي الغربي موجودة قبل ماركس بقرون ترقى إلى عصر أفلاطون وأرسطو طاليس، واقتصر دوره على استكمالها وفقاً لرؤية تاريخية جديدة. وكان باريتـــو خصماً للاشـــتراكية، وناقداً حاداً للمادية التاريخية، وعدهـــا «مادية اقتصادية»، وقد وضع لنفســـه مهمة تجاوز الماركسية بوساطة تصور نسق «أكثر اتساعاً مبني لا على «الاقتصادي» بل على «النفســـي» الذي بداله أكثر كونية. اســـتعار كثيرون في المدارس الاجتماعية الغربية كثيراً من أفكار بارثيو، ولاســـيما مدرسة التحليل الوظيفي. ولقيت فكرته عن الأيديولوجيا باعتبارها بنياناً نظرياً يرمي إلى تقنيع (حجب) العواطف والتحيز زواجاً خاصاً. كما غدت نظرية النخبة عنده منطلقاً لدراسة ميكانيزمات السلطة والمواقف النظرية في الدراسات الاجتماعية السياسية.

■ من المراجع:

بارثي ف. دروس في الاقتصاد السياسي، الطبعة الانكليزية، توزينو١٩٦١

● «النداء»، العدد ١٤٧، الأربعاء ١٦ ابريل ٢٠٠٨

أبو بكر السقاف

إعادة الأدلجة

3
التعريفات
إعادة الأدلجة
أكاديمية «طيبي» العسكرية
وإشكالية الإصلاحات الديمقراطية لبحث في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

بناء نظري يشـــدد على ضرورة إعادة الحيوية والفاعلية إلى المؤسسات الايديولوجية. نشأ في الســـبعينات- الثمانينيات مـــن القرن الماضي فـــي الغرب، فـــي إطار علم الاجتمـــاع. وجاء بعد تلاشـــي ســـقوط الايديولوجيا، التي تنبأ بغروبها. وقد لاحظ أصحـــاب هذا الاتجاه تزايد دور المؤسسات الحزبية في الممارسات النظرية. ومنظروه في الأغلـــب هم أولئك الذين كانوا ينظرون لمـــوت الايديولوجيا. ريمون آرون وبيل وشـــيلر، وآخرون. ولاعادة الادلجة صيغ متعـــددة، فالليبراليون يرون «انفجار الأيديولوجيـــا» يعود إلى الوضع الروحي المعاصر الـــذي يتطلب «ايديولوجيا عالمية» ترضي مختلف الميـــول والاتجاهات في الثقافات المعاصرة. أما المحافظـــون المعاصرون فإنهم يرون أن يتعذر تطور سلس نحو ايديولوجيا عالمية؛ فالمحافظون الجدد يرون أن عودة الروح لا تتم إلا بإحياء القيم المفقودة التي نســـيت. ويجيب الراديكاليون اليساريون بأن إعادة الأدلجة انما تكون بالبحث عن بدائل للوعي الســـائد ولطرق التطور. وساعدت كل هذه الاتجاهات على تنشـــيط البحوث الاجتماعية وفي مسار الدراسات الايديولوجية في الغرب، حتى نشأ علم اجتماع يدرس نفسه. ولأن إعادة الأولجة موضوع معقد ومتشـــعب، فقد بادرت كل جهة سياســـية في صوغه لخدمة أهدافها في الممارســـتين النظرية والسياسية.

■ من المراجع:

- غوريفتس وغيروانوف وسيمتشنكو: في البحث عن مرتكزات روحية موسكو ١٩٨١.
- لوريان.ج: مفهوم الايديولوجيا، لندن ١٩٧٩.

● «النداء»، العدد ١٤٨، الأربعاء ٢٣ ابريل ٢٠٠٨

المحتوى

تقديم ٣

الجزء الأول: المقالات

في ذكرى الشهيد محمد محمود الزبيري..
لماذا لا ننظم محاكمة للقتلة؟ ٧
ملحوظات في سقوط بغداد ٩
دولة الحروب الأهلية ١٣
تحية تضامن وإعجاب بالأحرار الدستوريين ١٧
النقل المكاني للتعذيب ٢٣
تعذيب الأطفال في اليمن ٢٦
من المراجعة إلى النضال السياسي المدني ٣٠
محنة الزيدية في دولة القبيلة ٣٣
فلنعُد الى القانون ٣٩
في ذكرى الاستقلال الذي ضاع غير مرة ٤٥
ثقافة الحصانة و«نظرية الإذلال» ٥٥
قضيتان ٦٤
رسالة تضامن إلى زملائي الدكاترة العاطلين في دولة المؤسسات
والاستراتيجيات العظمى ٦٨

العلاقة القاتلة بين الوحدة بالحرب والنظام السياسي ٧٣
إيران تقاوم جنون القوة الامريكي ٨٧
الروسية آنا بوليتكوفسكايا شهيدة الشيشان ٩٣
مزيداً من التضامن مع علي حسين الديلمي ٩٨
«الأطفال غير المرئيين» ١٠١
فلنتضامن مع محمد صادق العديني
وإصلاحيي الجزيرة العربية! ١٠٥
تبشير المسلمين بالإسلام أو الاضطهاد الديني في صعدة ١٠٨
لك يا موريتانيا السلامة ١١١
نائب المندوب السامي الأمريكي يطلق حمامة السلام ١١٤
مناضلو المجتمع المدني في سورية وهيبة الدولة ١١٨
الإعلام الغربي وصناعة الكذب ١٢١
قل وداعاً لهافانا التي تحبها ١٢٤
تحية إلى إخواني الانفصاليين المتقاعدين العسكريين
والمدنيين في جنوب ما بعد ٧/٧ ..... ١٢٧
أخرجوا الأمن السياسي من الجامعات (١)
سندس العطاب ترفض التلقين ١٣٠
أحمد سيف حاشد ١٣٣
أنقذوا رأس الخيواني (١) ١٣٥
٧/٧ يوم حق تقرير المصير ١٣٧

أنقذوا رأس الخيواني (٢) ١٤٢
موت الشهيد هزاع المحمدي ١٤٦
الحـــارثـــي ١٤٨
صناعــة الكــذب ١٥٠
فاسيلي ميتروخن والأسرار العلنية ١٥٢
لا يستطيع الرئيس حل قضية لا يعترف بوجودها ١٥٥
القبيلة ودولة السلطة الواحدة ١٥٨
تضامناً مع الزميلة الطالبة والشاعرة إبتسام المتوكل
(بلاغ بالتعرض لتهديدات) ١٦٢
«.. أواقتلوه..»
الدولة التسلطية بين التعذيب والقتل ١٦٤
حي على حق تقرير المصير
(الى شهداء حرية الجنوب: بارجاء وبن همام ومحمد قائد
ووليد صالح عبادي وصلاح القحوم) ١٧١
الديمقراطية والدولة الريعية ١٧٨
القضية الكبرى الغائبة: الدولة المدنية ١٨٣
الدولة المدنية ضالة الباكستانيين ومن في حكمهم ١٨٨
فلنحتكم إلى مبدأ حق تقرير المصير ١٩٠
أحمد سيف حاشد ١٩٥
لا يا «وعاظ السلاطين» الدين ليس في خدمة السلطان ١٩٩

تحويل جامعات الدولة إلى مكاتب علاقات عامة ٢٠٢
لـــوم الضحيـــة ٢٠٦
الوحدة الفورية الاندماجية في وجود القضية الجنوبية
«.. أما عدن كملوها..» ٢١١
الوجوه الثلاثة لدولة الحرب على المجتمع ٢١٣
الحلـــول الألغـــام ٢١٦
بُعْبُـــع الصوملـــة ٢١٩
الحريـــة أو المـــوت ٢٢٢
استعـــادة الوحـــدة..؟ ٢٢٥
بعد نحو عام من المقاومة السلمية ٢٢٧
نداء عاجل إلى كل من يرى أن التضامن واجب إنساني
حسن باعوم مصلوباً على سرير مرضه ٢٣٠
إقتراح: الاضراب العام تضامناً مع سجناء الرأي والضمير ٢٣٣
مرة أخرى، بعبع الصومالة ٢٣٥
الحرية لمتروك الفالح ٢٣٨

الجزء الثاني: التعريفات

التعريفات: التسامح ٢٤٣
التعريفات: الجندر ٢٤٧

التعريفات: دوغما ٢٤٩
التعريفات: الحرب ٢٥١
التعريفات: الشخصية التسلطية ٢٥٣
التعريفات: الأسطورة الاجتماعية ٢٥٧
التعريفات: التسامي ٢٥٩
التعريفات: أثاراكسيا ٢٦١
التعريفات: لوك، جون (١٦٣٢/٨/٢) ٢٨-١٠-١٧٠٤) ٢٦٢
التعريفات: أهمسا ٢٦٤
التعريفات: ارند حنا (١٩٠٢/١٠/١٤ هانوفر - ١٩٧٥/١٢/٤ نيويورك) ٢٦٦
التعريفات: الكسموس ٢٦٨
التعريفات: الأنموذج المثالي ١٧٠
التعريفات: بهاكتي ٢٧٢
التعريفات: هرمس ٢٧٣
التعريفات: ما بعد الحداثة ٢٧٥
التعريفات: المندوب ٢٧٩
التعريفات: الملكوت ٢٨١
التعريفات: السلطة ٢٨٤
التعريفات: أوخلوقراطيا ٢٨٦
التعريفات: فوكو، ميشيل بول
١٩٢٦/١٠/١٥بواتيه - ١٩٨٤/٦/٢٥، باريس ٢٨٧

التعريفات: فروم إ.
١٩٠٠/٣/٢٣، فرانكفورت (المانيا) ١٩٨٠/٣/١٨. مورالتو - سويسرا ٢٨٩
التعريفات: العقلانية الصورية ٢٩١
التعريفات: الكلبيون ٢٩٢
التعريفات: براهمان ٢٩٣
التعريفات: تو كفيل أليكسس
١٨٠٥/٧/٢٠- باريس، ١٨٥٩/٤/١٤ كان ٢٩٤
التعريفات: الجوهر ٢٩٦
التعريفات: بارثيو ولفريدو
١٨٤٨/٧/١٥- باريس، ١٩٢٣/٨/٢٠ سليني، سويسرا ٢٩٧
التعريفات: إعادة الأدلجة ٣٠٠